

كتاب في تاريخ

(٨)

كتاب في تاريخ

كتاب في تاريخ

كتاب في تاريخ

كتاب في تاريخ









بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مختارات من  
ملفات التيار الإسلامي  
٨

التيار الإسلامي والقضايا الاقتصادية

لـهـوـقـصـاـوـلـلـهـسـلـلـمـحـي :

رؤى ومواقف

المجلد الثاني

إعداد : مركز المحرور للبحوث والدراسات  
٤ شـ ٩ بـ المعادى ت ٣٧٥٢٠٣٣



- ١٥٥- الدكتور حجازى : لير. فى مصر حاليا سوق مال ٠٠ يستوعب مدخرات الشعب .
- ٣٦٤ ١٩٨٨/٧/٦ النـسـور حمدى البصير
- ١٥٦- د . مصطفى السعيد : شركات توظيف الاموال امتداد لتجارة العملة .
- ٣٦٦ ١٩٨٨/٧/٦ النـسـور
- ١٥٧- د . سمير طوبار : كنت وسيطا بين الحكومة واصحاب شركات التوظيف .
- ٣٦٧ ١٩٨٨/٧/٦ النـسـور
- ١٥٨- مناقشات ساعده فى الندوة العلمية لتوظيف الاموال .
- ٣٦٩ ١٩٨٨/٧/١٥ لسوا الاسلام
- ١٥٩- قانون توظيف الاموال يدخل دائرة الخلاه الحزبى !
- ٣٧٤ ١٩٨٨/٨/١٩ الحصادات
- ١٦٠- تأجير مصر لحل الازمه الاقتصاديه !
- ٣٧٧ ١٩٨٨/٨/٣٠ الشعب عادل حسين
- ١٦١- ايجار مصر للاجانب وانهايار الانسان المصرى .
- ٣٧٨ ١٩٨٨/٨/٣٠ الشعب محمد حلى مراد
- ١٦٢- معجزة الاسلام فى موقفه من الهيا . ( مشكلة الهيا ) .
- ٣٨٠ ١٩٨٨/٩ البنوك الاسلاميه
- ١٦٣- تعقيب .
- ٣٩٢ ١٩٨٨/٩ البنوك الاسلاميه عبد الصبح المصرى
- ١٦٤- مجموعه شركات البركة الدولية .
- ٣٩٦ ١٩٨٨/٩ البنوك الاسلاميه
- ١٦٥- " الجوانب العمليه للبنوك الاسلاميه " .
- ٣٩٧ ١٩٨٨/٩ البنوك الاسلاميه مرسى سلامة



١٦٦- مجالات نشاط البنوك الإسلامية •

٩٩ ١٩٨٨/٩ البنوك الإسلامية

١٦٧- هيكل أنشطة البنوك الإسلامية •

٠١ ١٩٨٨/٩ البنوك الإسلامية

١٦٨- العوامل المؤثرة في نشاط البنوك الإسلامية •

٠٣ ١٩٨٨/٩ البنوك الإسلامية

١٦٩- شيخ الأزهر يفتتح الدورة التدريبية لطلاب الاقتصاد الإسلامي بمدينة البعوث الإسلامية •

١٠٩ ١٩٨٨/٩ البنوك الإسلامية

١٧٠- محال الاقتصاد الإسلامي التي تميزه عن الاقتصاد العالمي •

٤١٤ ١٩٨٨/٩ البنوك الإسلامية

١٧١- مجمل الفلسفة الاقتصادية في الإسلام •

٤١٦ ١٩٨٨/٩ البنوك الإسلامية

١٧٢- قضية الترجمة والتطبيق •

٤١٨ ١٩٨٨/٩ البنوك الإسلامية

١٧٣- أفكار حول أسلوب التنفيذ •

٤٢٠ ١٩٨٨/٩ البنوك الإسلامية

١٧٤- محم الموظفون و حكم الأغبياء ١

٤٢٦ ١٩٨٨/٩/٦ الشعب عادل حسين

١٧٥- لنرفض الذل ونعلن الجهاد •

٤٢٩ ١٩٨٨/٩/٢٠ الشعب عادل حسين

١٧٦- الفلاح والامن المركزى و .. القمر الاسرائيلى •

٤٣٢ ١٩٨٨/٩/٢٧ الشعب عادل حسين





١٧٧- رلا تخدعوننا : ازمنا لن يحلها تأجيل القروض الاجنبية .

٤٣٦ ١٩٨٨/١٠/٤ الشعب محمد حلي مراد  
١٧٨- اعادة جدولة الديون ليست الحل لازمنا الاقتصادية .

٤٣٧ ١٩٨٨/١٠/٤ الشعب  
١٧٩- اصلاح اوضاعنا الاقتصادية رهن بتغيير اسلوبنا في الانفاق وسياستنا المالية .

٤٣٨ ١٩٨٨/١٠/٤ الشعب  
١٨٠- كارثة المودعين في شركات التوظيف .

٤٣٩ ١٩٨٨/١١/١ الشعب عادل حسين  
١٨١- حكومات عاجزة عن بناء القوة الاقتصادية .

٤٤٣ ١٩٨٨/١١/٨ الشعب عادل حسين  
١٨٢- في شركات الاموال : كيف بدأ السلسل وكيف سينتهي ؟

٤٤٦ ١٩٨٨/١١/٢٢ الشعب عادل حسين  
١٨٣- من اعصار شركة الريان الى مفاجأة تطايل الحكام .

٤٥٠ ١٩٨٨/١١/٢٢ الشعب  
١٨٤- في شركات الاموال : كيف بدأ السلسل وكيف سينتهي ؟

٤٥٣ ١٩٨٨/١١/٢٢ الشعب عادل حسين  
١٨٥- احيد بهاء الدين ومضة شركات الاموال .

٤٥٦ ١٩٨٨/١١/٢٩ الشعب عادل حسين  
١٨٦- كانت هناك نواقص وانحرافات ولكن لم تكن المألة مجرد عملية نصب .

٤٥٧ ١٩٨٨/١١/٢٩ الشعب  
١٨٧- ضد الفساد اينما كان .

٤٦٠ ١٩٨٨/٢/٢٩ الشعب



١٨٨- اتسق الله يا بهاء !

٤٦١ الشمسب ١٩٨٨/١٢/٦ عادل حسين

١٨٩- الطريقة العملية لجعل المجتمعات والمنظمات الاسلامية تعتمد على نفسها ذاتيا في التسيير والتمويل .

٤٦٥ البنوك الاسلامية ١٩٨٨/١١

١٩٠- المطور التي يقوم عليها المنهج الاعلامي في التنمية .

٤٦٨ البنوك الاسلامية ١٩٨٨/١١

١٩١- المراكز الاسامية لفعالية المنهج .

٤٦٩ البنوك الاعلامية ١٩٨٨/١١

١٩٢- الاس التي تركز عليها الدولة في تنظيم وتعظيم الانتاج .

٤٨٠ البنوك الاسلامية ١٩٨٨/١١

١٩٣- بناء وتنمية تكنولوجيا ذاتية مستقلة .

٤٨٥ البنوك الاعلامية ١٩٨٨/١١

١٩٤- توطين وتعظيم التمويل .

٤٨٦ البنوك الاعلامية ١٩٨٨/١١

١٩٥- بناء قاعدة معلومات .

٤٨٩ البنوك الاعلامية ١٩٨٨/١١

١٩٦- السياسات والاجراءات التنفيذية .

٤٩٠ البنوك الاسلامية ١٩٨٨/١١

١٩٧- المياسة النقدية والمالية .

٤٩٣ البنوك الاسلامية ١٩٨٨/١١

١٩٨- السياسة الاقتصادية .

٤٩٥ البنوك الاعلامية ١٩٨٨/١١



١٦٩- المشروعات الاستثمارية المشتركة •

٥٠٠ البنوك الاسلامية ١٩٨٨/١١

٢٠٠- المياسة الاستثمارية •

٥٠٢ البنوك الاسلامية ١٩٨٨/١١

٢٠١- سياسة التصنيع •

٥٠٤ البنوك الاسلامية ١٩٨٨/١١

٢٠٢- السياسة الزراعية والامن الغذائى •

٥٠٥ البنوك الاسلامية ١٩٨٨/١١

٢٠٣- سياسة التعليم والبحث العلمى •

٥١٠ البنوك الاسلامية ١٩٨٨/١١

٢٠٤- صيغ التمويل الاملاى : مزايا وعقبات كل صيغة ودورها فى تمويل التنمية •

٥١٦ البنوك الاسلامية ١٩٨٨/١١

سامى حبن حوود

٢٠٥- صيغة المضاربة الشرعية بين القديم والجديد •

٥٢٠ البنوك الاسلامية ١٩٨٨/١١

٢٠٦- مزايا المضاربة والعقبات التى تواجه التوسع فيها •

٥٢٢ البنوك الاسلامية ١٩٨٨/١١

٢٠٧- الصيغ التمويلية المستحدثه فى نطاق القواعد الفقهيّة •

٥٢٣ البنوك الاسلامية ١٩٨٨/١١

٢٠٨- صيغة التمويل بالمشاركة المنتهية بالتعليك •

٥٢٥ البنوك الاسلامية ١٩٨٨/١١

٢٠٩- صيغة التمويل بطريق الايجارة المتحوّلة الى بيع •

٥٢٧ البنوك الاسلامية ١٩٨٨/١١



٢١٠- صيغة التمويل بطريق المسلم \*

البنوك الإسلامية ١٩٨٨/١١ ٥٣٠

٢١١- صيغ التمويل اللازمه لتكوين ادوات تسوق رأى المال الاسلامى \*

البنوك الإسلامية ١٩٨٨/١١ ٥٣١

٢١٢- الأساس الشرعي لتطوير الصيغ التمويلية لادوات الاستثمار الاسلامي \*

البنوك الامامية ١٩٨٨/١١ ٩٣٣

٢١٣- اشكال الصيغ التمويلية الملائمة لسوق رأس المال الاسلامي \*

البنوت الاملاية ١٩٨٨/١١ ٥٣٥

٢١٤- الصيغة البديلة لاذونات الخزينة

البنوك الاعلامية ١٩٨٨/١١ ٥٤١

٢١٥- الصيغة الهدية لنداءات التنمية •

٥٤٢ ١٩٨٨/١١ البحوث الاملاية

٢١٦- الخاتمه - خلاصة واستنتاج •

البنوك الإسلامية ١٩٨٨/١١ ٥٤٣

٢١٧-الانسان والنهج الاسلامي في التنمية الاقتصادية •

٥٥٨ ١٩٨٨/١٢/٧ النـبـور

عبد الحميد الخزالي

۲۱۸- شركات توظيف الاموال: بين المرض الهولندي و المرض المصرى و المرض الباكستانى !

٥٦١ ١٩٨٨/١٢/١٣ الشعب

عبد الحميد الغزالي

٢١٩- الحقائق النهائية والإوراق المختلطة في قضية شركات توظيف الأموال.\*

٥٦٤ ١٩٨٩/١/٩ لواء الاسلام

٢٢٠- أهم ايجاب المشكلة الاقتصادية في مصر هي العوائد الهبة التي تضاعفت لتساوي ثلاثة امثال الديون .

٥٦٥ ١٩٨٩/١/٩ لواء الاسلام

## حمین شحاتہ











المصدر: السنور

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٦ يولي و ١٩٥٥

# تركات توظيف الأموال مناقشة لـاخنة حصول مصداقية

توظيف الأموال  
حول شركات  
النـور  
من الدولة  
الجزء الثاني





المصدر : الدور

التاريخ : ٦ يوليو ١٩٨٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## ليس في مصر حاليا سوق ما ل... يستوعب مدخرات الشعب

د . عبد الحميد الغزالي :

شركات التوظيف قدمت وما أحاربا جديدا

وأخيرا أحاربا سميعة الاقتصاد

الدكتور حجازي :

تواصل « النور » نشر الجزء الثاني من الندوة الثانية حول صيغ التعاون في مجال شركات توظيف الأموال الإسلامية في مصر وعلاقتها بالأجهزة الاقتصادية بالدولة ولم يقتصر النقاش في هذا الجزء حول هذا الموضوع فقط ولكنه امتد ليناظر هوية النظام الاقتصادي المصري وخاصة بعد صدور قانون الانفتاح الاقتصادي .

وكان من المثير أن يتم عرض كل بحث على حده وتناول المناقشات حوله ولكن نظرا لتشابه

الموضوعات وصعوبة فصل ظاهرة توظيف الأموال عن الأفكار الاقتصادية الأخرى . فقد تمت مناقشة جماعية لكل بحثين حرصا على تكامل الموضوع .

وإذا كنا عرضنا في الأسبوع الماضي البحث الأول عن شركات توظيف الأموال في باكستان والذي عرضه الدكتور سماعيل أبو علي فإن البحث الثاني كان عن إحداهما المستثمرتين كبيرتين مناسبت لشركات توظيف الأموال والذي أعده الدكتور علي سليمان وعرضه الغريب ناصر الخبير بمركز الاقتصاد الإسلامي .





# النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ يوليو ١٩٨٨

ولد عرض الغريب ناصر في البداية الهدف من البحث والذي يشكل في تقنين اوضاع شركات توليف الأموال واستغلال التواهي الاقتصادية في هذه الظاهرة وتحسينها في أغراض التنمية الحقيقية لتتلاءم مع توفير الخدمات المطلوبة لاصحاب المشاريع الذين يودعون أموالهم لدى هذه الشركات.

لم يدا في عرض عناصر البحث. من القوانين المنظمة لأوضاع شركات توليف الأموال مجلس البحث إلى أن الآثار القانونية في شكل شركة مساهمة ليس ضمانا كافيا لهذه الشركات وأعلن الضمان المالي يأتي من تقنين الرقابة من جانب المستثمرين والدولة ويرى الباحث أن هناك اختلافا جديدا بين مفهوم شركة توليف الأموال وشركة الاستثمار المساهمة من ناحية اختلاف ثلاثة أمور بالدرجة من علاقة المساهم بالشركة من ناحية الحقوق.

وتتكون البحوث مزايا وعيوب تحويل شركات توليف الأموال في شكلها القائم إلى شركات مساهمة أو تحويل المودعين الحاليين إلى مساهمين على أن قوة وضع المساهمين القائمة على الإدارة أفضل من وضع المودعين في شركات توليف الأموال. ويضمن حقوق المساهمين أفضل من حقوق المودعين في الشركات وأن ذلك فإنه يرى أن مبرر السهولة وضع في وضع شركات التوليف أكثر من المساهمة حيث يسهل استرداد الأموال عند الطلب أو بعد أجل محدد بخلاف الوضع في الأسهم في الشركات المساهمة التي لا يتم تسليتها إلا ببيعها في بورصة الأوراق المالية وهو أمر عرض لفروقه في الدول النامية.

وشركات المساهمة تنشأ ولها أغراض محددة في ظلها الأساسي عليها أن تلتزم بها أما شركات التوليف فيتمتع بملكيته شكل يزيد من درجة المخاطر ويصعب عملية الرقابة عليها في ضوء أهدافها.

ويرى الباحث أيضا أن شركات توليف الأموال تكون في شركات المساهمة التقليدية في أدائها الكبيرة في جميع الأموال من جمهور المخدعين ولها ليست في حالة إلا الاقتراض بسبب ذلك وعدم البحث وجهة نظره بأن عدد ما أنشأه من شركات في كل قانون ١٢ لسنة ٧٤ هو ٦١٥ شركة بلغ إجمالي مجتمعة من الأموال (١٥٧٢ مليون جنيه) أي متوسط رأس مال الشركة ٧ ملايين جنيه وفي الجانب الأخرى أن شركات توليف الأموال قد استطاعت أن تجمع مابين ١٠٠ مليارات جنيه.

## إتحاد المستثمرين

ولد عرف الباحث إتحاد المستثمرين أو صناديق الشركة بأنه شركة مساهمة مفتوحة ليس لها حد أقصى لرأس المال تنشأ بغرض الاستثمار في الأغراض محددة يخلق عليها في نظام الشركة الأساسي وتدار

بواسطة مدير ليجر يتوب عن المساهمين في إدارة أموالهم وهي عادة تنشأ بالتعاون مع بنك أو مؤسسة مالية تكون مسؤولة عن الاحتفاظ بأموال الشركة وتكثيف العمل في أسهمها.

وأضاف الباحث أن الاتحاد ينشأ بمبادرة من المأسسين ويحتفظ بمرافق حسابات ويصدر تقارير عن عمله المالية ويسمح بتداول وشركات المساهمين بما يؤدي إلى نمو الشركة أو تكفيها ويسمح بملكيته وإعادة بيع الأسهم للشركة مرة أخرى. مما يؤدي إلى توفير السيولة والمرونة في توزيع العائد للمدخر.

ويرى الباحث أهم أسس النظام المقترح هي توفير الجهات الرقابية وإن هيئة سوق المال ومصلحة الشركات

تحتفلون أن كثير من الدعم ويشير في نهاية بحثه إلى أن القوانين القائمة ولتقني الأولى لصياغة أوضاع هذه الشركات تنظيم أعمال هذه الشركات ويقترح أن يستفاد من مزايا هذه الشركات التي تسمح بوجود رأس مال متغير للشركة وتحدد نوعية الخدمات التي يمكن للائحة للقيام بها وتظم وسائل استرداد الأسهم.

وهذا يتيح التوفيق بين نواب الشركات المساهمة ومزايا الشركات القائمة حاليا لتوليف الأموال.

## أين سوق المال ؟

ويعد أن عرض الغريب ناصر ورقة الدكتور علي سليمان وعرض الدكتور سعيد أوحيي رحمه. على الدكتور عبدالعزيز حمزوي -رئيس اللجنة- حل البحوث مستملا.

هل في مصر سوق مل قادر على أن يستوعب الأموال المنظمة لدى الناس وهل تدخل هذه السوق لخدمة لها القدرة على تحريك هذه الأموال ولخلق مجالات استثمار لها ؟

وهل لدى شركات توليف الأموال فرص استثمار جدوى اقتصادية لاستيعاب أكثر من ٤ مليارات جنيه.

إنني أؤيد أحد الوزراء -وذلك السيولة- الذي أراء إصدار اسمهم على المشاريع للتنمية في وزارة لكي يحصل على قروض يستثمرها في مشروعات أخرى وأضاف د. حمزوي نحن نريد رفع كفاءة سوق المال في مصر وتخلق منافسا من الثقة حوله.

لا بد من طرح أسهم الوساطة لتكتسب شريطة خلق مناخ استثماري صحيح ووضوح ضوابطه لذلك حتى لا يحدث احتكار.

وعلى الدكتور حمزوي الحكومة بمراقبة تطور الاقتصاد لكي تستطيع استيعاب أموال محددة بالغرب للشارع وإعطي أسهمها بطريقة ذلك التوزيع بحيث أن الفرص تتيح للمحظوظات

ويعد ذلك فتح الدكتور حمزوي باب النقاش حول البحوث

د. سعيد موير :

هناك فرق كبير بين إدارة المنظمة وبين إدارة الاقتصاد القومي مدير المنظمة يريد الربح بمسألة أساسية ولكن في إدارة الاقتصاد أراء الجوانب الاجتماعية حتى لا يحدث خلل في التوزيع الاجتماعي والسياسي

لاريد أن أوضح هوية الاقتصاد المصري والتي نعدها مستور وبأن المجتمع المصري مجتمع مغلطيسير وعلى خط اقتصادي ويكفل لأن الانفتاح الاقتصادي في مصر لم يكن وليد ابتلاحيته معينة ولكنه حقيقة أساسية كانت تهدف إلى إعادة بناء الدولة بعد الحرب ولتسيما إلى الخلق الذي كان سائلا لم يكن يسمح على تنمية اقتصادية حقيقية. ثم كان الانفتاح تحول اقتصادي إلى الرأسمالية ولكن إنفتاح بطريق تحكمه أولويات الخطة فبطريقة اقتصادية في مصر هي الاشتراكية الديمقراطية

## تبع الفتوة

## حمدي البصير

وإذا كنا نريد أن نستغل خبر هذا التفكير فليس سيلا الاتجاه إلى الرأي العام في استطلاع شعبي ولتكن لنا محاولة إلى ذلك الآن نظرًا للمعاشل التي تواجهنا ..

ولنا لخلق مع الدكتور حمزوي في أن مصر ليس لديها سوق مل لاستيعاب كل أموال المدخرين ولكن لابد أن تخلق الأوضاع المواتية في شركات توليف الأموال لكي تستطيع أن تضي سوق مل يستوعب كل هذه المدخرات

لننص أحمد إيهاب : مركز الاقتصاد الأساسي ليس بالضرورة أن تكون شركات توليف الأموال شركات مساهمة قبل الشركة المساهمة في الشكل الأمثل إدارة هذه الشركات. ولذا أطبق شركات توليف الأموال أن تكتب أولوياتها كما يريها المجتمع.

د. عبدالهادي النجار صيد حكوي لخصه :

إتحاد المستثمرين يفكر في إتاحة المال لمن تريد أن يكون هناك تركز لسياسة وإدارة كأداة لأشراك فكرة إتحاد المستثمرين إلى للشعب. وتوزيع الاستثمارات ليس المقصود به عملية الربح وأن هذا ليس في صالح الاقتصاد القومي. والاستثمار لا يجرى الفنى ولكنه يجرى الزلف.







د. مصطفى السعيد :

**شركات**

**توظيف الأموال**

**امتداد**

**لتجارة**

**العملية**

سويسر في هذه الشركات وكذلك الخطة  
أما بالنسبة للمستندات فهي تتم في صورة  
عقد الإيداع وإيصالات الدفع ويمكن  
للمودعين المشاركة في الإدارة مثل إنشاء  
جمعية أو جماعة للمودعين تقوم بدفع  
عن حقوق المودعين وبالنسبة لمراقب  
المصريات فإنه يلزم وجود مراقب  
للمصريات أما الرقابة من أجهزة الدولة  
موجودة والمخبر بيان دور الرقابة  
بالتنسيق لأموال المودعين  
وعلى البحث في نهاية عرضه يتوافر  
بيانات من شركات توظيف الأموال عند  
الأجهزة التشريعية للدولة  
وإن صيغ التعاون الخفيفة بين  
شركات توظيف الأموال والمؤسسات

والمر البحث إلى أن تقليل مخاطر  
الاستثمار يأتي بتنوع الاستثمار وتقليل  
مخاطر التمويل تكون من جانب الإدارة  
فإنها وتصبح الخطة هنا في كيفية  
التعامل مع المستثمرين والمستثمرين على  
حد سواء ولعل هذا هو الذي أدى  
بمعضن إلى الدعوة إلى تحويل كل أموال  
المستثمرين في هذه الشركات إلى اسمهم بدلاً  
من صورها الحقيقية.  
والتأكد البحث تحويل أموال  
المستثمرين إلى اسمهم وأقل إن هذا  
للحصول من يأتى لشراء الحقيقية في دولة  
وعلى

سوى ربح ثلث من ضعف جديد  
وفي النهاية قل البحث إن التوزيعات  
الارباح هي أحد العوامل المؤثرة في الأداء  
الاقتصادي وأما إن نسبة التوزيع في  
مصر عالية جداً وتلقح معدل العائد  
العالي ولكن لابد أن يحصل كل طرف من  
الأطراف على حق في العائد وبطريقة  
عادلة

### المعاملة الضريبية

والد بدأ الدكتور محمد عبد الحليم حين  
يبحث عن العلاقة بين شركات توظيف  
الأموال والأجهزة الاقتصادية في الدولة  
بمقدمة قل فيها - تعلى شركات توظيف  
الأموال أحد الاستثمار المالية الجديدة  
وأصبحت لها أهمية في سياسة الاقتصاد  
والصنعي وبالتالي لم تحظى القوانين  
والوائح المنظمة للنشاط الاقتصادي في  
الدولة على أحكام تنظيم العمل بها وتحدد  
العلاقات سواء فيما بينها وبين أجهزة  
الدولة المختلفة أو فيما بينها وبين المودعين  
الذين تعتمد الشركة بالدرجة الأولى على  
ودائعهم.

وأما البحث لك من المهم أن يتم  
وضع إطار عام لتحديد وتنظيم العلاقات  
بين الشركات ووزارة المالية من ناحية  
المعاملة الضريبية وتنظيم العلاقات فيما  
بين الأجهزة التشريعية والرقابية  
لمصير أموال المودعين والتنظيم أيضاً  
بين الشركات والأجهزة التشريعية  
أما على فطاعات الاقتصاد القومي لتوافر  
البيانات من الخطة تلك الشركات  
وعرض البحث بعد ذلك المعاملة  
الضريبية لشركات توظيف الأموال  
وإقترح تحسين قانون الضرائب سنة ١٦٠  
أيضاً على إعفاء مبلغ يعادل نسبة من  
الأرباح لشركات توظيف الأموال بدلاً  
من زيادة على الفائدة التي يتلقاها البنك  
المركزى من الودائع في سدة المصارف  
وذلك اعتباراً عن شركات التوظيف ضمن  
تلك الأسماء والمؤسسات.

### جماعة المودعين

وإقترح البحث أيضاً بعض الضمانات  
للمودعين في شركات توظيف الأموال  
وقال : هناك بعض الضمانات للمودعين  
منها الضمان الشفهي والممثل في تلك

ومن ناحية الإنفتاح الاقتصادي فإننا  
أقول إن القرار الاقتصادي هو في الأصل  
قرار سياسي.

### الجلسة الثانية

وانتجت بذلك أعمال الجلسة الأولى  
وبعد أخذ قسط من الاستراحة بدأت  
وتفتح الجلسة الثانية وقد رأس هذه  
الجلسة الدكتور سمير طرابرس رئيس  
الجنة الاقتصادية لتجريب الوطني وكان  
مقرها الدكتور أبو بكر حلو وعمل عليه  
التجارة بجامعة حلوان. وكانت هذه  
الجلسة بصفة خاصة بتجريب من  
العلاقة بين شركات توظيف الأموال  
والأجهزة الاقتصادية والمالية في الدولة  
أما الدكتور محمد عبد الحليم حين استند  
المحاضرة بكيفية التجارة خاصة الأثر  
أما البحث أشار لقد عرضه الدكتور  
محمد عبد الحليم الأستاذ المساعد  
بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية وكان  
من صيغ التعاون بين شركات توظيف  
الأموال والمؤسسات المالية والتجارية  
الإسلامية.

### المخاطرة

والد بدأ البحث عرضه بسلامة  
فقال هل تبحث شركات توظيف الأموال في  
تطبيق التوزيع "أقل للاستثمار ؟  
والد أجاب البحث عن هذا السؤال  
فأشار إلى أن نجاح شركات توظيف  
الأموال في التوزيع يجب أن يؤدي إلى  
تقليل مخاطر الاستثمار ولكن بشرط ألا  
يكون إختلاف مصير الأموال مصحراً آخر  
لخاض جهود قيمة الخطة.  
وأما البحث إن شروط التوزيع  
الأمثل للاستثمارات هي شروط أن تكون  
هدف المستثمر وأما سواء في التعليم  
العائد أو تقليل المخاطرة في أي حد.  
بالإضافة إلى وجود معايير ومؤشرات  
كيفية لقياس العائد المتوقع وكذلك  
المخاطر.

### مشكلة

وهي مشكلة توازن المخاطرة في شركات  
توظيف الأموال قل البحث : إن صيغ  
شركات التوظيف الجديدة نحو التوزيع  
لا يجب أن يتكرر أحد وهذا يجب لها  
وليس عليها ألا أن الخطة مع هذا  
التوزيع أنه لا يتحقق الفائدة المرجوة  
لأنه في إحداهت تقليل حقيقي بخلاف  
الاستثمار خاصة إذا ما كانت تلك  
الاستثمارات مرتبطة ببعضها البعض  
أرباباً قويا

وأما البحث إن الفصل بين أموال  
المستثمرين وأموال المستثمرين قد يحد  
الثر على الإدارة على اعتبار أن الإدارة هي  
خبرة من هؤلاء المستثمرين قد يصعب  
الإدارة بصورة أو بأخرى إلى إضباب  
منافعها وليس متعلق كل أصحاب الأموال





## للنشر والخدمات الصحية والمعلومات

المصدر :

العدد :

التاريخ :

٦ يوليوز ١٩٨٨

د. سمير طويار :

### كنت وسيطا بين الحكومة وأصحاب شركات التوظيف

د. عبد الحميد الغزالي :

لا اختلف مع المعلق مصطفى السعيد فقد كان كلامه عن شركات توظيف الأموال مغاليا في الحقيقة وإذا نظرنا إلى الواقع كليا منذ منتصف السبعينات عندما ظهرت هذه الشركات فلوغرة مالية وانظمة التغطية بعد حرب أكتوبر أدت إلى سيولة نقدية وهي تدعى لم ينجس في استثمار حقيقي ولم يستفهم في توسيع الخطة الائتمانية بسبب صدور الأوامر الإدارية للتمسك وأصدرت وزارة الاستثمار والتجارة القرارات التي حالت معارضة على استثمار الشركات.

لكن ذلك أدى إلى إغلاق شركات توظيف الأموال وجات هذه الشركات بحسب لاجل جاء ضحية فيها مرض السرطان والطفلة أو المرض التوهمي أو وهو يعني وجوده وهي تدعى بتمسك في استثمارات حقيقية مما يساعد على اكتساب شغل ينجس في القطاعات

السبعية يقلص نصيبها النسبي في حجم الناتج القومي لصالح القطاعات الخدمية ويحضر تعاني من هذا المرض بسبب قلة عوائل هي تحويلات لعموميين من الخارج وبمثل السياسة وقلة السيوس ولم تقم الأمانة الإدارية الموجودة على التجاوب وعلى استحداث مبلغ مالي قنع أصعب هذه الأموال بأنها آمنة على هذه الأموال وعلى استثمارها ومن هذا ظهرت شركات التوظيف الأموال التي راحت بأية الإسلام يفلح أو يفلس على واستطاعت جلب عشرات في وقت قلت في البنوك الإسلامية من الزيادة السريعة والتي منها تحقيق فوائد الخلفاء الربوي في البنوك الإسلامية في كل ما يتعلق بنظم الائتمان والبنوك الإسلامية لا تتصل بالائتمان لأنه إلهام والإفلاس والاستثمار يفرح سوى الفرض الحسن.

ومن ذلك ظهرت مشاكل عديدة ومنها الانسحاب من البنوك الإسلامية وعزل الممارسين في البنوك الإسلامية وعزل لبركات عنها. وهذا أضعف ثقة قوية لشركات توظيف الأموال. ولكن الحل سببه شركات توظيف الأموال ليست لها شغل أيضا. هناك من يسهل إلى التوظيف

وسلطوا في معرفة إجماع الرأي العام من خلال مجلس الشعب مثلا.

شبهة. وسياسة هذه الشركات ومقرساتها أدت إلى تعطيل فعالية أي سياسة نقدية أو الائتمانية يمكن إتباعها وأيضا استطاعت بسبب الفائدة (ولا القول سلف ضرورية) أن تؤثر على السياسة الائتمانية لك أن استطاعت هذه الشركات بواسطة حرب عالم منتظم شهري وهو سعر فائدة ربوي أن تجلب المليون وتحتل المؤسسات المالية الأخرى والسبت بمقرساتها الكثير من القيم سواء عن طريق الإيجار أو عن طريق جانب المسوقين في العمل بهذه الشركات وقد انتهت إلى ذلك ولذا وزير الاقتصاد وبحثت في الأعداد للقانون الجديد الذي صدر ولكنه لم يصدر إلا هذا العام ولا يجوز في مجال الدفاع عن الفكرة الإسلامية أن ندافع عن هذه الشركات لأنها أسست إلى الأمام.

لشركات توظيف الأموال لا ذهلت في إضفاء نثار الفعالة بل هي إضفاء للنظم الإيجار في العملة وهذا الدلائل من ذلك والقانون الجديد ليس مستحدا إجماعا لهذه الشركات هذه الشركات في الميراث والعمالة وإضفاء أموال المسلمين.

لنجد سبب الإسلام حسن النية: عندما نصح الخراج في المنصور بأن الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع كان ينبغي أن يلزم الجميع حكومة وعلماء وشعبي أن هذا النص نقطة تحول في مصر فإن لابد أن تكتب القوانين طبقا للشريعة وتكتبها بالقانون متابع التعليم في كتابات الحقوق والتجارة حتى تتوافق الوثائق العلمية التي تستطيع أن تحيط هذا النص ويكتفى المشكلات المالية كانت مستحالة.

ومن ناحية شركات توظيف الأموال فلو يمكن أن نقول إن هذه الشركات تشبه في العمل ولكن هي انعكاس لبركة الجاهليين في عدم الخلط مع البنوك الربوية ولا يمكن أن نعتبر (الطريق) تشبه حجة لابد أن تبحث في الأصول الفقهية بروح العصر ولكن نوضح للناس معادلاتهم وتعيش معصيتهم حتى تكون حقا في العصر السلفي.

وقلونا تقي الأموال مبالغ مضطحة واستودع عشرات المشاكل والمخاوف مستغذ إلى ضياع أموال المسلمين فبعد أن تمكك الحكومة هذا الأمر بصفة وإقراره مصالح الناس التي استأثرت على الدخل الشهري لهذه الشركات.

ولابد أيضا من تقديم التجارب لتبين استغلالها لائتمان لصالحهم حتى لا يظنوا هذه الأموال ويبرروا الخراج.

ونخلص على الاقتصاد المصري من تكرار الفكرة سوق المال الكويتية. وأين كانت مصححة الشرائع منذ ظهر سنوات

المالية والتكديف الإسلامية. عرض الدكتور حمدي عبد العظيم الأستاذ المساعد بأcadémie مساعدات للعلوم الإدارية بحثا عن هذا الموضوع. وتناول البحث في عرضه أهم خصائص ومشاكل شركات توظيف الأموال والتي فيها تكتين الأنشطة التي تشتمل على هذه الشركات من أنشطة تجارية وخدمية إلى الخيرية على الصلوات والمصالحات الزمائية في الخارج.

بالإضافة إلى تبيان قانونية الشركات الفعالة بين الخاصة والشركات المستفاعة.

وعرض شركات التوظيف على إيداع ما لا يقل عن ٢٥٪ من إجمال الأموال المستفاعة لديها في البنوك المحلية.

في صورة أموال مسجلة.

وكان هذا البحث أهم المشكلات التي تواجه شركات توظيف الأموال والتي أوجزها في هذه الفقرة على إزاء المشكلات المصرية قبل حلول الودائع ومضار المخارج في التورصات المالية وهم وجود سوق مالية إسلامية تضم شركات تأمين إسلامية وشركات تمويل إسلامية أخرى.

أبو بكر مؤول وكيل تجارة حوانا وصرف الجسة :

المصرف الإسلامية لابد أن تعمل في مجتمع إسلامي وشركات توظيف الإسلام لابد أن تتكامل في قطاع إسلامي وأي قانون لابد أن يبنى على فكرة أساسية واحدة ومستفادات هذه الفكرة والحكمة أيضا يجب أن يكون هناك تنظيم وكان لابد من التفتيش والتشاور قبل إصدار قانون تقي الأموال ملامات الديمقراطية تسمح بذلك.

د. سمير طويار :

نستعين بالمجربين فيه.

د. أبو بكر مؤول :

أرجو ألا يكون هذا النقاش على أصعب شركات توظيف الأموال.

سمير طويار :

الحكومة جالست مع ممثل شركات توظيف الأموال أكثر من مرة وجلسنا معهم في المغرب أيضا وقبل إصدار القانون الجديد كانت تعمل بهم يوميا وكانت بمثابة الوسيطة بين الحكومة وأصحاب شركات توظيف الأموال.

سمير طويار :

الحكومة جالست مع ممثل شركات توظيف الأموال وأما بعض البنوك في شبهة أي من الأخطاء والحكومة لها





المصدر: ..... النصر

التاريخ: ٦ يوليو ١٩٨٨

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الإسلامي وإن مسيرة هذا البلد في التنمية الاقتصادية والعلمية والفنية مستمرة. واستثمارات وإنشطة إستراتيجية وممارسات إعلامية مطبوعة للتعبير عن السلطة والسلطة الإسلامية وفي هذا إلى دولة عدالية. وفي كل مناح إستثماري غير سعيي ويصرح من الخدمات الخارجية والداخلية وفي كل عهد هذه الشركات يطلع عائلات شهرية منتظمة إصرحت الشركات تستثمر جزءاً من أموالها في الخارج ويعرض دفع هذه الشركات الإستثمار في الخارج يسمى المرش للنصر وهو البيروقراطية المعقدة والتي تمت إلى سلوك هذه الشركات سلوكاً غير سوي. أما المرش الثالث فهو المرش اليكسنتي وهو ظاهرة تفتشت بسرعة كبيرة وما كان يجب إجهادها حتى ولو كان ذلك كم من وجهة نظر الحكومة. ولذا إستراتيجية عامة إسلامية فكان لابد من إيجاع وسيلة لمعالجة لخطاه هذه الشركات بدلاً من وهما

### د. مصطفى السعيد

الدكتور مصطفى السعيد إتهم شركات توظيف الأموال بأنها تملكي عوائد ربحية ولكن الأثرية من هذه الشركات شركات جادة ضمنياً من يتنظر حتى نهاية العام وحسب الأنشطة الفعلية وتخصص نصيب صاحب العمل ويوزع الباقي طبقاً لنظام إقتسام الأرباح والخسائر وهناك شركات أخرى تدفع سلفة تحت التصوية فبرياً وتخصي الحسابات أخر العام بحيث يحصل صاحب المال المستأجر... فإين الربا إن هذا جن. وإنا

كحسب فتاوى كانت أرفع حسابات شركات كثيرة وثابته من إبيات هذه الطرق فلهذا التقدير بهذه الشركات إن التقدير ليس من خلق أصم فلا يجب أن نعم الحكم على شركات بتوظيف سلاسل لأن هذا الحكم سلفه وتكون

### د. مصطفى السعيد

إننا تحدث من السنة الثمانية لهذه الشركات وإن كانت منه إستثمارات ولكن يريد أن أسأل هل ما يوزع من عوائد يدر على أرباح حقيقية؟ وإذا كانت الشركات القائمة جادة فعلاً تخطي الخسائر وتلججه ويقول إن هذا القرن سيكون سيباً في شياخ أموال المؤمنين... إن الأموال ضاعت قبل إصدار القرن

### د. عبد الحميد الخزالي

نحن نقاش ظاهرة توظيف الأموال في غاية شديدة من البيئات والصعوبة اعترفت لها ليست لديها بيلتات. ولذا على الدكتور مصطفى السعيد أن يوزع فلان إن القافية تودع عوائد غير حقيقية ضمن كدائع ولا نهج وليست لدينا الكلمة التي تقول إن هؤلاء يوزعون من رأس المال أو إن عوائد غير حقيقية

### د. سمير طويل

جلنا هنا لكي نقاش ظاهرة توظيف الأموال من منظور علمي ومن التحيز لأي جانب وبني جميعاً الحقيقة والتطوير ولابد أن تكون مبشرين غير متفرين ولا يجب أن تقصير الشركات من وجود شواهد لمن تحافظ على أموال الناس وحقوق الجميع وتحافظ أيضاً على شركات توظيف الأموال ونحميها

وفي النهاية أتي الدكتور حسين شحاتة توصيات الدولة وهي

- ١- ضرورة استخدام الصيغ الإسلامية للتصاريح والتخصيص بين المصرف الإسلامية وشركات توظيف الأموال
- ٢- ضرورة مراعاة التأهيل العلمي والعمل (الفرعي والاقتصادي) للأفراد الذين يؤهل إتهم بهم الرقابة ومطابقة شركات توظيف الأموال
- ٣- ضرورة إلزام الشركات في التوظيف بمراعاة لوائح التنمية الاقتصادية
- ٤- خصم قيمة الزكاة المستحقة من أموال شركات توظيف الأموال الإسلامية من الأرباح الخاضعة للتصريف لهذه الشركات على أن تلتزم الدولة صندوق الرقابة العام كإحدى الشقوق الخاضع لنظام الرقابة على كافة الأموال
- ٥- إنشاء للمركب لجهة الإعلام للصحة والمراقبة والمقرونة بشيخة سيادية إسلامية واضحة وأمنية وموسومة تحمل على إزالة التشكك من نفوس المواطنين
- ٦- نقلاً عما راه للمؤمنين من بعض الأسراف في الأمان والدعالية من قبل بعض الشركات يرى المؤمنين ضرورة توحيد الإعتدال في هذا الاتفاق الضروري والإلتزام بمصداقيته وشموليته





المصدر: أوراق الأسماء

التاريخ: ١٩٨٨ - يوليو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## نحو اقتصاد إسلامي



## مناقشات ساخنة في الندوة العالمية

كتب المهر الاقتصادي

لاتزال شركات توظيف الأموال ، قضية على درجة عالية من السخونة ، ولا تزال تثار جدل واسع في الدوائر الاقتصادية والسياسية ، ولا تزال تصدر صفحات الجرائد والمجلات ، وتشغل اهتمامات الرأي العام المصري .

وتتميز هذه القضية — رغم كثرة ما يكتب ويقال عنها — بأنها ليست محل اتفاق ، وليست على درجة من الوضوح الكامل ، ولا تمتاز بسهولة الحكم عليها بالسلب أو الإيجاب ...

التوظيف  
الأموال





- والسؤال:  
هل هي شركات إسلامية أم عسكرة خلف الإسلام؟
- وهل تقوم بالقيام بالإسلامي للثال
  - (والمبدأ الإجماعية أم أنها تسمى لتعليم الأرباح
  - هل وكالات مؤسسات رأسمالية؟
  - وهل بعد إضافة حيلولة وثالثة للاقتصاد
  - الثوري، أم أنها ظاهرة مالية عسكرة ولا فائدة؟
  - وهل جاءت لدنياها وليدة للصورة
  - الإسلامية، أم وليدة لسياسة القسلة؟ أم وليدة
  - الظاهرة التي التقى في الرحلة التعليمية؟
  - وهل بعد شركات التمويل غروباً
  - عليها للاقتصاد الإسلامي؟
  - وهل يمكن بلكنة على الاقتصاد الإسلامي
  - أم عسكرة؟
  - هل هذه الأزمات وغيرها كثير، كانت جلاء
  - للثقل في الدورة العلمية للاختار وشركات
  - لوفيل الأموال، التي عطلتها مركز الاقتصاد
  - الإسلامي وتهدية الاقتصاد الإسلامي، والتي
  - عسكرة ما حشد ضخم من لوزاء الاقتصاد
  - والسياسة وثالثة السيفين، ومن أسئلة وعسكرة
  - اعلمنا وباحث الاقتصاد الوطني والاقتصاد
  - الإسلامي.



كان مقرراً الدورة أن تُعقد في لاهور للامسي،  
كل من صدور القانون الجديد، وهذا معناه أن  
الخبراء والعلماء والباحثين قد أصبحوا يهتمهم  
وكبروا أولاهم العلمية، وقلدوا بها إلى مركز  
الاقتصاد الإسلامي - الذي يضم الدورة - قبل  
الفترة الأولى بعد صدور، ولكن لأشباب ما أم بعد  
صدر القانون، ولما كان الجرح  
قلبت كثيراً من حروبا وبعثت دورة قاطعتها  
مع الواقع الجديد الذي فرضه القانون على  
السياسة الاقتصادية والسياسة وعلى اهتمامات  
الرأي العام للامسي، بل إن كثيراً من هذه  
البحوث أصبح - فقط - ذا قيمة علمية باردة

هو مؤجلة لتحويل إلى سياسة المبرك الذي لعمره  
كانون تمويل الأموال، وليس أقل على ذلك  
من أن بعض الباحثين، ذوي القيمة العلمية  
القائلة في مجال الاقتصاد، كانوا يلقون أبحاثهم  
ويحظرون أن تقرأ قديماً وبعده أقبال،  
وعاجزون أن يقرأوا والقائل ذهب مبدأ من  
مصدرين الجرح !!

كان الصحفيون يوافقون أن يجهوا لى هذه  
الدورة جاتهم ويسموا كلمة نهاية أو جويأ  
خلفاً كافيأ حول حيلولة شركات تمويل





المصدر : ١ - دار الأمل - ٢٧

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٨٨ - ١٩٨٩

التوظيف مفقود ومتشابك مثل ( المكونة السبائكي ) !! فالخدمات الصحية اللازمة لتوضيح حقيقة هذه الشركات ، لا توجد إلا لدى مصدرين فقط ، وكلاهما - لا يطلع أحداً عليهما له ، المصدران هما الحكومة وأصحاب الشركات .

ودار نقاش ساعن حول مدى إسلامية هذه الشركات ، وعما إذا كانت متسجمة ومتضقة

بالنوايا والمقاصد الشرعية ، وهنا انطلقت الأراء ، فرى الدكتور عبد العزيز حمزوي لا يقول براءى محمد ، بل بكفى إطلاق استطلاعات : كأن يقول : هل جاءت هذه الشركات وليدة للصحة الإسلامية ؟ لم وليدة للنسب القدي في مرحلة الظفرة الخطية ؟

ونرى ثانياً مثل الدكتور مصطفى السيد وزير الاقتصاد الأسبق يقول بشفة - إن هذه الشركات أساءت للفكرة الإسلامية ، وضربت صورة الدعوة إلى الإسلام ، وأنها دفعت في أحضان عمل القصادي مذبوه وغير مشروع وهو تجارة العملة ، وأنها أحدثت عملية تخريب بشفة لبنية الاقتصاد القومي !!

وهنا يدخل ثالث في الحوار وهو الدكتور حسين شحاته أستاذ المحاسبة بجامعة الأزهر والخاص بالقانون .. مصدفاً بهلوجه ودية يقول ليا : أسمح أني الدكتور مصطفى السيد أن نوضح أن قوله لا يسرى على كل الشركات ، بل على بعضها فقط ، فهناك من شركات التوظيف من تنظم بالتصور الإسلامي والنشج الإسلامي وتخدم الاقتصاد القومي .

للفقراء أم للأثرياء ؟؟

وكثيراً ما كان يطرح النقاش الساعن والفعال ثم يعود يطرح ثانية وثالثة حول قضية

الأموال ، وكان يعتقد من هذا الأمل لدى الصحفيين أن الدولة كانت تفضل بمشرد عائلة من وزراء وعهراء الاقتصاد السابقين والحالين ، ومن اتجاهات سياسية وفكرية متطرفة .

ولكن فرجنا أن وزراء الاقتصاد وعهراءه وباحثيه بما فهم ذوى الاتجاه الإسلامي يقولون إنهم لم يجدوا معلومات صحيحة متوافرة عن شركات توظيف الأموال ليكبوا منها بحرفهم بل إن بعض الباحثين لم يجد حرجاً أن يقول بأن بعضه ليس فيه معلومات مفررة ولا أحكام مؤكدة بل هو عبارة عن مجموعة استطلاعات جاة ليبحث ها عن إجابات !!!

ووصل الأمر أن يصرح الدكتور عبد العزيز حمزوي رئيس الوزراء ووزير الاقتصاد الأسبق :

بأنه ليست لديه معلومات ولا حقائق ولا أرقام عن أنشطة شركات التوظيف ، ومن ثم لا يمكنه الحكم عليها بإطمئنان !! وهذا ما قاله أيضاً الدكتور عبد الحميد الغزالي ، المشرف على مركز الاقتصاد الإسلامي ، وعطهما قال الدكتور أحمد أبو اسماعيل وزير المالية الأسبق والدكتور سلطان أبو على وزير الاقتصاد الأسبق ، وعدد غير قليل من عهراء وأساقفة وباحثي الاقتصاد ، لم يرددوا في التصريح بأنه لا علم لديهم بهذه الشركات يمكنهم من البحث في شؤنها بدقة ، والحوض فيها بحجة ، والحكم عليها بأمانة .

وتكت مشغلة على مركز الاقتصاد الإسلامي ووالده الدكتور الغزالي ، إذ أقدم على مناقشة قضية - رغم أهميتها وخطاب الساحة بها - إلا أنها مع ذلك يحيطها الغموض ، إذ قد حواجز كثيرة تحول دون رؤيتها ، وفيه تعقيدات متشابكة تحول دون سهوله فهمها وتبسيطها .. وصدل ليا قول أحد الباحثين : إن موضوع شركات





المصدر : لواء الإسلام

التاريخ : ١٥ يوليو - ١٩٨٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وقد اعتقد عدد من الباحثين المشروعات الاستهلاكية الترفية الفاضلة وهاوية الفكلة ، التي تشهها بعض شركات الترفيه ، بدهوى أنها لا تقدم سوى الألفة الخرفة والمتعة وغير المتأزومة اقتصادياً ، وبدهوى أن هذه المشروعات تتنافس من أولويات الرؤية الإسلامية ، وبدهوى أنها لا تتجارب مع حاجات وهموم الأغلبية الفقيرة المتطمرة من عامة المسلمين .

#### القضية الأساس

وهم أن موضوع البندوة - التي عقدت من أجله - محدد ودقيق وهو : شركات ترفيه الأشراف ، إلا أن الحوار كثيراً ما كان يرجع إلى القضية الأساس وهي : الاقتصاد الإسلامي ، حول مفاهيمه وتطبيقاته ، وكان عدد من الباحثين يعترض عن الخوض في نقطة ما بدهوى أنه ليس ذا علم بالاقتصاد الإسلامي ، وخرجت من الحوار حول : الاقتصاد الإسلامي ، مقصداً بأمرين :

الأول : أن الاقتصاد الإسلامي وقضاياها - وهم أهميتها الفائقة - وهم فكرة الحديث عنها - إلا أنها لم تول على بُعد أمتار من بؤرة العقل الإسلامي ، ولذا فإن المهتمين بقضايا الاقتصاد الإسلامي مدعوون ليليل مزيد من الجهد لإيضاح مفاهيم الاقتصاد الإسلامي وموقعه في حاضر الأمة ومكانته في مستقبلها وجدواه في عملية الإصلاح الشامل ، إسهاماً إلى رؤية مستمدة من القرآن والسنة ، ومبصرة بالعلم المسلمين في عهده وشموله وعدد أبعاده وتعدد مشكلاته ، حتى يصيقل الانضمار للاقتصاد الإسلامي - نظرية وتطبيقاً - بصورة كلية

كانت تطرح نفسها على مائدة البندوة طرماً يحرص على الجميع بتقبلها والاشتراف في النقاش حولها وهي : هل تنترم شركات ترفيه الأموال بالمفهوم الإسلامي للمال ؟

إحصاء أن المال في الإسلام مال الله ، والجماعة مسخلفة فيه ، وأن الإسلام يبعد إلى تفهيت البررة حتى تصل إلى أهدى الجميع ، ولا يميل إلى احتكارها ولا إكثارها ولا تصاحبها في يد فئة قليلة ، وهذا يؤكد لهصارف الثانية التي حددتها الإسلام لإطلاق الزكاة ، ويؤكد قوله تعالى في سورة الحشر ﴿ كُنْ لَا يَكُونُ ذَلَّةً بَيْنَ الْأُخْيَاءِ مَتَكُم ﴾ ، هذا المفهوم تولى شرحه الدكتور عبد الحادي النجار عميد كلية الحقوق بجامعة القاهرة ، والذي يباشر شركات الترفيه وكل المؤسسات الاقتصادية التي ترفع شعاراً إسلامياً ، أن تعود إلى هذا المفهوم لؤدى الدور الإيجابي المطلوب منها ، طالما أصبحت قائمة على أمر قدر غير قليل من أموال المسلمين .

وهذا الرأي كان قد تمناه من قبل الدكتور عبد العزيز حجازي ، الذي قال : إن الشركات الإسلامية إذا استعملت - فقط - تعظيم الأرباح - حتى ولو من حلال - لتحولت إلى مؤسسات رأسمالية ، أي أنه حتى تكون - فعلاً - مؤسسات إسلامية يجب أن تكون ذات بعدين ، الأول اقتصادي ، والثاني اجتماعي .

أي أن هموم الواقع الاقتصادي في المجتمع الإسلامي كله هي التي يجب أن تحكم أداء أية شركة أو مؤسسة اقتصادية ترفع الالفة الإسلامية ، وهذا هو عفرق الطريق بين الاقتصاد الإسلامي بمفهومه ونظيره ونظرة الاجتماعية للمهمومة ، والاقتصاد الرأسمالي الذي يهدف - فقط - إلى تعظيم الأرباح ، وبمفهومه ونظيره المادة الأتالية !!!





المصدر: سواء الإسلام ٢٠

التاريخ: مايو ١٩٨٨

للنشر والخدشات الصحفية والمعلومات

• وهنا الخس في أذن الحركة الإسلامية - التي يعتمد النابيون من أبنائها إلى أن يتكدسوا - بصورة تقليدية للمجتمع - في كليات الطب والهندسة .. هل آن لنا أن نوجه بعضاً من هؤلاء إلى ميادين المستقبل .. إذا كنا نطلع إلى المستقبل .. هل آن لنا أن نعي قيمة التاريخ والاقتصاد والسياسة والاجتماع !!؟

يخلق الفاقة وتحليل الحصانة العقلية والفكرية للعقل الإسلامي فلا يبل الاضطرارية إذا قلّمت له حل أنها من الإسلام ، ولا تفعله الرأسمالية حتى ولو أعطت الله ولزمت الجلباب !!!  
الأمر الثاني : أن الاقتصاد الإسلامي ميدان بلا عدد كاف من الفرسان ، وبمال وكبر بلا ألواح مصالحة من الرواد ، وهذا ما أكده سيف الإسلام حسن البنا في الندوة - حين طالب بضرورة إعداد وتربية كوادر متخصصة في الاقتصاد الإسلامي هي بحاجة الأمة .







المصدر : **الوكيل**

التاريخ : **١٠ مارس ١٩٨٨**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ماذا يفعل التبرع الجديد بشركات الاستثمار المصرية

## قانون توظيف الأموال يدخل دائرة الخلاف الحزبي!

منطلق الحرية التي تمت تحت شعار « الحقل على مصالح الودعين » .. ويشاع د . حلي مراد : ولكن هل هذه الخطوة تؤدي فعلا إلى الحقل على مصالح الودعين ؟

● الدكتور رشاد عياد - للحزب الوطني الديمقراطي - يقول إن القانون كان من المفروض أن يصدر من خمس سنوات ولكنه أجيل ومن الطبيعي أن يكون لأي نشاط أو أي تطبيق قوانين تحكمه وذلك من أجل المصالح

العام ... وقال إن الأمر المؤكد أنه ليس من مصلحة أحد أن يشرب « هذا الشئ من النشاط الاقتصادي خاصة وإن أعداد كبيرة جدا من الناس تستفيد من هذا النشاط ... وما يقل عن ضرره لأنه اتجاه أساسي خطأ فهدد شركات توظيف الأموال في مصر يصل إلى حوالي ٥٧٥ شركة منها ٢٠ أو ٣٠ شركة إسلامية فقط وكل ذلك ليس إلا ثلث من المجموع .

وقال د . رشاد عياد أن هذه الشركات لا تكثر ميزانيتها أو تصدر بيانات بأوضاعها ولا تحارب بالمثل حجم ودائعها ولا حجم الأموال المستثمرة فيها .. وعلى ذلك كان لابد من تنظيم شؤونها بقانون خاص ومن



حلي مراد : الحكومة مسئولة عن ظاهرة شركات التمويل

مازالت قضية شركات توظيف الأموال .. والقانون الذي صدر مؤخرا للتطبيق نشاطها تحت مكان المصارف بين اهتمامات الاقتصاديين المصريين على اختلاف مدارسهم الاقتصادية . بل أنها تحتل الأضواء الأولى داخل البيت المصري نفسه خاصة أن عدد الأسر التي لديها ممتلكات في تلك الشركات يبلغ أكثر من عشر ملايين أسرة وأن ثلثيها تعتمد على العائد الشهري لتلك الممتلكات في تلبية احتياجات حياتها اليومية ..

وإذا تركنا جانبا آراء طرفي القضية المتطرفين وهما الحكومة التي أصدرت القانون لتطبيق نشاط تلك الشركات وتوظيف الأموال والشركات كطرف آخر له تطلعات عليه لابد أن نشتم إلى الأطراف الأخرى غير المعارضة وربما أعيدتها حكما بين الطرفين ولو من بعيد ...

« الجوانب » الثلاث عددا من الخبراء الاقتصاديين بينهم ممثلين عن الأحزاب المصرية وإسالة جمعيات واستمعت إلى رأيهم في القانون وفي نشاط تلك وتوظيف الأموال ... صلا قلوا ؟

● الدكتور حلي مراد الوزير الأسبق وأمين عام حزب العمل الاشتراكي سابقا يرى أن الحكومة مسؤولة من الأساس عن ظهور شركات توظيف الأموال بسبب الفراغ الذي تركته على مصعدي بنوات وقضية الأضرار لأن مصادر المدخرين وأصعب الأموال اللغمين من الخارج الراغبين باستثمار ممتلكاتهم بطريقة تلقى وتروهم لا يعرفون البورصات ولا الأسهم ولا السندات ويسعون وراء طريقة بسيطة في التعامل المالي ... وهم يوافقون أن حلال دينيا كما أنهم يحتفلون إلى بركات شهيرة من توظيفاتهم تمنحهم على تلبية تطلعات المعيشة . وقد استطاعت شركات توظيف الأموال أن تجذب أموالهم الوفيرة والتي وصلت في أقل تقدير إلى عشرة مليارات جنيه وفي أعلى التقدير إلى ١٧ مليارات بقلند المصري والأجنبي . وبعد أن أصبحت هذه الشركات قوة اقتصادية في مصر برزت اشكالات متعددة .

أولا ... أن البنوك أخذت تشكو من شح في الودائع وبعضها بدأ يهتز . واعتبرت الحكومة للمصري أن الشركات أصبحت طريقا متأسسا للتنظيم المصرفي الذي كان له دورا كبيرا في صدور القانون .. ويبدو أن لا مانع لدى الحكومة من تنظيم شركات جميع وتوظيف للمخبرات بكامل مصالح البنوك والمطاع المصرفي .

ثانيا ... أن الحكومة اعترفت أن قوة هذه الشركات الاقتصادية لا تستفيد لمخاطر سياسية . والملاحظ أن الحكومة لم تستطع تنظيم هذه الشركات بطريقة مباشرة لأن مواجهة من هذا النوع تدعى بالودعين ولذلك انتشرت إلى أن يحين الوقت المناسب وميات الغشوف لذلك عبر أشخاص بعض المخالفين في صفوف هذه الشركات وغير لخاصة ارتكبا أصحاب هذه الشركات بالإضافة إلى محاولات التشويش والوشوة التي تكثرها البعض فكلت هذه الظروف





## للنشر والخدمات الصحية والمعلومات

المصدر :

الوحدة :

التاريخ :

١٩ أغسطس ١٩٥٥

تلحمة : يرى لا يعتبر القانون في صالح البنوك كما يدعي البعض وإنما لنلق مع القانون بأن من يسحب أمواله من شركات التوظيف سيوجهها إلى تلحمة من تاحيلين . إما إلى الائتمان أو الإيداع في الخارج وذلك لأن البنوك لم تستوعب الدرس ولا تستطيع القيام بنفس الدور الذي قامت به الشركات ...

● الدكتور اسماعيل صبري عبد الله وزير التخطيط الأسبق - حزب التجمع الوطني القديم - يرى أن فكرة سحوك الاستثمار التي انتهها القانون جيدة وتجاوب مع شعور الجمهور الذي لا يضمن ضمه إلى أن هناك شبهة ربي في فوائد البنوك ويتساءل لماذا لا تنطبق فكرة الصكوك على شركات أخرى غير شركات التوظيف الأموال ؟ . ويضيف : من الواضح أن ليدي كثيرة تشتت في القانون وإن هناك تعديلات كثيرة طرأت عليه الأمر الذي يعطي احساساً بغيث اللقطة الواحدة التي في القانون فشرت أن شطه الضال هو للشركات القائمة أي أنه وضع لعلاج حالات معينة من أن المفروض أن يكون القانون عاماً وموجهاً للقلة وصالحاً لاستمرار تطبيقه في المستقبل . المعروف أن توظيف الأموال نشاط ذو وجهين الوجه الأول هو جمع المال والثاني توظيفه واستثماره . وعملية التجميع أو تعبئة المدخرات نشاط حميد وضروري ومطلوب ويجب أن تلقى من الشركات تجمعت في الوصول إلى القائل التي ضللت الخزانة العامة والجهز المصري في اجازات مدبراتها . ونجاح هذه الشركات في جمع الأموال ليس نتيجة النصب أو الاحتيال ولكن وعلى الأرجح ، نتيجة انكسار مدخرات معروضة للاستثمار فمرت كيف تجتذبها وبذلك تجمعت في أماكن الاقتصاد المصري يحتاج إليه . ولجانب الآخر لهذا النشاط هو توظيف هذه الأموال وتعبئة تأميمها . وكان يجب أن يكون تركيز القانون وكشف الدولة على تلحمة

التوظيف هذه أكثر منه على تلحمة جمع الأموال لأن القانون يجب أن لا يصدر على أساس فرضية تقول بأن كل الناس خصوص بل يصدر للائتمان العمادي والنشاط العمادي ويضع ليداً خلع السرعة أو الانحراف وكان يجب أن يحدد القانون ضمانات الاستثمار بأن يفرض نسبة معينة للاستثمار المختلفة التي يمكن أن تصورها الشركات .

ويقال د . اسماعيل صبري إن القانون أغم بعملية جمع الأموال وفرض عليها قيوداً اعتك أنها ستقل هذا النشاط مستقبلاً وفرض ضمانات بغيره فإفراية من الصعب أن يتعامل معها أي رجل أعمال وأهمل سلطات مبالغ فيها لتلحمة سوق المال والبيئة لا تلك الأخيرة التلقية لمعالجة ذلك .

ويرى أن هذه الشركات ليست الوحيدة التي عمت تلحمة المدخرات فنشأت الإسكان والتعليق اعتمد عليها كل جميع المدخرات . فشركت الطعام العام تأخذ المبلغ والمدخرات بدون فوائد وهذا بعيداً مرة أخرى إلى أن هناك مدخرات في الاقتصاد المصري وهناك قصور إلى أدوات تجميعها وإنه في حلة كهذه من القصور لا بد أن يظهر نشاطاً موازياً ... وعلى ذلك فجمهور القضية هو أن نشاط تالي وتوظيف الأموال يحتاج إلى التنظيم بشقيه وليس إلى أن من حيلة سوق المال ومن المؤكد أن تأمين جمع المدخرات عملية سهلة والخسر الأساسي ليس سرعة هذه المدخرات وإنما المخاطرة باستثمارها ... وما لفشاء أن يؤدي هذا القانون إلى تصفية هذا النشاط في مصر ...

● الدكتور إبراهيم المسوي ابتاعة - حزب الوفد - يرى أن هناك خطأ متعمد أدى إلى تكييف هذه الشركات بشركات تكتي أموالاً وتتعامل فيها غير معاملة البنوك وبالتالي كان القانون محلاً لنشاط هذه الشركات بشكل خاطئ والتكجبة المنطقية التي اعتبر أن القانون هو ملجأ لنشاط جميع وتوظيف اندخرات . ويعتقد د . ابتاعة أن القضية لا تتعلق بتوظيف الأموال بقدر ما تتعلق بأي شخص يريد أن يستثمر أمواله في ظل انشغال لقوات الاستثمار . فهو مضطر لأن

يلجأ الجامعات غير الاتجاهات التقليدية ... فلقوات الاستثمار في الصناعة تكد تكون مغلقة ولقوات عليم ولقوات توظيفه وروثين رديه ذلك الأمر من لقوات الاستثمار في الزراعة فاي مستثمر يعمل في ظل هذا المناخ لا بد أن يبحث عن أوجه استثمار بديلة

ويقال د . ابتاعة أن نشاط توظيف الأموال يجب أن يستمر وهو نشاط ضروري لبداء تلحمة أي دولة مهما كانت سياساتها أو معتقداتها . حيث يتم تشغيل الأموال التي لا يملك أصحابها الخبرة عن طريق منظمين أو رجال أعمال يملكون الخبرة والحركة والقدرة على الاستثمار . وإذا كانت قد ظهرت بعض الجوانب السلبية في أنشطة عدد من هذه الشركات فإن عيوباً شبيهة وربما أكثر ولحظ نظير في الأنشطة والأنظمة الأخرى القائمة . فبعض البنوك حدث بها عمليات نصب وإفلاس وتحويل أموال ولم يؤد ذلك إلى التفتيش في هذه النظم المصرية بأكمله كما يستهدف القانون الجديد لتوظيف الأموال .

ويرى أن تحسين مناخ الاستثمار هو السبيل الوحيد لتحسين الفصل استفادة ممثلة من شركات توظيف الأموال بملكانيتها إذا كان هدف القانون - كما يقال - هو معالجة الاقتصاد القومي من المودعين وعليه يجب تشغيل أيود الاستثمار ورفع القضية الديمقراطية عن التدخل في كل شيء بشكل مصلط لا دليل له . فمع التصريحات الوديعة عن استصلاح الأراضي - رغم أهميتها للقوى مصر - نجد العمليات التي من أن تحتل ... فعلاً لا يتم تشجيع وتحريض وشده هذه الشركات ونعها للاستثمار في مثل هذه المجالات بدلاً من تركيز الجهود لهدمها يمثل هذا القانون ؟ ؟

ويقال د . ابتاعة أن القوانين القائمة كانت كافية للتنظيم ومراقبة أصل هذه الشركات وأن كان هناك من قصور قصوره ، الإجهزة المختصة بتنظيم هذه القوانين . ولكن القانون جاء إضافة إلى شرسة القوانين في مصر وكان نتيجة حيلة شرسة ضد هذه الشركات ...





المصدر : ..... الوادئ

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ أغسطس ١٩٨٨

● مصطفى كامل مراد رئيس حزب الأحرار يرى أن تلحق  
توظيف الأموال يجب أن يستمر لأنه ضروري ومطلوب  
إذ أنه وسيلة سليمة لتجميع مدخرات المواطنين  
وتوظيفها في استثمارات النخبة مختلف الأنظمة  
الاقتصادية .. وتزداد ضرورة هذا النشاط خاصة في حال  
غيور الائتمان حيث أن البنوك التجارية لا تستطيع أن  
تساهم في رأسمال أي شركة مساهمة بشكل من ربح  
رأسها واحتياطياتها وهذا تصور خاطئ يجب  
معالجته في السياسة الائتمانية ويضاف إلى ذلك أيضا  
أن البنوك الاستثمار والأصول المحلية محدودة  
ومساهمتها الاستثمارية غير كافية ...

ويقول أن القانون المطلوب كان لتوفير الضمانات  
لحمولة للمدخرات والتشجيع الاستثمار وليس  
لتخويف رؤوس الأموال .. الاقتصاد المصري يحتاج  
إلى مشروعات تشيد أصولا وقبلاً مشددة في المجالات  
الصناعية والزراعية والسياحية وغيرها وهذا لا يتم في  
الحال الصور الأهمشوات المواطنين بدلاً من انقلها في  
الاستهلاك .. مع مراعاة أن التماهي فوزيات الاستثمار  
طبقا للمؤشرات التكريرية المتعارف عليها لتحقيق  
التوازن الاقتصادي والتي تتمثل في ١٥ إلى الاستثمار في  
مجال الصناعة والزراعة عن ٥٠ في المائة وكل من  
الاستثمار في مجال التجارة والخدمات عن ٢٥ إلى ٣٠ في  
المائة .

ويقول مصطفى مراد أن شركات توظيف الأموال لا  
تستألف الدين .. وكل ما في الأمر أنها لا تغطي فائدة  
ثابتة مسبقا ملقما للبنوك وإنما تقبل مبالغعات  
وتطبق أسلوب المعاملات الإسلامية في تحريم الربا  
وتحليل البيع والشحارة .... والبنوك بالتأكيد لم تكن  
سعيدة بوجود هذه الشركات خصوصاً وأن الأرباح  
التي تحصلها تبلغ المئات فوائد البنوك .. يضاف إلى  
ذلك أن هناك بعض الناس وبعض التيارات تتعرض من  
الأسس وجود أي شركات تحمل شعارات أو تطبق أي  
مبادئ إسلامية صحيحة ...

القاهرة - مكتب «الحوادث»





المصدر : الشهاب

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ أغسطس ١٩٨٨

## تأجير مصر

### لحل الأزمة الاقتصادية

بقلم : عادل حسين

ما رأيكم في رجل يطلع في لحيته بالسكين أو يلقا عتيبه ؟ وما رأيكم إذا كان هذا الرجل يرمي ملابسته وأثاث بيته من النافذة ، ويعزق فئوسه بالآلاف ، لم يسور يستلف عشرين جنيهها ليطلع العيال أو يدير ما يستربه المورة ؟ لم ما رأيكم إذا كان هذا الرجل نفسه - سوجد كل ما حصل - يسب أطفاله ويؤمهم الأسود - بل يهدد بقتلهم على أساس أنهم سيب ما هل به من تكبات ؟ لا أفن أننى أياق حين أقول إن مسلك مجتمعتنا ومولته خلال السنوات القليلة الماضية كان بطريقة هذا الرجل المجنون . وقد فرحت في مقالين سابقين الوقع والدلائل الموثقة لذلك . ولكننا بعد ما كل أصحاب العقول بأن الإنسان هو أفضل خلق الله جميعا ، كرمه الله وسجدت له الملائكة .. فلنا إن المسكنة الخاصة للإنسان يلبثها القرآن ويثبها علم الاقتصاد والتنمية ، فهو الصانع الأول للتنمية ، وهو الهدف الأساسي لها . فلنا هذا كله ثم سألنا : ماذا فعلنا ، أو ماذا فعل حكمتنا ، بالإنسان المصري ؟ كيف أضاعوا هذه النعمة الكبرى بعد كل ما يدور به ثروات مائية ؟

□ □ □ □

□ وكان مفروضا أن يجيب على السؤال في مقال اليوم - ولكن كرات في مسحف الخميس الماضي أن شيا مصري سأل الرئيس في اجتماع عام للمسيب المصري الوطني : لماذا لا تصح مصر بتأجير أرضها قاعدة عسكرية يسهم مئذها في علاج الأزمة الاقتصادية ؟ وقد ذهبت وصمغت ألا أننى اعتبرت السؤال في قلب ما نحن بصدد الحديث فيه ، وهل يمكن أن يكون هناك ضياع أكثر من هذا ؟

كيف أوصلتنا حكمتنا إلى هذا الحق ؟ كيف وصلوا بشيائنا إلى حد أن يلق أحدهم ويطلق هذا السؤال جهرا ويؤمن أن يريش له جفن ؟ أو أفرط من ذلك أن كل أجهزة الإعلام لم تستلمح بجهوها أى هرج وهي تنشر السؤال .. إن نشر السؤال لا يعنى إلا أن رؤساء التحرير في الصحف الرسمية ومعهم - رئيس الإعلام وكل المسؤولين في الدولة لم يروا أن في الأمر ما يمس الحياة العام والشر الوطني .. وهذا قيد لمصرى حبيب !

□ زمان .. كان مستحيلا أن يلق شيا في اجتماع سيلى ويطلب بقاء القاعدة الإنجليزية في شاة السويس لأن لها لرا إيجييا على ميزان المدفوعات . وإذا قام مافون وقلمها لم تكن ذرى من يباشر ينشر ما قيل في صدر الصفحات الأولى .. ولكننا مشنا حتى شفتنا شيا يقول الجيلا من ذلك في اجتماع الحزب اسمه الحزب الوطني ..

كيف وصلنا إلى هذا الحق ؟ أن يلدنا والصد لله لم تصل إلى حد المجاعة لبعض أن يلقا حلقه ويعزى بأى كلام . ولنا هذه الكلمات بكلمات ليس مطبوعا فخره الفكر إلى الحد الذى ندمه إلى طرح عرضه للبيح ، فمحدثنا بمن يحدرون هذه الاجتماعات أنهم من القفرين أو المستورين .

□ كيف وصل شيا مصرى فى ظروف عادية إلى هذا الحق ؟ تصور أن هذا الشيا وأمثاله تعلموا من كل ما شاهدوه وسمعوه أن أى فئوس تدخل

البلدية ص ٧







المصدر : الشاهد

١٩٨٨ أغسطس

التاريخ :

للنشر والخدات الصحفية والمعلومات

## [٣] تاملات في الأزمة الاقتصادية (بقية)

# إيجار مصر للأجانب والهيبار الإنسان المصري

حل الأزمة الاقتصادية ، فإن الرئيس مبارك أوضح في الخطبة لطلبة حربية أن كل من يتصور أن إعطاء الدول الأجنبية قواعد يسهم في حل أزمة اقتصادية هو مغش ، لأن ذلك يمثل سيطرة من أجل إضعاف الأمة والسيطرة الكاملة على اقتصادها وحركة التقدم فيها ... وأضاف : أنه لن يسمح بإقامة قواعد على أرض مصر ، وأن تبع مصر سيديتها مطلقا لأن كل الدول التي صنعت في القدم عانت وتحملت الحرمان حتى تفسر أزماتها الاقتصادية .

ولاشك في هذا التوضيح صائب ورائع ، ولكن الأيرى سيادة الرئيس أن رده هذا لا يقال في حق القواعد وحدها وما ينشأ عنها من دخل ، وإنما يصح في وصف كل ما يقدم من مساعدات وقروض أجنبية ؟ أليس تهدد كلها إلى إضعاف الأمة وإلى سيطرة الأجانب على اقتصادها ؟ بل أليس تهدد السيطرة الفعلية على مقدراتنا إلى هذه السياسات التي أصدرت شروطا واستنزفت مافيتنا ، وجعلتنا لا نمل من مد اليد للسؤال رغم أننا نملك من الأموال والنعم ما يفيتنا ؟

\*\*\*\*\*

□ ما قلته القاص من تساجر مصر للأجانب كان مثليسيه عرفانا من خلالها عن الأرباح الذي أصاب الإنسان المصري . ولكن حديثنا السابق لا يتفق مع ذلك فلوحة الأعمال والتدمير للأجانب المصري أصبحت كل جوانبه إن كل سياسات الدولة فعل على أنها لا تحرك القيمة المبدعة والقيمة الاقتصادية للإنسان . لقد تركت الثقافة المصرية على فترة التنمية التي تتحقق بحوث مثلية ، وعلى زيادة الاستهلاك التي بدت في زيادة الإنتاج . وقد وصف هذا الكلام - حين قيل - بأنه مغفلة صعبة ، والصحيح أنه

المنقصة لمصر والعرب والمسلمين وأصلحها لم يتفوا ذلك ولكن أشنعوا فينا أن الاتفاقية ستقتري الرخاء لمقبل ما أخلت ، وأن المعايير ستستقبل ومشروع كارتر سيبدأ ، فكل من قولهم تأكيد صرخا على أن كل شيء لا يزال بالفعل للبيع والشراء في هذه الدنيا ... وقد صدق بعضنا هذا الكلام فضحت تجارتهم . ولم نذهب بعيدا ... إلا يحدث أن تجد هذه الأيام من يطلب بكمال وحصل فتح سيناء على مصر أعياها أمام المشروعات الأجنبية ؟ تقول لهؤلاء ... إن الصهبة سيستلون من خلال المنطقة المصرية التي تدعون لها ... تقول لهم إن هذا يهدد الأمن المصري والعربي . فتصيح من يرد مصالحة : ولكن المفكرة قد تحقق مع ذلك خلاصا منعا !

إن ميدا ، كل شيء للبيع ، بسبب خسارة مؤقتة إذا فليس الأمر بالصالح الاقتصادي والعملي للبحث ، فما يكلم إذا كانت السياسات تشمل أيضا مرفهة الله وكل ما ينفق عنها من كسبيها وفراق ؟

\*\*\*\*\*

وإذا عدنا إلى مسألة التساهة الأيركية العسكرية التي يفيد بهاها في



محمد حلمي مراد

الأجيب أو الفزاة العامة تكون كسبا خالصا ، ولا معنى لأي تساؤل حول ما إذا كانت الأموال من حساب أو من حرام ... لم ما هو الحال في أيلنا وملكو الحرام ؟ هل هناك أية جهة حكومية تحدد النط الفاصل بين الاثنين كي يعرف الشباب طريق الخير فيهموا بالسير فيه أو يصرخوا طريق الشر فيجتنبوه ؟

إذا أخذنا موضوع القواعد العسكرية هذا - على سبيل المثال - فلنأخذ تعلم أن أحد وزراء سابق له أن تقدم بالقرار يشبه ما قلته الشاب . وقد نشرنا ذلك في « الشاهد » وهاجمنا المسئول صاحب الاقتراح ( دون ذكر اسمه ) .. ولكن هذا الوزير لم يتركه مقعده بعد أن قال ما قال ، إلا يعني ذلك أن الوزير لم ير أنه ارتكب ما يوجب الشغل والانسحاب ؟ بل إنني يعني هذا ، وهو يعني من ناحية أخرى أن كل المسئولين في الدولة لم يروا بدورهم أن المذكرة المشبوهة للوزير إياه تعتبر سابقة خطيرة ولا مثل لها . فما وجه العجب إذن إذا أخطأ الأمر على شباب الحزب الوطني بحيث لم يحد يصرخ حدود المصوح والمنعوج ؟؟

والحقيقة أن السنوات الماضية أخذت في فهم الكثيرين أن كل شيء - بدون استثناء - قابل للبيع والشراء . ألم يطلب أحد مبيع قاعة السويس ؟ ألم يسبق ذلك شروع فعل في بيع مشبة الأهرام لولا المعارضة للشعبية البليسة التي قادتها . تمعت أحمد فؤاد ؟ وهل تذكر كيف روجوا لكاتب الجديد ؟ إن هذه الاتفاقية مثلت - كسبا نعلم - نظريتا مبيتا في الطريق





١٩٨٨

التاريخ :

النشر والخدمات الصحية والمعلومات

معالجة مستحيلة ، إذ لا يمكن إطلاقاً أن نبني أمة ونحضر في الأرض بدون جهد مضن وبدون ابتلاء . كيف نستطيع الأرض البور ونستزرعها . وكيف نقيم المصانع المعقدة بدون شباب يد في الدراسة ويقف أمام النار ويذهب إلى الصحاري ويضام في الصراخ ويواجه الهول والموت ؟

تفكرنا لأننا لم نتمكن أن تكون لنا ثقافة متعلمة لمجاهد أو عامل .. ولقد تحدثت عن التثاقيل والفساد القديم ، فلماذا عن التعليم والتدريب ؟

في الخمسينات والستينات بدأنا ببرامج وخططنا خصصية للتعليم مواردنا . ولا شك أننا حققنا في ذلك نتائج طيبة . ويعني أن نستثمر بعدد العالي ومصنعات الصلب والالومنيوم . ولكن رغم كل ما حققنا لا أظن أن الدول المصرية لسانان المصري كان واضحا وحكما في عملية الاعمار هذه . ولا هل واهب الاستثمار في الآلات اهتمام مكاره بنشر التعليم ومحو الأمية ؟ لقد ثار خلاف وجعل حول جدوى هذا المشروع أو ذاك . وجعل أن يكون معدل النمو السنوي في الناتج الإجمالي % ٨ ، ولكن لم يصيحت خلاف جد حول ما إذا كانت الآلة تضيئ في ثلاث سنوات أو أربع .. وإذا مرت السنوات والمعدود ومزالت الأغلبية



د. نصرت احمد فؤاد

الصالحين وازاحة في الأربعين .. وحسب الخطة الخمسية الحادية التي تقربنا بها من القرن الواحد والعشرين لم نجد بنجاح الأمية ؟

وبعقبي لمن يذهبون للمدارس : أي نوع من التعليم سيلاكم ؟ منذ الستينات نقرأ التقارير والوصايا عن ضرورة أن ترتبط الجامعات بالتعليم وتخصصات بالاحتياجات الواردة في خطط التنمية .. ولكن هل تهتم الحكومة فعلا بإصلاح المهجوع من توجهات التعليم ؟

لقد تحدثت في الأسبوع الماضي عن اليونان والمثاق الديمقراطية . ولقد أن الإنسان اليوناني والإنسان الألماني هما سر . المحفزة ، التنموية في هذين البلدين . ولا شك أن النظم التعليمية الصحية لفضل كبير في الوصول إلى هذه النتيجة .

وما أود أن أضيفه هنا هو ملك كوريا الجنوبية التي سبقت على نفس المنوال . هذه الجمهورية الفتية اكتشفت من البداية أيضا أهمية المعرفة العلمية ، وأسفحت استراتيجيتها للنهضة بإصلاح التعليم والتدريب . وركزت على هذا الجانب . وبينما كان نحن - في الفترة نفسها - نرى الأمور بطريقة تختلف . فركزنا الجهد والإنفاق على القواعد متشابكة كبيرة . وعلى استيراد الآلات والتكنولوجيا الجاهزة . وتركنا التعليم يتقدم ببطء . ولا غير إحصاء . وقد ظهر بريق أمل حين تولد - حليبي سراد وزارة التربية والتعليم . ولكن سرعان ما ضاعت الفرصة . وظلت الأوضاع تقترى وتظهر حلال السنوات العشر الأخيرة بدون رؤية واضحة للتعليم ( أو لغيره ) . واعتقد أن الفجوة الصحية بيننا وبين كوريا الجنوبية تعود في قسم كبير منها إلى هذا الفارق في الاعمار والتعليم والتدريب .

منذ ثلاثين سنة كانت مصر تسبق كوريا كثيرا من حيث الخبرة الاقتصادية والسياسة التعليمية . والحال اليوم عكس ما كان . وكل من شاهد الفتيين وحمل المعلومات الكوريتين في دول الخليج ( بل في بعض أنحاء مصر ) يندهش الفارق الذي تحدث عنه .

وأحسب أن الرؤية القاصرة لسدور البشر في عملية التنمية مازالت غالبة في دولنا الحفزة . ومن هنا تكمن محالو الهم حسب لافرة السكري لصر . لقد لربنا إلى دور السياسات العامة في حرب التدين والمعلم الوطنية . وأخرنا إلى حال التعليم . ويمكن أن أضيف البطالة التي تلتهم الشباب . ويمكن أن أضيف كذلك الظروف التي تمت فيها الهجرة إلى البلاد العربية ... الخ .

لا أتوسع المجال لنشر كل ما أشرت إليه . ويكفي أن أقول أن اللحظة الخمسية الأولى ( ١٩٨٦/٨٧ - ١٩٨٦/٨٥ ) أي في الفترة الأولى من رئاسة مبارك ( تحدثت كثيرا عن تجديد

القطاع العام وتغييره . وكذلك لمعت الخطة الخمسية الثانية . وترجم هذا الهدف في برامج كلية لاستيراد الآلات والتكنولوجيا . ولا تحذف المثل أن أيا من الخطتين تنبئ أن أي برنامج التدريب للعمال والإدارات العليا هي الأولى بالرعاية والإنفاق . ودعنا من المدارس والجامعات ومراكز البحث والتطوير .

لست أزيد تجديد الآلات والمصانع . ولكن الاهتمام برفع كفاءة البشر يأتي قطعاً قبل رفع كفاءة الآلات لئلا تكونوا يعطلون . وإكثارنا لذلك يجعل الآلات عتلا لا تنتج مثل ما تنتجه الآلات الصناعية في الدول الصناعية . ويجعل الآلات عتلا تلب قبل نهاية عمرها عند غيبتها . إن الفارق في سلوك الآلات يعود إلى أن الإنسان المصري أقل جدداً وأقل تدريباً في شؤون التشغيل والصيانة . وكذلك فإن الإدارات العليا عندنا لا تملك القدرات القليلة المطلوبة . بدءاً من تنظيم العمل بين المراحل والاعتماد المتشعبة وانتهاء بأسلوب اتخاذ القرارات بتكافة وشجاعة وسرعة .

\*\*\*\*\*

ولغني عن البيان أن الحديث عن كفاءة الإدارة العليا لا يفي عن حدس شركة معينة . فكفاءة على مستوى الشركة الواحد لا تسفي لشركة الانتاجية المطلوبة . إذا لم تتكامل مع كفاءة بمسؤولية لدى كل الإدارات المشكلة للنمط الاقتصادي والسياسي والتي تحميد الشركة المعنية بخدمتها وسياساتها . إن تقسيم العمل في المجتمع الحديث جعل العلاقة مستمرة وعضوية بين أية وحدة خدمية أو انتاجية . وبين سائر الوحدات والمؤسسات العاملة في الأمة . العلاقة أصبحت بالفعل كعلاقة الخلية بسائر الجسد . وكذلك فإن الدولة القومية أصبحت قادرة على فرض سياسات عامة وأو آتية لتكامل العلاقات على نحو مستقر بين كل من يعيشون على أرضها . فكيف يمكن لأي بشر في أية شركة أن يجتهدوا - مهما كانت عباراتهم ومهما كانت مهناتهم - إذا كان البشر المسيطرون على المواقع الأخرى وعلى جهاز الدولة ( حالة متدنية ) ؟

\*\*\*\*\*

إن قصة التنظيم البشري تتمثل في قدرات الطبقة الحاكمة . وفي كفاءة العمل الحكومي المنظم . فماذا فعلنا هنا أيضا ؟ أو هنا بالذات ؟





المصدر: النبوة الإسلامية

التاريخ: سبتمبر ١٩٨٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

موقف الإسلام في قضية الربا (١)

## مشكلة « الربا »

للمستشار جمال الدين محمود  
الأمين العام للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية

تعد مشكلة « الربا » في المعاملات المالية في البلاد الإسلامية من أعقد المشاكل - لا سيما فيما يتعلق بنشاط الجهاز المصرفي في هذه البلاد وعلى الرغم من استقرار حقيقة تحريم الربا كحقيقة شرعية وردت في القرآن الكريم وأحل الله البيع وحرم الربا ، فإن الأبحاث والمناقشات والقراءات والدراسات ما زالت مستمرة تحاول تحديد ما يصدق عليه التحريم عامة أو في حالات أو معاملات معينة - ولذلك فإن الحديث عن التحريم لا يضيف جديدا ، وإنما ينهي الاهتمام بالواقع العمل في المصارف وبالعمليات المصرفية وبالوظائف التي يؤديها الجهاز المصرفي في المجتمع ثم تطبق الأحكام الشرعية - بعد تحريمها - على الواقع القائم .

### صيغة المدانة لا المشاركة

ولابد من تقرير حقيقة تاريخية وهي أن الجهاز المصرفي وكانت نشأته في بلاد أوروبا في القرن السادس عشر - وقد قام على أيدي اليهود بالذات وكان عمله الأساسي في الاتجار في





المصدر : البيئوالمالإسلامية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٨٨

النقد ، وما زالت هذه الخصيصة لها جانب كبير من نشاط الجهاز المصرفي لاسيما في المصارف الربوية ، فالمصرف مؤسسة « رأسمالية » وليست مؤسسة عمل في الأساس ودخله الأساسي ناتج من رأس المال وليس من العمل الذي يحقق أجرا - كما أن المصرف الربوي لا يعمل في الوساطة بين أصحاب المال وبين أصحاب العمل لأنه يختص كل جانب منهما بعلاقة تربطه بالمصرف دون علاقة تربطه مباشرة بين رأس المال وبين العمل ، والصياغة القانونية لهذه العلاقة هي « الدائنية والمديونية » سواء بين المودع للمال والمصرف أو بين المصرف والعامل أو المستثمر - وهذه العلاقة يفضل عليها الإسلام صيغة « المشاركة » أو العلاقة بين رأس المال والعمل مباشرة أو حتى عن طريق وسيط كالمصرف دون أن يستغل بطرق العلاقة كما قدمنا .

● وقد اقتضت تلك العلاقة وهي « الدائنية والمديونية » والتي يفضلها الجهاز المصرفي لما فيها من سهولة ويسر وضمان وأمان بحكم القانون - أن يكون للمودع لماله في المصرف بحكم كونه دائنا فائدة بحسب قدر الرديئة ومدة الإبداع ، ويكون للمصرف حين يقرض ماله للعامل أو صاحب المشروع فائدة بحسب قدر القرض ومدته ، ولقد حاول الفقهاء القانونيون في بداية الأمر أن يجعلوا رأس المال الذي يودع في المصرف بمثابة ودیعة من الناحية القانونية ، ولما كانت أحكام الرديئة لا تنطبق ،

اعتبرها بعض الفقهاء ودیعة ناقصة أو ودیعة من نوع خاص لا تطبق فيها أحكام الرديئة فيما بين المودع والمودع لديه - ولكن اتبنى الأمر إلى تطبيق أحكام القرض على تلك الرديئة وصارت الرديئة المصرفية قرضا - والأصل في القرض طبقا للمادة ٥٣٨ من القانون المدني أن يكون تبرعا إلا إذا اتفق على غير ذلك ، وهو ما يجري عليه العمل في الجهاز المصرفي ، إذ الفارق بين ما يعطى للمودع وما يؤخذ من المقرض من المصرف من الفائدة يمد أكبر عناصر الربح في المصارف .

● ونشير إلى أن مجمع البحوث الإسلامية أصدر قراره سنة ١٩٦٥م بأن الفائدة على أنواع القروض كلها ربا محرما لا فرق في ذلك بين ما يسمى بالقرض الاستلاكي وما يسمى بالقرض الاتعاجي لأن نصوص الكتاب والسنة في مجموعها قاضية في تحريم النوعين - وأن كثير الربا وقليله حرام كما يشير إلى ذلك







المصدر: البنوك الإسلامية

النشر والخدمات الصحية والمعلومات التاريخ: سبتمبر ١٩٨٨

المنهم الصحيح لى قوله تعالى ، و يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا  
الربا أضعافا مضاعفة ، وأن الإقراض بالربا محرم لا يبيحه  
حاجة ولا ضرورة والإقراض بالربا محرم كذلك ولا يرتفع إجماع  
إلا إذا دعت إليه الضرورة ، والضرورة محدة فى حديث شريف  
و أن يبيع الصبح والعروق ولا يهد ما تأكله .

● هذا - بإيجاز - ما عليه عمل الجهاز المصرفى - من قسرة  
هائلة على تجميع رؤوس الأموال من أصحابها العاجزين عن  
استثمارها بأنفسهم أو مشاركة مع غيرهم لأسباب شتى لا يتسع  
المقام لتفصيلها - ومن كفاية لى تقديم هذه الأموال إلى  
القادرين على استثمارها بمعلمهم وجهدهم وعجزهم ، والمصرف  
يعطى المودعين ويتقاضى ممن يقرض منه فائدة أكبر ولا بد أن  
نشير هنا إلى أن الجهاز المصرفى الذى نشأ فى أوربا قد اكتسب  
طبيعة خاصة فى نشاطه وعاملاته ذلك أن نشأة هذا النظام  
كانت على يد الصيارفة الذين كان التجار وغيرهم يهبطون إليهم  
يحفظ المال ووجدوا أن المودعين لديهم لا يطلبون ودائعهم إلا  
بنسبة ضئيلة لا تتجاوز حدا معينا تبدأ الصيارفة بإقراض ما  
أودعه المودعون للغير نظير فائدة ومع استمرار ذلك النشاط  
وتنظيمه ظهرت البنوك وعمدت إلى تشجيع المودعين على  
الإيداع ودعوة المقترضين للإقراض - ثم تطور الأمر إلى  
الإئتمان وأصبح القرض الذى يقدمه للمصرف يخلو  
وديمة ثم تخلق الوديعة قرضا آخر وبذلك تستمر زيادة  
الإئتمان<sup>(١)</sup> مما يزيد من خلق النقود ، حتى يصل الأمر إلى أن  
يكون تداول النقود مجرد أرقام حين تسوى البنوك حساباتها -  
فالإئتمان بهذا الشكل كما يقول بعض الباحثين ظاهرة أوربية  
رأسمالية مما أحدث فى مجال الاقتصاد ثورة شبيهة باكتشاف  
الطاقة الحركية فى الصناعة وزاد اغراء الإقراض للأفراد والدول  
من تركيز الأموال فى البنوك وما يصاحب ذلك من تركيز  
النقود السياسى فىمن يقودونها - وهذه هى السمات الحقيقية  
للنظام المصرفى المولى إلى جانب ممة أخرى لائتم بها فحسب  
لأنها تعد ظاهرة مشاهدة فى عالم الاقتصاد - وهى بعد ذلك  
الجهاز فى مجموعه - عن القيم الإنسانية إزاء الأفراد أو المجتمعات  
وتاريخ البنوك العملاقة الآن ( مثل تشيزماناتن وغيرست  
ناشيونال بنك وغيرها ) يؤكد قول المسيح عليه السلام « بئس  
بيت صلاة يدهى وأنتم جعلتموه مغارة لصوص » وذلك لمن





المصدر : الموقف الإسلامية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : سبتمبر ١٩٨٨

كانوا يتولون مثل عمل الصرافة على عهد المسيح عليه السلام .  
● ولم تدخل البنوك حياة المسلمين على حين غرة أو غفلة منهم فقد كانت بداية دخولها عند التفكير في إنشاء بنك وطني في مصر منذ أكثر من ثمانين عاما - ومنذ ذلك التاريخ اختلفت معالجات الفقهاء والاقتصاديين والمفكرين - لا سيما في مصر لمسألة الربا - والفائدة المصرفية - وتراوحت بين الجمود والانفتاح في النظر إلى المسألة ، ولقد انعقدت منذ النظر إلى المسألة من خلال الجامع الفقهي في مصر وبعض البلاد الإسلامية - والنظرة الغالبة لدى تلك الجامع هي إدانة الفائدة المصرفية عطفاً (للسودعين) وأخذوا (من المقترضين) وما زالت تلك النظرة تسيطر على عمل الجهاز المصرفي الإسلامي .

وإذا تركنا جانباً - القرض لمن يحتاج إليه لمعيشته - لا للاستثمار - وهو مالا يدخل في نشاط الجهاز المصرفي الربوي - فإن قرار مجمع البحوث الإسلامية بصيب في (١) التصميم قدرة المصرف على تجميع رؤوس الأموال وكفائه في دفعها إلى مجالات الاستثمار المختلفة - لكن الأمر يحتاج إلى تحرير حكم ربا الديون أو ربا السلفة ثم تطبيقه على الواقع - ويصدر قولنا في ذلك عن اجتهاد شخصي ورأي ذاتي هو في حقيقته طرح لبعض التساؤلات أكثر من أن يكون إجابة عليها .

الربا وأما أسئلة التسليم

والربا لغة الزيادة - وهو في الشرع - كما ورد في تعريفات الفقهاء « الزيادة على أصل المال من غير تباع » وكذلك فضل مال بغير عوض في مبادلة مال بمال ، فلا يجوز في الشرع أخذ المال بغير عوض رغما عن صاحبه - وحكم الربا واضح ظاهر في القرآن الكريم « وأحل الله البيع وحرم الربا » وهي





المصدر: النبوة الإسلامية

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: بتجس ١٩٨٨

حرمة مشددة تؤدي من يقدم على ارتكابها بحرب من الله ورسوله ، والعودة إلى ارتكابها تستوجب الحلول في النار<sup>(٣٧)</sup> ويعترب على العقد الربوي عدم جواز أخذ الزيادة وبطلان العقد<sup>(٣٨)</sup> ويلتزم عنصر الزيادة على أصل المال والمعتبر الزماني ظاهرين في تحريم الربا ولكن تظهر أهمية الزيادة على الأصل في ربا الفضل وأهمية عنصر الزمن في ربا الدين أو ربا النسبة - فالفضل هو الزيادة والنسبة هي التأخير والتأجيل - غير أننا نتكلم عن ربا الدين فحسب وعن الفائدة التي تتعامل بها المصارف أخذاً وعطاء . دون غيرها من الفوائد والقانونية التي تنظمها القانون في البيوع وغيرها من المعاملات ودون بحث فيما يتناوله وبالفضل من صور في البيوع أو المعاوضات .

وقد جاء ذكر الربا في القرآن في أربعة مواضع<sup>(٣٩)</sup> وفي أولها في قوله تعالى : وما آتاكم من ربا ليربوا أموال الناس ، ويسرها . كثيرون بأن المقصود إعطاء العطية وهو ينتظر أكثر منها في الهدايا - ونراها بعيدة عن موضوعها بهذا التفسير والتصير بالمط - آتاكم ، تختلف عن التبرع ، بالأكل ، في الربا المقصود - وكلمة الربا الواردة في سورة النساء وآل عمران تشير إلى الربا المهود المعروف في نزول القرآن في قوله تعالى : لا تأكلوا الربا أضعافاً مضاعفة .

ونود أن نبدأ بالقول بأن البعض يرى أن المقصود بالمعاملة الربوية هو ما كان معروفاً وقت نزول القرآن حين أجل الدين على المدين وبطلانه الدائن بالاختيار بين القضاء أو الزيادة على أصول الدين - فهو بذلك يتعلق بالدين خاصة لا بالبيوع خاصة - ومع ذلك فإن فقهاء المذهب الحنفي يرون أن البيع الربوي هو الأصل في التحريم ويقاس عليه القرض الربوي<sup>(٤٠)</sup> ومن ناحية أخرى فقد وافق السيد رشيد رضا على أن النفع المشروط في القرض ليس ربا منصوباً لعدم ثبوته في القرآن أو في حديث صحيح وكلمة قياس وعلى فرض حلة القياس تجوز مخالفتها للضرورة أو الحاجة - كما وافق المرحوم الشيخ محمود شلتوت على حل الفوائد التي تدفعها مصلحة البريد للمودعين بها فالأصل المودع لم يكن ديناً لصاحبه على المصلحة ولم يفترض منه صندوق التوفير وهو يستفعل في مواد تجارية يندر فيها الحرس إلى جانب مصلحة المودع في حفظ ماله وتعميد نفسه





المصدر: النبوة الإسلامية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: مس. بتج. ١٩٨٨

عل الادخار ، وقد أعلن المرحوم الشيخ محمد شلتوت رأيه هذا في مجلة الأزهر المجلد ٢٢ ص ٢٦٥ سنة ١٩٦٠ ونشره في فتاويه - ولا يكاد يختلف الإبداع في صندوق التوفيق عن الإبداع في المصارف الحكومية وقد رأينا أن نسبق ببعض الاتجاهات في شأن الربا الذي ينصب عليه التحريم قبل أن تقدم الآية التي حرمت الربا الذي لا خلاف فيه .

وقد حرم القرآن الربا في قوله تعالى : الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ، ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مظل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا ، وهذا الربا المحرم هو الربا الجلي أوربا القرآن أوربا الجاهلية أوربا. النسبة - ولا خلاف في تحريمه - وهو محرم لله - وفي الجانح لأحكام القرآن للقرطبي أن آية تحريم الربا لم ينزل بعدها شيء على النبي ﷺ وقال ابن جرير ومقاتل أنها نزلت قبل موت النبي ﷺ بسبع ليال أو ثلاث ، وروى البخاري عن ابن عباس أنها آخر ما نزل من القرآن ودلالة ذلك ثبوت حكمها وأنها من المجلد وتولى النبي ﷺ ولم ينها .

ويتفق المفسرون على الصورة التي نزل عليها التحريم إذ كانت معروفة لهم وقت النزول وهي أن الرجل كان يقرض المال فإذا حل الأجل وصبر المدين أخره في الأجل وزاده في الدين وكلما أخره في الأجل زاده في المال فيضاعف الدين نتيجة مسلك الدائن ، تقضي لم ترى ، ومسلك المدين بطلب التأجيل تخفيفا عن نفسه وإقتناء لها من ذل المطالبة وخوف الحبس في الدين .

● غير أن عنصر الزمن زادت أهميته عند الفقهاء ، والقرب من أن يكون ضابطا وميزانا لتحديد الربا حين يقابل بالزيادة على أصل المال ولذلك حكمته لأن الزمن وحده لا يقابل بالمال كأصل<sup>(١)</sup> إذ معنى ذلك أن تكون الزيادة أو الفائدة عائدا لرأس المال وحده دون عمل أو غطاطة وهي فكرة مرفوضة دينيا وخلقيا من قديم الزمن وقد عرف المتقدمون أن المعاملات المالية التي تكون فيها الزيادة مرتبطة بالزمن تثير الخلاف ، وأول من تنبه إلى ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين قال : خفت أن تكون قد زدنا في الربا عشرة أضمانه بمخافته ، ويلاحظ أن هذه النظرة القائمة على أسس فنية وتقنية أضررت في نظرنا أهمية







## المصدر: المجلد الإسلامي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٨٨

العدل في المعاملة فاعلم وجعلت الظلم والاستغلال في التعامل مرتبطا بالعقد ، الذين تفتقر فيه الزيادة بالزمن ، فحدثت فكرة العدل ومنع الظلم والاستغلال بهذه الصورة وهو أمر أدى إلى ظهور التحايل للتوسعة في الربا مع اغتياز الفرائع التي توصل إليه فعلا ويتحقق لما الظلم حقا وليس من الغريب أن تكون يروع العينة - وهي يروع يقصد بها التوصل إلى الربا وصورا أخرى غيرها محل نظر الفقهاء - فالحقيقة التي لا شك فيها أن تحريم الربا الوارد في القرآن الكريم قد تعرض لتوسعة شديدة بفعل الفقهاء الذين كادوا يحلون معيار الاستفادة من الزمن دون عمل أو مخاطرة ، محل معيار لا تظلمون ولا تظلمون ، الذي ورد في القرآن الكريم - وكانت سعة المعيار الأول سببا لقبول بعض الحل لتصبح ما يعود من القرض الذي يجر نفعا من فائدة وملاحظة أخرى لابد من إيرادها وهي أن الفقهاء تناولوا موضوع الربا في أبواب كثيرة من الفقه مثل أبواب الصرف والقرض والبيع وامتد نطاق ربا الفضل في الأصناف الستة الواردة في الحديث الذهب بالذهب والفضة بالفضة ... إلى غيرها من المعادن والأقوات على سبيل القياس مع أن تلك الأصناف بالذات هي التي قصد حمايتها باعتبارها أصل الثمنية وأصل الأقوات وما يقاس عليها قد لا تكون له نفس الأهمية التي تقتضي التحريم للزيادة عند التبادل المعجل أو الأجل وعند اتحاد الجنس أو اختلافه ولكن التوسعة كانت تستند إلى اعتبارات فقهية فحسب .

● والأمر الذي يلام الإسلام في نصوصه واتجاهاته العامة ألا تكون الحيلة القانونية هي المخرج من التوسعة التي جرهما كثير من الفقهاء على ما يصدق عليه الربا المحرم سواء في ربا الديون أو في ربا الفضل لأن هناك قواعد أصولية إسلامية لا تترك مجالاً للحيل في تسويق الخروج على الحكم الأصلي وهي قواعد ما أصولها القرآنية<sup>(١)</sup> ولابد أن الرغبة في تضيق نطاق الربا المحرم هي التي جعلت عقدا مثل عقد العينة وكان الفقهاء على علم بصورته وبما يدفع إليه من بواطن غير شرعية محل نظر بين التحريم والتحليل حتى أن الإمام محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة يقول عنه : هذا البيع في قلبي كأمثال الجبال زميم ولكنه إن وقع لا أنسخه ، ويقول المحرم الأستاذ محمد يوسف موسى : ولا ندري لماذا أجازاه مع هذه الكراهة .

وبالنسبة إلى الفوائد المصرفية فإنه في هذه المجالة نستطيع





المصدر : البنوا الإسلامية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : سبتمبر ١٩٨٨

أن نطرح بعض الأفكار والتساؤلات دون حاجة لبيان حكمه لأن ذلك يحتاج إلى حجة وبرهان تقتضي بسط الدليل مما يضيئ عنه المقام<sup>(١)</sup>.

فالمسألة التي وقع عليها التحريم في القرآن - وهو يجعل فيها لا تنفق نفع الواقع بالنسبة للمودع الذي يتقاضى فائدة من المصرف - فالمصرف - سواء في الرديعة تحت الطلب أو في أنواع الودائع الأخرى لأجل - لا يطلب تأجيل الوفاء للإعصار

مثلاً أو حتى بحكم المقدار إذ يستطيع أن يجعل الوفاء في كل حال ولو بتخصم جانب من الرديعة كمقابل التعجيل بالوفاء<sup>(٢)</sup> - وهنا تنطفيء شبهة الضغط على المصرف أو استغلال جماعته إن المودع هو الأضعف في الواقع ، ولو كان المودعون جماعة لها شخصية قانونية واحدة ، لكن احتمال الضغط والاستغلال واردًا ولكلهم أفراد في مواجهة المصرف - هذا عن الرديعة تحت الطلب أو لأجل أما الرديعة الاستثنائية فإن أحكام الشرع تنهي على الوقوع - وهو ظاهر في قصر الاستئثار - ولا يلزم شرعاً أن يكون المستمر فرقاً أو أشخاصاً طبيعيين إذا تجاوز أن يكون مؤسسة لها شخصية اعتبارية تراول الاستئثار في المجالات المضطربة - ولا حرمة في تمدد أوجه المضاربة أو الاستئثار بالرضا الصريح من الجانبين أو الرضا الضمني من المودع للاستئثار بمعرفة طرق المصرف ووسائله في الاستئثار والسكوت رضا بها ما لم تكن محرمة قطعاً وربما كان تحديد نسبة الربح منسوبة إلى رأس المال والزمن هو المشكلة - ولكن القاعدة القانونية تنفرد ستوى في نسبتها - حتى في المصارف الربوية - طبقاً للظروف والأحوال الاقتصادية والواقع أن الفائدة هنا نتيجة استئثار ، ولكنها ليست حقاً نصيباً في الربح في مضاربة شرعية ، والمضاربة - كما هو معلوم - حشد الفقهاء شروطها - وليس لازماً في الشرع أن تقاس كل وسيلة مستخدمة لجمع المال واستثماره أو التعاون بين رأس المال وبين العمل على نقد المضاربة بالثبات لأن هذا الفقه ليس أصلاً يستند إلى نصوص قاطعة - فمن المعلوم أن المصارف لا تكاد توفى المودعين أصحاب رأس المال حقوقهم بل يستأثر المؤسسون بالنصيب الأكبر من الأرباح ، وتحريم البعض للفائدة التي يتقاضاها المودع الصغير يقلل كل حجة إلا القول بأن المودع يظلم المصرف أو يأكل ماله بالباطل فالمصارف تحول أن





المصدر: البيان الإسلامي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: سبتمبر ١٩٨٨

تحتفظ ما أمكنه بصيغة المدانة « بينا وبين عملائها مع أن صيغة المشاركة » أكثر فائدة للفرد المودع والمجتمع كله .

● وتحديد نسبة معينة من الربح كما اشترط الفقهاء - لا نسبة من رأس المال محسوبة بالزمن كما تفعل المصارف - لا يكاد يظهر بأهمية تذكر في هذا العصر حيث يمكن أن تتحدد نسبة مئوية للربح أو الفائدة بأدق طرق الحساب حتى داخل عتات المشروعات والاستثمارات ولو كانت في بلاد متعددة - ومع ذلك فإن ما يطرأ على بعض المشروعات من خسارة تموضه بعضها الآخر بالربح - ولما كان المودع لا يختص ماله باستثمار معين - كانت التسوية بينهم في العائد أولى بالنظر والاتهاء ،

ولعل ذلك بدعونا إلى تقدير قول المرحوم الدكتور محمد عبد الله دراز في بحث له عن الربا أشار فيه إلى أنه قضية تطبيق فالبدأ لا يجادل فيه أحد وحرمة الربا الجلي لا يجادل فيها مسلم .

● بصورة الإقراض برها لا تكاد تظهر في إبداع المال في المصرف مع المعرفة المؤكدة بأن المصرف يستغله ويستثمره - والفائدة المشروطة في بداية الإبداع لا تتفق مع الصورة التي أنزل التحريم القرآني عليها . « أتقضى أم ترى » وقياس ذلك على المضاربة بشروطها الفقهية يخالف الحقيقة والواقع لأنها معاملة مستحددة وأخيراً فلا ظلم في هذه المعاملة إلا أن يكون ظلماً للمودع الذي يتقاضى الفائدة القليلة بينما يفوز المصرف بالربح الوفير نتيجة استخدامه لأموال المودعين في الاستثمار .

● لكننا لا نستطيع أن نجيز إقراض المصارف للاستثمار نظير فائدة محددة للحاجة سواء كانت حاجة استهلاكية أو ما يصح أن نسبه في هذا العصر « حاجة إنتاجية » - وهو قرص بلا خلاف - وليس معاملة مستحددة - ولذلك لابد من ظهور شخصية المصرف كعامل لا « رأسمال » بتأكيد صفة العمل وبإظهار دور المشاركة بدلاً من المدانة ، وكذلك الاحتفاظ بدور الوساطة التي يقوم بها البنك بين المودع وبين المستثمر بدلاً من فصل العلاقة بينهما واستقلاله هو - أي البنك - بالاتصال بكل منهما على حدة داخل حدود المدانة ،

فحسب .

● والجدير بالذكر في هذا المجال أن المصارف النوعية « الصناعية والزراعية » والتي تقيمها في الغالب الحكومات إذا





المصدر : البنوك الإسلامية

سبتمبر ١٩٨٨

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

انصرفت على تقاضى نسبة ضئيلة كمصاريف فرض فإن ذلك في نظرنا يكون جائزاً إذ لا بد لها من اتفاق مال كبير في سبيل تقديم هذه الخدمة لمن يحتاجها فالأصل أنه لا يقصد منها الاسترباح بالإكراه ولكن تحقيق تنمية صناعية أو زراعية ، والعبرة بالمقاصد والمآل لا بالألفاظ والمبالي والأحكام تنبى على الواقع كما تقتضى الأصول الفقهية الصحيحة .

● والموضوع في جملة يحتاج إلى بسط في البيان والتدليل ولا شك أن ما ارتأه مجمع البحوث الإسلامية في شأن الفوائد القانونية قام على أسس من الشرع غير أن حكم الشرع ظاهر أشد الظهور في التحريم للرأيا - ولكن ما يصدق عليه وصف الرأيا في المعاملات على نوعها واختلاف صورها هو الذي يقلل اختلاف النظر ، وقد يكون اختلاف القيمة وزمان ومكان وليس اختلاف حجة وبرهان ، والضرورة التي تحدث عنها قرار مجمع البحوث لا تصالج سوى ضرورة

الفرد ، وإلى حاجته التي تقوم بها حياته كالطعام والشراب ولا تتعرض لضرورة الاجتماعات ، وما تقوم به حياتها ويلزمها التي تثائل حاجة الفرد إلى الغذاء - كما أن القول بأن قليل الرأيا مثل كثيره في الحكم في كل الأحوال يجعل مصادرة على المطلوب لأن القليل هو في الزيادة على رأس المال وليست كل زيادة مما يدخل في الرأيا - فإذا كان هذا القليل من الزيادة على رأس المال مقصوداً به تغطية نفقات القرض فحسب فلا حرمة ، واحتساب هذا القليل على حسب قاعدة معينة كقسط القرض أو مثله قد يكون له وجه في التطبيق إذ نفقة القرض الكبير تختلف عن نفقة القرض الصغير في إجراءات عقده

وحفظه وطلبه - ومع ذلك فإن قرار مجمع البحوث الإسلامية الصادر منذ أكثر من عشرين عاماً ليس فاتحة المطاف بسبب ما جدد على معاملات المصارف من أحداث جعلت بعض المصارف متميزاً عن بعضها الآخر في أهدافه وأسلوب عمله وتفضيلات أعماله مما يستوجب التفرقة بين المصارف الإسلامية وبين غيرها ومراعاة ما يجيد ويظلم على الممارسة المصرفية من تمييز وتعديل وإذا كانت المصارف







المصدر: البنوك الإسلامية

التاريخ: سبتمبر ١٩٨٨ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الإسلامية قد بدأت عملها وهي لا تستطيع أن  
تخرج من النطاق المصرفي العالمي الذي نعرف  
من نشأته وممارساته وقيمه التي يتعامل بها ما  
أشرنا إليه فيما سبق فإن حياة المصارف  
الإسلامية ونحوها وتقدمها في المستقبل البعيد  
يتوقف على ما تضعه لنفسها من قيم إسلامية في  
التعامل مع الأفراد والمجتمعات الإسلامية بوجه  
عام وما تتوصل إليه من ممارسات مصرفية تعود  
على المودعين الأفراد وعلى المجتمع كله بالفائدة  
فلا شيء يمكن أن يرسخ دور هذه المصارف  
أعظم من ظهور مميزات في التعامل من الناحية  
المادية مع المودع الفرد وظهور دورها  
الاقتصادي في نمو المجتمع المسلم وتقدمه .

المستشار جمال الدين محمد

الأمين العام للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية





المصدر : النبأ الإسلامي

التاريخ : سبتمبر ١٩٨٨

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### الهوامش

- (٦) مصافير الحق في الفقه الإسلامي د/ عبد الرزاق السنهوري ص ٣ ص ٢٦٤ ويرى أن يجوز أن يتضمن القرض فائدة غير مشروطة وأن الفائدة التي لا تتغير وما حقيقيا لا تكون محرمة للمأنا ومن ثم يجوز للحاجة .
- (٧) هذه الفكرة هي التي رفضها الفلاسفة قديما دون استناد إلى أصل ديني لأنهم عرفوا أن القصد لا يلد القصد .
- (٨) وهي قواعد رفع الجرح « وما جعل عليكم في الدين من حرج » وتوسعي اليسر « يريد الله بكم اليسر » وقاعدة الضرورات تبيح المحظورات « إلا ما اضطرم إليه » .
- (٩) مذكرات في البيوع لطالبة الدكتوراه سة ٨ « كلية الحقوق جامعة القاهرة - وهذا البيع يتبادل فيه البائع مع المدين حل أن يشتري الآخر من الأول شيئا ضمن أجل ثم في نفس الوقت يبيعه إلى الدائن صاحبه ضمن أجل أقل منه - فيكون المدين قد أخذ قرضا ممجلا والتم بذلك بعد أجل بقدر أكبر .
- (١٠) وهو ما قد يفهمه الحديث « ضعوا وتقبلوا » حين احتج اليهود بأن قم ديننا لم نحل بعد حيناً أمروا بالجلء عنا ثم حل عيائهم للمجتمع الإسلامي .

- (١) نظرية النقود والدورات الاقتصادية د/ حسين عمر ص ٩٢/٨٦ والجداول المشار إليها .
- (٢) تراجع قرارات مجمع البحوث الإسلامية في دورته سنة ١٩٦٥ ورد الرئيس العام لإدارات البحوث العلمية والأفتاء والدعوة والإرشاد بالسعودية على مقال للدكتور إبراهيم عبد الله الناصر وهو أحد رجال المصارف حاول أن يثبت فيه حل الفائدة للصربية ( مشروعة بمجلة البحوث الإسلامية العدد ١٨ سنة ١٤٠٧ هـ ص ١٢١ ، ١٢٨ .
- (٣) في قوله تعالى « لأن لم تعملوا بالألأنا بحرب من الله ورسوله » وقوله تعالى « ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون » .
- (٤) « سبب الإقترام وشرعيته في الفقه الإسلامي » رسالة دكتوراه من جامعة القاهرة سنة ١٩٦٩ د/ جمال الدين محمود باب احتلال الملوحة بسبب الربا ( ص ٣٠٧/٣٦٩ ) .
- (٥) في سورة الروم وفي سورة النساء وفي سورة آل عمران وآخر الآيات نزولاً ما ورد في سورة البقرة وهي : الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا .... في قوله تعالى « لا تظلمون ولا تظلمون » .





المصدر : النبوة الإسلامية

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : سبتمبر ١٩٨٨

### تعقيب

للأستاذ : عبد السمیع المصری

ولم یکن الأمر كذلك لأن المرحوم و طلعت حرب و عندما أصدر كتابه و علاج مصر الاقتصادی وإنشاء بنك للمصريین و منذ ثمانین عاما كان الاقتصاد المصری قد وقع فعلا فی یران البنوك الأجنبية وجموع المرائین الذین توافدوا علی مصر مع الاحتلال الیهطانی ولی ظل الامتيازات الأجنبية ، فكانت محاولات و طلعت حرب و لانقاذ هذا الاقتصاد وتمریر الفلاح من سيطرة المرائی والبنك الأجنبی التي عانتها الحرب العالمیة الأولى فلم تجمع إلا عام ١٩٢٠ .

وقد حاول الكاتب أن یحدد مفهوم الربا ویمصره فی ربا النسبة ولی صورة واحدة من ربا النسبة وهي استحقاق الذین وھجر الذین عن السداد فلیزیمه المدائن و بالأداء أو الزيادة و

● لاشك فی أن بحث المستشار جمال الذین محمود عن مشكلة الربا هو اجتہاد یؤجر علیہ من الله وثواب و نرجو أن یزید فی الأمر ووضوحا فی أبحاث تالیة إن شاء الله .

لكن لنا بعض ملاحظات صغيرة قد تغطي و وقد تصیب نود أن نضيفها لیطلع علیها القاریء استكمالا للموضوع وللمناقشة فی نفس الوقت .

ذكر أستاذنا الباحث أن البنوك لم تدخل حياة المسلمین علی حین غرة أو غفلة منها فقد كانت بداية دخولها عند التفكير فی إنشاء بنك وطنی فی مصر منذ أكثر من ثمانین عاما و بنك مصر وطلعت حرب .





المصدر: البؤلة الإسلامية

للتشريع والخدمات الصحية والمعلومات التاريخ: سنة ١٩٨٨

وهو القول المشهور: «أَوْ أَرْبَ» .

ولذلك قال في آية سورة الروم: وما آتيم من ربا لربوا في أموال الناس: «فسرها كثيرون بأن المقصود إعطاء العطية وهو ينتظر أكثر منها في الغدائها، وقرأها بعيدة عن موضوعنا بهذا التفسير» .

وترى ولا سيما في ضوء الفتاوى الحديثة - أن هذه الآية ونصها: «وما آتيم من ربا لربوا في أموال الناس فلا يربوا عند الله وما آتيم من زكاة تربلون وجه الله فأرسلت هم المضعفون» .

أنها تفحص في أعماق المشاكل الاقتصادية التي ترتبت على الربا لأن الزيادة التي تعود على المقرض ليست زيادة في الواقع لأنها لا تزيد شيئا في ثروة المجتمع على حين أن النقص الذي قد يلحق مال الأفراد عند إخراج الزكاة هو الزيادة الحقيقية عند الله وعند الناس لأن صرف الزكاة في مصارفها يزيد من ثروة المجتمع بما يتبع لأفرادهم من إمكانيات وقادرة على الاستهلاك تؤدي بالتالي إلى دفع عجلة النمو لمواجهة الطلب الجديد على السلع وبذلك تتحقق للمجتمع فوائد أكبر من الفوائد التي كان يمكن أن تتحقق لو بقيت الزكاة في مال صاحبها كما تؤدي الزكاة وظائف اجتماعية أهم كثيرا من الفوائد التي تترتب على عدم إتياء الزكاة أو اختصاف الفوائد دون عمل .

ويقول الكاتب: بعد ذلك إن المرحوم محمود شلتوت قد وافق على حل فوائد التوفير لأن المال المودع لم يكن دينا لصاحبه على المصلحة ولم يفترض منه منه صندوق التوفير الذي يستغل هذه الأموال في مواد تجارية يندثر فيها الخسران .

وهذا القول هو نفس لقوى الشيخ محمد عبده منذ مائة عام وكان السؤال الموجه له قد صيغ بمفهوم أن الحكومة تجمع هذه الأموال لتتجر فيها وترفع وتطويع المودعين جزءا من الربح بينا واقع الأمر أن الحكومة كانت تجمع الأموال لشترى بها سندات على خزينة الحكومة البريطانية تعطي ثلاثة ٣,٥٪ تمنح هي منها أصحاب سندات التوفير ١,٥٪ إلى ذلك الوقت .. فهل هذه هي التجارة التي يندثر فيها الخسران .. ؟

ويتبنى الكاتب في بحثه بعد ذلك إلى أن الربا المحرم في قوله تعالى: «وأحل الله البيع وحرم الربا» هو الربا الجلي أو ربا القرآن أو ربا الجاهلية أو ربا النسبة ولا خلاف في تحريمه .







المصدر: البنوك الإسلامية

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: سبتمبر ١٩٨٨

وهل تفعل البنوك في قروضها غير ذلك .. ؟! هل تمنى  
البنوك مدينتها إذا تأخر يوما واحدا في السداد من فائدة  
التأخير ؟!.. أى أدفع أو زد .

في سنة ١٩٣٠ كان تسعين بالمائة من أرض مصر مرهونا  
لبنوك وكانت ثروة مصر كلها مهددة بالضيق .. لأن الفلاح  
يستدين لمصاريف الزراعة وعندما يظف المحصول بالدودة أو  
التلويبة أو تنخفض الأسعار يطلب من البنك التأجيل ويؤيد  
البنك في الدين حتى يبلغ الربا الأضعاف المضاعفة رغم أن سعر  
الفائدة كان بمحده القانون بسبعة في المائة ..! إن هذه هي  
طبيعة الربا وآثاره مهما قل سعر الفائدة ولذلك كان نص القرآن  
قاطعا في تحريم أى زيادة فوق رأس المال بما لا يدع مجالاً  
للتأويل .

ويبدو بعد ذلك أن الأمر أخطط لدى الباحث بين ودائع  
البنك التجارية لأجل بفائدة ثابتة أو متغيرة - حسب أسعار  
الفائدة في أسواق المال العالمية - وبين الودائع الاستثمارية في  
المصارف الإسلامية التي تخضع لنتيجة عمل المصرف سواء  
كانت ربحاً أو خسارة ويعهد أصحابها عند الإئذان بقبول هذه  
النتيجة كلما كانت .

ويضلل ببيادته بعد ذلك أن فائدة البنك التجاري نتيجة  
استثمار ومن المعلوم أن القانون يحرم على البنوك التجارية  
الاشتغال بالتجارة أو الاستثمار والمعروف علمياً أن أكثر من  
تسعين بالمائة من أرباح البنوك التجارية هو الفرق بين الفائدة  
على الودائع والفائدة على القروض .

كما أن قول سيادته إن تحريم البض للفائدة التي يتقاضاها  
المودع الصغير يقبل كل حجة إلا القول بأن المودع يظلم  
المصرف أو يأكل ماله بالباطل ؟!

مع العلم بأن هناك بنوكاً في مصر حققت خسائر في الأعوام  
القليلة الماضية كما أن ١٨٣ بنكاً في أمريكا و ٨٢ في فرنسا و ٢٢  
في سويسرا قد أفلست عام ١٩٨٥ .. فهل يستطيع البنك مهما  
كان في ضائقة أن تأخر عن سداد فوائد ودعة المودع  
الصغير ؟!.. وبماذا تسمى هذه الفائدة عندئذ ؟!

إن قرارات جميع البحوث الإسلامية الصادرة عام ١٩٦٥  
بحرم الربا أنها كان نوعه .. أحملاً أو عطاء .. قد صدرت  
بإجماع مائتين وسبعين علماً من أئمة العالم الإسلامي فلماذا





المصدر : البيان الإسلامي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : سبتمبر ١٩٨٨

نهدرما ونشكك في صحبنا بين وقت وآخر ؟!..  
والنص القرآني الصريح : فلكم رؤوس أموالكم لا  
تظلمون ولا تظلمون ، ولا يبيع أي زيادة على رأس المال فلماذا  
نحاول ونجهد أنفسنا في الاحتفاظ والتأويل مع أن القاعدة  
الشرعية الجمع عليها أن : لا اجتهاد مع نص ؟

ومن أين جاء سيادة المستشار بأن  
الضرورة التي تحدث عنها قرار مجمع البحوث  
الإسلامية لا تعالج سوى ضرورة الفرد ، وقد  
ضربنا له الأمثال عن مصر عندما تعرضت ثروة  
المجمع كله للضياع عام ١٩٣٠ فكانت  
الفائدة البتكية وبالأعلى الأمة بأسرها .. وهل  
الأمة إلا مجموعة أفرادها ؟!.. أليس ما يُصيب  
الفرد هو في النهاية سيُعود على من حوله ؟!..

وما يُصيب الأفراد هو إضرار بالقضاء الأمة  
كلها .

أما المصارف الإسلامية فسأل الله تعالى أن  
تزال من سبيلها العرائيل الكثيرة التي تعرض  
انطلاقها حتى تستطيع أن تحقق رسالتها وما  
تستهدفه من خدمة القضاء الأمة الإسلامية  
جمعاء .

عبد السمير المصري





المصدر: الميزانية العامة

التاريخ: سبتمبر ١٩٨٨

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### مجموعة شركات البركة الدولية

اسم البلد	المشروع	رأس المال
السودان	بنك البركة السوداني	٢٠٠ مليون دولار
	التبليد لوكالة المصايد الزراعية	٢,٧ مليون دولار
	البركة للتنمية المصايد	٥ مليون دولار
	البركة للتأمين المحدودة	١٠ مليون جنيه سوداني
تونس	بيت التمويل التونسي السعودي	٥٠ مليون دولار
	معرض تونس الدولي	١٠ مليون دينار
	مشروع لمصالح تونس العاصمة	٤ مليون دينار
	شركة البركة العقارية	١,٨٥ مليون دينار
موريتانيا	بيت اعادة التأمين التونسي السعودي	١١ مليون دولار
	بنك البركة الموريتاني الاسلامي	٥٠٠ مليون أوقية
	البنك الاسلامي الجزائري	٦ مليون دينار
	بنك البركة الاسلامي للاستثمار	٢٠٠ مليون دولار
البحرين	الشركة الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين	٥٠ مليون دولار
	شركة الترفيل للأوراق الاستثمارية	٤٠ مليون دولار
	البركة الدولية المحدودة (بنك)	١٠ مليون جنيه استرليني
	البركة للاستثمار (شركة)	١٠ مليون جنيه استرليني
تركيا	بيت البركة التركي للتمويل	٥٠ مليار ليرة
	بنك البركة بنجلاديش	٦ مليار টাকা
	الشركة العربية للتابلاندية	٤٦ مليون باهله
	الشركة التونسية للتجارة البحرية	١٠٠ مليار فرانك افريقي
الصين	الشركة التونسية للصناعة للتجارة	١٠٠ مليار فرانك افريقي
	المصرف الساحلي التونسي	١٢٥ مليار فرانك افريقي
	الشركة العربية للاستثمار الزراعي	١٠٠ مليون دولار
	الشركة العربية للاستثمار	٥ مليون دولار
المغرب	المصرف الاسلامي الدولي	١٠٠ مليون دولار
	الشركة السعودية للتوكيد للتأمين للاستثمار	١٢,٥ مليون ريال
	معارض الطهران الدولية المحدودة	٥٠ مليون ريال
	دار عكاظ للطبع والنشر	٢٠٠ مليون ريال
العربية السعودية	شركة نهضة للأصايل	٣٠٠ مليون ريال
	الشركة السعودية للصناعات الدولية	٣٥٧ مليون ريال
	الشركة العربية للتنمية الزراعية	٣٠ مليون ريال
	الشركة الوطنية للتشغيل والخدمات	
البحرين	الشركة المتحدة للاعتماد والخدمات الصحية	





المصدر: المجلد الإسلامي

للتشتر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: سبتمبر ١٩٨٨

## « الجوانب العملية البنوك الإسلامية »

للدكتور مرسى سلامة  
الاستاذ بكلية التجارة جامعة  
المنصورة

### تطور البنوك الإسلامية :

المعروف تاريخيا أن اقتصاديات الدول المستعمرة قامت على النظام الرأسمالي ، وقد تطور هذا النظام من صراحين يقومون عليه .. إلى منشآت مصرفية كاملة ، ثم التصريح بها في هذه الدول ، وانتقل هذا النظام إلى الدول المستعمرة وصرح بالمنظمات الرأسمالية في هذه الدول تحت ضغط الدول المستعمرة وعليه فقد تم إنشاء بنوك رأسمالية في الدول الإسلامية - وقد كانت جزءا من الدول المستعمرة - رغم أن الشعوب الإسلامية بقيت متبردة فترة على القائمة هذه البنوك بها .

وبعد أن تحررت البلاد الإسلامية من الاستعمار المباشر نشأت الرغبة في العودة إلى المصرف الإسلامي . ولقد كان مصر فضل السبق في مجال العمل المصرفي الإسلامي استمرارا لثورها في الدعوة الإسلامية .

على المستوى المحلي فقد أقيمت بمصر بنوك الادخار في النصف الثاني من سنة ١٩٦٣ كبنوك للبنوك الإسلامية ، وبناء على نظام الحكم المحلي ، حيث كان لكل بنك شخصيته الاعتبارية المستقلة التي يمارس نشاطه في حدود المنطقة الإدارية التي يوجد بها ، كما كانت المجالس المحلية تضمن نتائج أعمال هذه البنوك ، ولم تكن بنوك الادخار المصرفية تمنح المدخرين فائدة على مدخراتهم ، ولا تتقاضى فوائد عما تمنحه من القروض ، وكانت تستثمر الأموال من طريق تقاسم نتائج الاستثمار مع أصحاب الوثائق بالبنك ، وأعطت هذه البنوك







المصدر: البنوك الإسلامية

للتشريع والخدمات المصرفية والمعلومات التاريخ: سبتمبر ١٩٨٨

عل عاتقها مهمة جمع الزكاة وتوزيعها وقد بلغ عدد هذه البنوك عشرة ولم يكتب لها الاستمرار إلا حتى نهاية ١٩٦٥

حيث أدمجت في بنوك أخرى ولم تكن بنوك الادخار بأى مقياس وحدات اقتصادية هدفها الربح ( المالى ) ، بل كانت أجهزة تنمية محلية وتلا ذلك إنشاء بنك ناصر الإجتماعى ، وهو بنك اجتماعى يمارس ما كانت تمارسه بنوك الادخار ، بيد أنه يستهدف مصلحة المجتمع كله وليس مصلحة المدخرين فقط ، أو مصلحة الهيئة التى توجد بها فقط . ويؤدى بنك ناصر نوعين من النشاط بتمويل أولهما بالخدمات المصرفية التقليدية والمستحدثة ، ويتعلق ثانيهما بالخدمات والجوانب الأخرى . وقد أكدت المذكرة الإيضاحية لقانون إنشاء البنك على وظائفه الاجتماعية ، حيث يقوم بتقديم المعونات والمساعدات التى لا تسترد ، بل أنه يلتزم بإعطاء أولوية فى استثماراته للمشروعات التى يفتقر إليها المجتمع ، وتشتد إليها حاجة الجماهير (٢٥) وقد بلغت تكلفة الجنية فى القرض الاجتماعى بالبنك خلال سنة ١٩٧٧ . ( ٦٨,٥ مليما ) ، فى حين أن ما يحصل عليه البنك كاسترداد لجزء من نفقاته الإدارية عن كل جنيه قرض اجتماعى هو ( ١٠ مليما ) . أى أن البنك يسهم فى التخفيف عن المقترضين بتحمل الفرق . ويؤكد الواقع أن هذا البنك قد حقق له كل النشاط المصرف والاجتماعى أرقاما متطورة .

أما على المستوى العالمى فقد كانت أول دعوة جادة لإنشاء بنك إسلامى دولى من مصر أيضا سنة ١٩٦٩ ، وتم إنشاء البنك الإسلامى للتنمية فى جدة سنة ١٩٧٤ كأول بنك يسهم فيه حكومات ٢٩ دولة إسلامية من بينها مصر .

وقد بلغ عدد البنوك الإسلامية فى العالم حتى الآن ما يزيد على ٥٢ بنكا ، والملاحظ أن الغالبية العظمى من البنوك





المصدر : البنوك الإسلامية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : سبتمبر ١٩٨٨

الإسلامية تقام في الدول الأفريقية والآسيوية المسلمة ، ولعل ذلك يرجع إلى زيادة اتجاه هذه الدول إلى المنسك العلمى بالدين الإسلامى أملا في التخلص عما تواجهه من مشكلات متباينة .

وتكند زادت مصادر الأموال في البنوك الإسلامية وتضاعفت أكثر من ٢٠٠٪ وزادت نسبة الودائع حتى بلغت ٢٠ مليار دولار ووصل حجم نشاطها السنوى الى نحو ٥٠ مليار دولار ، مما يعكس الثقة في هذا النوع من البنوك ، للدرجة أن غير المسلمين في الدول الغربية قد بدأوا يتجهون نحو دراسة البنوك الإسلامية ، ولا شك أن نجاحها يحفز على الاتجاه نحو المزيد منها .

### مجالات نشاط البنوك الإسلامية :

إن البنوك الإسلامية تؤدي دورا اقتصاديا واجتماعيا وروحيا تحقيقا للتنمية الشاملة ، ومن الطبيعي أن يكون ذلك من خلال ما تقوم به من أنشطة ، وبالطبع فإن هذه الأنشطة تمتد إسلاميا إلى كل أو بعض الأنشطة التي تمارسها كافة أنواع البنوك التجارية والمتخصصة بفروعها المختلفة ، كما تمتد إلى ما لا تقدمه مثل هذه البنوك من خدمات تسهم في ترقية المسلم وتربطه بربه ومجتمعه ، كأن تقوم بجمع الزكاة وتوزيعها ، ومنح المساعدات والتمح لمن يكون أعلا لها ، وتسهم في بناء المساجد ونشر الدعوة الإسلامية .

ومن الطبيعي أن يكون قيام البنوك الإسلامية بهذه الأنشطة من خلال إدارة كل مولدها واستخداماتها . وتجدر الإشارة بداية إلى أنه في الغالب الأهم من الأحوال يمكن تمييز بين الخدمات التي تتعلق بالموارد والخدمات التي تتعلق بالاستخدامات في البنوك غير الإسلامية ، ولكن هذا الأمر ليس بنفس السهولة في البنوك الإسلامية ، والسبب في ذلك أن بعض ما تقدمه البنوك الإسلامية من خدمات تتعلق بالموارد لا يتم على نفس نمط الإيداع بالبنوك الربوية ، بل يأخذ صورة اشترك صاحب المال والبنك الإسلامى معا في توظيف هذا المال بصورة متعددة ويوضح الشكل التالى هيكل الأنشطة والخدمات التي تقوم أو يمكن أن تقوم بها البنوك الإسلامية ، وفيما على توضيحات وتعليقات للأرقام الواردة على هذا الشكل :





المصدر: البنوك الإسلامية

التاريخ: سبتمبر ١٩٨٨ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

١ - هناك اتجاه يقتضى بأن تسترد البنوك الإسلامية -  
عندما تمتح قروضها ولا تشترك في تشغيلها مع المقرض بعمل

بسيط أصل القرض دون أى زيادة ، رد كرن على بيت المال أن  
يحمل النفقة المترتبة من إجراءات منح وسداد القرض ، وأن  
يحمل البنك ذلك اعتمادا على ما يتحقق له من أرباح مما يرى  
الناشط هذا الرأي إلا في بعض حالات القروض الاجتماعية التي  
تسأهل ذلك ، لأن هذه النفقة لا تعتبر ربا ، وذلك قياسا على  
تخصيص سهم من أموال الزكاة على للعاملين عليها ( وقد كان  
ذلك معمولا به في الإسلام وبعض المهور بعده ) ، وعلى أن  
يلتزم البنك في تقديره للمصروفات الإدارية بتوحيد قيمتها على  
القروض ( أو الخدمات الأخرى ) التي تشابه ل إجراءاتها ،  
وإلا تنطوي هذه المصروفات على زيادة عن التكلفة الفعلية  
لإتمامها ، ومن هنا يجب أن تجري دراسات علمية لتحديد  
وقياس هذا النوع من التكاليف .

٢ - يستلزم الأمر في هذه الحالة وجود خبراء فنيين  
وإداريين لتقديم مدى جدوى المشروعات التي يمكن أن تشغلها  
البنوك الإسلامية حرصا على أموال البنك وحسن استخدامها  
لصالح المجتمع .





المصدر: ..... النبوة الإسلامية

التاريخ : ١٩٨٨

**للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات**

بكل أنشطة البنوك الإسلامية

<p>أشطحة صناعية وصيدية</p> <p>شع ودرابيح الركبة</p> <p>قروض رواج</p> <p>إمداد مصبات قضية</p> <p>وإحصائية تليم</p>	<p>أشطحة بالاشتراك مع الآخر (٢) عمل</p> <p>عمل - المضاربة (١) حسابات الاشتراك (٢) - القروض (١) - المضاربة (٢) - القرض المجهول - المساعدة (٣)</p>	<p>لشأن إيجار ملحق (٢) عمل الاشتراك في الشركات</p> <p>عمل - الاشتراك في الشركات المساهمة بالإيجار إشهاد مدفوعات</p>	<p>أشطحة صخرية تحت الطابق</p> <p>مستندقة</p> <p>مطلوب</p> <p>توزيع ملحق - الخصم عند الأوراق - الأوراق غير المأجورة - الأرباح المتأخرى - الأرباح المتأخرى</p>	<p>ملحق</p> <p>الاعتمادات المستندية - المصروفات بالتكامل - قروض إحصائية - حصة مستقلة</p>
---	--	---	--	--

على أن يكون ذلك مبنيًا من التقدمة الثانية







## المصدر: البنوك الإسلامية

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: سبتمبر ١٩٨٨

هذا المخط من النشاط المتبع منذ زمن بعيد ، ولكن مضاربة الرسول في مال السيدة خديجة قبل البعثة نموذجاً يركز في هذا النوع من الحملات .

٥ - تمر حسابات الاستثمار عن الأموال التي تودع بالبنك ويستخدمها لصالح كل من المودع والبنك - وهي يطلق عليها الكثيرون ودائع الاستثمار ذلك أن أصحابها يكونون بمثابة مشاركين للبنك وليسوا دائنين له كما في الودائع الجارية أو ودائع التوفير ، فإذا ما تحقق ربح يصبح البنك شريكاً لأصحاب هذه الحسابات ( في صافيه ) ، وإن تحققت خسارة لأسباب خارجة عن إرادة البنك وأصول الإدارة المتعارف عليها فإن كلّا من البنك وأصحاب حسابات الاستثمار يتحمل نصيبه في هذه الخسارة ، ويحمل نصيب البنك في ضياع قيمة عمله دون عائد . ويمكن بالطبع التقليل عما يمكن أن يتعرض له مثل هذه العمليات من مخاطر عن طريق تنوع إستخدام الأموال واتباع الأساليب العلمية في إدارتها .

٦ - وتكون المشاركة عندما يسهم كل من البنك الإسلامي وطرف آخر بالمال ، ويكون لكل منهما نسبة معينة من نتيجة إستخدام هذه الأموال ربما أو خسارة ، وبلا حظ أن الإسلام لا يحظر التعامل مع غير المسلمين أشخاصاً طبيعيين كانوا أم اعتباريين ، ولذلك فإذا هيأت الظروف اشتراك البنك

٣ - توجد أنواع مختلفة من الشركات ، تتطوى تحت قسمين هما : شركات الأملاك اختيارية كانت أو جبرية وشركات المقود ، ويمكن للبنك في حالة تقرر إنشاء شركات أن يختار من بين أنواع الشركات ما يتلاءم مع ظروفه ، ومن بين الصور التي يمكن أن يلجأ إليها البنك الإسلامي ( من الشركات ) شركة الوجوه ، وذلك إذا ما توفرت له الخبرات اللازمة ، فيتولى - اعتماداً على الثقة التي يتمتع بها - توزيع بضاعة بعض المنتجين من لا يجيدون أو لا يقدرون على ذلك ، ويقسم معهم الأرباح والخسارة فيما تحصل بالتوزيع فقط ، على أن يرد ثمن البضاعة كاملاً إلى صاحبها . كذلك يستطيع البنك الإسلامي أن يشارك مالك الأرض - غير القادر على البناء - بحول إقامة البناء على هذه الأرض ويملك في المبنى وحدات سكنية بقيمة تمويله للبناء ، ويحفل تدريجياً عن ملكية هذه الوحدات إلى مالك الأرض كلما سدد إليه قيمة معينة .

٤ - في المضاربة يكون المال من طرف والعمل من طرف آخر ، ويمكن للبنك الإسلامي مضاربة ، أن يحول مشروعات معينة من أمواله الذاتية كما يمكنه أن يحول دور الوسيط بين أصحاب العمل الذين يثق فيهم ، وأصحاب المال ويحتاج الأمر في هذا الصدد أن تقوم البنوك الإسلامية بحملات إعلامية تستهدف إقناع الناس بفكرة المضاربة وذلك لأنهم لم يجهدوا





المصدر : **البنوك الإسلامية**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : **سبتمبر ١٩٨٨**

الإسلامي مع غيره في الداخل أو الخارج فإنه يجب أن يتم ذلك من خلال المشاركة في رأس المال والأرباح والخسائر .

٧ - تقوم البنوك الإسلامية عندما تدخل في مجال التجارة الخارجية ( والاستيراد بصفة خاصة ) بخدمة المجتمع الإسلامي في هذا المجال خدمة مميزة ، حيث يمكنها تسهيل استيراد المنتجات النافعة واستبعاد الضارة والهمزة شرعا ، كذلك يكون أمامها فرصة للمساهمة في ترشيد الاستيراد ، وبم ذلك من خلال الدراسة التي تقوم بها البنوك الإسلامية عما تموله من صفقات في التجارة الخارجية اشتراكا في الأرباح والخسائر الناتجة عن الصفقة مع طالب التمويل .

٨ - تكون القروض المتعلقة بالوفاء إما قروضا لتسهيل دفن الموتى من المسلمين ، أو قروضا كانت على المفقود للبنك ، وفي الحالة الأخيرة فإن البعض يرى ألا يطالب البنك ورثته بقيمة القرض أو ما لم يسدد منه ، وفي هذا الصدد فإن الباحث لا يرى التطرف في المسك بقاعدة لا تركة إلا بعد سداد الديون ، ولا في أن يتوقف السداد بمجرد وفاة المقترض ، إذ يجب أن تتم التفرقة بين حالة يمكن فيها السداد وهنا لا بد من استمرار سداد القرض ، وحالة أخرى لا يمكن فيها السداد ( يمكن للبنك الصرف عليها من خلال المعلومات التي تتوفر لديه بمناسبة إجراءات إعطاء القرض ) وهنا يمكن التفاوض عن المبالغ التي لم تسدد .

### العوامل المؤثرة في نشاط البنوك الإسلامية :

يصعب في الواقع التفرقة بشكل حاسم بين العوامل المؤثرة على نشاط البنوك الإسلامية وغيرها من البنوك فيما يتعلق بكل من مصادر الأموال واستخداماتها ، اللهم إلا فيما يتعلق مباشرة بضرورة مراعاة الشريعة الإسلامية وما يترتب على ذلك من آثار ، وعلى سبيل المثال فإن مستوى الوعي المصرفي والإدخار ، ومدى الانتشار الجغرافي للوحدات المصرفية ، وأنواع الخدمات المقدمة ، ومستوى الكفاءة في تقديمها ، كل ذلك يعتبر عوامل مؤثرة في نشاط الإبداع بكل من البنوك الإسلامية والربوية .

كذلك فإن الموارد المتاحة ( قيمة وهيكل رأس المال ، وقيمة وهيكل الودائع ، وما يتاح من قروض من مصادر مختلفة ) وطبيعة واحتياجات النشاط الاقتصادي والاجتماعي ،





المصدر : المبنول الإسلامية

التاريخ : سبتمبر ١٩٨٨ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وما تفرضه ظروف الدول واقتصاديات العالم من شروط على نشاط البنك تحجب عوامل مؤثرة فيما يتعلق باستخدام الأموال بكل من البنوك الإسلامية والربوية .

ولا يخفى - كما سبق القول - إلا العوامل التي تتعلق بالشرعية الإسلامية وما تفرضه كعدم التعامل بالربا ، وما تحث عليه من جوارب سلوكية اقتصادية واجتماعية وما يترتب على ذلك من آثار سواء على الموارد أو الاستخدامات .

وفيما يتعلق بما تفرضه الشرعية الإسلامية في المعاملات ، فإن هيئة الرقابة الشرعية في البنك الإسلامي ( مختارها الجمعية العمومية للمؤسسين من كبار العلماء المسلمين وبعض رجال الاقتصاد ) تتولى أمهه حيث تبنى هذه الهيئة الرأي في جميع أعمال البنك لتتأكد من مطابقتها لأحكام الإسلام . ولقد كون الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية هيئة عليا للقوى والرقابة الشرعية من رؤساء هيئات الرقابة الشرعية بالبنوك الإسلامية وعدد من كبار رجال الفقه الإسلامي الممثلين لكافة المذاهب الفقهية الإسلامية . وذلك للنظر فيما أبدته هيئات الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية وتنسيق العمل بينها . ويجب أن ينشر الاتحاد ما تتوصل إليه هذه الهيئة توجيها للفكر المصري الإسلامي ، وحتى يمكن أن يلم المتعاملون مع البنوك الإسلامية بما استقر الرأي عليه .

وفيما يتعلق بالجوانب السلوكية الاقتصادية والاجتماعية ، فحتى تستطيع البنوك الإسلامية منها فعليا البسي لتطوير خدماتها وتوجيهها على النحو الذي يكفل خدمة التنمية الشاملة ، وأن تنوع من إعلاناتها بين إعلان تنافسي يركز على أهم الخصائص التي تتميز بها نشاطها ، وإعلان تذكيري في فروع هذا النشاط أملا في زيادة حجمه سواء من حيث عدد المتعاملين أو قيمة المعاملات وإذا كان إدراك أهمية التسويق بالنسبة لكافة أنواع الأنشطة يأخذ اتجاهات متزايدة اليوم فإن الباحث يرى أن هذه الأهمية تزداد بالنسبة لأنشطة البنوك الإسلامية حيث أنها تقوم بدور اقتصادي واجتماعي وروحي مما ، وهي في ذلك تحجب نمطا جديدا على أفكار الناس في هذا





المصدر: النبوة الإسلامية

سنة ١٩٨٨

التاريخ:

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العصر ، وهم الذين تعودوا على غيره لوقت طويل .  
ومن المهم أيضا ألا يقتصر إنشاء البنوك الإسلامية على  
عواصم الدول بل يجب أن تنتشر وحداتها جغرافيا ولو  
بوحدة صغيرة وبسيطة التكوين ، تحقيقا لراحة المتعاملين  
معهما مساعدة على انتشار فكرها جغرافيا .

كذلك يجب إتباع الأساليب العلمية فيما يتعلق بالتصميم  
المنطقي لوحدات البنوك الإسلامية ، والاستعانة بمختلف  
الأدوات الحديثة ، لأداء العمل وتصميم إجراءات عمل

واضحة بسيطة لا ترمق العاملين أو المتعاملين ، وإعداد برامج  
تدريب تهدف إلى الإرتقاء بمسوى أداء العاملين لكافة أنواع  
النشاط بالبنوك الإسلامية .

### نتائج البحث

استنتاجات :

أولا : التنمية الشاملة مفهوم يتضمن التدخل في مجالات  
حياة الإنسان لإحداث تغييرات تسرع من معدلات النمو  
الاقتصادي ، وترتقى بمتطلبات الحياة الاجتماعية ، وبمسيء  
الشعور بالرضا بين العبد ونفسه وبينه وبين ربه .

ثانيا : يكفل النظام الاقتصادي الإسلامي تحقيق التنمية  
الشاملة لأنه يتميز بالخصائص التالية :

( أ ) اعتبار ملكية البشر للمال - في كافة صورته ملكية انتفاع  
ظاهرة لأن المالك الحقيقي هو الله ، ويرتب على ذلك  
ما يلي :

- ١ - أن المال وظيفة اجتماعية .
- ٢ - ضرورة التوفيق بين المصالح العامة والخاصة .
- ٣ - حسن استخدام الأموال وتوجيهها على نحو يرضى  
المالك الأصلي .

( ب ) ضرورة التوفيق بين الاحتياجات المادية والاجتماعية  
والروحية .

- ( ج ) تجنب تولد السلع الضارة انتاجا محليا أو استيرادا .
- ( د ) وجود رقابة ذاتية لدى المسلم منتجا وموزعا  
ومستهلكا .

( هـ ) تحريم الأخذ بالأسباب العلمية في اكتشاف الاحتياجات  
واشباعها .

( و ) التعامل وفق الشريعة الإسلامية مع المسلمين أو غيرهم .







المصدر : البنوك الإسلامية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : سبتمبر ١٩٨٨

( ز ) ضمان حد الكفاية لكل مسلم بصرف النظر عن مدى توفر الطلب الفعال لديه .

ثالثا : البنوك الإسلامية هي منظمات تقوم على تجميع الأموال وتوظيفها لخدمة الإنسان فردا أو جماعة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والروحية ، وفقا لمقتضيات الشريعة الإسلامية ، وتحتبر من أهم أدوات النظام الاقتصادي الإسلامي المعاصر في تحقيق التنمية الشاملة .

رابعا : أخذ الاقتناع بالتعامل وفقا للشريعة الإسلامية يزداد نسبيا على مستوى كل دولة وعلى المستوى العالمى ، وتزداد الثقة فيما أنشئ منها ويرجع ذلك فى صورة زيادة عدد

البنوك الإسلامية بالدول الإسلامية وبداية تأسيسها فى بعض دول أوروبا .

خامسا : تقوم البنوك الإسلامية بأنشطة متنوعة تتناسب مع كونها أداة الاقتصاد الإسلامى المعاصر فى تحقيق التنمية الشاملة ، فهي تقدم خدمات مصرفية بحيث للغير بمقابل عادل ، وتستثمر بعض أموالها بصفة منفردة ، وتشترك مع الغير فى الصور الملائمة لاستخدام الأموال ، كما تؤدي وتسهم فى تأدية خدمات اجتماعية ( وروحية ) سواء كان ذلك بمقابل عادل أو بدون مقابل .

سادسا : يتوقع مع زيادة الاقتناع بمفكرة البنوك الإسلامية ، والثقة فى القيام بها ، أن تزداد أعدادها وأن تقسم إلى بنوك إسلامية تجارية ومتخصصة بفروعها المختلفة .

سابعا : لا يمكن التمييز بدقة بين العوامل المؤثرة على نشاط البنوك الإسلامية وغيرها من البنوك إلا فيما يتعلق بما تقتضيه الشريعة الإسلامية فى التعامل ، وما يهيئ من سلوك اقتصادى واجتماعى .

التوصيات :

١ - يجب أن يتقاضى البنك الإسلامى من عملائه المصروفات الادارية لأداء خدماته - إلا فى بعض الحالات الاجتماعية - على أن يتم تقدير هذه المصروفات بدقة وأن تكون متائلة لكل خدمة متشابهة





المصدر: النبوة الإسلامية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: سبتمبر ١٩٨٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ تَعَالَى:

”يَمْحَقُ اللَّهُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، الَّذِينَ هُمْ أَكْثَرُ النَّاسِ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ“  
 أَشْيَمِ ① إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا  
 الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا تَنْفِرُ  
 عَلَيْهِمْ وَلَا تُغْنَمُ يَحْزَنُونَ ② يَكْفُرُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ  
 ءَامَنُوا مَا بَقِيَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا ③ فَإِنْ أَمَرَ  
 تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتِغُوا فِي الدُّنْيَا  
 رُءُوسَ أَمْوَالِكُمْ لَا تَحْزَنُوا وَلَا تَحْزَنُوا ④

البقرة: ١٧٥ - ١٧٩





المصدر: البنوك الإسلامية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: سبتمبر ١٩٨٨

الإجراءات ، وهذا يقتضى القيام بدراسات لتقدير  
وقياس هذه المصروفات .

٢ - من الضروري تزويد البنك الإسلامى  
بالخبراء فى المجالات الفنية والإدارية لدراسة جدوى  
المشروعات التى يتم فيها استثمار الأموال لحسابه أو  
مشاركة مع عملائه .

٣ - على البنوك الإسلامية تكثيف حملاتها  
الإعلانية للاقتناع بفكرة التعامل غير الربوى ، وأن  
يكون التركيز على كل من الإعلان التسلسلى  
والتذكيرى ، بالإضافة إلى محاولة إقناع المسلمين  
التعاملين أو غيرهم بالنظر إلى عائد استثمار أموالهم  
بمفهوم أوسع من المفهوم المالى وهو منافع أخرى لغير  
صاحب المال .

٤ - يجب أن تشر البنوك الإسلامية - محليا  
ودوليا فلا تقتصر على عواصم الدول ، لشراف فكرها  
وجذبها لعملاء جدد ، ومن الممكن أن يتم ذلك  
بوحدة بسيطة التكوين وبالتعاون مع الحكومات  
٥ - ضرورة أن تشر البنوك الإسلامية  
ما تحصل إليه هيئات الرقابة الشرعية من أحكام

لتوحيد الفكر المصرفى بينها ، وإعلاما للمجتمع ،  
الأمر الذى يمكن معه زيادة الاقتناع بفكرها ، ويمكن  
أن يتم لهذا الغرض وضع خطة على المستوى العالمى  
وكذلك على مستوى كل دولة من خلال الاتحاد الدولى  
للبنوك الإسلامية .

(( ((





المصدر: النبوة الإسلامية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: سبتمبر ١٩٨٨

# شيخ الأزهر الشريف الدورة التدريبية لطلاب الأئمة الإسلامي بمدينة البحوث الإسلامية

التحق لفصلية الإمام الأكبر الشيخ جاد الحق على جاد الحق ، شيخ الأزهر الدورة التدريبية الثقافية في الاقتصاد الإسلامي والمعاملات الإسلامية والشرعية التي تنظمها الأمانة العامة للجنة العليا للدعوة الإسلامية بالتعاون مع رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة ، والاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية . وكان ذلك يوم ١٩٨٨/٨/١٨ في مدينة البحوث الإسلامية .

وقد اشترك في هذه الدورة مائة من طلاب ٣١ دولة إفريقية وعربية وإسلامية .

وقال شيخ الأزهر في كلمته : « إن الطلاب المشاركون في هذه الدورة قد تركوا أهلهم وبلادهم لطلبوا العلم من الأزهر الشريف ، حملا لرسالة الإسلام التي تدعو إلى العلم الذي تستقيم به الحياة







المصدر: النبوة الإسلامية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: سبتمبر ١٩٨٨

والفكر ، والذي يؤهل للحياة الطيبة التي تليق  
بالمسلمين .

وناشد الطلاب أن يبذلوا الجهد في الدراسة  
والبحث فيما يلقى عليهم من علوم ومعلومات حتى  
يكونوا مؤهلين للقيام بدور الدعاة عند عودهم إلى  
بلادهم .

وقال الشيخ « عبد الله العقيل » الأمين العام  
المساعد لرابطة العالم الإسلامي : « نحن في حاجة إلى  
أن نراجع موقفنا مع إسلامنا ، وهل نعى الإسلام حق  
الوحي ، ولندرك تعاليمه حق الإدراك ؟

وهل قلّمناه إلى العالم بالأسلوب الذي قدّمه  
المصطفى ﷺ بالحكمة والوعظة الحسنة ؟  
إذا فعلنا ذلك أعطينا الناس صورة مشرفة مضنية  
عن الإسلام فيقبلوا عليه .

ويجب أن ندرك الخطورة والجهد المكثف الذي  
يبذله الأعداء في العالم كله ، فالرسول ﷺ يخبرنا  
« أن من لم يعم بأمر المسلمين فليس منهم » وعلّمنا  
كذلك أن « الكفر ملة واحدة » .

وأكد الشيخ عبد الله العقيل أن الإسلام لا يزم  
النية ، ولكن المسلمين يترزمون ، ولن يتصروا إلا إذا  
أحسنوا إسلامهم .

وحذّر الدكتور « عبد الودود شلبي » الأمين  
العام للمجلس الأعلى للدعوة بالأزهر الشريف من  
تفتت المسلمين واختلافهم . وقال : إن النجاح في  
هذا العصر للتجمعات الكبيرة ، وهذا يفرض على  
المسلمين أن يتجمعوا ويتحالفوا حتى يواجهوا  
التكتلات الجديدة ، فإذا فعلوا فإنهم يستطيعون  
التغلب على مشكلاتهم ، ثم حل مشكلات غيرهم .  
وقد لّبه الدكتور « عبد الودود شلبي » إلى أنه في





المصدر : ..... المجلد الاسلامي

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... سبتمبر ١٩٨٨

الوقت الذي ضاعت فيه ٧٥٠ بليون دولار في الحرب بين العراق وإيران وكانت كافية لسداد ديون العالم الإسلامي ، يموت ١٥٠ ألف طفل مسلم من الجوع يوميا ، ويهدد الجفاف مائة مليون مسلم ، بينما يتعرض أربعة ملايين للإصابة بالعمى !

وقال إنه بالرغم من أن أعداء الإسلام أنفقوا في عام واحد ١٨٦ بليون دولار للقضاء عليه بوسائل التبشير وغيره ، فإن الإسلام يتقدم في كل مكان .

وأضاف : لقد أكدت توصيات مؤتمر الدعوة الذي عقد في « ويمبل » في منتصف الشهر الماضي ، على أن التنسيق بين أجهزة الدعوة ضرورة إيمانية شاربة القوى التي تترصد بالمسلمين ، وضرورة أمتية كذلك ، لأن الإسلام هو القوة التي تواجه بها الأعداء .

كما طالب بضرورة الاهتمام بالشباب المسلم ، وعلاج مشكلاته في معظم البلاد الإسلامية ، وتحصينه ضد ما يواجهه من تيارات فكرية هدامة ، وخلافات مذهبية بمنطق علمي سليم ، وفقا لأنس إسلامية صحيحة ، مع ضرورة العمل على وضع استراتيجية واضحة وعملية في مجال الدعوة .

وقال الدكتور « أحمد النجار » الأمين العام للاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، كلمة ضالمة بحجى منها قوله :

« وآمل في هذه الدورة أن نتجاوز ، وأن نتاقل ، وأن نندرس معا ، حتى نستطيع أن نطهم ونطق على أكثر صور المؤسسات المالية مناسبة وانفاقا مع ظروفنا وحضارتنا » .

ثم قال : « وأرد بهذه المناسبة أن أجب على تساؤل قد يثار حول العلاقة بين رجل الدعوة ، وبين المؤسسات المالية » .





المصدر: البيان الإسلامي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: سبتمبر ١٩٨٨

ذلك أن قائلا قد يقول : وما شغل رجل الشريعة والدعوة بالاقتصاد أو النشاطات المالية والتنمية ؟  
لأقول أولا أن موضوع المؤسسات المالية والاقتصادية لا يهم الشخص فحسب ، بل يهم الجميع وعلى رأسهم أولئك الذين يعملون في مجال الدعوة هذه واحدة ، والثانية أن المنهج الذي اتخذه له ، وأعتقد أن الإسلام يدعو إليه ، هو منهج المعرفة الشاملة الذي ينبغي لنا ويُخرج الفقيه الشامل المتعدد الجوانب والزوايا ، هذا فضلا عن أن الإسلام بطبيعته ونظامه ، يُشرّع ويتصدى لكل جوانب حياتنا على السواء .

ثم عَمِ كلمته بقوله :

ومن هذا المنبر أوجو أن أتوجه بكل الاعتزاز والشكر والتقدير ، لأزهرنا المعمور على إتاحة هذه الفرصة .

كما أتوجه بالشكر والتقدير للهبة العليا للدعوة الإسلامية وأمينها العام وجهازها الإداري ، ولرابطه العالم الإسلامي وأمينها العام الرجل المخلص المجاهد معالي الدكتور « عبد الله نصيف » ولكم جميعا على تفضلكم باتاحة فرصة هذا اللقاء .

هذا وقد اشترك في الدورة مائة طالب من ٣١ دولة إسلامية وعربية وإفريقية ، وتستمر لمدة ثلاثة شهور ، ويدرس خلالها الاقتصاد الإسلامي ، ومقارنة الأديان والتشريع الإسلامي وبناء المجتمع وموضوعات أخرى عديدة .

وقد شهد حفل الافتتاح لفضيحة الإمام الأكبر الشيخ « جاد الحق » على جاد الحق « شيخ الأزهر » والدكتور « عبد الله العقيل » الأمين العام المساعد لرابطه العالم الإسلامي ، والدكتور « أحمد النجار » الأمين العام للاتحاد الدولي للبنيان الإسلامية





المصدر : ..... المجلد الاسلامي

التاريخ : ..... سبتمبر ١٩٨٨ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والدكتور : محمود الأنصاري ، الأمين العام المساعد  
للإتحاد . والدكتور : عبد الوود شليبي ، الأمين  
العام للمجلس الأعلى للدعوة بالأزهر والأستاذ : عبد  
العزيز عبد الرحمن ، المشرف العام على مدينة البحوث  
بالأزهر وعدد كبير من رجال الدعوة والفكر  
الإسلامي .







المصدر : ..... المجلد الاسلامي

التاريخ : ..... سنة ١٩٨٨  
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

« مجال الاقتصاد الإسلامي »  
الذي يميز بين الاقتصاد الإسلامي  
« كنهية » ونشأة الوحي  
الاقتصادي الذي يحمي المسلمين  
للدكتور « احمد النجار » الأمين العام للاتحاد  
الدولي للبنوك الإسلامية

يلزم المضمون من أن عبارة « الاقتصاد  
إسلامي » كانت في حقبة الستينات من هذا  
القرن تكاد تكون من العبارات الغريبة التي تطرق  
الأذن لأول مرة . وأن موضوع « الاقتصاد  
الإسلامي » كان من الموضوعات التي لا تكاد  
نعثر عليها أو نجد لها في « أدبيات » الاقتصاد  
ومصنفاته .

وفي العام السابع من حقبة الثمانينات أجد  
أن الحال قد تغير تغيرا يتجاوز التوقع .





للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: المنبر الإسلامي

التاريخ: سبتمبر ١٩٨٨

بنتيجة موجزة جدا من الاقتصاد الإسلامي :

إذا أردنا أن نلخص معظم ما أجزته الكتب في موضوع الاقتصاد الإسلامي ونقرو ، فإننا نستطيع أن نورد لها على : نقطة البداية وقاعدة الانطلاق عند الجميع أن النظام الاقتصادي الإسلامي جزء لا يتجزأ من الشريعة الإسلامية ، فالإسلام لا يقتصر على كونه عقيدة دينية وتوجيها أخلاقيا وروحيا ، وإنما هو شريعة ونظام سياسي ... وإداري ... واجتماعي .. واقتصادي .

وحيث أن الإسلام شريعة ونظام ، فإن الباحثين في موضوع الاقتصاد الإسلامي ، يسألون بتحديد المبادئ والأصول الرئيسة ( أو ما يطلقون عليه أبولوجية في بعض الأحيان ) للإسلام كشرعية ونظام ، فيحددونها في أصول وأسس ثلاثة هي :

( ١ ) - الجمع بين المصالح المادية والحاجات الروحية بمعنى أن الإسلام لا يعرف الفصل بين ما هو مادي وما هو روعي ، ولا يفرق بين ما هو دنيوي وما هو آخروي . لكل نشاط مادي أو دنيوي يشاره الإنسان هو في نظر الإسلام « عبادة » طالما كان مشروعا وكان يتجه به إلى الله تعالى . ويترتب على هذا الأصل اصطلاح أي نشاط يمارسه الفرد أيما كان نوعه سياسيا أو اجتماعيا أو اقتصاديا بالطابع الروحي أو الإيمان ، كما يترتب عليه أيضا الاعتماد بالوزاع الدنيوي في توجيه النشاط البشري باستثمار المسلم رقابة الله تعالى في كل تصرف من تصرفاته ومسؤوليته عنه ، كما يترتب عليه كذلك تسمية هدف النشاط البشري بمعنى أن المصالح المادية وإن كانت مسعدة ومقصودة ، إلا أنها ليست مقصودة لذاتها ، وإنما كوسيلة لتحقيق الفلاح والسعادة الإنسانية . ذلك أنه بحسب التصور الإسلامي ، الدنيا هي مزرعة الآخرة والإنسان هو خليفة الله في أرضه .

( ب ) - الأصل الثاني : في أبولوجية التشريع الإسلامي ، هو

ولقد أحصيت إحصاءً منها الكتب والمصنفات التي تناولت موضوع الاقتصاد الإسلامي بشكل مباشر ومفصل فوجدتها تزيد على المائة وتحسين مصنفها في اللغة العربية وحدها ، ناهيك عما كتب عن هذا الموضوع في اللغات الأخرى .

ومن هنا ، فإن وجهة نظري ، أن الكتابة في هذا الموضوع الآن ، قد تصل إلى حد الجهد الضائع ، وأنه بالضرورة ينبغي أن يتجاوز جهدنا وكتابتنا مرحلة التأسيس والتفصيل في أصول وأسس الاقتصاد الإسلامي ، إلى مرحلة التفصيل والبحث في تقويم التطبيقات ومراجعتها وابتكارا وابتداع ما يلزم من وسائل وأساليب لامتداد نجاحها وتوليد وفود دفعها والحيلولة دون انكسارها .

وإن كان ثمة ضرورة لأن يكون مدخلا إلى موضوع كيفية نشر الوعي الاقتصادي لدى عامة المسلمين هو الحديث عن معالم الاقتصاد الإسلامي التي تميزه عن غيره من المذاهب الاقتصادية العالمية الأخرى ، فيكتفينا في هذا الصدد أن نلخص بإيجاز شديد جدا على طريقة الفصل التقليدي في الرسائل الجامعية وهو باب الدراسات السابقة ، ما أفاضت فيه المؤلفات عن موضوع الاقتصاد الإسلامي .





## المصدر: النبوة الإسلامية

التاريخ: سبتمبر ١٩٨٨

تعالى: ﴿وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ (النور: ٣٣)، وقال تعالى: ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ الثَّرَى﴾ (طه: ٦)، وقال تعالى: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ (المائدة: ١٧)، والآيات مبثورة بكثرة في كتاب الله بما يؤكد هذا الركن.

(ب) - أن البشر وكلاء عن الله تعالى في هذا المال، فملكيته فيه وله مكتسبة بالخلقة والنهاية عن المالك الأصل. قال تعالى: ﴿وَانْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلِفِينَ فِيهِ﴾ (الحديد:

٧)، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ اجْعَلُوا فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ (البقرة: ٣٠)، وقال تعالى: ﴿وَنَسْخَلُفُكُمْ فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ (الأحزاب: ١٢٩).

(ج) - أن الوظيفة المقررة شرعا للمال تتمثل في إعصار الأرض تعبيرا عن خلافة الإنسان لله فيها، وأن حدود انتفاع البشر بالمال، وجوهر استخلاف الله لهم ينطلقان من هذه الوظيفة الأساسية (عمارة الدنيا). قال تعالى: ﴿هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ (هود: ٦١).

ومن الجدير بالذكر أن هذا الركن الأساسي يعتبر جوهر تكريم الإنسان من حيث هو خليفة عن الله سبحانه. ولذا فقد جاء قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ...﴾ في سياق قصة استخلاف الإنسان، وأمر الله للملائكة بالسجود له في سورة الإسراء (الآيات ٦١ - ٧٠).

التصور الكلي لإيالم الركن الثاني: النبوة الإسلامية

في ضوء الأركان الأساسية للتشريع والنظام الإسلامي في عمومها، والأركان الأساسية للفلسفة الاقتصادية في الإسلام، وفي ضوء ما يستخلص من مجموع هذه الأركان من أن الفلسفة الاقتصادية للإسلام تقوم على أساس التصور الإسلامي لعلاقة الإنسان بالله عز وجل وعلاقة الإنسان بالكون والحياة، قد نستطيع أن نتقل إلى تخطيط تصور كل للاقتصاد الإسلامي على شكل مجموعة من القواعد الكلية تلخص فيما يلي:

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجمع بين المصلحتين الخاصة والعامّة، والتوفيق والموازنة وحفظ التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع، فالإسلام لا يسمح للفرد لصالح الجماعة.. ولا يسمح للجماعة لصالح الفرد.

(ج) - والأصل الثالث: في أيديولوجية التشريع الإسلامي، هو الجمع بين الثبات والتطور. الثبات حيث يوجد نص

من الكتاب والسنة، مع ملاحظة أن أغلب نصوص القرآن والسنة هي في مجال العقيدة والمبادئ والأخلاق، وهذه ليست محل اجتihad أو تغيير أو خلاف. أما في مجال الشريعة وتنظيم المجتمع فلم يرد بالقرآن والسنة سوى مبادئ عامة وقليلة، وهذه تعتبر أصولاً إلهية لا يجوز فيها اجتihad أو تغيير أو خلاف، وعلى كل مجتمع إسلامي أيا كانت ظروفه ودرجته تطوره أن يلتزم بها. وإنما يأتي التطور في مجال تطبيق هذه الأصول حيث يجوز أن يختلف فيها كل مجتمع إسلامي بحسب ظروف زمانه ومكانه، لأن الإسلام أنصح المجال للاجتihad في إعمال هذه الأصول في كل قطر وعلى كل عصر بحسب ما تقتضيه المصلحة. ويترتب على هذا الأصل حقائق ثلاث هي، أن التشريع الإسلامي إلى الأصول اجتihadى التطبيق، وأن الأصول الإلهية الإسلامية حاسمة لكل زمان ومكان، وأنه ليس في التشريع الإسلامي صورة تطبيق معينة يلتزم بها كل مجتمع إسلامي. بل بالعكس ينبغي أن تتعدد النظم والتطبيقات الإسلامية بحسب ظروف كل مجتمع، وذلك في إطار مبادئ وأصول الإسلام الناجية.

مبدأ التمسك بالإسلامية في الإسلام

وحيث أرجو أن أذكر بأنني أقدم تلخيصاً للأفكار الأساسية التي أوردها الباحثون في موضوع الاقتصاد الإسلامي. فإننا نستطيع أن نجمل ما ورد في كتاباتهم عن فلسفة الإسلام في مسألة المال في أركان ثلاثة هي:

(أ) - أن المال مال الله، بدءاً ونهاية، وقد امتلأت آيات القرآن الكريم - وهو أقوى دليل تقى يضمن له العقل - بالتصريح بالحكمة الصريحة التي تدل على ذلك، قال





المصدر: النبوة الإسلامية

التاريخ: ربيع ١٩٨٨

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من الأركان الأساسية لأصول ومبادئ التشريع الإسلامي، والأركان الأساسية للفلسفة الاقتصادية في الإسلام، ومن التصور الكلي للاقتصاد الإسلامي، يمكننا أن نخلص إلى أننا نجد في النظام الاقتصادي في الإسلام نهما من الأفكار والحقائق والميزات تسيق النظامين العالمين (الرأسمالية والاشتراكية) تقدما ومعاصرة .. ميزات تؤكد أن كل ما قد نتصوره جديدا في هذين النظامين هو في الحقيقة أمر قديم قدم أربعة عشر قرنا في الإسلام.

وأحد أبعاد هذا التلخيص الذي نوصيه، فإننا نوجز معالم الاقتصاد الإسلامي عن النظم الاقتصادية الأخرى، في النقاط التالية:

- يجمع النظام الاقتصادي الإسلامي بين المبدأ بالأسول المقابلة الثابتة، وبين الاجتهاد في الفروع والتأصيل والتطبيقات (وهو ما يسمى بالتطوير).

- يقوم النظام الاقتصادي الإسلامي بتغيير الأحكام الفرعية مع تغير الأزمنة والأمكنة .. وهو ما يسميه الفقهاء، اختلاف زمان ومكان .. لا اختلاف حجة وبرهان.

- يقوم النظام الاقتصادي الإسلامي على أساس فكرة التوفيق بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة.

- المآل لا يقصد لذاته في الإسلام .. ولكنه يقصد كوسيلة إلى تقوى، وسبيل إلى عمل صالح، الأمر الذي يجعل توظيفنا للمال في التصنيع والتنمية شيئا أشبه بالصلاة أو الفروض التيمدية التي يرحى بها رضا الخالق وسعادة الآخرة.

- لا انفصال في النشاط الاقتصادي في الإسلام بين ما هو روى وبين ما هو مادي، فالصفة الروحية للنشاط الاقتصادي شرط من شروط الإسلام، والعمل الصالح المفيد والنافع لا يمكن في الإسلام كهدف للمسؤول .. ولا يكون هذا العمل مقبولا إلا إذا قصد به العامل وجه الله.

- علاقة الإنسان بالأشياء ليست مطلقة، بل قات وظنية متعددة وغرض اجتماعي، فالإنسان ليس مالكا أصليا وإنما هو خليفة عن المالك الحقيقي وهو الله تعالى، وأساس اختلافه هو الإعصار، ومن هنا فإن دور الإنسان يجمع أن يقتصر على خلافة الله في الملكية في حدود الاستخدام والتصرف الذي استخلف فيه .. وفي إطار هذا فحسب، ولخدمة أغراضه ليس إلا. وأي خروج على هذا الإطار يدخل في باب التصدي والتجاوز.

- لا يضع الإسلام تحفظا مبدئيا على النشاط الاقتصادي، فالدنيا مزرعة الآخرة، وجزاء الإنسان في الحياة الآخرة يتوقف على عمله وجهده في الحياة الدنيا.

- كل نشاط اقتصادي يباشره الإنسان هو في نظر الإسلام عبادة طالما كان مشروعا وانته به صاحبه إلى الله تعالى. ويرتبط بذلك ويؤكد عليه تشجيع الإسلام الناس على استخدام الفرص المتاحة في مجال الإنتاج حيث ﴿وإن تدنوا نعمة الله لا تحصىها﴾.

- أي جهد تتصوى يتجر جزء من رسالة الإنسان على الأرض، وواجب من واجبات المستخلف.

- الاستئثار ومقاومة الاستئثار تكليف مفروض نبوذا بواجبات الاستخلاف.

- الاعتدال في الاستهلاك سلوك مفروض، يقابله أن التبذير والإسراف سلوك محرم.

- حيث يحرم الله الربا، وحيث لا تلذ القود من نفسها نفقودا، فإن النظر إلى القود على أنها سلعة يتجر أمرا مُجرما ومُحرما وحدود وظيفة القود تلف عند استخدامها في تحريك الطاقات وتقييم السلع لتسهيل تبادلها، ومن ثم فإنه لا يجوز توظيف القود في صورة فروع بقاتلة، وإنما يجوز فقط استثمارها في الإسهام المباشر في الأنشطة الاقتصادية، كما أنه يحرم كذلك كثر القود، إذ ينبغي لها أن تتداول وتقول الإنتاج، مما يوجد فرصا للعمال. وتقوم الزكاة بدور في صرف الناس عن اكتناز الأموال كي لا تأكلها الزكاة







## المصدر : النبوة الإسلامية

التاريخ : سبتمبر ١٩٨٨

الهدف : ولم يفرقنا من الغاية .

تري هل كان ذلك بسبب عدم سلامة الإجراء ؟ أم بسبب أعطاء في التطبيق ؟ أم بسبب الانحراف عن النموذج الذي كان ينبغي أن يتخذ ؟

وإذا كان المنطق السليم المستقيم لا يجادل في صحة الإجراء ، فمن حيث أن تجسيد المبادئ وترجمتها لا يمكن أن يتم إلا من خلال برامج تأخذ طابعها إلى الواقع من خلال مقارنات ومؤسسات مالية إسلامية .. يعتبر إجراء لا يخالف حول صحته وسلاسة .

الحلل أو التقصير إذن يأتي من أعطاء في التطبيق أو من الترخيص في الصورة المثل للنموذج الذي كان ينبغي أن يطبق .. أو منهما معا .

والحقيقة أن الحلل والتقصور جاء من الأمرين معا ... فكيف كان ذلك ؟

إننا إذا استدعينا للذاكرة الأركان الأساسية للفلسفة الاقتصادية في الإسلام واستدعينا كذلك التصور الكلي للاقتصاد الإسلامي ، فإننا نستطيع أن نحدد معالم النموذج الذي كان ينبغي أن يكون عليه المصرف الإسلامي أو المؤسسة المالية الإسلامية .

وإذا استدعينا للذاكرة نظرة الإسلام إلى المال ، ورؤية الإسلام لمسئولية الإنسان في عمارة الكون .. استطعنا أن نرى أن النموذج الاقتصادي الإسلامي المطلوب هو في الأصل والأساس مشروع تقوي ، أي قائم بالضرورة وبأمر الشارع في قلب العملية الإنتاجية ، واستطعنا أن نرى أن المشروع الاقتصادي الإسلامي المطلوب لا يفت عنه حد الانتفاع عن الثريا فحسب بل لا بد وأن يمرر عن الدور الإيجابي بالإنهاء والانقماش وإثبات الوجود في مسألة التنمية ، واستطعنا كذلك أن نرى أن النموذج الاقتصادي الإسلامي المطلوب هو مؤسسة أو بنك أو مشروع للتنمية بالدرجة الأولى ، وأن قربه أو يمدد عن الإسلام إنما يقاس بمدى ودرجة اتصاله أو انفصاله عن العملية التنموية والإنتاجية .

تلك هي المعالم الأساسية للنموذج الذي طرحه وكان يقصده المفكرون الاقتصاديون للمسلمون ترجمة وتجييساً للمبادئ والأركان والتصورات التي جاء بها الفكر الإسلامي في الاقتصاد .

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

- إذا كانت حرية الفرد في الربح هي الأصل في الاقتصاد الرأسمالي ، وتدخل الدولة هو الاستثناء . وإذا كان تدخل الدولة وانفرادها بالششاط الاقتصادي هو الأصل في الاشتراكية ، وإباحتها بعض الحرية للفرد هو الاستثناء ..

- فإنه في النظام الاقتصادي الإسلامي : الحرية الفردية في الربح أصل ، والملكية الفردية أصل .. كما أن تدخل الدولة في الاقتصاد أصل والملكية العامة أصل .

- في النظام الاقتصادي الإسلامي ، العلاقة بين الناس أساسها الأخوة والمساواة ، وتقوم العلاقة الاقتصادية بينهم في مجال الإنتاج وتداول المال على أساس التعاون ، وفي هذا الإطار لا مكان للمنافسة القاتلة وإنما المنافسة الحرة والمعادلة حيث يلتزم جميع الأطراف بالخلق الإسلامي .

- لا يعتبر حافز الربح الفردي وحده هو القوة الدافعة في النظام الاقتصادي الإسلامي ، فاستثمار والتنمية تكليف مفروض وجزء من واجبات الاختلاف .

### قضية الترجمة والتطبيق :

عرضنا فيما سلف المبادئ والأصول ، وعرضنا أركان الفلسفة الاقتصادية في النظام الإسلامي ، وعرضنا تصوراتنا كليا للنظام الاقتصادي في الإسلام . ونأتي الآن إلى محاور العملية في الموضوع ، فنسأل أنفسنا عن الخطوات العملية لترجمة المبادئ والأسس والتصورات إلى خطوات عملية وبرامج تأخذ مكانها في الواقع العملي

واجابة على ذلك نقول إن الله قد هدى المفكرين الاقتصاديين المسلمين إلى طرح صيغة المصارف الإسلامية كخطوة من الخطوات العملية في محاولة ترجمة المبادئ إلى برامج ، وفي محاولة إيجاد الأوعية الشرعية لنشاط المسلم الاقتصادي .

ولا يستطيع أحد أن ينكر أن ذلك الإجراء كان هو الحل العلمي الكفيل بالتطبيق الإسلامي في المجال الاقتصادي ومن ثم بإتقان الأمة الإسلامية من عبثها في هذا الميدان .. ولكن هذا الإجراء بمصرحة قد لا يتحقق البعض منها - لم يحقق





المصدر: النبوة الإسلامية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: سبتمبر ١٩٨٨

وإذا كان ذلك هو الإطار العام لأساسيات النموذج الاقتصادي الإسلامي الذي فكر فيه وطرحه الاقتصاديون والمفكرون المسلمون .. فماذا حدث ؟

أقول بموضوعة المتقد لذاته الذي يشهد الإصلاح والإصلاح والتعديل والتصحيح ، إننا لم نلتزم فيما أنشأنا من تجارب مصرفية إسلامية كل أساسيات وعناصر النموذج الذي فكرنا فيه وطرحناه ، وأجبرتنا ظروف وعوامل عديدة على أن ننسحب لأنفسنا الأعداء في التراجع في الالتزام بكل الأساسيات التي طرحناها .. الحسن لأنفسنا الأعداء ، فلم نأخذ بالزم .. مؤملين النفس بأن الزمن كفيل بالتصحيح ، وأنه يكفينا مرحليا أن نبدأ .. وقد كان ذلك صحيحا إلى حد ما .. شريطة أن نظل أمتنا وأفئدتنا ساهرة على التعديل والتصحيح .. لكن ما حدث بالفعل هو أن الفرحة بشارت النجاح استغرقت المسم وحجبت عن الأبصار والبصائر ما يمكن أن يكون .

بالإختصار : أقول بإخلاص من يريد أن يبني والأمل ، ومن يريد أن تتحول أحلام المسلمين إلى حقائق ، أن هناك خلافا قد وقع . عطل في الالتزام بأساسيات النموذج الاقتصادي الإسلامي ، وعطل في فهم المقاصد والغايات ، وعطل بالتمعية في ميكانزم واجراءات التطبيق . وحيث لا يتسع المقام لتحليل كيفية وقوع ذلك ،

لأنني أكتفي بأن أقر أسفا بوقوع هذا الخلل . ومن ثم فإنه يصبح على رأس قائمة الواجبات والمطلوبات أن ننظر في طريق الحل والعلاج .

وقبل أن أتوك هذه النقطة فإنه يحسن على إصصا لما تم ، أن أقول إن ما تم كان فصحا بكل مقياس من المقاييس ، وإن ما تم كان بداية رائعة لا يقلل من شأنها ما يشوبها من أعطاه ، وإن ما تم ما كان ليم لو لم تقع على قيادته نيات خلسة وأفئدة صادقة . وإن ما نادى به ونشده إنما هو من قبل طلب الختام والسمي نحو الكمال .

مقترحات العلاج :

إذا كانت أمانة التقد وموضوعة التحليل قد تأدعت بنا إلى أن نكتشف أن هناك خلافا في تجربتنا المصرفية الإسلامية القائمة ، ولتفحص هنا مرة أخرى مؤكدا أن الخلل الذي أشير إليه





المصدر: المنزلة الإسلامية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: سبتمبر ١٩٨٨

لا ينصرف إلى الأسس النظرية ، وإنما ينصب على حدود الالتزام بأساسيات النظرية ،

وإذا كانت أمانة الانتباه إلى الإسلام الذي شرفنا الله - فضلاً منه ونعمة - بالانضواء تحت رايته تفرض علينا تكليفاً لا تطوعاً أن تشغل بهذا المهم ، وأن نقلق له ومن أجله ، فإن أول سؤال ينبغي طرحه هو :

ماذا يمكن أن نعمله كي نترجم أسس ومبادئ الإسلام وفكره الاقتصادي في الواقع العملي لكي نحقق سيادة الإسلام في كل المجالات ؟  
في تقديرى أن أمانتنا طريقتين للمسئول :

الطريق الأول : هو أن ننظر بأمانة وموضوعية ونجرد إلى مؤسساتنا المالية الإسلامية القائمة ، فنحلل أعمالها ، وننتق منها شواحبها ، ونردها إلى الالتزام بأساسيات النموذج الاقتصادي الإسلامي المطلوب .

وهذا الطريق في تقديرى طويل ، وطويل جداً ، ونحن في سياق مع الزمن ، فضلاً عن أن هذا العمل - في أغلب الظن - غير مقنن عليه عملياً وإجرائياً ، وهو في نفس الوقت يحتاج إلى صبر طويل لا تتحمله ظروف العصر وتغيراته ..  
ومن ثم فإنني لا أميل إلى أن أتجه إلى هذا الطريق .

الطريق الثاني : وهو الذي يعتمد رأساً إلى الإفادة مما أصاب التجارب القائمة من خلال وقصور ليتلاهما ، مقدماً النموذج الصحيح للمؤسسة المالية الإسلامية التي نلتزم بأساسيات الفكر الاقتصادي الإسلامي ، والمستوفية للشروط الموضوعية اللازمة لسلامة التطبيق على أن يكون إنشاء عدد من هذه المؤسسات « شبكة إقارة » تثبت الضوء وتمنحه ، وتعدى من خلال ممارساتها المؤسسات تخريباً أو تحييراً على التعديل والتصحيح .

أفكار حول أسلوب التنفيذ :

إذا كان القصور أو الخلل قد أصاب الالتزام بأساسيات ومبادئ النموذج الاقتصادي الإسلامي المطلوب ، فإن العلة الحقيقية التي تقف وراء ذلك تتمثل - بالتجربة والاستقصاء - في غياب أو ندرة ما يمكن أن نطلق عليه « حملة الرسالة » .





المصدر: النبوة الإسلامية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: سنة ١٩٨٨

ومن هنا فإن مفتاح العلاج وبدءه ومتناه يتمثل في معالجة هذه القضية .. قضية توفير وتدير وإعداد « حملة الرسالة » .. والتمسح الإسلامي في عهده المكي والمبدئي يساندنا في هذا القول .

ولعل أن نطرح تصوراتنا لكيفية توفير وتدير وإعداد « الرساليون » نريد أن نعيد صياغة القضية في عبارات محددة .

« المخلصون الصادقون من المسلمين ينشرون الحل الإسلامي ، والمحل الإسلامي هو التطبيق الإسلامي في جميع المجالات ، والمبدأ الاقتصادي هو المبدأ الحقيقي والعمل للتطبيق الإسلامي الناجح والفعال ، وقد بدأت التجارب التطبيقية للحل الإسلامي في الميدان الاقتصادي ، ولكن نتائج المردود بدأت في إطلاق المبادئ التي تشير إلى أن هناك تحولا وتصورا مؤثرا ومعتلا لتحقيق الهدف المنشود ، وإن إدراكنا المبكر لهذا التصور يعبر عن علامة صحة ، وأن هذا الإدراك يفرض علينا أن نفكر في علاج ، وأن العلاج لا يكون إلا لمرض مشخص ، وأن المرض قد تم حصره وتشخيصه في الأداة ، وأن الأداة هنا هي البشر ، وأن تجربة الإسلام التاريخية قادرة إذا ما التزمنا بشروطها على أن تصيغ لنا ونخرج أولئك البشر المبشرون ، وأن الالتزام بالتجربة الإسلامية في التربية سوف يحدث ثورة فكرية داخل الإنسان يتحول بعدها إلى إنسان آخر يتكون بسببه مجتمع آخر .. له قيمة وتصوراته . وإذا كان ذلك هو الجزء الأول من القضية فإن الجزء التالي منها يكون « التوفر على إعداد مبشرين بقضية النموذج الاقتصادي الإسلامي ، يحملون عياد ، وينشرون فكره ، ويقومون على تطبيقه ، ويدعون إليه ، ويصمون ممارساته ، ويسهرون على إقامته » .







المصدر: النبوة الإسلامية

التاريخ: سبتمبر ١٩٨٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### العمل المطلوب :

بالتبج الإسلامى وحده ، باعتباره أكمل للمناجى ،  
وبالإلتزام بالتجربة الإسلامية التاريخية فى التربية ، باعتبارها  
حققة دون جدل أو مناقشة لأمثل النتائج متى توفرت لها  
شروطها ، فإن الحل المقترح والملاج المطروح يمثل فى :  
توفير وإعداد كمية من البشريين حملة الرسالة ،  
يتبنون هم الأمة الإسلامية فى الميدان الاقتصادى ، ويعملون  
مسئولية نشر فكرة النموذج الاقتصادى الإسلامى المطلوب  
وتطبيقه والسير على رعايته وجماعته .

### وسائل التنفيذ :

قد يبدو للوهلة الأولى أن ما قيل فى مجال الحل أو العلاج  
أمر يطلب عليه الجانب النظرى ، ولكن هذا الظن ما يلبث أن  
يتهاوى عندما نستدعى إلى الذاكرة الطريقة والأسلوب التى  
رمت به الدعوة المحمدية رجالاتها ليطلقوا حملة رسالة يهضمون بما  
حملوا من أفكار ، وبما يداعلهم من تغير .. عالما جدينا  
وجمعا آخر .

ومن ثم فلننى أصبح القرائى فى إجراء عمل يمثل فى :  
- قيام رابطة العالم الإسلامى باقتفاء مجموعة من المسلمين  
( بشروط وضوابط محددة يتم مناقشتها والاتفاق عليها )  
من مختلف أنحاء العالم الإسلامى الذى تنتشر فيه مكاتب  
الرابطة .

- تجميع هذه المجموعات فى معسكر تروى عمل له برنامجها  
اخطط المدروس ( لمدة أو لمدة يوم مناقشتها والاتفاق  
عليها ) .

- يتم وضع التنظيم اللازم لكفالة استمرار صلة هذه  
المجموعات - بعد عودها إلى بلادها - بقواعد الرابطة  
فى الأقاليم الإسلامية أو بقاعدة الرابطة الأم فى مكة  
المكرمة .

- بعد الإعداد ، يتم تكليف هذه المجموعات بالتبشير  
بالمودج الاقتصادى الإسلامى المطلوب - بين عشيرتهم  
فى مجتمعاتهم .





المصدر : النبوة الإسلامية

التاريخ : سبتمبر ١٩٨٨ للنشر والخدشات الصحفية والمعلومات

- تكون هذه المجموعات مستولة عن السعى لجميع

المسلمين وأحياءهم لإقامة المؤسسات المالية الإسلامية كما  
وعوها ولهموها في محسرات الإعداد والتربية .

- تكون مكاتب رابطة العالم الإسلامي في الأقاليم أو في  
مركزها الرئيسي بمكة المكرمة ( حسب الأحوال )  
مستولة عن تقديم المعونة الفنية لإقامة هذه المؤسسات  
المالية الإسلامية حالما يتأهل الناح وتتاح الظروف للتنفيذ .

- تستمر محسرات التربية والإعداد في عملها .. لتطرح  
المزيد من المبررين حلة الرسالة ، ولتغلب على الندرة في  
عنصر العاملين في مجال المؤسسات المالية الإسلامية .

تحفظ ضروري :

حتى تقطع الطريق على لبس قد يقع ، وحتى نلغى من  
البده اشتباكات يتحمل أن تحدث ، وحتى نطل منذ البداية  
مفعول ألقام قد يترها البعض في طريق تفهم ما اقترحه ،  
فإني أباكر فأقول إن ما اقترحه لا ولن يكون عملا  
انقلابيا بالمعنى الشائع ، وإنما هو عمل وجهه تربيوى  
فحسب ، وأنه قد يستغرق سنوات وسنوات ، وأن للتغير في  
الإسلام سنته ، كما أن له أيضا أسلوبه ومنهجه .

نقطة البداية :

حيث الموضوع متشعب ، والزوايا والعناصر بهدده  
متعددة ومتشابهة ، فإن يكون في مقدور فرد أن يتصدى  
بمفرده لتفاصيل هذا الموضوع ، وإنما يحتاج الموقف إلى جهد  
فريق من المختين بالأمر ،

ولذلك فإني أترح تشكيل فريق يقدم أساسا وبوجه  
خاص على متخصصين في التربية ثم بالعمل الاقتصادي  
الإسلامي ألفة وسابق معرفة ، ومتخصصين في الاقتصاد  
والعمل المصرفي ، ومتخصصين في الدعوة الإسلامية .

وعلى هذا الفريق أن يضع أمامه عددا من الأساسيات  
كمنطلقات عمل لمل من أهمها :

- أن التطبيق الإسلامي يركز على الإنسان المسلم ،





المصدر : النبوة الإسلامية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : سبتمبر ١٩٨٥

- ويستهدف إقامة نظام حياة يلتزم بتعاليم الإسلام .
- أن التطبيق الإسلامي ليس مسئولية السلطة وحدها ، وإنما توزع مسئولته على الجميع ، أفراد ومجموعات وحكومات .
- أن حجر الأساس في التطبيق الإسلامي هو الفرد المسلم ، الذي ينبغي أن يجد الحل في شخصه وسلوكه ، ويمد التطبيق إلى بيته ومحيطه .

- أن التحول الإسلامي الذي غزا العالم كان يبدأ بتغيير التعبير الفكري داخل الإنسان الذي يتحول بعد التعبير إلى إنسان آخر ، ينتشر في الأفاق بفكره الجديد صانعا عوالم جديدة ومجموعات جديدة لها قيمها العالية ومفاهيمها السامية .

- أنه في الأمور التي تتعلق بالسلوك العام ، فإن التعاليم ترشد إلى القيمة وتنبه إلى أهميتها . ولكن القيم لا تنمو ذاتيا ، بل إنها لا تأخذ مكانها في الواقع الاجتماعي إلا بالنزعة والممارسة .

- أن نشر الأخلاقيات وتغيير القيم لن يكون بالتلقين أو الشعارات أو الكتيبات ، تغيير القيم لن يأتي بالإملاء والتلقين لأنه يحتاج داخل لا ينمو إلا بالتفاعل .

- أننا كمسلمين لا نلتفت الفكر ولا النظرية ولا الأسس ولا التعاليم ، ولكن حالنا الآن يفقد لحسب تلك الحرارة الداخلية التي لا ينجرها غير الفهم والأيمان .

- أن ما نعيشه من عمل ليس مطلوباً الفراغ منه بين عشية وضحاها وإنما هو جهد حيث قد يستغرق سنوات وسنوات .

#### المهام المطلوبة من الفريق :

أما المهام التي أتصور أن كل فريق العمل أن يقوم بها فإننا تلخص في تقديري فيما يلي :

- استعراض كل جوانب النموذج الاقتصادي الإسلامي المطلوب ، للإضفاء على « الرؤية الاستراتيجية » في هذا





المصدر: النبوة الإسلامية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: سبتمبر ١٩٨٨

الميدان ، أحي أنه من الضروري قبل أى كلام فى الوسائل والمخططات أن يتحدد المؤلف بكل وضوح من النموذج الذى يريد أن يستهدفه ونيته .  
- تحديد المواصفات والمخططات اللازمة لمرافقها فى البشرين  
حالة الرسالة .

- دراسة وتحديد البرنامج التربوى والعلمى لمسكرات التربية والإعداد .

- وضع خطط زمنية على مدى خمس سنوات تتناول دورها ( كل ستة شهور ) تقوم ما تم متابعة ما يلزم عمله .

#### حاضرات الأخوة :

أناشدكم إن كنا نريد تحقيق إنجاز أكيد - فى مدى زمنى معقول - فى الميدان الاقتصادى لأمتنا الإسلامية ، أن تصفوا معى على صدور التوصية التالية عنكم :

« يوصى الحاضرون فى مؤتمر رابطة العالم الإسلامى المنعقد بمكة المكرمة فى الفترة من ١٧ - ٢١ صفر ١٤٠٨ هـ ( ١١ - ١٥ أكتوبر ١٩٨٧ ) بتشكيل فريق عمل لوضع الخطط والبرامج التفصيلية اللازمة لإقامة

مسكرات تربوية اقتصادية إسلامية لإعداد جيل من حملة رسالة الاقتصاد الإسلامى يأخذون على عاتقهم نشر هذا الفكر والدعوة له والسهر على تطبيقه وحماية مسيرته ، والله من وراء القصد وهو نعم المولى ونعم النصير ..

د. أحمد النجار  
الأمين العام للاتحاد الدولى  
للنبوك الإسلامية







المصدر : الشعب

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٨٨

# محنة الموظفين وحكم الأتقياء !

بقلم : عادل حسين



أعتقد أن المثل الذي كتبه الأستاذ محفوظ الانصاري ( في جمهورية الخفيس المظفي ) يستحق وقفة طويلة للدرس والتأمل ، وأعتقد أنه يتفق معاني أن أوجه تبييد الموارد شللة ومطللة ، ولا يمكن إصلاح الاقتصاد وتنمية الإنتاج إلا إذا بدأنا بمواجهة هذه الظاهرة .

[ لا أن صدقنا ركن انتباهه على التبييد في مجال الاستيراد ، وضرب أمثلة بالغة الخطر ، فتحدث عن أصحاب المصلحة في استيراد الواردات لحساب هيئة السلع الغذائية ( بالقرن الضخم الذي تعرفه ) بسبب العملات التي يتلقاها هؤلاء بدون مناسبة ، ويدون جهد أو مضاعفة ، أو حتى وأسهل ، وتحدث الأستاذ محفوظ عن الاستيراد غير المفهوم لمصافير ومواصل بما قيمته ٥٠٠ مليون دولار في السنة ، وتحدث عن استيراد هـ جين ، قيمته ١٥٠ مليون دولار ، وكذلك استيراد استلمت قيمته ٦٠٠ أو ١٠٠٠ مليون دولار .. هذه الأمثلة وغيرها ضريبة محفوظ الانصاري لأوجه تبييد النقد الأجنبي في استيراد مصروف من السلع بوسعنا أن نتجنبها محليا .

وهذا كله صحيح ، إلا أننا نرى أن تخريب الموارد يقتل في القطاعات كافة ، ولا يقتصر على قطاع الاستيراد .. وقد أوضحنا في مقالات سابقة أن أفطع ما يحدث من تخريب لشهده في مجال المصار أنفسهم .. وقد جلب الحكام لنا سماعا من الاسم المتحدة تخربنا في كل لحظة أن هؤلاء البشري المصريين تكية يتنبهس أن نتخلص منها ، وليسوا أروقة تحقق التنمية وإعسر الأرض .. وأي تخريب وإهلة للناس أكثر من هذا ؟ ؟



□ والمعلقة أننا نطعم في بلدنا مقرات اقتصادية لا أحسب أن بلادنا من قبلنا هائنها .. نحن بلد يهد إمكانات جامعة التمويل ، ويوجد النقد الأجنبي اللانز إذا كان المطلوب استيراد سيارات ماسيس أو ريفام أو إيطال أو كاتيلر .. ويقلب جويوه ويظهر الميزان إذا كان المطلوب استيراد قمح أو آلات للسماع .. والفرد في الظاهرة أن الأموال للجامعة للأنفاق على الصنف الأول من الواردات لا تحسب من قبل الاستثناء الذي يربطه عدد محدد من الأفراد .. فالظاهرة التي تتكلم عنها تتعلق بمئات الملايين من الدولارات التي تهدد في أوجه تسرايه ، بدل أن أوجه مدخرة .. نعم مدخرة ، فإذا كان المطلوب استيراد مدغمرات ببالاف للملايين من الدولارات ، سجد أن للناوس جامعة للبلغ فوراً .. وبهذا إن شئت .

هناك إذن ميزان تجاري رسمي تعلن بنوده في الأرقام المنشورة محليا ودوليا ، وهذا الميزان فيه مجزئ كبير .. وإلى جوار ذلك هناك ميزان تجاري أسود أو غير رسمي ، ولا يستغل في الحسابات القومية المعقدة ، وهذا الميزان متوازن تماما !

□ ومن المفارقات العجيبة أيضا أن نرى حولنا لشعاب يسدخ لا يمثل في أنشطة القوادى وجمعيات هـ أنفاس التي فوق هـ ، وأماكن الاصطيف والمهر .. وحفلات المناسبات في الأعداد المتزايدة من السيارات الفاخرة .. الخ .. هنا أيضا نحن لا نتحدث عن أفراد محددين ، ولكن نصف سلوكا اجتماعيا شائعا في كل المدن والقرى : فئات واسعة لديها الفرض لتحسين استخداهم في كثير من الحالات يبدوا الدولة تشكو حوزا مؤمنا في الميزانية العامة ( يبلغ الميزان الإجمالي حوال ٥٠٠ مليون جنيه ) .. ويشمل كالنا هذا جمهور الموظفين ، فكل منهم يساوجه عجزا خطيرا في ميزانية أسرته .. والموقوف الشريف أصبح .. ولا مزاخدة -





## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٨٨

عندنا - معانين - وإن المجتمع المثال هو الذي تشكل البنية العلمية فيه من ألفة على درجة عالية من العلم والنقل . إن قصة المسئول الصوري تتكرر أن معلوماته صحيحة للمجتمع وشروط نهجته ، وإذا كان من الخطأ بعدد أنها نكتة فيها لاتبور في مصر كذلك . إن يوم لاجئنا أن جبهة ما قد تغتصم بالفعل هذه

الطبعة الفنية المصرية ١

إذا شئتمنا عن النشبة الصائكة وإدراكها ، فإن مكونات القوة متسعة ومتكاملة . وقد أقرنا أن بعض المكونات

والتي تتشكل لتغطية التواضع الأخرى كلها . ولكنني أريد أن أشير هنا إلى مسألة المعلومات ، فهذه المعلومات - كما يقول البعض - إن يطلق عليها - تشكل اعتماد الدنيا عليها وأصبحت تدخل في المعاملات والعلاقات التجارية والسياسية والتجارية .. ولكننا لم نصل إلى مستوى عالٍ على ما يبدو - بعد !

□ إن الإنسان - منذ خلقه الله - يسعى لمعرفة ما يحيط به ، ولكن في عصر الثورة العلمية والتكنولوجية العلمية أصبحت الدائرة العلمية ، والمعلومات الواردة من هذه الدائرة تتجدد بسرعة مذهلة .. وبمسائل النقل والاتصال الحديثة والكومبيوترات أصبحت تمكنا من التعامل مع الواقع الحالي لحركة المعلومات تحصيلاً للمعلومات وتغزيتها وتحليلها .. ولول

الحروب القبلية الحالية - على سبيل المثال - أصبح معروفاً أن القيادة التي لاتحسن التعامل مع المعلومات تخلف أخطأاً ذريماً في ميدان القتال . والقيادة التي تحصل على تدفق متسلسل وملائم للمعلومات ، وتتخذ قراراتها ملائمة للاستفادة من هذه المعلومات ، تكون أكثر على الانتصار حتى إن كل حرب فيها الحرب تسليماً وإزهاقاً

□ إن أريدني هنا جباراً أريدني أن أكتب عن هذا العالم محسوب العينين وأسم الأثنين .. والتي أصبحت بين يدي ولكن يسمح لي .. لمن تكون الحياة والخدمة على المناهج والمناهج ؟ مثل مستوى الأيدي واليدين .. هل يستوي من يعمل ومن لا يعمل ؟ هذه هي مصورة الصراع بين طرف ملك معلومات وطرف لا يملكها . وإن أريدني بكل أدوات القوة المادية □ إن القوة كانت صريحة يوماً ، والجديد في أمرها . إن الدولتين الأعظم

ذلك أن أحسن جمهور الموقنين عظيم ، وتألفهم من الأساليب الملونة والغريبة لزيادة الدخل قد يدفعهم للضغط من أجل زيادة تصحيح في الواقع القومي الإجمالي .. والعلاقة أن جهاز الحكم يملك الكثير من أدوات القوة .. بل والأسلحة . اللازمة لتحقيق المطالب العادلة .. ومن الحكمة أن يبتعد الجميع هذه الحقيقة .

□ ولكن إلى أن يتم إصلاح الحال ( بالثبوت أو بالقول ) ، فإن جهاز الحكم الحالي أصبح مهلهل متخبطاً . وأربع الكفاءات تتسرب في أغلب الحالات .. وهذا يعود بنا إلى قضية البشر في سرورهم وإمكاناتهم . فقد أوضحنا أن كفاءة البشر لاتحسد بالقدرات وبلغ المهارات الفردية وحدها ، بل أن التنظيم الاجتماعي للفرد يحدد من كفاءته . ولأن مقدمة العلاقة بين دور النخبة الحاكمة ، فإن خلقت هذه هي كل شيء .. وأصبح في ضوء العرض العلمي أنها خلقت فعلاً .

□ وتحضرني هنا قصة أخرى منذ عشرين عاماً . لقول القصة : إن مسؤولاً سوفياتياً كبيراً شاع عنه أنه يعمل لصالح المخابرات الأمريكية ، إلا أن رئيس هذا المسؤول استبعد الفكرة إذ أخضع الرجل لسلسلة من فحوصات متعاقبة ، دون أن يجد فيه شيء مريب .. ولكن لم يظن له رأي أن رسالته مباشرة في الأمر ، وخلفت الدهشة كبيرة حين اعترف المسؤول بأن الاتهام صحيح ، وحين سئل عن نوع التزوير الذي أحدثه ، قال أنه انقلب مع جهاز المخابرات المصرية على أنه في كل مرة يطلب فيها اختيار شخص مناسب لمنصب ما ، يختار من قائمة المرشحين من وراء ظهره وإطراء . فعلق المسؤول قصي مليتي ؟

هذه القصة مفروضة لأنها - نكتة - ولكنها تعكس في الواقع معلوماتاً صحيحة وعيماً عن المجتمع البشري . فالتاريخ أنوع للتزوير بتقنياته وأدواته وأبواب ابتاء الآلة في صراع المصادرة . واستبعدت الآلي والأطام . أن المسؤول المعروف به جمهورية الخائن ملي - على - كثير من الأفكار الفنية والسلاخية ، ولكن فيه كذلك الاستبصار العجزي بأن الناس - كما يقول المثل

الصعلوك المعز في هذا الزمان - وقد أديت جريده - الأخير - على اختيار موضوع الموقنين هذا لأثارة السفيرة وإسقاط الضمكيات في السكركثير المتقنين في مصالحتها الأخيرة . ولا أدري كيف لم يفتنه أحد حتى الآن أن أشتا بعدد كارة تأثير الهلع ، وأمسنا أمام حكاية سبيلة !

أي شيئان خطوبير كي نصل إلى هذه الصورة الغريبة الجميلة التي لم يشهدنا من قبلنا بلد من البلاد ؟ إن الأجور الحقيقية للموقنين تتخطى بإطراد .. والمعلومات المتغيرة التي تملأها الحكومات ، وأخيراً زيادة الـ ١٥ ٪ الأخيرة ، لا يمكنها لتغيير هذا الاتجاه أمام معدلات التضخم تتجاوز ٢٠ ٪ كل سنة . وهذه القضية أبعد وأخطر من أن ينظر إليها باعتبارها مجرد ظلم أحادي يملك الآلاف من الأسر المصرية . أو بقلة اجتماعية معينة ( مع ضغوط ذلك ) . فالمسألة في حقيقتها أن الجهاز الحكومي قد انهار مع انهيار المستوى المعيشي للمواطنين . الجهاز الحكومي قد دوره المتميز في إدارة شؤون المجتمع فلم يعد الجهاز قادراً على إصدار القرارات .. ولم يعد قادراً على تنفيذها وإن هو أصدرها .. نحن الآن في حالة أزمة شديدة .

□ ليس مطلوباً ولا معلوماً أن يحصل وكيل الوزارة على دخل يساوي دخل رجل أعمال كبير ، ولكن مطلوب فعلاً أن يكون وكيل الوزارة رجلاً مسئولاً المثل ، وكذلك القاضي وقائد المدرسة ورجل الأمن . الوصف العام يجب أن يكون حسن الهدام . قدراً على مواجهة أولاده بغير عنت ، وقدراً على مواجهة مصروفاتهم المعلولة في المدارس والجامعات ، وقدراً على لقاء أزمات مريحة . ويؤيد ذلك نعيش الناس في حرج ، ونؤثر التفكيرين في قبول دخول إحصائية لاستعادة التوازن في ميزانيتهم والد تكون الدخول الإضافية ونسوى صريحة أو غير صريحة . وقد تكون كذلك من مصادر أجنبية معادية .

□ إن الوضع الحالي يصل من خلال الرشاوى ( المصيرية والمقنعة ) - مثلما عده كثير من المواطنين كإفراء - إلى مستوى يجعل إداري يفرش النظام والمواهب والذين المواطنين أمام القانون دون خضوع قليل للمستعربين وأصحاب الحقوق .. وهذا خطير من مخاطر المجتمع والتنمية ، وأخطر من





المصدر : الشعب

التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٨٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ان الحرب اذا كانت اعلى لشكل الصراع ، فلها نكل من تلك مجرد شكل من اشكال الصراع ، ومن هنا تصديق القول الشهيرة لكلاوينت عن الحرب باعتبارها مجرد استمرار للسياسة . وان اشكلت الوسائل المستخدمة . ان مايجري من تكتلات داخلية او القومية يحتاج من اطراف المتخاصمة ان الصراع السياسي والاقتصادي ان يتسلقوا الى الحصول على المعلومات واستفادتها بسرعة وكفاءة ولكن يلاحظ أننا لاتجمع المعلومات ولا ندرى على نحو كاف قبل اصدار القرارات .

في علاقتنا الدبلوماسية مع الولايات المتحدة واسرائيل - مثلا - نحتاج مستويات عالية جدا من الاتصال بالمعلومات ، وهذا معيار اول لكفاءة الخلية الحاكمة في ادارة شؤون البلاد ، وفي المحافظة على المصالح القومية والاستراتيجية . انه معيار اول لاستخدام قوتنا البشرية بكفاءة معاهدة ومودة . ونسرى وفق هذا المعيار اننا نضرب في علاقتنا الدبلوماسية ، وفي سياستنا الاقتصادية بسبب البوزمية في مجال المعلومات ، قبل ان يكون السبب صفا في الانكشافات العلنية ... وإذا كنا يحدد معلومات مع اسرائيل او مع صندوق النقد ، فما اقل مزاياه عن هؤلاء ... وما أكثر مبرراته من هم عن شئتنا ... فكيف نتمتع عليهم ؟

اراد يتكلم ذلك حديثا آخر .

تلك الان قرارات تكتلانية مسئلة على الخمس وتجميع المعلومات . من خلال الطائرات المصممة لهذا الغرض والاعمار الصناعية ، فاذا رأيت احدى الدولتين يضع هذه المعلومات في يد طرف من الاطراف المعادية ، فمن ثوانى السرى يشغل تصاميم لصالح من حصل على المعلومات . في الماضي لم يكن مكارها ان يكون الفارق كبيرا بين مايمله كل فريق مصارب عن الفريق الآخر ، ولكن في عصرنا أصبح ممكنا ان يكون الفارق كبيرا جدا ، ولكن اذا كان تعلق المعلومات على احد الفريقين يضمن له النصر ، فلهذا يؤكد من ناحية اخرى تبرره لمن اسده بالمعلومات ، وهي تهيئة تزيد في كسلفها من القيمة الناشئة من توريد السلاح .

اننا نحتاج أمثلة ؟ اننا نذكر السياسة الامريكية ليوبرتي في حرب ١٩٦٧ ، ونذكر لدى المعلومات الامريكية في أحداث ثورة الدار-سوار في حرب ١٩٧٢ ومصر في الولايات المتحدة ضد اسرائيل الآن بصور واضحة عما يحدث في سيناء ومنطقة القناة ، ومعلوم كذلك ان اسرائيل في حرب صير الانصار الصناعية الامريكية في حرب المراحل الاولى لاسرائيل . وقال ان الولايات المتحدة قدمت مساعدات من هذا القبيل لطرف حسب التخييل ( الصراع والفرع نفسه ) في مراحل مختلفة من الحرب ، والسوفيت لطرفهم في الشرق الأوسط ، او في الهند عند اشتباكها مع باكستان او مع فيتنام عند ثقلها مع الصين .





المصدر: الشريعة

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٨٨ سبتمبر

## لنرفض الكذبا ونعلن الجحشا

بقلم: عادل حسيب



أعلن فجأة عن رحلة عجلة للرئيس مبارك إلى ثلاث عواصم أوروبية من أجل تيسير الديون والتوسط لدى صندوق النقد والحكومة الأمريكية .. ويذكرنا هذا برحلة مشابها ( في ديسمبر ١٩٨٦ ) تقرر فجأة لتحقيق الهدف ذاته .. ويبدو أن الأمر سيحول إلى تقليد ، أو إلى حلقة رسمية وضرورية في سلسلة المباحثات والمفاوضات .

إن صندوق النقد الدولي على صلة عضوية بالقدرة المسلحة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، ولكنه لا يترك شيئا مما عمل كل هذه الحكومات كما هو الحال عندما .. أو أحيانا صفت السنة الماضية مثلا مستحدا أن سيادة الصندوق لم تفرقا قط .. فهو معنا في كل اجتماع رسمي ، أو في أية جلسة لمجلس التشعب تتناول أمورا اقتصادية ، وهو يوثق في كل الأخبار التي تشر .. وفي كل الشواهد التي يعدها الاقتصاديون .. قبل صدور أية قرارات تتعلق بموازنة العملة ، بخفض القبط ، بإدغام ، برفع الصرف ، برفع الفائدة بمقايير الخليل .

بشركات توليف الأموال ... الخ .. في أي مجال من مجالات العمل الاقتصادي ، أصبحنا نجد الصندوق حاضر أبينا ، ولم يعد الوجود الدائم لهذا ، الشخص الطريب ، بغير الدهشة أو الاستفهام .. وعادة مسافر الصندوق - في الأخبار المنشورة - مشترك مع الحكومة معارضها .. إنه يحقق حزب المعارضة الذي تخشاه الحكومة وتعمل له ألف حساب ، وقد أصبح معروفا الآن أنه في حالة الخلاف الشديد لا يتكون الاحتكام للرأي العام المحلي ، فالحل هو القرار النهائي هو رؤساء الدول الغربية يذهب إليهم رئيس الدولة المصرية ويقبل ميولهم إلى .

إن الخضوع للأجانب لم يعد شجاعة عما تشعريه دين أن نعلمه باليد ، أو نراه بالعين ، بل أصبحت التبعية دستوراً ، وعلاقات مؤسسية مبرمة ، وأجراءات محددة تظن على الملأ أن القرارات الأسبسية لتتصر من القاهرة .. لقد عدا إلى مرحلة الاستعمار التتويج حين كانت الهيئة الأجنبية تفرض سبها وجهاً بلا أدنى مراعاة أو حياة .

وعلاقة التبعية هذه ( الاقتصادية وغير الاقتصادية ) مستمرة ، وفي أبيض صورها ، ملكت أن الأسباب التي طرحها للامة .. وقد أصبحت أمام دولة تبدأ بمعجز في ميزان المعلومات ، يترامى ويشكل جيلان من الديون والزائمتها تعجز عن سدائها فتتوكل على طلب التيسير والامسان ، ومع تشدد الصندوق والداخلين ، يتدخل رئيس الجمهورية بنفسه في المفاوضات ، فتتعد صفة نقل إليها الكثير ، ومع الصلابة الخاسرة والتجارة المبالغة ، تبدأ الدورة مرة أخرى : تراكم في الديون ، معجز عن السداد ، فلهبوط لمفاوضات تتوج بتدخل الرئيس ، ويعد صفة جديدة .. لكي تعود مرة أخرى إلى بداية الدورة .

والد كتيب في ١٦ ديسمبر ١٩٨٦ مثالا عنوانه ، مثالا جرى في مباحثات الرئيس ؟ .. وأوضحت ، أننا عبرنا دوماً عن خالفنا مع الحكومة بسبب مبالغتها في التركيز على أزمة النقص في الإيرادات النقدية ، فاضطررنا لذلك أزمة البشر .. وبغير صلاح البشر أن يتصلح حال الاقتصاد ، وإن تكل حاجتنا للاقتصاد ، بل سترزيد أمام التكاليف في العمل وضعف الإنتاجية من ناحية ، وبسبب استمرار المتطرفين في تركهم من ناحية أخرى .

البقية ص ٢







العدد : ..... التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## (٦) تاسيسات في الأزمة الاقتصادية لنرفض السذال ولنلجأ للجهاد [بقية]

الأموال القديمة ، ولكنهم في مصر يعانون عكس ذلك ، فخلد عن نفس السهال المتعددة لانتصار المصري إذا قورن الحال مع حجم المساعدات المقدمة لإسرائيل ، فإن أوجه الاستفادة عندنا قليلة بالقدرة وفيد ، وهذا الأمر نفسه تلحقه في الملائك العسكرية ، فالمبادرة الإسرائيلية تلك عاشا واسعا للحركة المستقلة ، وتشارك مع الولايات المتحدة مشاركة فعالة عند التصدير لأية خطوات .. أما في مصر فإن الدور مفيد ، والتفكير الأمريكي مباشر وكثير ، وهذا هو السبب في الخلل الزمن حول ساعدة ورأس بياني ، فالخلاف كله مركز حول ما إذا كان الأعداد والصناعة والاستخدام بقرارات أمريكية ، أم بقرارات مصرية - أمريكية مشتركة . هذا الخلاف أمته منذ الصداق حتى الآن ، وهو يوجد مع كل شئ تشهد منطقة الخليج ، وأصب أن مرحلة ما بعد وقف إطلاق النار تلحق بساب المصانع من جديد ، ولعل هذه الحقيقة على صلب يتقدم صندوق النقد ، فالعصر من القارة تتطلب حلولاً اقتصادية لانتعاش في دول مجلس التعاون

الخليجي ، بعد أن بطل انشغال المتحاربين في صربهم ، ومع احتمال انسحاب الأسطول الأمريكي ، إن هذه التغيرات تضاعف قيمة رأس بيناس كاعادة لانتعاش والانتعاش ، ومع ولجول بأعادة بحث موضوعها ، مع الأمر على إيداع مصر - قدر الامكان - من المشاركة في إدارتها ... ولا بأس من استخدام الصلح الاقتصادي لتطبيق هذا الهدف .

■ ■ ■ ■ ■

والاستسلام .. فهم لا يستطيعون التسلح ، إذا استقرت مصر عليها وانطلقت تملس مورسا الرائد ، لشعاع ضد الأعداء ، وسهلما في التنمية الشاملة . في النهضة المصرية - الإسلامية أيام محمد علي ، شرب التمرح على محور الشام ، ثم مع الأوروبيين لمصر باستقرار التمرح على المحور الأفريقي حول النيل .. ويبدو الآن لنا أمام التغيرات مشابهة ، فهم يسمحون لمكونات تتحرك سياسياً مقدرون أفريقيا ، ويشمل ذلك نشر القوات المسلحة على نحو يفهم هذا التمرح السياسي العام ، وإن المبالى تلمس أن منطقة الشام ( بكل أجزائها ) منطقة تضام أمام تحركات السياسية والعسكري ووصلت الواقعة هنا إلى حد المحاولة المستمرة لإبعاد مصر عن الجهود الدولية السراة لحل المشكلة الفلسطينية . ويلاحظ من ناحية أخرى أن هناك حرصاً جديداً على تصعيد التوتر عند حدودنا الغربية .. واد أعلن رسمياً في القاهرة أن الولايات المتحدة حاولت لويط الدولة المصرية - المرة بعد المرة - في اشتباكات عسكرية مع الجهادية الليبية ولأنك أن هناك من يسعى في هذا الاتجاه نفسه داخل ليبيا .

إن ارتباطات المنطقة بأحصرة بالانترتجيبية الأمريكية في الشرق الأوسط لم يكنهم ويشاء دور ملائم لها ولوزنها ، فطلعت لها أمة المسموع والتمرح وأدخلها دائرة شقية .

■ ■ ■ ■ ■ وماذا عن الخليج الاقتصادي لنا حلها يوجد - بدون محمول الجانب العراقي - ولا تفسر أن الولايات المتحدة ( في إسرائيل ) سيرا للثان على أن تلعب دوراً أكبر ( لحماية أمن دول مجلس التعاون الخليجي التي تتزعمها المملكة العربية السعودية ) رغم المزايا الجغرافية والبشرية والعسكرية التي تملكها مصر . إذ أن الروابط الإسلامية والعربية تجعل أي تصاعد في التوتر المصري خطراً محتملاً ( أو مؤكداً ) على المصالح الأمريكية الغربية - الإسرائيلية . في المساعدات الاقتصادية تترك القرارات المتعددة جزءاً واسعاً لمرسلة الحكومة الإسرائيلية . فهي تستلهمها فيشكك ولا تتدخل في أوجه استخدام

ولكن الحكومة لتوسع التصحح .. وإن سمعت فائدا لامتلاك إرادة الجهاد .. وعلى هذا رأينا أنها مفضة فيها كانت سائرة عليه ، فكتورت نفس الأعراس بحيث لا يجد الثمر مسليفيه إلى ما كتب في مقال ١٩٩٨ .

■ ■ ■ ■ ■

في وفي الحقيقة لا يمكن فهم مصلحتهم في طوافيات الصندوق وتدخل الطير أبو غزالة في بعض مراحلها ، ثم لتوجه ذلك كله بسهولة لتبرير العرلة .. لا يمكن فهم هذا كله بدون تصور لاستراتيجية الصلح للتمرح .. وليس منفعة أن تهيير أزمة الدين في أواخر ١٩٩٧ مصلحته زبارة شومين بيرين للاستكسرية وزبارة للأسطول السادس أيضا . ول أنبتا الصلح والار الأسطول السادس الاستكسرية ، ولقرر أن يتقابل .. عصمت عبد المجيد عن شومين بيرين في تهييرك ، جنبا إلى جنب مع قسار الرئيس يده جولة الأوزية .

### ■ ماذا يريدون منا وبنا ؟

- ١ - استعمار الإقليم المصري بالانترتجيبية العنيفة للغرب وبالإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط لتجلب خالص .
- ٢ - وتضمن ذلك استعمار للزمام الحكومة المصرية بالمعاهدة مع إسرائيل ، وتنمية العلاقات معها .
- ٣ - وإذا كانت الصلح الغربية والأمريكية تتركز حول مناطق البترول وطرق نفط ، فإن حصلة هذه المصالح تتطلب تنسيقاً سياسياً وعسكرياً بين الولايات المتحدة وإسرائيل ومصر .
- ٤ - ولكن أوجه استكسرات لامتلاكات المصرية تخضع لمبدأ ( أهم ) من وجهة نظر الغرب وإسرائيل هو تقليد للنمو المصري في المنطقة العربية والإسلامية .. بل لحل قبول السلطات المصرية لهذا التقليد والحصر هو أهم ما يطلبه الأمريكيون لضمان اليهود





المصدر: **الأنشعب**

## للتشر والخدسات الصحفية والمعلومات

التاريخ: **١٩٨٨**

إن المطالب الآن هو أن ترفى حكومة مصر بما قسم لها ، وبالقدر الذى يستحقه لسركتها . والمطلوب أن المساعدة المصرية - الإسرائيلية وما صليها وما تلاها من اتفاقات سرية ... أن هذه الاتفاقيات تنقل كلها من تشييد الإدارة المصرية . ومعلوم أنهم يعمون التكاليف بادوات القوة والضغط التى يمتلكونها ، وتشمل هذه الأدوات سلطة الدين التى تملكها بالتراماتها ، وبصحيح تخلفهم لتسيروها لخدمة لمصلحتنا ، كى تقل لقاء التيسير أن تبنى حيث نمن ، أو لاتتأخر مزيد من التنازلات إن أمكن .

و نذكر أن القادة الفرنسيين تصموا الرئيس مبارك في دولة السليبة ( ديسمبر ١٩٨٦ ) بالابتعاد عن معاناة اللراء ، فهذه المسألة لا توجب له الصغار بالفرن مع خدم سياسيات صندوق النقد . والجهة المتابعة - كما أفسروه هنى - الاستمرار ، فإذا أمكن التنازلات الأوربيين بأن تشيد الصندوق ومثل ال نقطة المعركة التى تهدد استقرار النظام المصرى ، الذى يفرضه الاعتدال ، في المنطقة العربية ، سيترك الجميع صفاء لحماية النظام واستقراره .

وقد حدث بالفعل أن استخدم الرئيس في جولة السابعة هذا الحديث عن الاستقرار ، فاستبعدت أسره ، وأقلبه سيستفد هذه المرة أيضا .

ماذا يعنى هذا المصطلح ، أو كلمة السر ؟ إنه يعنى تذكير السامعين من الأوربيين أن الحكومة المصرية قبلت ٢٠٠٠ مليون دولار في السنة مقابل امتناعها عن قيادة التحرير والنفقة في المنطقة العربية الإسلامية . وقد استقرت الأوضاع وفق هذه الشروط ، وهي صفة رابحة تماما من منظور الغرب ، فقد تهيئ مكات البلايين في الدولارات دون احتجاج أو تردد ، وتحقق هذا المكسب الكبير بطن بطن ( ٢٠٠٠ مليون دولار فقط في السنة ) .

إن بعض الدوائر ترى أنها يمكن أن تفتري سكوته ورفضها بالقدور الأقليمي الصغير لقاء مبلغ أقل ، أو يرون أن يومهم أن يتنزهوا منا مزيدا من التفكير والتنازل مقابل

المساعدات التى يقدمونها . وهذا في التحليل النهائي مغزى المطالب المتشددة للصندوق النقد ( بينما يرى البعض الآخر من الأوربيين أن الطمع قد يفسد البهية ، كلها ، وقد يقع القاصي والسداسي في مصر أن القيصود المفروضة على دورنا الأقليمي تتسبب في خسائر مادية كبيرة ) ودع من الخسائر المعنوية الشائشة عن فقدان السروح الجهادية .. فنحن إذا رفضنا القيصود المفروضة على دورنا الأقليمي ، بحسبنا مستقلة وشجيرة ، سنكتلف أن العائد المادي كبير كثيرا من ٢٠٠٠ مليون دولار التى سنكوننا بها . والعائد ال جانب ذلك مبروك لا سنفقد ضمن التجهز الاقتصاد والتنمية بدلا من وكاسة التنمية الأوربية .

إن بعض الدوائر ترى أن يذهب الصندوق إلى نتائج غيرتنا على هذه الحقائق ، وأن استنارنا وحظرنا لتيشير المسار الذى تمينا كثيرا من أجل سرهنا وأرسك . وهذا البعض في أوروبا تدخل ديسمبر للمضى ، وقد يتوكل هذه المرة أيضا لاتتاج الصندوق والولايات المتحدة لكى يخلصنا من ظلماتها . وقد نتج هذه الدوائر في رسالتها ، ولكن هل هذه النتيجة هي أقصى ما يتنازه حكاستا ، وهي ما يتنزهه من ليله رئيس الدولة ؟

يوسى أن أؤكد أنه لا توجد جهة رسمية لمصر تفكر في هذا الذى طرحناه هنا . لا توجد جهة رسمية تتابع المساعدات الاقتصادية الغربية في إطار الاستراتيجية المصانة لأحزاب مصر ( داخلها وأخيرا ) . ولا توجد جهة رسمية تد - بالتالى - استراتيجة بدنية وتحسب التنازع الاقتصادية وغير الاقتصادية في حالة قيام سياسات تعتمد على عرقنا وأيماننا ومواردنا .

واعتقد أن هذا الواجب يقع على عاتق القوى الإسلامية والوطنية المعارضة ، وعلى حزب العمل بشكل خاص .

□ إن غياب السيطرة الكاملة البديلة ، وانحسار ذلك على مفوضياتنا مع الهيئات الدولية هو في قسب قضائية المعلوماتية ، التى بدأنا في معالجتها ، وستألف حدودنا عنها في العدد القادم إن شاء الله

**عادل حسين**





النشابة

المصدر :

التاريخ : ٢٧ سبتمبر ١٩٨٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٧ تأميمات في الأزمة الاقتصادية

## الفداء والأمن المركزي و القمر الأسير الشيلي

الاضرابات الأخيرة التي اجتاحت المجلة الكبرى هي الحلقة التي تكمّل السلسلة التحضيرية ، وقد تكون : البروفة ، التي تسبق القلعة لو كانوا يعلمون !

على الأشهر الأخيرة توالى اشتباكات الشرطة ، وأصبحت قوات الأمن المركزي تنتشر بشكل دائم في الميدان العامة والشوارع الرئيسية . جنود الأمن المركزي تراهم دوماً وبضيق ومتريصين يخلق الله . وبعض هؤلاء في رى القتل الصريح ، يحمل الأسلحة والأقنعة والسدود .. ولكن بعض المتريصين من الصف المعروف باسم فرق الكرايتيه ، هؤلاء مفروض أنهم يندسون بين المتظاهرين باعتبارهم منهم ، ولذا فهم ، متفكرون ، أي يرتدون بملونات مدنية وقمصانا ، حتى يهشموا عقلم الشبياب المتظاهرون أن تكشف هويتهم .. والطريف في أمر جنود الكرايتيه أن رؤساهم ينسبون عادة طبيعة المهمة السرية التي كلّفهم بها ، ولذا تراهم في ملاسهم ، التكترية ، جالسين في غير حياء ولا مساورة بين زملائهم أصحاب الزي الرسمي في غريبات الشرطة الرابضة في الميدان !

هذه الجحافل من رجال الأمن أصبحت خلال الأشهر للقبلة المفضلة في مختلف أنحاء القطر . وفي مواجهة الفئات الاجتماعية والسياسية كافة .. فهي لم تحتج أحدا . أحيانا حشدت الطسود وانطلقت لتواجه بسطاء الناس في احتجاجاتهم على بعض المظالم الصغرى ، فالد الخلية ، على ما يبدو .. لا تقتنع بنظرية الدرع المرن ، ولا تسد على الإساءة بملها ، ولكنها تحمل كالب الذي يرفع الحبر ويومئ رأس صاميه لكي يقتل ذبابة صغيرة .. إلا أن الشرطه تتشظى أيضا للبطش بأي تحرك سياسي ، بل في تستخدم هنا أغلفة أنواع العنف ، وهي قد تلجأ إلى ما تسميه ضربات إجهادية ، فتضرب الناس دون أن يعلموا شيئا بزمهم أن في نيتهم أن يفعلوا ويسبقوا ... وكان بانها من صفوف الحركات الجماعية وما ينشأ ويؤمّر بسبب الأزمات الاقتصادية ، ولقد تم هذا الأمر مؤخرا وعلى أوس نطاق ، حين زحفت قوات الأمن واقتضمت المجلة ، فاكتملت السلسلة كما يلتأ .. والحمد لله .



إن فكرة الأمن المركزي تأسست لمواجهة الاضطرابات الراسية التي تعجز قوات الشرطة العادية عن مواجهتها .. وكان هذا الدور لقوات الأمن المركزي بديلا من لجوء الدولة للقوات المسلحة ، إذ أراد ألا تشغل الجيش في مسائل النزاع العمل ، حتى يتفرغ لمعالجة الصعود والاستقلال القومي ، ويصنأ لمحت ..

وتمديدت قوات الأمن المركزي تدريجيا عاليا ، ونشرت القوات في أنحاء القطر بطريقة تزعجها للقيام بما أصد له ، ولكن لا أسبب أنه كان مقدرا لها أن تل في حيلة تبيته دائمة ، ولا أحسب أنه من متصبرا أن جنود الأمن المركزي ، هم كيتسود للردود ، لابد من تواجدهم الدائم في الشوارع .

إن الحلقة الدائمة لمعالجة الأمن المركزي تعكس خلا خطيرا في النظام السياسي .. ونسأل من لا يرى ذلك : كيف كانت مصر تحكم ، وكيف كانت الأوضاع مستقرة ، قبل قرار اقتناء الأمن المركزي بهذه الجسلة وبهذه الكلفة ؟





الإعفاء الجاه ( التمنية ) . نعلم أن هذا النوع وغيره من ضمن سياج تمارينه الهيئة الدولية . ويشتا عن هذا - ضمن ما يشتا - غلاء الأسعار

وكن حتى في إطار هذا الذي لفتنا إليه . أي حتى إذا شئت السياسات الاقتصادية العامة كما هي . فإن بوسع الحكومة أن تضع العملاء من التصاعد إلى المستويات التي يلها . وهذا يعني ألا تتسارع الحيل على المصائب للمرضين ( التجار ) . وما يحدث في مصر حالياً لا نراه يحدث في أي بلد له حكومة رشيدة . فاحتكاكاً من السوق بين البضائع البسيطة للسوق ويرجع أسعار هذه البضائع بدو أسباب اقتصادية حقيقية . وهذا يؤدي إلى استضعاف المستهلكين . بل والمستهجين الآخرين لحساب هذه الفئة صاحبة السوطية في احتكار .

إن الاحتكار في لغتها الإسلامية يولد طائفة من المستغلين . الذين إذا اقتتلوا على الناس يستولون وإذا كانوا أولئك لهم يفسدون . ووهي ذلك أن ميزان المصروف والطالب بل يد يحصل بطريقة طبيعية

وقطاعية بين أفراد المجتمع . ولكن دخل للمواطنين يحول سهرها ليحكم المصروف لنفسه وأصحابه . .. ول التسويات الاقتصادية الغربية المتصاعدة تراهم يستولون احتكاراً للقاء في السوق سامناً للمنافسة الكاملة والصافية التي تحدث عنها كيتس . وقد تواترت الطرح وتوصيات لمعالجة هذه الحالة التي تترك توزيع الموارد . بل تؤدي إلى الأزمات الطاحنة في إدارة الاقتصاد القومي . وعلى هذا . كان طبيعياً أن يتصدى لغتنا الاقتصادية لهذا الانحراف في العمل الاقتصادي للسوق . فكان المصنف يش الدولة لمواجهة المحتكرين والمستكرين والفاسدين وكل المفسدين في مجال الإنتاج والتوزيع . على يفراس المقويات ويضع القمار . .. وبذلك كان لغتنا لا يترتب بحق الرأب المظلمة والنداب ( ونحن هؤلاء الطبقة ) في القضاة والاقتصاد إذا اشتدت الظلمة من قبل المعاملين في السوق أرمن لابل أصحاب الحكم والسلطان السياسي . .. وأصبح إن التسويات الغربية لم تقنع عن ذلك من محاكاة علاج الظاهرة نفسها .

والأمر الجواب والفتة هو أننا لا نستطيع الآن أن نأخذ هذه الحلول . فلا الحكومة عندما لا بد من التسويات لصحية

الحل أنه المعضول الأول عن الإدارة السياسية للبلاد . .. ولكنه يرفض إجراء أي حوار معه :

إذا أردنا أن نفهم ما حدث في المحطة . والذي كان أن يتكرر في أكثر من مكان .

فإننا نقول ببساطة وبدون أية حذرة إن الصانعة الاقتصادية تحقيقاً للاحتمدى الفضل . فمع الانكشاف الاقتصادي العام ( في المنطقة العربية إجمالاً وفي مصر ) بسبب انخفاض أسعار البترول العالمية . ولا يحظ أن يفسر المصل قد حصلت . ولا يحظ أن التلاء القصر وكثر يلات من أية رقابة . ولا يحظ من ناحية تلكلة الضرورية لقتى وجهت لفكرات تركيف الأموال فيحتل بالآراء المزعومة حل أصعب المخرات الصغيرة وأصعب

الدخل المتعددة . وهذه الأرباح - كما نعرف - كانت تستخدم لتكفلة أفراد اتهم لمواجبة الفلاء .

ونحن أن نستطرد - في السيل الحال - إلى مصاحمة السياسة الاقتصادية . وأن المحاطة بتحمليها تبدلات شملت . كما برجت بنا العامة . ولكننا نكتفي هنا بالاشارة إلى أن حتى في إطار السياسات الاقتصادية التي تفرها الهيئة الدولية . وتقع لها الحكومة . نعلم أن النتائج كان ممكناً أن تكون أفضل سواء أوالا الانكشاف التي بين في كلمة النظام السياسي .

ففي موضوع الغلاء - على مجمل المثال - نعرف أن الحجم الكبير في الموازنة العامة تقضي الحدوة بإغراق الاقتصاد المصري في لوراق مبتكورة . زائلة . .. زعم الحكومة أن لها قيمة . وهي تعلم أن قيمتها لا تتجاوز قيمة الورق والخبر . إن الحكومة ممتا في وضع من يوقع شيكاً بدون رصيد . ولكن من هي الجهة التي يوسعها أن تضع العديد في يد هذه الحكومة المنصبة وشريعتا منها ؟ على أي حال . هذا الأسلوب في سد عجز الموازنة مصدر أساسي للفسخ وارتفاع الأسعار . .. ونعلم كذلك أن نشاط الاستهلاك الحالي يزيد الانفاقا للمصنف من الأسواق الخارجية . وهذا سبب لارتفاع الأسعار . خاصة إذا كنا نستورد بقدرون واللغة المرتفعة . فضلاً عن التهرب والتغليب والوصول . .. ونعلم كذلك أن تبيد الموارد ومنها عن أوجه

على أي حال . لا بد من التسوية بساتنا حراً بفترة تشبه ما نحن فيه الآن . فقد تواتر الاستطارات التي سميت إسمها . وكانت السلطات تنشر لغتها منا وهناك لتضع الناس وتعود ظاهراً . .. ورغم تعدد الاستطارات وتوسع المشاركين فيها لم تنبه الغداة السياسية إلى أن كل الناس مستغلون لسبب أو آخر . وإذا كانت الطبقة تامة حين وصل الإعلان إلى ذروته في أحداث يناير ١٩٧٧ بعد قرارات ومع الأسفر . .. ونذكر أن قوات الأمن - المركزى المصروفة - تسقطت أيامها أسماء عنك الأحداث في يناير وانتاعها . واضطر السادات إلى استدعاء القوات المسلحة بصفاتها للحد من الفوضى الأخير .

تري على تشهد الآن البروفة التي شيق الأربعة ؟

أرد أن أذكر الجميع بالملاحظة الصافية التي لهاها حاكم بيع . فلي مصر الآن عشرين مدينة يزيد سكان كل منها عن مليون . وواحد انفجار في هذه المدن أن تستطيع لسة على وجه الأرض قمعاً :

ولا يحظ أن التمرات الضعيفة الأخيرة كانت في منطقة ولا مدبرة . ولم يردعها وضعتها قيام قانون السطاريه . وهذا طبيعي . لقانون السطاريه شكل القوانين الأخرى المعقدة للتمرات والمعادلة لمعقول الإنسان لا تمنع إلا الممرات الاحتجاج والنظم . ولا تفرق إلا النشاط السياسي الديمقراطي والقانوني . إن حزب العمل مع حل الناس في التظاهرة للنظم ولد مناصرة كل أوجه الاحتجاج المشروع ضد الظلم . وإذا تواتر القوانين والأعراف العربية والمقايمة تنظيم هذه الأمور . فإن المظنرات والاجتماعات العامة وما أشبه تصبح أدوات ضغط وإصلاح مضبوطة . ولا تتحول - كما هو الحال الآن . - إلى رعبات مسببة لمطاحة لا يمكن للتنبؤ بانجها أي مداها .

إلا أن هذا الذي نصله لا يمكن أن نتجاهل لشدته مع وزير الداخلية . لهذا الوزير يفرها لة لا يرى غير العند . وسبلة لتحقيق الاستقرار . وواقع الحال أن تحقيق النظام والاستقرار يتطلب أسداً كثيرة وتأتي - شوية - السؤير ( أو لا تأتي ) في آخر الكلمة .

وإن كان عندينا في الحكومة نقاذة في السياسة : إن رئيس الحكومة لا يعتبر لفسيا السياسية العامة داخلية في اختصاصه . ورئيس الجمهورية يرى سبطية







الاسمار والفرع على يد المتلاعبين ولا الناس قاصدين على تشكيل قوة مضط (جانب الطلب) تواجبه تشيخات القهس والمحتكرين (جانب العرض).

أما عجز الحكومة لفسره - الى حد كبير - أنه حتى اذا توافرت النية السياسية للاصلاح، فإن جهازها الإداري لا يسمحها. وقد شربت ذلك في مقال سابق حين تحدثت عن مأساة موظفي الحكومة الفلغلر المتخذين من انبواب القيم أكل غلبة هؤلاء، وجعلهم يفرغون الاتارات للقاء الاعمال واداء الخدمات، فلم تعد المسئلة تسوي وفق قوانين عامة وقرارات ادارية رسمية، ولكن أصبحت الحسابات تقضى لمن يدفع الثمن. ووفق مصلحة هذا الذي يدفع الثمن، رغم ان القوانين والقرارات العامة، الله تحولت صلاحيات الدولة الى مئات الافان من مراكز القوى المتستارة والمتنامية التي تسلم وتطيش الثمن وتقرر. ولا شك ان هذا الحال اثر على فاعلية الجهاز الاداري وعلى قدرته على التحرك ككثيري نظم القرار سياسي عامة. أو لتتولى سياسة عامة، ويطلق ذلك بشكل واضح في التمثل لرفاهية الاسمار التي تتطلب سراجا مع مختكرين يمكنهم الاموال والهدايا.

وبالنسبة لدور المواطنين في رفاهية الأسواق، فإن الجزء يعجز ويهي وهو يتابع هذه الحملة الاعلامية التي تصاحب جمعية ربات البيوت التي تقاطع الوزاريين في المعادى. هل أصبح علينا الى هذا الحد ان نهزل في موضع البعد؟ انسى لا أشك في نوايا النساء اللاتي تقعن الحركة، وقد أجهش كلام بفهم كسا جاء في التليزيون. ولكن مع اقتراض حسن النية، يقل صدرك ان الحركة لا يمكن أن تؤدي الى نتيجة، ولا انسى أن المواطنين في الاعلام يرون الحكاية أكثر من شيفر طريقة.

ولكن حذار .. فلناتسبه المقدمة ليست طريقة على الاطلاق، ولابد من صركات جادة للتحكم في اسمار البيع المستهلك بحيث تبقى في الاطار الذي تحده الحكومة.

في سياتها (وقدا أضف الإيمان) والحركات الجادة ان تقوم بها جلة من النسوة في الاحياء، والراقية .. ولكن يتكلم الامر شعرات من سرور لفسر لا أعجب أن الحكومة تطبقها، ولا هل تعبر الحكومة على انشاء مئات الجمعيات في الاحياء الشعبية لمعين للفاخرة مثلا ؟ اننا نذعر المواطنين وأعضاء حزبنا لذلك، ولكن أغلب الظن أن قوات الامن السركاني ستتقدم بسرعة للقضاء على مثل هذه الفتنة !

### □ ... لم هل يمكن ضبط الاسمار في السلع والخدمات الضرورية بدون رقابة شعبية يشتر المستضعفون

ليها على ذلهم ومضم حصولهم والحقائق أن المجالس المحلية المنتخبة كانت أداة مناسبة لتطبيق ذلك، وهذه المجالس كل يومها أن تشرف على جمعيات ولجان محلية للمستضعفين، فتضمن جودة الرغيف، وتضمن سلامة الاسمار واستقرارها على مستوى القرى وأحياء المدن، ولكن قلن الحكم المحلي صعدت تدريجاً على القود الذي نزلها، وأجهت المعاصرة على مفسلة الانتصافات، وبساتنا قضي على هذه الامكانية للمشاركة الشعبية، وأسر الحكام على استقرار السلطة في السلطات للبره التقليدية التي عرف أطبها بالفساد وكل الحرمان، فكيف يتكلم بعد ذلك عن الرقابة الشعبية على الاسمار؟ وهل ستبقى حفا من ربات البيوت في الاحياء الراقية علاج كل الخلل التي تسببها الحكم ؟

### □ لو كانت الحركات الشعبية مشروعة وتابع هذه الحملة الاعلامية التي تصاحب جمعية ربات البيوت التي تقاطع الوزاريين في المعادى.

هل أصبح علينا الى هذا الحد ان نهزل في موضع البعد؟ انسى لا أشك في نوايا النساء اللاتي تقعن الحركة، وقد أجهش كلام بفهم كسا جاء في التليزيون. ولكن مع اقتراض حسن النية، يقل صدرك ان الحركة لا يمكن أن تؤدي الى نتيجة، ولا انسى أن المواطنين في الاعلام يرون الحكاية أكثر من شيفر طريقة.

ولكن حذار .. فلناتسبه المقدمة ليست طريقة على الاطلاق، ولابد من صركات جادة للتحكم في اسمار البيع المستهلك بحيث تبقى في الاطار الذي تحده الحكومة.

في سياتها (وقدا أضف الإيمان) والحركات الجادة ان تقوم بها جلة من النسوة في الاحياء، والراقية .. ولكن يتكلم الامر شعرات من سرور لفسر لا أعجب أن الحكومة تطبقها، ولا هل تعبر الحكومة على انشاء مئات الجمعيات في الاحياء الشعبية لمعين للفاخرة مثلا ؟ اننا نذعر المواطنين وأعضاء حزبنا لذلك، ولكن أغلب الظن أن قوات الامن السركاني ستتقدم بسرعة للقضاء على مثل هذه الفتنة !

ومع ذلك من قضية الاسمار والظلم الاجتماعي هي في الأساس هذه الوجهة الاخر للشعبية والمضطر للاجواب. وإذا كان حزبنا - حزب العمل - من طلاب النعمة الاسلامية، فإن العمل وانهاء الفقر وإعمار الأرض (التنمية) هي في قلب الامر التي ينبغي أن تصد لها إن كسا مسلمين حقا .. وتعتبر آخر نقول ان انتهاء التنمية لمير الله فيه صلاحاً في الدنيا والآخرة، ولكن هذا الطريق يتطلب جهاد طويلاً وصبراً .. ونحن والله شعب صابر محسوب، فله على كل رجل منكم وفي في سبيل استقلال الأمة والسياسة وروح رايها .. وإذا كان يبدو أن الناس في أمانا هذه تلو بسبب وقف النعمة، فإن هذا الطاهر يخالف عقل الحقيقة، فالحسب الحقيقي لسطح الناس ليس لا يرون في حكومتهم تسمية صادقة ولا عزما من العمل في طريق الاستقلال والتنمية الاسلامية .. ولا يرون من حكومتهم حرصاً على المراكز في بحث قسم السوط .. إن السقوط الاسلامي السور يوجب الاستقرار الحقيقي، بل يشعل العمل في القلوب .. وعلى العكس من ذلك فإن الطريق الخسائت القام على يد اليد، والكبح أمام طواغيت الأرض، من شأن أن يلهج الناس والأوضاع لآفة الاسباب .. المنحة لرغير المنحة.

إن الحكومة متشكلة في هذه الأيام تسال الدليل السريبي أن تسريع مقبها وفيضها عنا، في الرقابة التي أظنت فيه اسرائيل أنها أطلقت قهرها الضاع على الاول بمساعدة هذه الدليل السريبي زائها ؟

□ إن للشلل من الازمة الاقتصادية، أو في التصفين من الكثرات يتكلم من الحكومة أن تستقبل .. وإذا لم تستقبل لهذا السبب .. الايدى إطلاق قهر الضاع على الاول اسرائيل سبها لخطر للاستقالة ؟ أستم

مستولين عن اشتغال تروان القوي ويتسنا وبين أعدائنا الى هذا الدرك الذي سرناه ؟ هذه الكثرة لا يقلل من والاعتناء .. ولا يخلط من خطورتها أن تنتشر قهرها من ركن





المصدر : النشير

التاريخ : ٢٧ سبتمبر ١٩٨٨

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

منذ من صحفنا . ان الحلاق القصر  
الاسرائيل يعني ان القوم هناك استقاموا  
من الفترة للنس تقشقت منذ تساويع  
التماعدة معهم ، لماذا فعلنا في المقابل ؟  
■ من المؤكد ان الدكتور عاطف  
صليبي سيندهش جدا لو قلنا  
له ، انت المسئول عن هذه  
الكارثة .. وكذلك سيندهش  
الدكتور علي لطفي الذي سبقه في  
رئاسة الحكومة ، اذا واجهناه  
بمثل هذا الاتهام .. وهذه  
الدهشة من الدكتورين تعتبر  
كارثة تزيد في مفزاعها عن كارثة  
القوم الاسرائيل ، فهي تجسّد  
للمسؤول الذي نشرتهاء في  
الشعب ، مرة على لسان هيكل  
حين قال : من يهكم مصر  
الآن ؟ . ومرة على لسان حلمي  
مراد حين افسلف : وكيف  
تحكم ؟





المصدر : الشعب

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : ١٩٨٨ أكتوبر ١٤ : التاريخ

# لاتخذعونا : أزمتنا لن يحلها تأجيل القروض الأجنبية



بقلم : الدكتور محمد حلمي فراد

عاد الرئيس حسني مبارك من جولته الثانية بين ثلاث من الدول الأوروبية الدائنة لمصر ذات النفوذ في صندوق النقد الدولي ، الذي يمثل مجموعة الدول الدائنة في المصطلحية بإصلاحات اقتصادية عاجلة يجب على الحكومة المصرية الالتزام بإجرائها دون تأخير ، وإلا فإنه لأجل المنظر في طلبها بتأجيل ما استحق عليها من الديون ، أو في منحها قرضا جديدة تكفل دفع عجلتها الاقتصادية في الفترة الزمنية المطلوبة .

## وصلة المصنفون المسألة وصلة لفساداً فساداً ؟

والواقع أن ، الوصلة ، العلاجية التي يقدمها صندوق النقد الدولي للدول المدينة من العالم الثالث ومن بينها مصر ، هي وصلة تقليدية لتأخير بتأجيل ظروف الدول المختلفة وأوضاعها المتفاوتة ، إذ تقوم على جرعات كبيرة وفق التمسك الشئتم في الدول الرأسمالية الغربية ولا يتصلها للكيان الضيف الاقتصادي والتنسيق المتفشل اجتماعيا للدول المتخلفة ، بحيث أدت هذه الجرعات غير المتناسبة إلى تشوष الاضطرابات الداخلية في الدول التي تاملتها دون أن تلحق في إصلاح أوضاعها الاقتصادية الممتدة .

وقد أعلن الرئيس مبارك عن هذه العقيلة الأخيرة في الاحتفال بعيد الفلاح وعند افتتاح مستشفى الزراعيين في الشهر المنقضي .. إذ شبه صندوق النقد الدولي بالطبيب الجاعل الذي يريد إعطاء المريض الدواء دفعة واحدة لتعجيل بشفائه ليزيد في قتله .

وهذه العقيلة ليست بسديدة على المتأخرين للأمور العالمية أو الاقتصادية بل وليست بسديدة على الرئيس مبارك نفسه .. إذ سبق أن فتح هذا الموضوع في حديث دار بينه وبينى عندما كنت عضوا

في اعتقادي أنه لم يسجد من الحجج والأسباب ، بعد جولته الأولى التي مر فيها على نفس السور سواء بهذه الدول الأوروبية - ما يبرر سياسة تشخيصها ، بهذه الجولة الثانية حتى لا تنصف من مولفها ، وكان يسأل أن يتقل سراء مصر لديها رسائل كفاية أو شغوية تميس عن مصطلحها وتشرح ظروفا ، وتوضح ماحققته من مطلب للصندوق الدولي ، وماتعل حكومة مصر على تحيقه من بليته مصطلحها بالترجح الصريح حتى لا تتسبب في حدوث اضطرابات اجتماعية .

وما نمن أولاد نرى البنك الدولي يوافق على منح الأرجنتين قرضا بمبلغ ١٢٥٠ مليون دولار دون شواهد من صندوق النقد الدولي بأن إجراءات الإصلاح الاقتصادي تنفذ فيها بحزم بل ودون أن تسجل اليه خطاب التوايا ، الذي يحدد خطرات الإصلاح الاقتصادي ومواعيده ، ودون أن يقدم رئيس الأرجنتين بجولة على الدول الدائنة لاقسامها بالمعاملة على هذا الغرض أو علما بأننا لا نترجح علاج أوضاعنا الاقتصادية عن طريق المزيد من القروض الأجنبية الفخسة التي تعتبر ميثا مليا على اقتصادنا القوي ، وفيما خفي على أرونا السياسية ، وسبيل التواكب عند الانجذاب في الاعتماد على الذات تخلصا من الكثيرة الغير والسمي الموهين في طلب المنح والمعونات .

بمجلس الشعب في أقطاب حوادث ١٧ و ١٨ يناير يناير عام ١٩٧٧ في مسابقة بقرص المروية وكان نائباً للرئيس الجمهورية .. وكنت المتفاعلات الشعبية قد انسحلت في انحاء البلاد إثر الإعلان من ربع العديد من الاسمار يتناء على طلب الصندوق . وأوضح أن بعض خبراء الصندوق لا يرون حقيقة الأوضاع في البلاد التي يصلون لها العلاج ، بحيث يكون القضاء على الخبراء المصطفين أرمشركتهم بالقرى فيما يترشح أكثر أمنا وتوطئها ، وفهرست مثلا على تلك بما يريد في مقترحات الصندوق





## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

النشر :

التاريخ :

١٩٨٨ - ١٩٨٩

براي سعر الحلاوة الطبيعية التي اعتبروها نوعاً من الجواهر أو الكوكب ووضعوها بين قوسين الكلمة العربية بصورتيها الأجنبية ( HALAWA ) وبالعربيين من ان العمال البوسنيين الذين يشتغلون بالأعمال الشاقة كالطحن والبناء يمتدنون في غذائهم طموراً على شريحة من هذه الحلاوة ورفضوا من الخبز ، واحتوائها على الكثير من المواد الغذائية من سكر وزيوت وبرتقالات ، في وقت لم تكن اجورهم قد ارتفعت الى المستوى العال ١١ .

اكدت لجانتي الرئيس في هذا اللقاء ان ماحدث ليس « انتفاضة حرامية » كما أطلق عليها الساعات بدليل انه لم تهاجم مصلات الجواهر العربية والمصافة ولم تحطم فتريات مصلات الساعات والساعات العالية ، واذا كانت سرقت بعض المعليات من مصلات السلع الاستهلاكية فهي من افراد متدسسين وتجر من القمار والجور وليس من الاجرام والانتحراف .. واضاعت انه لو اجري « بحث اجتماعي » مما كان هدفاً للمظاهرات الشعبية المسلحة لاركت الحكومة حليفه ماثير الشعب ويصره غضب ، وكانت تتمثل وانتد بصفة خاصة في المظاهرات الكورنيش للسياحة الاجنبية ، ودور الصحف المسماة بـ «الصحف» والصحفي الليلية بشارع الهرم .

فالموضوعة التقليدية للثلاثة التي يقدمها الصندوق للدول المديونة ليست جديدة ، فهي معروفة على مستوى العالم بدليل هذا التذمر الشامل لكل الدول المديونة من العالم الثالث ضد الدول الدائنة الغنية ، التي تستنزف موارد الدول الفقيرة عن طريق اغراقها بالدين ثم اجبرتها على الصبر على مزيد من القروض لتسديد هذه الدين في حلقة مفرغة لا تنتهي ، مستخدمة في ذلك صندوق النقد والبنك الدوليين كمكثلي لهم ، حتى يد مضها بالتزلف عن سداء القوائد وتوسيع الدين المقترض . وبدليل قيام المصارف والبنك المانيا الغربية بمقايضة الاقتراض السنوي لصندوق النقد ومجلس مصطلحي البنك الدولي في مدينة برلين الجديدة ضد سياساتها مطلقاً بدينج « خنازير » البنك والصندوق بالرغم من ان المصطلحيين لا يمتنعون لاي دولة من العالم الثالث ، بل دفعتم الى ذلك مظاهر اليأس والقلق التي

تتلقاها اليوم الصحف وشبكات التلفزيون ، واعتبروا بانهم مشروطة - بحضوريتها في هذه المنظمات الدولية - فيما يمل بهذه البلاد من مهن وكوادر . بل لقد عيش الرئيس مبارك تناسخ هذه الوضعية منذ عام ١٩٧٧ ، أي منذ ١١ عاماً .. فلما الذي انقذه من وسائل انقلابي الفلوق تحسب ضغط هذا الصندوق صاحب الوضعية الثالثة للمواطن المصري ، خاصة بعد ان اصبح رئيساً للجمهورية وسنوا في السلطة التقليدية منذ عام ١٩٨١ ؟

### السؤال الجديد لليون استهل

ان جولة الرئيس مبارك الى الدول الأوروبية الدائنة سعياً للحصول على موافقتها للضغط على الصندوق الدولي لاجراء تنفيذ مطالبه الإصلاحية خضبة والمساعدة في اعادة تصحيح الميزان المستحقة من الدين للتسداد الا ان بلية تحقيق هذه الاصلاحات المعقدة - ليس بالمفهم هو الحل لارتباط الاقتصاد . وليس أدل على ذلك من ان مبارك سبق ان قام بجولة سابقة تم على اثرها تسجيل موايد استحقاق المبالغ التي كانت مطلوبة من الدين واعينها خلال الفترة من ١٩٨٧/١/١٩ حتى ١٩٨٨/١/٢٠ وتبلغ قيمتها ستة مليارات ( اربعة الاف مليون ) دولار وذلك على اساس السداد سماع خمس سنوات على ان يتم السداد بعدها على خمس سنوات .. وها نحن نعود الى نفس الوضع عندما حل صندوق ١٩٨٨ بجود اخضر الرئيس للقيام بجولة ثانية لتفرض لتأجيل المبالغ المستحقة من الدين واعينها من الفترة من يناير ١٩٨٨ حتى ٢٠ يناير ١٩٨٩ وتبلغ نحو خمسة مليارات دولار .

ولا يوتنا ان نتذكر ان اعادة جدولتي الدين التي تأجيل موايد دفعها ليس معناه اسقاطها بل تخفيضها بل تأجيلها الى موايد لاحقة مما يؤدي الى تراكمها بل وتزايدها نتيجة اضافة القوائد للمستحق عليها .

كما ان الاعاء القوائد من السداد من شأنه التشجيع على المزيد من الاقتراض بصفة زيادة الاستثمارات والمؤوض بهم الانتاج وبيعته وهو سيؤدي الى تضخم المصارف . وتشير تقارير البنك المركزي المصري الى زيادة حجم المديونية الخارجية في نهاية عام ١٩٨٧ عما كانت عليه في عام ١٩٨٥ اي على مدى علمي بحوال ٧ مليارات و ٤١٦ مليون جنيه ( محصيا على اساس سعر الدولار ببيع البنك المركزي - بين قرشا لقط ) وهو ما يمثل أكثر من ثلث الدين العام الاجمالي المستحق على مصر ( وذلك دون احتساب الدين العسكري والقروض غير المستدقة وقروض القطاع الخاص من الخارج ) .

وهذا بالمبلغ بان وضع المديونية الخارجية لم يحن نتيجة هذه التناجولات بل على ادسوا .

### سياسة الاقتصاد الجديدة

واصبحت سياستنا الاقتصادية خاضعة لولبة صندوق النقد الدولي تقدمها اليه الحكومة المصرية فيها يسمى بـ «الترابا يتضمن التزاما بتأجيل ما تنسب عليه في المباحثات التي جرت بينها .. وبذلك هذا الخطاب من جانب الصندوق يعتبر « شهادة لسلامة الافرع الاقتصادية في مصر وتطورها الى الافضل في المستقبل » على حد تعبير المسؤولين .. مما يسير الحصول على القروض من الدول المانحة ويجيز لها التفاوض بشأن تأجيل الدين المستحق واعادة جدولتها . وهكذا أصبحت مصر تقترع بسياسة اقتصادية معيبة يرضي عنها الخارج وهو نوع من فقدان استقلالها الاقتصادي .. ان الصندوق لجا الى الاتفاق الأخير على دفع القرض المتعلق عليه على اقساء تتسرع تنفيذ الحكومة المصرية لاصلة القروض كوسيلة للضغط على مصر لتأجيلها . وقد دفع مصر بموجبه حتى الان حوال ١٢٠ مليون دولار من قرضه الكلية البالغة ٢٥٠ مليون دولار والاتزال تحلقه الحكومة المصرية بـ «القرض» .







## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٤ أكتوبر ١٩٨٨

المصدر: النشير

الأمر الثاني أن تتواءم الثقة بين السكان والمحكومين من طريق نظام ديمقراطي حقيقي حتى يشعر المواطن بالانتماء ويبتذل من ذات نفسه للعطاء وزيادة الإنتاج ، ويتعاون مع الحكومة فيما تقرره من سياسات معينة من مصلحته بدلا من التباطؤ في العمل والتصراخ الذي يهود البلاد كتعبير عن عدم الرضا .

الأمر الثالث - تغيير السياسات الاقتصادية والاجتماعية الفاشلة التي أدت الى تدهور إنتاجنا الزراعي واعتمادنا على الاستيراد لسد ٧٠٪ من حاجتنا الغذائية واختلال ميزاننا التجاري وعدم ميزانية الدولة وزيادة التصفم والإرتفاع في الأسعار وتقليص أنصاف البسطاء والسكان ، وهروب مایقدر بمئتين مليار دولار كرهائن المصريين في الخارج ، وتعاثر العديد من شركات القطاع العام والشركات الاستثمارية من القطاع الخاص وغير ذلك من الاختناقات ومظاهر الفشل التي نلمسها كل يوم في حياتنا ونسلطها في الصحف الحكومية وليس في الصحف المعارضة وحدها .

الأمر الرابع - فتح دایر السوق والانفتاح والرشوة والفساد ، فضلا بتلاعب أحد بأموال الشعب والفساد ، أو يثرى على حساب إنشاء المشروعات الفاسدة أو عديمة الجدوى ، أو يتجرى المواد المخدرة التي تغمر تجارها الدمة بمدة مليارات من الدولارات أو يتعثر من الكسب المرام أي كانت صورتها .

هذا هو السبيل لمن يريد اصلاحا اقتصاديا - لنأخذ تساجيل السجون أو تقسيطها فهو مجرد تساجيل لصعود السفطوف مع استغوار المشايخ وتكادهم .. والله العتق والهدى الى سواء السبيل .

واذا كان هذا هو مدى سيطرة صندوق النقد الدولي على سياستنا الاقتصادية وخطوات الإصلاح الاقتصادي ، فإن ، خطيب النشوي ، المرسل من الحكومة المصرية الى الصندوق في مايو ١٩٨٧ لم تعلن تفاصيله رسميا حتى الآن ، ولم يعرض على مجلس الشعب في مصر بحجة أنه عمل حكومي تنفيذي وليس بمصلحة دولة ، ولم يقدم اليه بناء على مطالب به بعض اخفائه من المعارضة ، وكأنه ليس من صلاحيات مجلس الشعب ان يرطب الحكومة في ادائها لاعمالها التنفيذية !!

وقد اعجبني تعليق من أحدكم جامعي في محاضرة عامة يقول ان موقف رئاسة مجلس الشعب من حرمين اعضاء من الاطلاع على خطيب النشوي المقدم للصندوق وعدم حضوره لولاية المجلس بينما يشككون الحكومة ويستجوبونها في امور جانبية تعتبر من اختصاص المجالس المحلية ، لشيبه بموقف الزوج الذي يشترط على زوجته عند عذر لم انهما بأنه هو صاحب الكلمة فيما تكتب وما تطبخ ولكن من جعلها ان تبيت خارج المنزل دون حاجة الى ان هذه . . .

### اصلاح اوضاعنا الاقتصادية رهن بتغيير اسلوبنا في الاطلاق وسياساتنا الخاصة

انما يتم اصلاح ما نملكه من منة من لزمة اقتصادية بأزمة امور جوهريه سببها تعلقها باذن الله في مقالات قادمة :

الأمر الأول - ان نسلخ النظام الحاكم باننا نعانى من أزمة اقتصادية شديدة الوطأة ، وأنها دولة غارقة في الدين مما يتطلب وقف الاسراف الجورني وانتهاج سياسة للتخفيف تكون لخدمة المواطنين القادرين في الحد من الائتلاف المفسهري ، فنحظر شراء سيارات المرشدين المخففة لكرار المشواين والسيارات ، ونحذف الرحلات الرسمية والبرلمانية الى الخارج ، ونمنع المهرجانات والزيارات والاستقبالات المكلفة قبل ان تلقى منحة الفتح للتدريس .





المصدر : الشـجـبـ

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ - نوفمبر ١٩٨٨

## كارتة الموردين في شركات العمـلف

بقلم عادل حسين

في المنشآت الموضعية وغير الموضعية حول مملكت في مصر منذ ثورة يوليو ١٩٥٢، يدفعني أن أحدا لم يتوقف أمام مملكت في علاقتنا مع السودان . إن العاملين على الثورة هم كوا انقول موضوع السودان بعد شهرين فقط من وصولهم إلى السلطة ، ولم يكونوا أملا لمطو شاعر وطنيا في ذلك . آخر ما سبب المعجزة في الوصول إلى انطلق في أوائل ١٩٥٢ ، وما هو تقييم الدور الذي أسند إلى الصانع صلاح مسلم في السودان بعد توقيع هذا الاتفاق ؟ ثم ما هو دور الولايات المتحدة في هذا كله ؟ كل هذا لم يتعرض له الباحثون والكتبة ... وكذلك لم يتناول الدارسون مملكت منذ يناير ١٩٥٦ ، أي لم يمحوا السياسات التي مورست منذ استقلال السودان .

□ خلاصة ما أريد أن أقوله هو أننا لم ننجح مملكتنا مع السودان طوال الثلاثين عاما السابقة في الموقع الذي نستحقه ، أي في السماع الأول ومن اعتمادنا الاقليمية والدولية ... وأعتقد أن هذا التفسير هو لعشر أسسنا الاستراتيجية خلال هذه الحقبة ، وأركان سياساتنا في هذا المجال مغايرة لما اخترناه ، لصارحنا ( في السودان مصر ) مخالفا تماما لما نعيشه الآن : حضاريا وأستراتيجيا واقتصاديا .

وبالنسبة للتمنية الاقتصادية تحديدا ، فإن التخصيص والتكامل طوال الايام الثلاثين الأخيرة كان من شأنه تحقيق معدلات التنمية الزراعية والصناعية تزيد أضعافا مضاعفة عما حقق خلال هذه الفترة في كل من مصر والسودان . إن هذا الامتلاك المعجب لمعمر وادي النيل نموذج لا مدار الفرض المتاح لتحقيق نهضة اقتصادية ورفع مستوى المعيشة .

وقد يبدو للبعض أن السياسة المصرية استعملت اعتمادها بسلاسل التطبيق منذ أوائل السبعينات ، ولكن هذا الاهتمام لم يكن للاستيف ولابد لخبر عميق ( إن نظرة الاستراتيجية وتصميمها للأولويات ، بقدر ما كان معولة من جانب الحكومة المصرية للخروج من حصار المقاطعة المصرية بعد كاسب دلفيد . وإن ضوء العلاقات الخاصة التي تربط الولايات المتحدة مع مصر ما تحلق أيام شمري من ترتيبات التكامل المصري والأسي موقع الصدارة ، وأهل مشروعات التكامل الاقتصادي - الانتاجي ، فإنها لم تحقق ما كان مملكتنا ورغم وفرة الموارد المالية ( في مرحلة اربط اسماء الليزول المصري ) أضعفت السودان وأضعفت مصر فرصة فكرة لإحداث فترة تنمية لحل مشاكل أصل الوادي جميعا .

□ واليوم ؟ اليوم نشعر للاستيف في عملية التبييد : تجديد الموارد المالية ، وتجديد فرص التكامل بين شمال الوادي وجنوبه ... أما عن إهمال السودان وزيته ، فإن مارليته وسبعته أثناء زيارتي له في الأسبوع الماضي يؤكد عندي هذا الحكم ، وأرجو أن يضع مقال قدم لشرح المقصد ... وبالنسبة لتجديد الموارد المالية وما يترتب عليه من تشريب للتنمية وإذلال للامة ، فهذا هو الذي لا يمكن تجاهيل الحديث عنه .

■ ■ ■

إن من واجب مواطنينا أن يعرفوا أن الكوارث التي أصابت أموال إيلات





العربية البحرينية أثناء غزوها في الأسواق الأجنبية ( مسدسات حكومية - ودائع مصرفية - عمارات ومقرات صناعية .. الخ ) ، هذه الكوارث التي أصابت الثروة النفطية المدخرة مع انخفاض أسعار البترول المحلية ، دفعت الحكوريين إلى التطلع إلى الحل الذي تضمن به الاقتصاديون الصرب منسحب فلتسرة خطية ، إلا وهو صورة هذه التنازلات النقدية ( أي خصمها ) للفصل في إطار الضيقة .. وأصبح أن مصادره من الدول ( ذن من يتكبرون على هذا التصور .. إن انخفاض عوائد مصر الخاصة من النقد الأجنبي ) يسبب التضائل أسعار صادراتها البترولية وانخفاض عدد العاملين من الدول العربية المجاورة ( كان ممكنا تعويضه وتجاوزته عبر زيادة تدفق رأس المال المصري للاستثمار في مقرات التنمية المصرية .. ولكن من السدود أن الصرب السلطة والحماء التي تخوضها الحكومة حاليا ضد شركات تريليون الأموال لجيفت هذه الامكانيات .

ويبدو أن مساهمة شركات التحويل تبلغ ثروتها هذه الأيام ، على يوم الثلاثاء ( ٨ نوفمبر ) تنتهي الفترة التي حددتها القانون ١٤٦ وتمتته التصفية لتقديم إظهارات للهيئة العامة لسوق المال ضمن توافيق الأضلاع لدى الشركات . وقد أعلن المستأثرون أنه ثبت لهم الآن أن عدد فقط ، ويبدو أن الظهور عاجز عن تحصيل أرباحه وفق أحكام القانون الجائر . وإذا حدث ذلك سيكون على الشركات أن تلجأ إلى التصفية بفسكرة ، ولتفيس اقتسام التصفية ، ولا أحد أن تتصور منظر الناس إذا حدث هذا الزلزال المدمر ، وفانا الله من نتائج .

□ ويحاول أهل الحكم أن يخلوا الناس من خلال أجهزة إعلامهم ، لقد عادت هذه الأجهزة إلى توبيخ إلا أنها المركزية ضد بعض الأشخاص البهرتريين في هذه الشركات ، يتصور أن هذه الحملة سكتين الناس بأن القانون لم يكن جائلا ١ .

□ أجهزة الإعلام تنهش الآن أوضاع وتهدد بسطهم في الشوارع .. وأول من يتجرسهم هذه الأيام ويعلن دولة حق السلي واحد من هؤلاء ، وهم الذين كانوا إلى الامس الذين أسقطوا الكبراء والنفوذ - باجوسا في المجتمع ، ولقد نفس أجهزة الإعلام التي تكفل لهم السباب الآن ١

إلا أن هذا الأوهام أن يثبنا من حول المسق .

إنني لا أدري ماذا أن أدفع عن آل الريان أو عن غيرهم . ويكتسبه آل الريان بالذات ولذين تشدد ضدهم الهجمات ، لمطوية أنا لا أعرفهم كاتفاض . ولا أمك منهم معلومات لظمن أديا .. وقد حاولت منذ صدور القانون أن أقابل الأستاذ أحمد توابين مجد الفلاح ( بعد أن تسرى تسمية مجموعة شركات الريان ) لكي أطمح حقيقة الأضلاع في شركته ، ولكنه تعرب مني بأصرار ، ولم يوافقني هذا التصرف ، إذ أحب أن السهل لدية ملكيتي من المشاكل ، ولقد يريد أن يجنب نفسه ويصنعي معه إشاعات جديدة من علاقة شركته بأحزاب المصارفة .. وبالحزب الذي يتزعمه فتصالحه الإسلامي بشكل خلس

ولما كنت السبب في تعرب السهل من مقابلي ، فإن الأمر الواقع الآن هو أنني أعرف من أمر هذه الشركة إلا سلاتته الحكومة ، وأبى معطولا أن أسدرك أكمالي على أساس البرقيات التي تقدمها هذه الحكومة وأجهزة إعلامها ، فقد عرفنا هذه الأجهزة أنها تشارف للكتايب ضد من تتخوش ضدهم المصارف ، مستفيدة من حقيقة أن خصمها أصغر ، ولهذا وسيلة للره والذلل .

□ حين كانت الحركة السيسية في السبعينات موجهة ضد الناصريين والماركسيين ، شن الإعلام الحكومي حملة تشويه رهيبة ضد من قادوا ، هيبة المصارف ، في يناير ١٩٧٧ ، وضد الجهات الأجنبية التي تهاجم ، وقد لفتت أنفها لتشيويه التسعة ضد مجموعة من الوطنيين البهرتريين ، وقام الإعلام بذكر هذه الاتراعات على أوسع نطاق بغد وازع من ذمة أرفسني .

إننا نذكر هنا قضية التشاير مع يافريا ، وكان ضمن المتعينين لهذه المجموعة د . مصور القضي والاستاذ أحمد طه عضو مجلس الشعب المال ، والذكر قضية التنازع مع الاتحاد السوفياتي ( قضية القنقلة ) وكان ضمن المتعينين لها المرحوم الأستاذ عبد السلام الزيات ( نائب رئيس قوزراء الأسبق ) والكتيدي اسماعيل صبري عبد الله ( الاقتصادي والتايز والوزير الأسبق والمصلح هذا العام على جائزة الدولة للتقنية ) .. ومن حق وجدارة )

تري هل نسي ، البهرتريون ، هذه الذكريات ؟ وإلا لم نراهم مندفعين ومصدفين خلف كل مصلحية الآن الجهاد الإعلامي الرسمي ؟

□ إن التركيز يدور الآن على الاتجاه الإسلامي ، ويوقع الإعلام الحكومي بتر كل القنذورات التقليدية على رؤوس الأبرياء ، فيبحث كل الإسلاميين بأنهم متطرفون ومخبريون ومصلحاء لسول

أجنبية ، وأرجو أن يتوصل الناصريون أو الماركسيون إلى تصديق هذا الذي يقل يدبون ومص وحقائق .. وقد أن لنا بعد كل مضر من خبرات أن تقواص معا ، جميعا لتسمح لولا الاستبداد ، أن يحدث بنا وتقل تدفع كل ما لطرب الآخر .

□ إنني لا أعرف شيئا ذا بال من حقيقة ما يجري عند الريان أو السعد ، كسا ( ولكن إذا كان هذا الجهل يربد إلا أدرك ما لهول ، فلهذا لا يريد من تساهي لغير أن أصغر حكومة عتيقة أن تكتب وتقتري ، وأكاد يفسد السيمفونية وحقوق الإنسان أن يتراكم التهميش أن يدعوا عن أنفسهم ويبيروا أراهم .

ومع ذلك ، فإن المعركة الدائرة الآن لا يخص بها الريان والسعد ، فلهي لو كذا لمسدين ، فإن هذا الأبرياء متفهمه هذه الأيام .

□ إن الحكومة لا تخوش معركة ضد الفساد في شركة أو شركتين من شركات تحويل الأموال ، ولكنها أصدرت قانونا عاما وتعد ترقيات من شأنها تصفية قطاع كامل من النشاط الاقتصادي ، وتصفية الصالح منه قبل التفسد . هذا القطاع يشكل كما يقولون من ١٠٦ شركات ، وأزعم أن السرام القياضي يسرر في ذلك عمارات العرات .. والتمكون تخوش معركة جريسة ضد كل هذا القطاع مخفية خلف مالتيجه من الريان والسعد .

□ لقد أوضح حزب العمل منذ البداية ضرورة تدخل الدولة بالقرار مع أجل ضبوط المصالحات بين الأطراف الثلاثة ( المودعين - والمصاحب الشركات - والمجتمع ) ، كما نرى أن قواعد العمل في هذه الشركات لم تعد تتفق مع الحجم الذي بلغته ، وبالتالي لابد من تطوير الأساليب الإدارية وتسييد الحقوق المتغيرة . وقد أثير في هذا السياق أن





## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ نوفمبر ١٩٨٨

أعمال التدويع الأربع التي قللها مركز الاقتصاد الإسلامي الذي يديره الأستاذ الصحفي د. عبد الحميد الخزالي وأخير بشكل خاص في بعض د. سلطان أبو علي ( رئيس الاقتصاد الأسبق ) من تجربة البعثيين في مجال شركات توظيف الأموال . ود. حسين شحاتة ( استاذ المحاسبة بجامعة الأزهر ) صاحب الصلة الوثيقة مع عديد من الشركات ( فقد تضمن البعثيين ثلاثة تقديرة جادة لواء الشركات وأدائها مع أحدث القانون وما صاحبهم من حيلة مسعورة .

١- وقد أفرغ صاحب الفصل أن كل المحترحات لتطبيق الإضمار بقسوم المروج لا ينبغي أن تصيب لأسلوب المشاركة والمضاربة والمشاركة الذي يطف على شركات توظيف الأموال . فهذا الأسلوب فعلا من أنه غير ربيوي ، فهو إلى جانب ذلك ( أو بفعل ذلك ) أسلوب يراه حيوية اقتصادية عالية في يد المجتمع . وهذه الحيوية المتدفقة تأتي بغير مضمين بل أن الله إذا ساعد الخصال أنصاف على توجيهها إلى الإنتاج بدل من التضييق . كان هذا ما أظنه حديثا ، ولكن الصيغة كانت تفكر بطريقة أخرى . وأصبحت القانون الذي رفضناه في مجلس الشعب ، ورفضناه في صحنات هذه الجريدة ، وقد صدق التحليل الذي قدمناه ، وأصبحنا الآن في مواجهة الكثرة التي شاولتنا . ولم يكن الأمر نديرا وإنما حصة بطولية والقيم ، فأغلب الكثرة التي حقق ربحا مغولا بعد كل ما طرأ على المناق الاغتراب في العام ، وبعد كل ما أحاطها من القيد . وعلى هذا إن تجد أغلب الشركات مضملة في توظيف أرباحها . ولقد هذه الصلة بسطليين من البداية لصحية أصنامهم . وإذا اختارت قلعة الطريق الآخر ، فإن هذه الكثرة ستواجه بعد فترة بمصاحبة صعبة ، إذ كيف تتراجع تفرقا صفرات جديدة على الشركات التي تقدر توظيف أرباحها ، وتفرق في ملاحقة النشاط بلق القانون ١٤٦ واتخذت ؟ وهكذا من وقف التفتتات الجديدة بعد امتزاج التفتتات القديمة واستمرارها . ونعتقد - للسبب نفسه - أن أصحاب الودائع القليلة سيهربون إلى صاحب أموالهم ( كليا أو بعضها ) . وسيضع ذلك أصحاب الشركات في حرج شديد ، لأن أموال الشركة كما نعلم - لا يقتصر بها سائلة ، فهي ممددة في أنظمة على هيئة آلات أو أراضي أو مبان أو مخزون

سليم . الخ . وقد يؤدي المجهز من مواجهة تيار السحب إلى صودة الشركة في كلالها والسعي بتجاهل التصفية على أي حال ، ويؤثر أن أغلب أصحاب الشركات يتردونه أن يبتعد من توظيف أرباحهم ، ولا أدري كيف تظهر الحكومة بمظهر من لوجهها بهذا السبيل ؟ .. لا أعتقد أنهم لوجهوا ، ولكنهم سواجبون للكثرة والصلة الإعلامية الهستوية التي أفرها اليها ، يريدهن منها تطهير الصورة العامة بالسواد ، ويهيون أن يسواوا أن الشركات كلها كانت سقاس حشا وتعتد . والمكة لا تبتد سقولة من هذه التفتتات .

٢- ولكن تكفي الحكومة تنسبا من مسئولية ما يجري ؟ وإذا كنا لنفكر من حلة السحب - إلى أصحاب التفتتات الاقتصادية - كما تنسبها للحلة الإعلامية ، فليس ذلك الأكر جامع استخدام الأركان العسكرية الأخيرة للقاء تصرفت الشركات في أصولها الثابتة والمتحركة بأن يحمي يمتد إلى أول يناير . وهذا الأسلوب في إصدار القرارات ، مع ظهور ما تنص عليه هذه القرارات ، فيسبب سبوتاها الأساسي بالأمان ، فقد أظنت الحكومة على هذا بالأمان العسكرية هذه - أنها يمكن أن تفعل أي شيء بأي طريقة أو أي وقت ، وأوسايت الأمور على هذا المثال . لأن الدافع على تصفية الشركات سيشتد . وإذا تم ذلك اليوم فإن أصحاب الشركات لن يكون أول الغرابين . فهم قد استخدموا لهذا اليوم منذ وقت طويل ، فالحيلة التي ركزت عليهم قبل مسير القانون كانت بمثابة إنداز مبكر ، وكذلك لأن يهاجم المبرزين في أهل مسئوليات الدولة لشيوخهم من غير حياء كما كان يدير أن كثيرا من أصحاب الشركات وأربوا امورهم إذن ، وغروا سيما كبريا من أموالهم تحسبا لهم للفرار . أما الذين السواطين من بين أهل الحكم ، والذين كثيرا من كبار المومنين في هذه الشركات لأن ما كثره الاستفالة مصطلحي أمسين ومسن محمد ومصطفى شرعي ، يروج أن هذا الطريق في يشار بدونه من قرار الصلبة . لأنه صعب أصواله في السوات للنسب ، وهم سطلين تفتت في هذه كشتات . وأتدري كيف يمكن أن هذه الشاتات

متفكرة فعلا في السوق . ويشار أن هذا السحب ، تم بعد مخبر القانون وليس قبله . وإذا كنا تطلي مع التطلين سرعة التحليل في هذا الأمر ، فلننتفسد أن تسير هذه الظاهرة - في حلة مستحالة - يعني لاحتلال من اثنين : الاحتلال الأول

أن يكون أصحاب هذه الشركات قد توسلوا إلى اتفاق رسمي مع الحكومة بالانزاع من يوم الحكومة أسرع . والاحتلال الثاني هو أن يكون أصحاب الشركات قد توسلوا إلى اتفاق غير رسمي مع أصحاب الموالع المسماة والصروعة في سلسلة من الصلقات الفردية . .. ولا من الاحتلالين لا بد من أصحاب الشركات الصنية قد أخذوا مقابل لما أسدوه . فهم تجار شطال ، ولا تصور أن يكون العقابل إلى من تسهيل خروجهم في الحلة المتسبة أو خروج أموالهم ويوشى هذا أنهم سيفلزون من السبلة الفارغة مع أصحاب المراكز الحكومية الصوسة . ويشتركون أصحاب الودائع الصوبة والمتوسطة للبراب والخصا . على طاق هؤلاء سيقع العبء الأساسي للأزمة ، وأن يستروا من مفرطهم وصداء حكم الا فلتا بعد بين موجودات الشركات بأبسط الامان

٣- هذا عن المومنين كاتوا . فعلا من المجتمع ومستقبله ؟ أن كل الحركة التي قادتها الحكومة لم تفرق صغار المومنين وحمهم ، فقد خرق معهم الاقتصاد القوي من جملة . لا ذكر أن مسئوليا كبيرا لفتش بعد صمير القانون عن أسباب ملامشتي له . قال : نحن نعرف أن هناك من يدافع عن من هذه الشركات لأنه ليش منها سلاطين ولكن موقفك أنت غير مفهوم . وقد شركت ، شريعت في هذا العقابل في غيره وما سيق أن حتى إذا تصومت أنك تحفظين أي مكسب في الأجل القصير . وهذا غير صحيح فانكم ليجتد القربة التي تبيش لغيرا . فالقائمة الاقتصادية القوي قوة دفع حاشاة للتنمية في المستقبل . ولا هل تتصورين أن رلى المال العربي السدي كنا ننتظره سيترك بعد كل هذا الذي حدث لغير من رجال الأعمال المومنين ؟ هل تتصورين أن أصحاب الأموال المومنين سيهاون أموالهم المدومة والموقلة في الخارج ، أم سينتدين من معدلات تهربا خلاخل السترات القامية ؟

٤- الحقيقة : أنها المسئول : أنها كارة جديدة تقابل ، وأما بددها من ثروات في السيميذات ، وشفا إلى الجديد لامتلاك التفتتات السود التي المصري . ولا حول ولا قوة الا بالله .







المصدر : الشهاب

التاريخ : ١٠ نوفمبر ١٩٨٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وانود في كلام حديثنا هذا ان اسال  
الناصرين : الايثار ائتياكم ويستقر  
وغيركم ان تلهوا هذه الصلحة  
القطاع خاص مصرى ، دون ان تسمعوا  
المجملات من الحكومة الأمريكية  
والصيف القريبة ؟ الا يعني ذلك ان  
هذه الدوائر لا تدافع عن القطاع الخاص  
كهدأ مقدس ( حسب زعمهم ) ، وانها  
لا تدافع عن القطاع الخاص الا بقدر  
خضوع اصحابه لمخططاتها ؟ ما  
موقفكم إذن من ضرب هذا القطاع  
الخاص الوطنى ؟ هل تتحالفون مع  
الحكومة الأمريكية ومع صندوق النقد  
ضده ؟ اجيروا بركمكم الله .

**عادل حنين**









أكتوبر ١٩٨٨

# التشريع والخدمات الصحية والمعلومات

المتنسيين ليعلى الإقسام .. وإذا لم يحدث ذلك يكون الائتلاف الائتماري غير محقق للفرش منه ، وقد يتعدى استثمار للتنشيط أو الحصول على المنتجات المستهدفة .

وهذا الذي لثناه عن مشروع واحد ( كصميم الحديد والصلب ) ينطبق - إلى حد كبير - على الاستثمار التنموي في مجموعه ، فهو لا بد أن يكون حلافا متكافلا ومتناسقا ولا تحول الأمر إلى لغوي وأعداد للموارد ، فقد تقام مصطلحات لظافة دون أن تكون هناك مشروعات معدة لاستخدام هذه الطاقة ، والواجب أن يقوم التنسيق بين برامج إنتاج الطاقة وبرامج التوسيع الصناعي والزراعي والخدمي ، وكذلك فإن التنسيق ( أو التوازن ) الواجب بين محتوياته من إنتاج الاستثمار - مثلا - وبين عمليات الإنتاج ، حتى لا تتوقف المشروعات أو تضطر إلى الاستيراد ... الخ .

إن للتنشيط أصبح ميدا مسطحا به ، وهو مطلوب من المستوى القومي قدر القبول به على مستوى المشروع الواحد .. ومع ذلك تتكف أن هذه البداية مازالت متكررة في ممارساتنا التنموية ، والحديث المتكرر عن خطط خمسية إقليمية أن يصدق لها ، فما يسوونه خططا لا يزيد على كونه مجموعة من الخطاري بلا رابط ولا منطق ، فهي لا تتشكك ولا يكسب بعضها بعضا ، وهي قدر تزييد على الصلابة جدا في بعض الأفرع والقطاعات ، وقد قل ، بدون سبب أو قصد .

وقد راعني أن اسمع من المهندس حسب الله الكفراوي ( وزير الإسكان والتعمير والمجمعات الجديدة ) كيف استصدر قرار التوسع الكبير في مشروع المصرف الصحي للقاهرة الكبرى ، إن الوزير الكفراوي مسئول عن مشروعات تتكفل الآن للثلاثين من الجهات ، وتشهد أنه لم يترصص - ولم ذلك - لاتجاهات واتجاهات تصيب لثمة المالية ، وهذا أمر خابر الحدوث في زمان السك الذي تحياه . إننا نذكر

يشعوب الشرق ( في آسيا وأفريقيا ) أو بالمجمعات الإسلامية وحدها ، فالفكر التنموي بكل مدراسه أصبح لا يفرق التنمية إلى كونها مجرد نشاط اقتصادي ، ومن باب أول لم يعد هناك من يتكلم عن التنمية باعتبارها مجرد انفاق استثماري ، وكل من يطلق دراسات البنك الدولي - على سبيل المثال - يحدد أنها تشمل قياسا لدى التغلب على الفقر المادي والغالبية المرائطين ، باعتبارها الهدف الأول من النمو الاقتصادي ، وهي تشمل وبالتالي ( أي الدراسات ) قياسا لدى العدالة في توزيع الناتج القومي بين الناس ، ومتابعة لكفاءة النظام التنموي ، والتقدم في رفع المستوى المعيشي ... الخ . كل الناس أصبحت تضع كل هذه المؤشرات في حساباتها ، إلا أصحابنا في مصر ، لولهم لإيجاد أن لا من حجم استثمائه في المرافق وما أشبه .

ومع ذلك .. لنفترض أن البداية الأولى فلتهم ، فعلا من البداية الخلفية : لو صورتنا أنه يمكن إخراجنا حديثنا عن التنمية إلى حديث عن الائتلاف الاستثماري ، فهل يجوز أن يكون هذا الائتلاف ميعثرا لا يربطه منطق ؟ لقد أوفضنا في مقدمات سابقة أن الائتلاف الاستثماري لا يمكن أن يعد نجاحا يستحق الفخر إذا ترتبت عليه ديون كبيرة تتوقى الاستثمار في التنمية .. ولكن لنعد الآن لظمية الديون هذه ، ولنسال : هل الاستثمار التنموي المنطوق هو مجرد ألقا عدد من المشروعات ؟ لنأخذ حالة المشروع الواحد ، ولينظر على سبيل المثال مشروع جمع الحديد والصلب ، فهذا المشروع يشمل بالضرورة عدة أقسام لا يترك المشروع إذا غاب أو توقف واحد منها ( وهذا التلبيد - الأفران العالية - محولات الصلب - وحدات الدرفلة ... إضافة لورش الإصلاح والصيانة ) المخازن لتتلق وتجهيزاته .. الخ ) أن إنشاء مجمع الحديد والصلب لا يتحقق استكمال هذه الأعمال كلها وحسب ، وإنما يستلزم أيضا أن تكون الأقسام المذكورة في الأماكن المناسبة وأن يكون كل منها بالقوى والحجم

الرجل ذلك ، ولكننا هنا بصدد أوله : إن مشروع الصرف الصحي توافرت له فروش خارجية ، فإني إن يتم التوسع فيه ، ويبدأ على ذلك على الملكية الرئيس ميلا في البداية فشرح له الأمر وصدر القرار بالموافقة على الاقتراحات التوسع .

إنني أرجو أن لا يكون القرار قد صدر بالفعل بهذه السهولة ، إذ اعتقد أن القرار الخاص بشعوب له هذه الأبعاد ويكلف هذه البلائين يحتاج إجراءات ودراسات أكثر تعقيدا وشمولا قبل صدور القرار .. ومشرفي أن يكون جهاز التنشيط المركزي حاضرا ، حتى يكون التوسع في هذا المرافق مشتقا من مابهري في باقي القطاعات ولذا يأتي الأمن . إن جهاز التنشيط المركزي هو صاحب الرأي الحاسم قبل إصدار القرار ، ولكن هذا إذا نسمه في كلام الكفراوي .

هناك بداية ثالثة ، تقول إن الدول الجديدة ينبغي أن تعد بصيرا للام ، بحيث تصعد أهدافا استثمارية تساعدها في ترشيح الخطوات ورسم السياسات ، وقد أوفضنا في صدر المقال أننا نعتقد ذلك ، ولكن هناك بداية رابعة تقول إن الدول - إلى جانب انشغالها في الماضي وتعلمها للمستقبل - ينبغي أن تتابع ماتمقل في الماضي بهدف التتبع والاعتبار ، إذ تعد مساراتها وسياساتها في ضوء النجاح والفشل .. ولا أرى حيلة لم لاتتعلق هذه الفاتية بشكل حاسم ومتنظم ؟ وإذا حدثت بعض التغيرات الجوئية ، فلم لا تؤثر النتائج على السياسات ؟

« نأخذ مثلا برنامج المصاعد الإسكانية ، واعتقد أن الدراسة الخطيرة التي قدها السابق أحمد عبد الله في العدد السابق من الشهر ، تحيي الكثير ، فهي دراسة ركزت على المشروع وأغفلت عن تركيزها على الهدف العام والاستخدام الاستراتيجي لأموال الدولة ، وقد أعتمدت هذه المخيمعة على مصدر مباشرة وهل تقارير مصرية رسمية ، ولتبت أن المزايا الاقتصادية الميعة التي تنسب لبرامج المصاعد ، يبلغ فيها كثيرا ، وهذه النتيجة قيمة بأن توثق عندما لمراجعة سياساتنا الخارجية والداخلية ، إذ أحبب أن حكومتنا تتنقل كثيرا في أمور السيادة ، والعلى الإلمة . يزعم أن الاقتصاد المصري يقبض لثمة غالبا لثمة ذلك .. ويقض





## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

الشمس

التاريخ :

١٩٨٨ - نوفمبر

النظر عما إذا كان هذا مقبولا أو لا  
( ولأنهم ولا تدرؤنا وإنهم الأعلان  
إن كنتم مؤمنين - صدق الله  
العظيم ) ، بغض النظر عن ذلك ، فإن  
الدراسة التي نشرتها « الشعب »  
ثبتت أنه حتى بمعيار التجارة  
الدنيوية لخطتنا لنبيع ما نبيع بغير  
بغس .

هناك مثال آخر . فقد شهدت الفترة  
الماضية اندفاعا من البنوك لتحويل  
مشروعات « خاصة » فاشلة . وقد أعلن  
البنك المركزي أن عدد العملاء المتوقفين  
من مصاد التمويل الائتمانية التي  
حصلوا عليها وصل حتى آخر يونيو  
١٩٨٧ إلى ١٧٢ ميلا ٤٧ بكتا  
( العملاء المقصودون يشملون الأفراد أو  
شركات أو مؤسسات ) .

وبيان البنك المركزي يقتصر على  
أصحاب الدين الكبيرة التي يتجاوز  
الدين الواحد منها ١٠ ملايين جنيه .  
ويقال أن من بين هؤلاء من حصل على  
١٢ قرشا من ١٢ بكتا ، وهؤلاء أيضا أن

حجم الكارثة ( أي الدين المودعة )  
وصل إلى ٢٥٠٠ أو ٣٠٠٠ مليون جنيه  
وهذا يتكامل كامل البنوك ويضعف قدرتها  
على الولوج في مشروعات جديدة ، بل هو  
يعرض بعض البنوك للانهيار . بينما  
تتوالى مشروعات كثيرة من الإنتاج .  
إن هذه الصورة المزعجة دفعت  
الرئيس مبارك إلى مطالبة الحكومة  
بضرورة أن تجد مخرجا . ولكن كيف ؟  
هل يقتضي تحويل قضايا إلى الدعي  
الاستراتيجي ؟ إن ظاهرة بهذا الاتساع  
والانتظام لا يمكن أن تعامل ككشاح  
فساد أو انحراف فردي ، ولكن لابد من  
مراجعة السياسات المالية والنقدية .  
ولابد من مراجعة أساليب الإدارة  
والعمل في البنوك والشركات ... إذا كنا  
نرغب فعلا في تجاوز نقاط الاختناق  
استفادة من تجارب الفضل السابقة .  
« وبقولنا ذلك إلى القضية الحقيقية  
وهي القضية المتعلقة بشركات  
توكيل الأموال ، التي لاتصل  
الالتزامات الموجهة إليها إلى بعض  
مبادئه البنوك الربوية . وإذا كان  
القرار الضارب لهذه الشركات من  
وحي الهيئات الأجنبية ( الوكالة  
الإيركية - صندوق النقد ) ، فإن من

حق الحكومة المحلية مع ذلك أن  
تشهد لها بأنها صاحبة لخطر ولها  
قرار صدر في عهد الرئيس مبارك .  
ولكن إذا كانت الاستلافة من نتائج  
المتابعة ( في الأمثلة السابقة ) لم  
تظهر ولم تحدث . فإن قرار شركات  
التوكيل له نتائج سوداء في الأجلين  
القصير والطويل ، وتنصحب القيدة  
السياسية بأن تثبت لذلك مبرها .  
فتصالح النتائج التي تظهرها  
المتابعة ، وإن كان يصعب علينا أن  
تصور كيف يمكن شراك الأيسر ، ولكن  
ليتناظر كل العملاء والخصمين  
ونحاول . ولكن تبدأ أية محاولة على  
أي حال بإقصاء أعضاء الحكومة  
( مصلحة لخطر قرار الدين لوصولنا  
إلى إدارة الاقتصاد القومي بالبلد  
والأوامر العسكرية !

■ ■ ■ ■ ■

ما رأيكم بإسداء في سياسات عامة  
وسياسات التصديفة كتابع للناس  
لارتكاب الكثر وأداء الناس والأمة ؟  
ماريكم في سياسات الاقتصادية تسد  
الناقد الشرعية لاتفاق المال ، بحيث  
لا يكون أمام الناس إلا الاقتراض أو تسليم  
المال لليهود وأعداء الأمة في الأسواق  
العالية ؟ ألا يتذكر ذلك بما في اليد ؟ ألا  
يؤذن ذلك يحرم من الله ورسوله .

ولنزد الأمر إضرعا .  
إن السياسات الاقتصادية والمالية  
والنقدية ( ضرب شركات التوكيل -  
تصور البنوك الربوية المصرية في  
أداء ومثلها - معدلات التضخم  
العسكرية - مصاعب الاستثمار  
ومخاطرة - البطالة المصطنعة ...  
الخ ) ، كل هذا لنشأ لوضع جعلت  
صاحب المخدرات يرى أن التصرف  
الحكيم لا يتعلق إلا بتهريبها إلى  
المؤسسات المالية الخارجية . أو  
بتجديدها في كتل خرسانية ( أي شراء  
خلق بهدف الاقتراض وليس السكن ) .  
وعين تصل الأمور إلى هذا المستوى  
من التخلف والخل ، فإن على أهل  
الحكم أن يعوا أن سياساتهم جعلت  
الامتلاك هو للعقول الوحيد وأن  
عليهم يقفل أن يروا ... ولا متى  
يستقبل الحكم ؟

عادل حسين







المصدر : ..... الش ..... ج ١

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ ذو القعدة ١٩٨٨

## في شركات الأموال : كيف بدأ المسلسل وكيف سينتهي ؟

بقلم عادل حسين



المعركة الضارية الجارية مع شركات توليف الأموال ، تكتسب سمة أخرى القدرات الهائلة لأجهزة الإعلام الحديثة .. إن التليفزيون يسكن الناس في بيوتهم ويصحبهم في غرف نومهم ، والأذاعة لا تتركك في الحقل أو النادي أو في السيارة أو على المقعد ، والصحف تصدر يومياً ملايين النسخ ، والمجلات تملأ الشوارع المصقول وكل أدوات الجهد في الإخراج والطباعة والصور والمنشور المطبوع .. أين المعلن من كل ذلك ؟ وكيف بلغت المواطن من قبضة هذه الأجهزة ؟ وماذا يكون مصير الشخص الذي تتلقى هذه الأجهزة على تسليط الهجوم عليه بسلامة أو بالباطل ؟ إن إمكانات الإعلام المعاصر على التحليل وتكوين الخصوم وإزياد الرأي العام هي إمكانات رهيبية بالكلية . وقد استعملت هذه الإمكانات جميعاً ضد شركات توليف الأموال . وأرجو أن يقرر القارئ أن قوله الحق في هذا المسلسل أصبحت تهدد صلبها بما لا يطاق من تشويق وتضليل . وأحد قلل أن اسمي لم يرد حتى الآن ( في حدود علمي ) ضمن ما يشاع ويذكر . ولكن ماذا لو افترضنا أنهم وصوب جهازه الإعلامي ضدني ؟

ليكن مليون .. لن تكتم المهادنة ، وستقول مغراء جذاً وصحفاً ، وبإمكانه التوفيق ..



لقد أتيت في الأسابيع الأخيرة أن أفتيك في مناقشات عديدة مع صديق من الانتماءيين والمثقفين الذين أحسن الفن في علمهم وإشهادهم الوطني . وأدهشني أن كلامهم بدأ وكأنه يسمع كلني لأول مرة ، وأدهشني أن أغلبهم بدأ مقتنعاً بما قلته مع التأكيد بأن مسمعهم مني يختلف عما كتبت به في الصحف .. وغنى من البيان أننا لا نتكلم في أي مجال إلا بيقين وأدور أي واحد . ولكنه أثر الإعلام الرهيب الذي أسند كل شيء وأرعب حتى أصحاب العقول الكبيرة ! وبدلاً من ذلك شعبة ، لفتني أميد من طائر الأهرام السابعة .. مسلحاً ببقعة يلخص كل ما كبرناه طوال الأهرام السابعة .. مسلحاً ببقعة واحدة على الأسئلة المثارة كافة .

س - هل كانت الشركات .. قبل صدور القانون .. تتأخر مثلها بطريقة لا تثير

أي قلق للمدعيين والمجتمع ؟

ج - بالطبع لا . بل كان أصحاب الشركات الجادة أنفسهم يدركون أن أعمالهم قد اتسعت جداً إلى حد يتطلب إعادة النظر في طرق الإدارة والمصاريف . وإن مجالات تنمية الأموال وتوظيفها . وبالتالي كان لابد من بحث الأمر وإشغال تنظيماً ملائمة . وقد نشرنا مقالات ، وأمرينا بحقيقات صحفية ، ونظمنا ندوات ، وكلها كانت توضح هذه الضرورة وتحارب بالإصلاح ..

س - ألا تتحفظون أن النشاط التجاري ( وليس الائتلافي ) كان مطلباً على عهد هذه الشركات ؟





المصدر : **النشر**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ في فبراير ١٩٨٨

س - قلت إننا يجب أن نناقش بين فترة ما قبل الهجوم العام على الشركات وبين الفترة التي أعقبتها ، فعماذا قصد ؟  
ج - سيد الإعلان السريع من نية الحكومة في ضرب هذه الشركات ، ولتأسيس أصلها قانونيا ، حدثت عملية تهريب على أوسع نطاق ، وسط تدهور سريع وشامل للمراكز الاقتصادية والمالية لهذه الشركات وأصهارها ، بل وسط انكماش اقتصادي هام ، وفاز وارتبك عظيمين .. وعلانية لعمليات التهريب بالذات .. حين الأمر هو بين كل أصحاب الأموال ، إنها حالة عامة يعلوها كل من له صلة ببنو المال والأصل ، وفي حالة ما تكن قلقة قبل صدور القانون واشتعال الصلابة الاقتصادية الاممية ، ويقاتل بل معنى لمقابلة التهريب الواسع الحال بساية محاولات تهريب محدودة ، سائلة متسوية إلى بعض أصحاب شركات تهريب الأموال .

س - رغم كل مفاكرت ، فإنك تسلم بأن الأمر كان يحتاج لشعلا لتفخيم العلاقة بين أصحاب الشركات والمومدين والمجتمع ، وكان طبيعيا أن تكون الدولة قيادة هذه العملية ، فعماذا رفضتم تدخل الدولة حين قررت أن تفعل ؟

ج - نحن لم نرفض مبدأ تدخل الدولة ، بل لك طلبة في كلمة الأستاذ أبراهيم شكرى أمام مجلس الشعب ولدى كل مقال نشره ، والشعب .. ولكننا رفضنا استهداف أسلوب الدولة في التدخل ، ورفضنا الهدى الذي دعيت إليه في تدخلها ، فمن تلعب .. فمنها من الصلة الاعلامية أنها مركز في الاضطهاد الواسعة لشركة أو شركتين لكن تترك إرثا من الحرب القائمة ضد كل الشركات القائمة في مجال تهريب الأموال ، بدون تصرفات أي

تميز .. إنها حيلة قديمة أن تخرج أحدهم لتقول له - شي الصغيرة - لكي تتدخل ما تريد في شئله في غلظه من - وقد نسي أن الحكومة تعمل الشيء نفسه .. قالت - شريف الزويان - وسخرت من مياكة وليحيته وحكاياته ، بينما اتهمت التشريعات والاجراءات لتصفية الشركات كلها ، بالريان ، وغير الريان بل ليل - الشريف - وأمثله هم المفسدون في العقيلة ولدى المقام الأول .

وعد لاحقا - من ناحية أخرى - أن الحكومة لاتجيب في إصلاح الاضطهاد .. إذا كانت تريد هذه السجوة - إلى تعديل السياسات الاقتصادية التي تؤدي إلى ماضيتها من أسطاء وصعور ، ولكنها تلجأ إلى إصلاحها المصوب إلى تعديلات الداخلية وسلطات المدعي الاشتراكي وقانون الطوارئ ، فضلا عن التشهير في المصطب .. وليس هذا شأن من يريد أن يصلح نشاطا اقتصاديا .. ولكنه سلوان مدبر سلوكه تطالب شلة للحساب الضيقات وليس لصالح هذا البلد وأهله ، فيكون نطقهم الحكومة في هذا النوع من التدخل ؟

إلى حديث الاحلام والمخاوف من أرجحة القصور في شركات التوظيف حديث مبالغ فيه ، ونحن نرى أن كل مايجب على هذه الشركات يمكن أن نوجه ماعر أخفرت منه عند من شركات اللطاع قدام ، وقد أغلبي شركات القطاع المشترك ، وبذلك كثير من مشروعات القطاع الخاص المصعير ، فضلا عن الترتيبات من شركات التوظيف وحدها ؟ إذا كان مطلوبها مواجهة الانكشافات من كل نوع ، وللطاعات الاقتصاد كافة ، فمن مع هذا الاتجاه قطعا ، وإذا كان مطلوبها رفع كفاءة الأداء الاقتصادي ، وإعادة الانتاجية وتشييد الاستخدام الموارء ، فمن مع هذه العملية قطعا .. ولكن هذا يتطلب تحديدا في السياسات الاقتصادية والاجتماعية ، وليس تحديدا للقانون الطوارئ لهرب فته يعينها من أخرى .. فهذا التصرف لا يمكن أن نعد إصلاحا وطنيا .

ج - أولا : ينبغي أن ننظر للنشاط التجاري كمالو كان - في عصوره - نشاطا طليعا ، ففتحة الممنهضة بقلواتين وبالقواعد الاقتصادية الصحيحة ، تعتبر حلقة ضرورية من حلقات الإنتاج والاستهلاك ، ولا غرابة في أن تتخصص بعض الشركات في مهام الاستيراد أو التصدير للتجارب في الدخايل ، وفي كل الأحوال لا بد من التأكيد على أن هذه الملاحظة تصح على بعض الشركات فقط .

س - ولكن الأمر ليس مجرد نشاط تجاري ، فقد اتسمت المعالجة بمحاولات احتكار سلع ضرورية ، وارتبط ذلك برفع الأسعار .. ومن ناحية أخرى تلحق أن الأرباح العالية ارتبطت أحيانا بما يشبه المقامرة مثل شراء الأراضي وبمجمها ( المضاربة ) ، وكذلك بيع المعادن الثمينة وارتفاعها عبر البيروصات العالمية .. الخ . بل الأثرى أن بعض من عمل في هذا المجال - مجال جمع الأموال وتوظيفها - تضامون ؟

ج - كل هذا حدث ، ولكن ليس على النطاق الذي يدور له في أجهزة الإعلام ، ويؤلل وأجها على أي حال أن نناقش بين أرباح لاتبد عبر عمل حائلي ( في صناعة أوزراعة أو تجارة ) وبين الحديث عن مهربات نصب صريح .. كان يجمع لأحد أموالا من الناس ليهرب بها ، ففي الصلة الأولى نال المسألة ثقله للتصويب من خلال التشريعات والسياسات الاقتصادية الملائمة .. أما في الصلة الثانية ، فإننا نكون بصدد جريمة صافية تطهرها وتضبطها أجهزة الدولة حينما وجدنا ، وبلاط أن الاصنام المكوني لا يرقى في صلتها بين المالكين ، ولاتنظر إلى السبيل في الخطير يجر إلى شريع حالة النصب ، إذ أن قبول أغلب الشركات لتزويل أرباحها رغم كل ما وضع في طريقها من عقبات يتفكي حالات النهب والاحتيايل منتشرة إلى السجوة التي تصورها الحكومة وإصلاحها .

س - الأثرى أنهم كانوا يهربون أموالنا للخارج بينما الدولة في حاجة إلى هذه الأموال حثي لقد اضطرت إلى استئذنة بلايين الدولارات ؟

ج - يجب ألا نخطئ بين مرحلتين : مرحلة ما قبل الهجوم الفاعل على الشركات ، والمرحلة التي تلت ذلك ، ففي المرحلة الأولى كانت الشركات في سبيلها أدلة عامة في مكافحة تهريب الأموال للخارج ، فالسياسات الاقتصادية الغفراء بدت القسم الأكبر من الموارء النقدية التي تملكها طينا منذ ١٩٧٤ ، إذ لم تفتح أمامها أبواب التفتيش والاستثمار ، فضاقت في استهلاك تروى سليبه ، وأهرقت وتسلت إلى الأسواق الأجنبية ، حتى بلغت المربودات التي يملكها محبسون في الدول الأجنبية ١٢٠ أو ١٥٠ ألف مليون دولار .. تروى هل كانت شركات توظيف الأموال مسمى المستولة عن هذه الجوربة ؟ السطحة أن الشركات قامت على أنسب زعمرا ( صدقا أو كذبا ) أن يوسعون أن يستخدما مدخرات المواطنين العاملين عن تشغيلها ، على نحو يخلق لهم عائدات عادية ومنتظمة ، وبنتيجة لتصفيق الناس لأصحاب هذا الزعم .. بدل مئات الآلاف من المواطنين عن تصدير مدخراتهم إلى الخارج وبيعها لأصحاب شركات التوظيف ، وأيا كان الرأي في أسلوب هؤلاء لتوظيف الأموال التي استعملوها ، فإن الحقيقة المؤكدة هي أن شركات التوظيف استطاعت أن تعذب أموالا ، كانت ( كأيها ) في طريقها للخارج ، أولا تدخل شركات توظيف الأموال .

وحتى إذا قيل أن أصحاب الشركات هربوا أو وقلوا بلايين موارء مثلا في الخارج ، فكل صحتها أنهم تقلوا ١٠ بلايين كان مرفوضا أن تذهب كلها للخارج ، ويقاتل ويكمن الرصيد للصلال ( بلايين ) إصلاح الاقتصاد المحلي ، وليس لصالح تهريب الموارء .. ليس كذلك ؟









المصدر : الشرق

التاريخ : ٢٢ نوفمبر ١٩٨٨ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التعليقات ، وكل يستمر على أهله ، فبعض المحقق عن الوصول  
الى أية نتيجة .. ولا لأن على أية حال أن الحكومة كانت تقصد من  
اجراءاتها المتتمة ضد الزيان وغيره أن تكشف المستور  
وتحارب المفسدين واللاعنات السياسات العامة على غير ما  
لزم .  
أجور أن تكون قد أزيلت الصورة العامة وتوارثها .. وإذا  
كانت حقوق المودعين المستفيدين ستضيع وسط كل ما يحدث .  
فإن المشاركة تقع على المخططات الأجنبية الضيقة من جهة  
ومزاولة بعض القوى الوطنية من جهة أخرى وحسبنا الله  
ونعم الزكي .

**عادل حسين**







المصدر :

العدد :

النشر والذمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤٤ نوفمبر ١٩٨٨

# من إعصار شركة الريان الى مفاجأة تماثيل الحكام

أحدثت الهجمة الحكومية على شركة الريان لتوظيف الأموال إثر انتهاء الفترة التي منحها القانون ، والذي صدر أخيراً لتنظيم شؤون الشركات التي تقوم بتلقي الأموال من المواطنين بعد فترة صصعت دامت نحو عشر سنوات ، وذلك دون العمل على توفير أوضاعها طبقاً له أو تقديم خطة إعادة أموال المودعين خلال سنتين . أحدثت إعصاراً مدوياً نتيجة تلك الهجمة التي صاحبها حملة إعلامية عملت على التشهير بأصحاب هذه الشركة والتفديد بحياتهم الخاصة ، وسلوكهم في استغلال نفوذ المسؤولين وشراء ذمم بعض الشخصيات العامة الذين استغلوا من فوائد على ودائع لهم تزيد عما يصرف لغريمهم ويدرجة ، ويدرجة مبالغ فيها ، وهو الأمر الذي كذب بعضهم بينما لازال عائلها ببعضهم الآخر .

ولقد ان الناس الإعتصام بالموضوع خاصة إذا جـد من الأمور ما يشد انتباههم كما حدث بالنسبة لمطار النشر الذي فرض على قضية وزير القوى العاملة السابق سعد محمد أحمد وقضية محاكمة المجرة السابق الدكتور عبد الحميد حسن .

وحرسا على الغرض السليم للقرار حظر النشر الصادر من النيابة وهو مصلحة التحقيق دون أن

يحاول البعض تأويله على غير المقصود ، وتقليدا لمزود الوقت دون إعلان الحقائق مما يثبث الشكوك ويخلق جوا من اليأس ولقد ان الثقة ، فإنه يصعب أن تصمد النيابة العامة ببيئات أو بلاغات بين حين وآخر مما تكشف عنه التحقيقات وماكين من ولقح مما يخلق بسلامة سير التحقيقات .

ولا يجوز أن يلتزم البعض صدور قرار الحظر ليطلب بالعمل على إعادة أموال المودعين ، وليس بالمهم مسألة الذين تلقوا رشوى أو حصلوا على فوائد مبالغ فيها متعدين من غيرهم ، أو ارتكبوا جرائم التزوير واستغلال النفوذ ، إذ أن القضاء على الفساد وإعادة جو الثقة في المعاملات ولت التسلل الى المسؤولين يلتزم صاحب هذه العناصر المتحررة كما يقتضي الأمر مسألة ذوي العناصر وطاعة العمومية الذين أودعوا أموالا في هذه الشركات دون أن يبرهوا مستوى سلوكهم المتحررة الممنعة .. ومطالبة هذه المعنويات بما قد

في الماعة من هذه الشائعات غير صحيح وان المطالبة لا يبررها غيرنا .. أي الدولة ، ولا جدوى من القضاء على هذه الشائعات التي تتناول المسؤولين وعلى القصور والكثير من الشخصيات المعروفة إذا كانت غير صحيحة لا يمكن أن يتم إلا ببيان رسمي من النيابة العامة يضع الأمور ل نصائبها من واقع التحقيقات الجارية .

كما أنه ليس من حق الدولة وحدها أن تحتكر معرفة الحقائق وتغلبها من نواب الضم ، الذين من مهم بل من واجبهم أن يلقوا على هذه الشائعات حتى يستطيعوا أن يؤثروا دورهم التشريعي والرقابي على الوجه الصحيح .

بل أن صدور قرار الحظر العام بحظر النشر عن التحقيقات الجارية مع شركة الريان من شأنه أن يدفع الناس إلى تصور أنه مقصود به عدم تناول بعض المسؤولين الكبار بالحديث في الصحف حتى تلتهم التحقيقات .

كما ينبغي أن يؤدى لتساع التحقيقات وتعد وثائقها إلى أن يطعن من سريان نظر بحيث يؤدى إلى ترسيخ الشائعات

وقد صاحب هذا الإعصار مطلة من شأنها زيادة حالة التوتر النفسي التي يعيشها عدد كبير من المواطنين الذين أخذوا في مصمم دسواهم وتحريشة عومهم ، وهو اقتراح مشاركة المواطنين في إقامة تماثيل للوكسين السابقين لأصغر والمسارات ، بلا مناسبة استحدثت تدعو للتقدم بهذا الاقتراح .

وستتناول فيما يلي بعض ما صاحب الحدث الأول من تصرفات وتصرفات ، ومخطوط على الحدث الثاني من محاولة لأوضاع الحياة في البلاد .

عندما أعلن الرئيس حسني مبارك في خطاب أمام مجلس الشعب والشورى بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة أن الدولة لن تسمح بتصرفات أن يحصل أي فرد كائنا من كان على مبالغ لا يستحقها في شركات توظيف الأموال صفق أعضاء المجلس طويلا تصليقا له معناه ، بما يشير الرئيس إلى التخليق على ذلك خارج نطاق الخطاب .

## سوابب التصيب أخر سن بمسليم من إعصار شركة الريان





٢٢ من جيس ١٩٨٨

التاريخ :

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في الوقت الذي يعاني فيه المواطنون من نقص في الاينة المدروسة مما يؤدي الى تكس الفصل والحق التلاميذ بمدارس بعيدة عن محال سكنهم وتقصير اليوم المدرسي حتى يستوعب فئتين أو ثلاث فترات دراسية ، ومن قصور في السجلات العلاجية من حيث أماكن وجودها ومن حيث تجهيزها بالمعدات والأدوية حتى الأساس والجدران منها كالزوايا وسواد التفتيح ولوازم الأسقفات الأولية ، ومن أزمة اسكان طائفة فاعمت الناس الى مشاركة الموتى في قبرهم .

وفي الوقت الذي يتكون فيه المؤسسات من ابناء الدين الخارجي مما يضطربهم للخروج لمرامح صندوق النقد الدولي لسياسات الاقتصادية والمالية والمسيح الملج الكندي في رؤساء الدول الدائمة لتأجيل دفع مستقاتها .

وفي الوقت الذي تتمثل فيه المشروعات النافعة لتطبيق ذات اليد من وسائل التحويل ، وتعتمد الشركات العامة القائمة عن توفير الخدمات اللازمة لانتاجها ، وتلجأ فيه الحكومة الى طبع المزيد من البيكتوت لسد عجز ميزانيتها مما يطل على حالة التضخم النقدي وارتفاع الأسعار .

في هذا الوقت تقدم رئيس الحزب الوطني الديمقراطي أثناء اجتماع الهيئة البرلمانية لعرض اقتراح اقامة تشاكين للرئيسين السابقين جعفر عبد المنصور وأبو السادات .. وكانتهما يقصهما ما يحتاج الى

التذكير بهما أو بما حصل واتخذ من قرارات لتخليد ذكراهما ، بحيث تعود مرة اخرى لسطحية القبح بالتبرع في حسابين مصريين : أحدهما بالعملة الوطنية والاخر بالعملة الأجنبية لاقابلة تشاكين لهما . لابد أن المقصود أن يتفكر من الضخمة بحيث وقمان في ميزانين متساويين لأن هناك الكثير من التمسائل المتفرقة الاحجام لهما في العديد من الاسكان والساعات والمعدات .. فهل هذا أولاه ؟ ..

وفي هذا السبيل في الوقت الذي لم يكن فيه جمع التبرعات الكافية لسداد ديون مصر السابق الاعلان منها ؟

وإذا كان الاقتراح صدر عن الرئيس حسني مبارك يصفه الحزبية ، فانه لا يمكن المتفرقة بين ما سيقرب في هذا الشراء

شركات الريان بقيمتها بالدقيرة - في حين أن قيمتها السوقية اعلى بطبيعة الحال بسبب الارتفاع المطرد في الأسعار على أن تعطي الموردين بقيمتها مستندات على الخزنة العامة تدفع عنها فوائد نصف سنوية ؟

## التساؤل الثالث :

لماذا اعتقل بعض المحاسبين والمحاسبين ممن كانوا يعملون مع شركة الريان ويروج تشاكين الطوارئ ، بعد أن قررت النيابة العامة - وهي سلطة التحقيق - الافراج عنهم بكفالات مالية ؟

وإذا كان هذا الاعتقال لمصلحة التحقيق ولوثوق أدانتهم في بعض الوقائع ، فلماذا أذن لمرحبتهم سلطة التحقيق ؟

ولا تقتصر على هذه التسللات دون غيرها باعتبار انها لا تضمن دافعا من احد أو اتهاما لآخر ، بل يقدم بها تحقيق العدالة والمساواة ، والمظالم على الحقوق اصحاب المال ، وعدم استغلال تشاكين الطوارئ في غير صاوغات الحكومة باستخدام فيه .

## تمسائل للمحكمة ام

## مدارس ومستشفيات الشعب

وليس طمأنينة اعمار شركة الريان ، وما يحتاجه من جهد وتفكير لتدبير معالجة آثاره المدمرة لكثير من اصحاب صفار الودائع ، الذين اطلقوا الى صمت الحكومة نحو عشر سنوات مما يقيد رضاحا واقاربها ، وما يذيع التلفزيون الرسمي من دعاية مسورة تشجع الناس على الاقبال عليها بتقديم مخراتهم اليها ، حتى فوجئوا بالهجوم القسري عليها والعمل على تكتيلها بسلاسل قانون ادبي الى توزيع اصحابها وزرع الشك وعدم الاطمئنان ، الى موقف الحكومة منها ودفعهم الى محاولة التهرب لعدم السوات بين برائتها .

يكون مستحقا من شرائب عيها .. فإن نسبة التهرب الضريبي في مصر تعتبر نسبة رهيبه وهي احد اسباب العجز في الموارد العامة للدولة .

ولعل ما يقتضي البحث والتحقيق ما ذكره رئيس تحرير اخبار اليوم ( وهي صحيفة من الصحف المسماة بالوقفية ) وليست من صف المعارضة ( من : أن الحكومة هي التي اعطت تصريحها لتلك الشركات بالقيام بنشاطها ، وانها كانت تطلب من تلك الشركات استيراد ما تحتاجه لتلبية احتياجاتها للعاجلة ، وانها اطلع على بيانات من بعض المسؤولين يروجون الضمير الى بعض تلك الشركات على مساهمتهم المالية الضخمة لتسوير تلك الاحتياجات .

كما يحتاج دور التلفزيون الى بحث واستقصاء ، فإن الأمر يقتصر على

## بقلم

## د . محمد حلمي مراد

إعلانات مدفوعة الأجر كان يجب التحقيق في قولها باعتبار التلفزيون جهازا حكوميا رسميا ، بل أن جهاز التلفزيون من احد اصحاب هذه الشركات وهو يصالح رئيس الحكومة في مباراة للكرة .. على نحو ما ذكره الاستاذ احمد بهاء الدين بصرية الأهرام - وانما يصيب هذه اللقطة على المشاهدين بشاشة التلفزيون بالرغم من انها ليست اعلانا تجاريا .

فيحت ثلاثة تسلاوات تتداول بين الناس :

## التساؤل الأول :

لماذا الهجمة على شركات الريان وحدها بهذه الصورة الواسعة دون بقية الشركات توظيف الاموال التي يتساقط عددها أكثر من مائة شركة ؟

وهل سيخضع نفس الاسلوب مع الشركات الأخرى التي لم توفق اوضاعها حسب القانون الصادر بشأنها ؟

## التساؤل الثاني :

هل صحيح أن الحكومة سوف تشتري كافة أصول وسجودات





المصدر : **النش**

التاريخ : ٢٢ نوفمبر ١٩٨٨ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بين صفته هذه وبين صفته  
رئيس للدولة ورئيس  
الجمهورية ورئيس للسلطة  
التنفيذية ، مما يشكل نوعاً من  
الضغط الأليم على المواطنين  
خاصة من أصحاب المصالح  
و ذوي الثراء ، فضلاً عما  
يسببه من اجتهادات  
المنافقين لتحقيق هذه الرغبة  
الرئيسية المعلنة .

ولست الول لذلك انطلاقاً على أصحاب  
القدرة على التبرع ، ولكن انطلاقاً على  
توجيه الأموال لإقامة تماثيل للحكام  
تشيدها بتقليد الفراغة ، وهو ما أشير  
إليه الرئيس عند إبداء اقتراحه مما  
يعيد حكماً عن التثنية بمعد تفسيرت  
تطلعاته ومعلم أمجادهم يسرور الآلاف  
المؤلفة من المستن ، ولا لوجب أن  
نعود للتذكير في إقامة الأهرامات لندفن  
حكامنا ، ونحيط بحدث مؤثناً .

هذا إلى أن التوجهات الإسلامية  
للاتقيل إعادة ملكات تأخذ به الجاهلية  
من إقامة الأصنام وعيسفاتها من دون  
الله ، في وقت أصبح الكل يتكلم فيه  
بالإفلاخ عن عبادة القره مشيرين بذلك  
إلى تاليه الحكام والزعماء .

ليس لبدى أن توجه هذه الأموال إلى  
ما يعود بالنفع على الشعب والمجتمع ولو  
سميت المدارس والمستشفيات بأسماء  
من يريدون تخليدهم ذكر أصم ، وإن كان  
يكتفيهم ما تم من إطلاق اسمائهم على مثل  
هذه المنشآت وعلى المدن وعلى البحيرات  
والأكاديميات التعليمية وعلى المدارس  
والشوارع وعلى محطات مترو الأنفاق ، بل  
وعلى المعاشات فضلاً عن ، فضلاً عن  
تخصيص أحد المساجد الكبرى وبسطة  
الجندي المجهول كمدفن لهما ؟ ... علما  
بأن ذكرى الزعماء والقادة والحكام إنما  
يسطرها التاريخ وتتناقلها الأجيال بما فيها  
من طيات أوسيت ، وأن يضيف للتشال  
مهذا إلى ما فعله أحدهم من خير ، وإن  
يستطيع أن يحرمنا أقرله أحدهم من على  
أوغيانة أو استغلال .





المصدر : المتنبي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣ نوفمبر ١٩٨٥

## في شركات الأموال : كيف بدأ المسلسل وكيف سينتهي ؟ بقلم عادل حنين

المعركة الشارية الجارية مع شركات توظيف الأموال ، تثبت مرة أخرى الفترات البائلة لأجهزة الإعلام المميقة .. إن التليفزيون يسكن الناس في بيوتهم ويصحبهم في غرب نومهم ، والأذاعة لا تترك في الحقل أو النادي أو في السيارة أو على الصفا ، والصحف تصدر يومياً بملايين النسخ ، والمجلات تملأ الشوارع المحصول وكل أنباء الجنب في الأخراج والطباعة والتصوير والفنون العظيمة .. أين المعلن من كل ذلك ؟ وكيف يفلت المواطن من قبضة هذه الأجهزة ؟ وماذا يكون مصير النفس الذي تتلقى هذه الإعلانات المعاصرة على في الحقائق وتؤثر في الضمير وإزياد بالباطل ؟ إن إعلانات هذه المعاصرة على في الحقائق وتؤثر في الضمير وإزياد أن رأى العام في إعلانات رهيبة بالفلل ، وقد استعملت هذه الإعلانات جميعاً ضد شركات توظيف الأموال ، وأرجو أن يلقى القارئ أو قولة الحق في هذا المسلسل أصبحت تهدد صاحبها بما لا يطاق من تشجيع وتشهير . وأحمد الله أن اسمي لم يرد حتى الآن ( في حدود علمي ) ضمن ما يشاع وينشر . ولكن ماذا لو اقترى أحدهم وصوب جهازه الاعلاني ضدني ؟

ليكن ما يكون . لن نكتم الشهادة ، وسنقول مقراء حقا وصحفاً ، وبإله التوفيق .

■ ■ ■

لقد اتيج في في الأسابيع الأخيرة أن أشتبك في مناقشات عديدة مع عديد من الاقتصاديين والعلماء الذين أحسن الفن في علمهم وإخلاصهم الوطني ، وأدهشني أن كلامهم بدا وكأنه يسمع كلامي لأول مرة . وأدهشني أن أغلبهم بدا ملتصعاً بما قلته مع التأكيد بأن مسمعه مني يختلف عما كتبت به الشعب .. وغني عن البيان أننا لا نتكلم في أي مجال إلا بلسان واحد ورأي واحد . ولكنه أثر الإعلام الرهيب الذي أصدر كل شيء وأريه حتى أصحاب العقول الكبيرة ( رددت لك شبهة ، فأنني أريد هنا طرح الأمر كما نراه ، بتركيز ) لخص كل ما كثرناه طوال الأشهر السابقة .. سأجيب بدقة واحدة على الأسئلة المثارة كافة .

س - هل كانت الشركات - قبل صدور القانون - تمارس عملها بطريقة لا تثير أي قلق للمودعين والمستثمرين ؟

ج - بالطبع لا . بل كان أصحاب الشركات الجادة أنفسهم يدركون أن أعمالهم قد اتسعت جداً إلى حد يتطلب إعادة النظر في طرق الإدارة والمحاسبة ، وفي مجالات تنمية الأموال وتوظيفها . وبالتالي كان لابد من بحث الأمر وإدخال تنقيحات ملائمة ، وقد نشرنا مقالات ، وأجرينا تحقيقات صحفية ، ونقلنا شهادات ، وكلها كانت توضح هذه الضرورة وتطالب بالاصلاح .

س - ألا تخشون أن النشاط التجاري ( وليس الاستثماري ) كان طامعاً على عمل هذه الشركات ؟

ج - أولاً : لا ينبغي أن ننظر للنشاط التجاري كسألو كان - في عمومه - نشاطاً طامعاً . فالتجارة المنضبطة بالقوانين وبالقواعد الاقتصادية الصحيحة ، تعتبر حلقة ضرورية من حلقات الإنتاج والاستهلاك . ولا غرابة في أن تخصص بعض الشركات في مهام الاستثمار من الخرج أو تيسير التبادل في







## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الداخل . وفي كل الأحوال لابد من التأكيد على أن هذه الملاحظة تصحح على بعض الشركات فقط .

س - ولكن الأمر ليس مجرد نشاط تجاري . لقد اشتمت العملية بمصارف ولاحتكاك واسع ضروري . وأرتبط ذلك ببرح الأسفار . ومن ناحية أخرى تلحق أن الأرباح العالية ارتبطت أحيانا بما يشبه المقامرة مثل شراء الأراضي وبيعها ( المضاربة ) . وكذلك بيع المعادن الثمينة وشراؤها عبر اليوربست المالية . الخ . بل ألا ترى أن بعض من عمل في هذا المجال ( مجال جميع الأسواق وتربطها ) تصابون ؟

ج - بكل هذا حدث . ولكن ليس على النشاط الذي يروج له في أجهزة الإعلام . ويظل واجبنا على أي حال أن نلحق بين أرباح لا تدرج عبر عمل حقيقي ( في صناعة أو زراعة أو تجارة ) وبين الحديث عن عمليات نصب صريح . كان يجمع لأحد أموالا من الناس لتهرب بها . ففي الحالة الأولى نلحق المسألة لثقل التصويب من خلال التثمينات والسياسات الاقتصادية الملائمة . أما في الحالة الأخرى . فإننا نكون بصدده جريمة صريحة تظهرها وتضبطها أجهزة الدولة حينما يصدونها . ويلاحظ أن الأضرار العكسية لا يرقى حلها بين الحكام . ولأنهم في السبيل في الخطو يبيع إلى شعور حالة النصب . إذ أن قبول أغلب الشركات لتزوير أرباحها رغم كل ما يقع في طريقها من عقبات ينشئ أن حالات النهب والاحتيايل منتشرة إلى الدرجة التي تفسد فيها الحكومة وإعمالها .

س - ألا ترى أنهم كانوا يهربون أموالنا للخارج بينما الدولة في حاجة إلى هذه الأموال حتى لقد اضطرت إلى إصدارها ببلاتين المليون ؟

ج - يجب ألا نخطئ بين مرحلتين : مرحلة ما قبل الهجوم الشامل على الشركات . وفي المرحلة التي تلت ذلك . ففي المرحلة الأولى كانت الشركات في مجملها أداة هامة في مسكاتها تهريب الأموال للخارج . والسياسات الاقتصادية الخرافة بدت للقم الأكبر من الموارء النقدية التي شملت عليها منذ ١٩٧١ . إذ لم تلحق أسماها أبواب التنمية والاستثمار . فقامت في استهلاك ترويضها . وأدريت وتصلت إلى الأسواق الأجنبية . ١٢٠ أو ١٥٠ ألف مليون دولار . ترى هل كانت شركات توظيف الأموال هي المستولة من هذه العملية ؟ الحقيقة أن الشركات كانت على أناس زعموا ( صدقا أو كذبا ) أن يسعهم أن يستفيدوا من المجهودات التي يبذلها المليونين من توظيفها . على نحو يحقق لهم عائدا هائلا ومنطقيا . ونتيجة لتصفيل الناس لأصناف هذا الزعم . حدثت الأثام من المواطنين من تصدير مخرائهم إلى الخارج وبيعها لأصحاب شركات التوظيف . ولما كان الرأي في السبيل مزايا لتوظيف الأموال التي استطاعوا . فإن الحقيقة المؤكدة هي أن شركات التوظيف استطاعت أن تجتذب أموالا كانت ( كغيرها ) في طريقها للخارج . ولولا تدخل شركات توظيف الأموال .

يحتي إذا قيل إن أصحاب الشركات مبروا أروافهم ببلاتين دولار مثلا في الخارج . يظل صحتها أنهم تلقوا ١٠ ببلاتين كما مدفوعها أن تدفع كلها للخارج . وبالتالي يكون الربح صافي المصارف ( ببلاتين ) لصالح الاقتصاد المحلي . وليس لأصحاب تهريب الموارء . ليس كذلك ؟

س - سلقت إذا يجب أن نلحق بين فترة ما قبل الهجوم العام على الشركات وبين الفترة التي أعقبت . لماذا تأخذ ؟

ج - بعد الإعلان الصريح من نية الحكومة في ضرب هذه الشركات . وفي تأسيس أسسها قضائيا . حدثت عملية تهريب على أوسع نطاق . وسط تفجير سريع وشغل المراكز الاقتصادية والمالية لهذه الشركات وأصحابها . وفي سنة إنكشاف الاقتصادي عام . وبرز وأرتبك مظهرين . وبالقضية لمطبات التهريب بالذات . فإن الأمر هولا بين كل أصحاب الأموال . إنها حالة

علمة عليها كل من له صلة بدوائر المال والأعمال . وفي حالة لم تكن قائمة قبل صدور القانون . واستعمال العملة الاصطناعية الأرعابية . وبالتالي لأمنية لمقارنة التهريب الواسع الحالي بسايات محاولات تهريب محدودة سبيلة منسوبة إلى بعض أصحاب شركات توظيف الأموال .

س - ورغم كل ملاحظات . فإنك تسلط بيان الأمر على يحننا تحسنا لتتفهم العلاقة بين أصحاب الشركات والمودعين والمجتمع . وكان طبيعيا أن تقول الدولة قيادة هذه العملية . فمعلنا ونغضنم تدخل الدولة حينما قررت أن تفعل ؟

ج - نحن لم نرفض مبدأ تدخل الدولة . بل لقد طرأنا في كلمة الأستاذ إبراهيم شكري أمام مجلس الشعب وفي كل مقال نشرته . الشعب . . . ولكننا رفضنا تشكيده أسلوب الدولة في التدخل . ورفضنا المدي الذي ذهبت إليه في تدخلها . فمن ناحية . . . فمننا من الحملة الإعلامية التي تركزت على الأشخاص الواسعة لشركة أن شركتين لكي نثير إعلان الحرب الشاملة ضد كل الشركات العاملة في مجال توظيف الأموال . بدون تسرية أو تمييز . إنما حملة قديمة أن نشرع أحدهم فثقل له . وشرف المصلحة . لكي تتشبه ما تريد أن تتشبه في خلق منه . وقد رأينا أن الحكومة تفعل الشيء نفسه . فسالت . شوب السريان . وسفرت من هيأت وإسبته وحكايات . بينما اتجهت التصرعات والأجراءات لتصفية الشركات كلها . بقراري . وغير الريان بل لعل الشرف . وأملنا مع المفسرين في الحقيقة وفي المقام الأول .

وقد لاحظنا . من ناحية أخرى - أن الحكومة اتجهت في إصلاح الأخطاء . إذا كانت تريد هذه المرحلة ( السبيل ) في تصديق السياسات الاقتصادية التي تزيى إلى موارصفنا من أخطاء وأفسور . ولكنها تلجأ في إصلاحها الجواب إلى تهودات الدخالية وسلطات المدعي الاشتراكي والذين الطوارئ . فمعلنا عن التشهير في الصحف . . . وليس هذا شأن من يريد أن يسلع نشاطا اقتصاديا . ولكن سلوه مدس سلوكه شلة تعاريف شلة لتسبب الشيطان وليس لأصل هذا البادء وأمل . فكيف نقدم الحكومة في هذا النوع من التدخل ؟

في حديث الإعلام والحكومة من أوجه القصور في شركات التوظيف حديث دوالج فيه . ونحن نرى أن كل ما يجره إلى هذه الشركات يمكن أن نوجه ما هو أخطر منه ضد عدد من شركات القطاع العام . وقد أغلب شركات القطاع المشترك . وقد كثير من مشروعات القطاع الخاص المصري . فمعلنا الشريك على شركات التوظيف وبعدها ؟ إذا كان كل مشروع موارف الانصرافات من كل نوع . فإن قطاعات الدولة كالة . فمن مع هذا الاتجاه قلما . وإذا كان معلنا ربع كمادة الإدارة الاقتصادية . زيادة الانتاجية وتزجيدا لاستخدام الموارء . فمن مع هذه العملية قلما . . . ولكن ماذا يتطلب تصديلا في السياسات الاقتصادية والاجتماعية . وليس تطبيقا للقرن الطرقي . فمعلنا فمعلنا دين أخوي . فمعلنا التصرف لا يمكن أن نعه . إصلاحا وفلما .

س - ولكن تصريحات المسؤولين أنكعت مونا أنها لا تهدف إلى ضرب شركات توظيف الأموال . ولكن تهدف إلى توفير لمعوج منها ومساعدة الجسد والمجتمع .

ج - لا أظن أن يسمنا عزل هذه التصريحت من الحملة الإعلامية المسورة . فمعلنا هذه التصريعات . فالمؤسسية والمعلقة . ومن الذين يوجهون بأنفسهم الحملة الإعلامية الحكيف تصدقهم إذا تقاربا أنهم يهدفون للإصلاح لا للهدم ؟ . ومع ذلك . نلحق أن لنا بهذا الغزل . واحتمكا لما جاء في القرن التاسع . تلى الأموال . إننا نجد هذه الحالة أن موارء اللذين ساطعة الدولة أن في الهدف نبع الشركات لا تشريدها .





## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : **النشـر**

التاريخ : ٢٢ نوفمبر ١٩٨٨

فكرة ترخيص الأموال تقع في جوهرها على مشاركة بين اثنين ، يتحملان معها المكسب والخسارة ويساهم أحدهما بالعمل والآخر برأس المال . وهذا الأسلوب قدم جدا ونراه في حياتنا اليومية عند من يشاركون في تربية بهائم ، أو في أية حرفة أو سيارة نقل .. الخ . وقد انتشرت هذه الأشكال من المشاركة مع الزيادة الهائلة في عدد من الصيغ من أصناف المشروعات وبعد هجرة أهل المدن والريف إلى البلاد العربية . هذه الأشكال في المشاركة انتشرت وترسخت وتشابكت حتى وصلت إلى الشركات التي أعلنت هيئة سوق المال أنها تتألف المائة ، والصحيح أنها أكثر من ذلك بكثير .

هذا النمط من التنظيم للاداء الاقتصادي هو نمط غير يوربي ، وهو نمط مرفوض لذاته في نص القانون ، ولذا سمعت مواد القانون إلى محاصرتها وإلى تصفية ما أمكن منه . فعواد القانون التي تشترط شكل الشركة المبررة للقيام بهذا التنظيم تقصد التصفية والمصارعة الآلاف المشروعات القائمة على التضام والتعاون والثقة المتبادلة بين أصدقاء ذوي مصالح وتصور . وكذلك فإن المبدأ الذي تمدهد رأس مال الشركة المصنوعة وتضع حدا لعملها لمصلحة من يشاركون بهدف إلى المصارعة ، والمواد التي تأيد نسبة الأرباح لأصحاب الشركة بحيث لا تتجاوز نصيبا ولا تحسن الحالات . لا تهدف ولا جدال إلى التفتيش ، والمواد التي امرت بشفافية الدولة في كل ما يفيدها وما لا يفيدها من أمور الإدارة تهدف كذلك إلى تحقيق الخراب .

فإنني أدرك واضعة ، حتى أن استبعدنا أن الجملة الإعلامية ، وهذا لأن أهل الحكم غير متساوية عنها ، أو أنهم لم يصدوا ورئائها غير التفرع لكي يطلب لأصحاب المصداقات مسحب أموالهم من هذه الشركات . فنتفكر أن نتكش أصحالها في أمشي بدرجة ممكنة .

س - هل الإصلاح في مسألة الرياكتي أن هذه الشركات كانت إسلامية ؟

ج - من المؤكد أن الأسلوب اللاروي هو أسلوب إسلامي في إدارة النشاط الاقتصادي ، وهو أسلوب عظيم النفع في الدنيا والآخرة ، ولكنه لا يكفي وحده لوصف النشاط الاقتصادي في مجمله بأنه نشاط إسلامي .

س - من هو الرأي في تفصيل هذه الشركات في جملة ؟

ج - هل كان ومثل الاقتصاد الإسلامي ؟

ج - من الاقتصاد الإسلامي لا يتشأ بشكل متكامل إلا بإطار مشروع يمكنه في كل نشاط شرع الله ، ويتطلب ذلك بالضرورة دولة تكون حارسة على هذا الشرع مكنته له . على ذلك يمكن ممكنا ولا مطروبا من هذه الشركات ( حتى إن خضعت نوايا أصحابها بصرح صريح ) أن يتشأ اقتصادا إسلاميا . أقصى ما كان مطلوباً منهم جنوب اقتصادا إسلاميا - من ترخيص الأموال في الأوجه المنهية منها فخرصة تصريم صريح - الصلح والامانة في التعامل - طاعة القوانين العلة في غير مصممة .

س - من هذا كلام عام جدا ، ولا يبدو أنه على صلاتة والجماعات السياسية الإسلامية .

ج - مكتبة اللغة المنصوبة مع الجماعات السياسية الإسلامية تفرقت لجزوة الإعلام الرسمية نفسها من تشديد هذا ولكن من المؤكد أن نجاح شركات الترخيف في عملها الاقتصادي ( حال التخلص من المتعربين ، ومع ضبط السياسات على نحو يساعدها على التفرقة الانكسبي ) لا شك أن نجاح هذه الشركات كان سيديا الرصيد الايدي والاجتماعي لدعاة العمل الإسلامي في

مجالات المختلفة ، وهذا كأيدي ورجب يزج فواتر كثيرة .

أغلبها خارج مصر .

س - النتيجة ؟

ج - النتيجة مصيبة والعيب بباله . إن كل السردعين المستغنيين ، أي كل من ليس لهم ظهر من هؤلاء السردعين ، هم الغامبون والمغشون في الأجل الملبس . ولذا لا يصلح الطريق سيكون الاقتصاد القوي في مجمله هو الخسر بسبب المصارعة المصرية التي هربت ، وكذلك الموارد العربية التي كسبا تسمى لا اجتلبها .. للقوادير المصرية والعربية أن تذهب وتذهب لكثيرات ما يجري في هذه الأيام تدير عند أصحابها الفرع .

لذا دخلت الحكومة هذه المعركة تحت شعار أنها تهدف إلى حماية المردعين المستغنيين ، ونحن نعلم أن هؤلاء المردعين كانوا بالسياسة الحكومة ومن خلفها صندوق النقد وكالة التنمية الأمريكية . نعلم أن هؤلاء المردعين كانوا يشاركون في ضمان ومع ذلك بحسب أن الحكومة لم تكن تقصد الإضرار بهم هؤلاء المردعين ، أو على الأقل لم تقصد الإضرار بهم إلى الحد الذي تم .

وعجب أن نسمع الآن من حزب التجمع أن يطلب بتشكيل لجنة لدراسة قضية المردعين . أليهد كل هذه المسألة لتعريفات الحكومة تتكلم من المردعين فهم المصمم ؟

التمسك بأن علاج الأمريكان خلف القرارات الحكومة فقم تحديرا . إنكم ترون علاج الترامن في هذه الشركات يطلب مراجعة السياسات الاقتصادية كلها ، سياسات الانفتاح القائمة على التبعية لتعليمات صندوق النقد والشركات الدولية . ولذا كان الحكومة لا تملك هذه الدولة ولا هذا الزعم ، ومن ذلك تربط في تأييد خطراتها وإفنائها بلا تحفظ ، ويستمر خلال الأشهر الماضية البنوك الأجنبية وكل ما يتصل بسيطرة الأجانب على الاقتصاد المصري . بل لقد جرتنا من أثر موقفكم ويرفض الحكومة على مصالح المردعين المصاريف ذات فهورتت الأكثاف . وما ألتتم تصديق الزركسا قرأت في الامايات ) أن التنازل العام سيحقق ويتمكن من كشف فضائض العلاقات المردعية بين أهل الحكم وأهل المال . ولذا نعلم أن محطرة للفساد والعلاقات المردعية بين دوائر المال في شركة الريان وفي غيرها من البنوك والمؤسسات ) وبين أهل الحكم من معركة خفية في التعليم والصناعة ، فالشاري باشكافا المختلفة أصبحت خفية لاغني لكي يحصل رجل الأعمال على حقوق القانونية المصرية فعاياك إذا كان يريد تجاوز القانون ؟ وهذا امر معروف مشهور جبار بالشكر من كل المستثمرين المصريين والعرب والأجانب . ولكن لا يمكن حل المشاكل إذا كانوا يريدون حلها ) الأباورادات سياسية والاقتصادية وإدارية جارية ، وأيس تفهيمات ثوريتها كقائمة ، فكل المفسدين يستندون أمام التفهيمات ، وكل يستمر على أليه . فمجرد المحقق من السوعل إلى أية نتيجة .. ولا أظن على أية حال أن الحكومة كانت تقصد من إجراءاتها المتسعة ضد الريان وغيرها أن تكشف المستور وتحمي المفسدين والاكتلات السياسية العامة على غير ما نعرف .

أرجو أن أكون قد أوضحت المسألة العامة وتطوراتها . وإذا كانت حقوق المردعين المستغنيين يستحقون بذلك معاداة ، فإن السبوتية تقع على المخططات الأجنبية الخبيثة من جهة وساذجة بعض القوى الوطنية من جهة أخرى وحسبنا الله ونعم كريك .

**عادل حسين**





المصدر : الشريعة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ نوفمبر ١٩٨٨

## أحمد بهاء الدين ومحنة شركات الأموال

بقلم عادل حسين



لم يعد الأمر هزلاً أو حلماً مزعجاً .. نحن بصدد كارثة حقيقية وشيعة  
تتبع أصولها خلال فترة سنة ، والشركات التي أعلنت ذلك لمجره التفتت  
أو أبدت رغبة في التوافق ( شركة ) يقال إنها تعمل ذلك لمجره التفتت  
انتقاسها ، فهي رأى أصحاب هذه الشركات أن التفتت ١٤٦ لعام ١٩٨٨ لم  
يعد يسمح لها بالعمل ، أو بتحقاق معدلات من الربح المعقولة لها أو لمن  
يعملون معها ، وعلى هذا فإنهم يرون ضرورة أن يصفوا  
أعمالهم ، ولكن إعلان التوافق يعطيهم فرصة التصفية المتسانية خلال  
خمس سنوات .. ولكن هل أي من الصالحين ، سواء أتمت التصفية خلال عام  
أم خلال خمسة ، فإن أوضاع أصحاب الودائع في خطر شديد وخسائرهم  
قد حصة وحتمية ، ، والبرولة ، تظهر الآن مع المودعين في شركة ، الرئيس  
□ ونحن نأمل بأن كل الألام ، وعلى اختلاف وجهات النظر ، نسير  
بمرارة من ألم المفهومين ، وبطلب للجميع - ونحن منهم بطبيعة الحال -  
بضرورة تحمل الدولة لآثار التفتت

□ ويجمع الكتاب من تلمية أخرى على أن الدولة لا يمكن أن تعتبر نفسها  
غير مسئولة عما حدث ، وقبل المودعين بالآثار ، ولم الحظ لتأييد أحد  
لمنطق الأستاذ موسى صبرى الذي قال : « إن التفتت لا يعني المطفلين »  
وعيب في الحقيقة أن يوصف شعب بكافة بانه من المطفلين ؛ وأصبح سن  
كل ما نكتبه أننا نلتقي مع الآخرين حول مسئولية الحكومة . بل لقد أكثر  
حرصاً على تأكيد هذه المسئولية ، لا تصفية لمسجلات هزيمية ( غلام كبير  
من ذلك ) ولكن لأن إثبات هذه المسئولية هو الضمان السياسي والشرعي  
لكي تنهض الحكومة بواجباتها نحو المودعين ولا تتهرب منها . واعتقد أن  
المودعين لا يفلتون كثيراً في فترة الحكومة ، على تتبع أموال الشركات غير  
الجادة وممتلكاتها في الداخل أو الخارج ، كما جاء في بيان رئيس الحكومة  
أمام مجلس الشعب . فبعد كل الاستقراز والارهاب الذي كان بمثابة  
تعرض على لأصحاب الشركات كي يهربوا ويخفوا كل ما وصلت إليه  
أيديهم . ومع كل ما نعرفه من فتن والتفتت والمسجلات السرية في البنوك  
والأسواق الخارجية ، فإن ما شاع قد شاع .. والمطلوب من الحكومة الآن  
وعد صريحة بشويات مالية تحد من حجم الكارثة ، بدلاً من السوءود  
السرابية من دور أجهزة الأمن التي لن ، تهدأ ولن تتهاون ، كما يقال  
□ هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإننا نؤكد مسئولية الدولة سن  
المسببة الحقيقية ، لأن ثل هذه المسئولية عنها يجعل ما نحن بصدد  
يشبه كارثة من كوارث الطبيعة . ونوعاً من القضاء والقدر ، كما لو كنا  
بصدد زلزال أو إعصار . وإذا اعتبرنا أن الأمر من هذا القبيل ( وأهل الحكم  
يؤمنون ذلك ) فإنه لا بأس في هذه الحالة أن يضي كل شيء كما كان ، فلا  
داعي لتعديل السياسات ، أو محاسبة من أحجموا عن إصدار القرارات  
المعقولة .. وخلاصة ذلك - كما تعلم - أن أحوال السياسات إذا استمر  
مبعضها إلى كوارث جديدة كما ولد في السنوات السابقة كوارث نواجه اليوم  
بعضها منها . والأستاذ محمود عبد المنعم مراد من معيننا لتعاقب وعصف  
حلفاً حين كتب : « إن التفتت والتهدد في التفتت القرار لم يكن خلاصاً بمسألة  
شركات توظيف الأموال وحدها . فلو وقع الحظ القاتل لعلنا أن هذه صفة  
من الصفات الواضحة للمستولين عن التفتت القرارات .... نحن لا نطالب  
بالعجلة والاتعاب دون دراسة ، ولعلنا نطلب بتفتت القرار المناصب بعد  
استكمال البحث بملفلة . لا يعد سنوات وسنوات ، ( الأخير )  
□ الحكومة مسئولة إن من مصالح المودعين وما يتبعها ، ولا يمكن





## كانت هناك نواتق وانحرافات ولكن لم تكن المسألة مجرد عملية نصيب

هيمنة البنوك . هذه السوق لم يعترف بها القانون ، ولكن كان السك يتشارك في أعمالها ؟

البنوك إذن أن تشير إلى من تلجروا في العملة ، وكاننا نألفي على رؤوسهم علامة استقامت قليلة ، أو قرأنا أداسة لايجادل الاستدلال . أروجو أن يلاحظ الأستاذ بهاء أن هذه العملية احتاجت شبكة مراسلين ضخمة ، وأداره مركزية مرتبة ، تتعامل مع مستووي إقليمي واسع ، أي في مصر وعلى البلاد المحيطة بها ، بالبنوك والكومبيوتر . وقد أثبت تجار العملة قدرة تنظيمية عالية بحيث كانت عملية التحويل وعسيلات البيع والشراء تتم في سهولة وبأسعار متعددة وبفضل ذلك أمكن للمستوردين أن يعيدوا تجارتهم المستعصمة المشهورة باسم الاستيراد بدون تحويل عملة ) ، وكذلك وضعت ضوابط الصلاحيات من الجنيهات إلى الأسر المصرية بانتظام في أول كل شهر دون عجزه ... بدون ، نصيب .

وهذه التجربة التي تواصلت بنجاح لسنوات عديدة كانت رسمياً مهما جداً . تساعد الروان والسعد وغيرها ( على عكس مايتصور بهاء ) في جذب المدخرات ، فاستمتم في تجارة العملة ساعدتهم حين قررنا التوصل إلى ترفيف الأموال في أعمال قاربا أنها سكر لأصحابها عائداً مجزياً .

إن الهجوم الذي بلغته تجارة العملة كان يتطلب قطعاً تدخل الدولة للتأثير في حركة الأسعار ولتضع المضبوطات أو الاختناقات المفصلة . وكذلك لترشيد استخدام الموارد ، إذ لايتك أن كلياً ؟ النقد الاجنبي ولم يدع التنمية الجديدة . ولكن تدخل الدولة في هذا المجال لايتك باعتقل تجار العملة لانهم خاطروا القانون الأخرج . وأما

بإسماء كبار تجار النقد الاجنبي وبإسمه في السوق السوداء ، وكان على رأس القائمة آل السويان وأشرف السعد . وكلام بهاء هذا جميع كل الملاحظات والمعلومات على مسحة ، ولكن ما هي دالة هذه المعلومات ؟ إن تجارة العملة في سوق حرة ، بعيداً عن الجهاز المصري ، هي تجارة حرة بها قانون النقد . رغم أن كل الأوضاع كانت تحت قيادة كاسر والم . وقد كانت هناك مصرى واحد لم يتعامل مع هذه السوق الحرة بلانها للفرار أو مضرباً خلال الأربعة عشرة عاماً الماضية . اتحدى أن يكون هناك مصري واحد لم يتعامل مع هذه السوق يبدأ من كسر المستوردين وانتهاء بإسافر سلاح في القصر الربيع . بل إن الدولة نفسها تعاملت مع هذه السوق . اليس كذلك ؟

لقد شهدت السبعينات والثمانينات أيضاً من النقد الاجنبي في يد سائين الأفراد . وكان هؤلاء الأفراد يتطلعون إلى تحويله إلى الجنيه المصري بأعلى سعر ممكن . ولقد امتنعت الدولة ( لفترة طويلة ) عن تقديم سعر ضابط للذرات التي يحملها السواطون . فكان طبعياً أن يبحث هؤلاء عن يشتري منهم بفيساعته دون أن يفسدوا الناس الضياعهم . هذا من ناحية . وفي المقابل كان هناك من يسعون للحصول على النقد الاجنبي ( من أجل الاستيراد أو تهريب الثروة أو السليحة ... الخ ) وكانوا قادرين على دفع أي ثمن يتناسب مع ظروف العرض والطلب . وقد رفضت الدولة أن تفسق الخلق على أصحابها المطب لذلك اجنبي ، فتركهم يسعون ( داخل مصر وخارجها ) للحصول على بيعهم . غاية غريبة إذن أن نقولنا من وراء ذلك سوق فيه عرض جاف من النقد الاجنبي ( يريد أن يبيع ) وفيه طلب جاف من النقد الاجنبي ( يريد أن يشتري ) لا غريبة في ذلك . ومما أمت الصالحات في هذه السوق للثمة . فإذن أن يظهر من يربط الصلاحيات ويتوسط لتفكيكها ، فسطر تجار العملة في السوق الحرة ( خارج

أن تتعاضد عن تعويض الشمايا على الأرباح وعلى أصحاب الرأى متفقون على ذلك . ولكن هذا الاتفاق لايتصيح أنه لا توجد نقاش خلاف ، أوجه الاتفاق . ويبدأ الخلاف حين يكون السؤال : لماذا أقبل الناس على التعامل مع شركات توفيق الأموال ؟ لماذا التفتوها على خصوصية المصرف وخاصة العرق وحصة العمل في الطريقة ؟ إن بعض الكتاب يهيننا بأن الاعتدلات اللبعية في التفرزين والصنف كانت خلف هذه النتيجة الجسيمة . فهي التفسر كالمستوردين . أو كمن يشترون نائمين . إلى هذه الشركات وبملوها ما يملكون . ويهينون ذلك أن السهر الأسود ملك أهل الحكم لفلان ويهينهم من متبعة مايسحت . وإلا كيف يفسر هؤلاء الكتاب صحت الحكومة ؟

إن الاستدراك أحد بهاء الدين ومن يتحدون عن ظاهرة شركات توفيق الأموال باعتبارها عملية نصيب من أولها إلى آخرها . وهو وصف يتفق فيه مع أغلب ما ننتشره ، الإمال . ومع ما ننتشره الصحف الحكومية . ولو كان هذا الوصف صحيحاً ، فإن الأمر يكون بالمثل أشبه بالمثل . إذ كيف يتم تملك ملايين المصريين على يد هؤلاء النصارين ؟ في عز التهاز وأسماء عين الحكومة ؟ كيف يتم ذلك ومن بين المتشاكين البع العقول وأصحاب أكل الكفالات والشهادات والمناصب ؟ هل يمكن أن نقول ذلك دون أن نقترع على تلك عملية تخدير جماعي أو توقيف مضطرب ؟ أو والفتاح أحمد بهاء الدين وأصحابه على أن العملية كانت مجرد نصيب لا تفسد لغيره طبعاً تفسر ما حدث تفسيراً عقلانياً . ولماذا فإن الأقرب إلى المنطق في ظني أن نسلط بأن المسألة لم تكن عملية نصيب خالصة صافية . ولذا سابع وقسح الناس في شبكتها

■ ■ ■ ■

■ انظر إلى قول بهاء الدين - وهو يؤكد نوم الدولة أو عجزها - إنه يقول أن الدولة كانت تخدم من هم أصحاب هذه الشركات . فقد أصعب وزارة الداخلية ( ١٩٨٢/٧٣ ) كشفاً







المصدر :

الكتاب :

التاريخ :

للتشريع والخدمات الصحية والمعلومات

١٩٨٨ - ١٩٨٩

يعني التدخل لتعديل القانون والواقع ، وتطوير ما لديه من مميزات الناس بطريقة لحل مشكلة خلفتها القوانين والسياسات القاصرة وغير الوافية .

□ إن المدرسين والفلاحين أصحاب الدولارات ، وكذلك التجار ، ليسوا مستوين ( كلاً على حدة ) عن تحديد الأهداف العامة للتنمية الشاملة ، وليس لديهم أن الدولة تقاسمت من أداء دورها ... ول كل الأحوال ، فإن تسيار العملة - بالشرح الذي سنسأله - لا يمكن وصف أعمالهم بأنها كانت مجرد نصب في نصب .

□ وهذا التحليل نفسه يمتد إلى شركات توليف الأموال . فقد ظهرت حاجة لدى الناس لزيادة موقوفهم بعد المعاشي ، أو بعد العودة من البلاد العربية ، أو إعداد الزواج الأبدية . وقد خلقت الدولة وطلعت سياساتها في إتاحة هذه الفرصة ، فإني غريبة في أن يتجه الناس إلى من سبقوا أن افترضهم في تجارة العملة ، لكي يسلموهم مخرجاتهم على أن يحصلوا تشخيصاً لحسابهم ؟ لأغاية .. ولقد انطلقت أعمال الشركات فعلاً بسرعة الصاروخ بمجرد أن شعر الناس أن المائد مرتفع ويتقدم سنة بعد سنة ، وأن يوسعهم في الوقت نفسه استرداد أموالهم في أية لحظة . ولو أنه هذه التجربة التي عاشها الناس لما تداعفوا لتقديم مخرجاتهم ، مهما زادت العملة الإصطناعية في التليفزيون والصحف ، ولا خسرو ذلك قدر أن تدفع الناس إلى مكن من غلة ، وتقرر أن عمل الشركات - ورسم التوافيق والمصاريف الجديدة في بعضها - لم يكن مجرد نصب في نصب .. ونحن نعلم الحكومة مع بعض هذه الشركات في نطاق واسع ، لم يكن ذلك مجرد إعلان لآل الرشوة القديمة لبعض المسؤولين كما يقال . فالرشوة لها أثر دائم لا يتكرر في نصير الصلقات ولا تحسب شروطها . ويتبين ذلك على شركات التوليف وعلى أية شركات آخر تتعامل مع الحكومة وموظفيها . ولكن القرار بهذا الإغمي أن المصالح لم تصل له ، أو أنها لا تمت بصلة إلى المصالحات الخلقية عليها ... ويتضح فإن الإشارة إلى أوجه الفساد يعني أن المعنية من أولها إلى آخرها مجرد نصب !

□ فلما إن الشركات انتفعت فجأة ، أو انطلقت بعدلات أو أقل أن لها أملا ، على سنوات قليلة تحولت أعمالها من الصلاحيات إلى البلاكين ( أي إلى آلاف الصلاحيات ) . كيف توجد مجالات مناسبة لتشغيل هذه الأموال كلها ؟ وكيف تكون نظم المتابعة لحركاتها ؟ ومن الذي يتولى التشغيل والمراقبة ؟ وكيف تتصل الهيكل الإداري في

الشركات بحيث تصبح قادرة على استيعاب المهام الجديدة ؟ ثم إن خط التشغيل الذي يسمح بتسيار المخرجات في أي وقت ، مع الانشغال في صرف النسلب الشهوية ( تحت حساب الأرباح والخسائر ) كان يطرح ضرورة إنشاء أشكال محاسبية غير تقليدية ، ويبدو أن بعض الشركات تحذر عليه فعلاً أن يحد من مؤثرات مفسوحة في المواهب المارة . ورغم احساس أغلب أصحاب الشركات بكل هذه التحديات ، لم يتوقفوا ليراجعوا الأمر . ولكن استمروا في تلكى مزيد في الودائع ، واحتدم القنائل المجنون في ذلك .. أصبح الأمر مفسوحة لبعض أصحاب الشركات يشبه حيل وكبي الحصان الذي انطلق حصانه فيسأة فلفد السيطرة والقدرة على التصرف ، فلا هو قدر على إيقاف الحصان ، ولا هو قدر على التزول من فوق ظهره .. وإذا اصطدم الحصان بجبل أو سبيل في البحر ضاع الفارس مع الحصان ومعه كل ما حمل من لروات .

□ في حالة كهذه لا بد من تدخل كل من يعنيه الأمر لمساعدة الأخ الذي يركب الحصان .. وهو يعني في حالتنا استدعاء الدولة في المقام الأول ، ومعها كبار الاقتصاديين والفنيين . ويعني كلامنا هذا أننا كنا على رأس المتنبهين للأخطار ، وكنا على رأس المطالبين بتدخل الدولة بالتشريع والتوجيه .. والمعاناة . وكما في حالة البنوك المازمة يكون تدخل الدولة بقدرة الحالة بحرجتها .

ولكن مرق كبير بين المطالبة بتدخل من منطلق الإصلاح والتشريع ، ودعم النشاط الخاص ، وبين التعامل مع الشركات بهدف التصليح الشفاعة ، ومطالبة أصحاب الشركات الجادة وغير الجادة بأجهزة الامن المختلفة . إن العلاج الأول كان من شأنه إشاعة الاستقرار في الأسواق النقدية والصالية مع كل التشايع التنمية الإيجابية لذلك ، إضافة إلى حماية أموال المودعين . أما العلاج الآخر الذي يهتم الدولة والذي يستند عليها إلى منطق بهاء الدين بأن أصحاب الشركات جميعاً مجرد متعاطين .. فانه العلاج الذي أوصفنا إلى ما وصفتنا إليه . وهو علاج يتعارض مع كل ما يقبل عن تشجيع القطاع الخاص ، وتشجيع الأسرار . على العكس في التشجيع الاقتصادي والتنموي استناداً إلى دعم السياسات العامة للدولة . وقد كنت أتصور أن الاستاذ بهاء من أنصار هذا الاتجاه لتسليم المبادات الفردية والخاصة ، ولكن الطريقة التي كتب بها مقالاته لا تترك لك لأفك . والحقائق أن المؤلف من هذه الشركات يتحده اسمياً في ضوء الموقف من القطاع الخاص الوطني . ولكن يبدو أن ضباباً إيديولوجياً أصبح الطريق الصحيح من أحمد بهاء الدين . ولعل ذلك حين تصل إلى نقطة أخيرة في مقالاته ، إذ تلحظ أن لهجته تغيرت حين وصل إلى الحلقين ٥ و ٦ . ومن يعرف بهاء الدين وصوته الهدهد ووجهه البشوش ، سيتفهم في هاتين الحلقين وقد تغيرت سمته فجأة . فقلقت مضات وجهه وعلا صوته وأخذ يصيح على غير العادة .. لقد هاجم بهاء الدين أصحاب الشركات وأصحاب .. ولا أدري اسم استعجت الحجة منه كل هذا التحليل المطول العاصف ! ولقد هاجمهم كل دينهم وشعر عليهم ورود في منهم كل ما يقبل وما لا يقبل .. أصى فسيحة في الله ؟ هل أماع الاستاذ بهاء أن نقرأ من أصحاب هذه الشركات أسماء إلى الدين والإسلام من خلال ميشتهم وسلوكهم ؟ وهل أغضبه أن هؤلاء المتعاطين في الدين ، أساموا إلى قضية المجتمع الإسلامي والاقتصاد الإسلامي ؟ أم كان يقصد هذا لأن ما يارحنا أن تكون كتابتنا الكبير كل هذه الفقرة على الإسلام .. ولكن لاحظ أن





المصدر : الشَّجَب

التاريخ : ٢٩ فبراير ١٩٨٨

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### فيسد الشكوك أينما كان

عني عن البيان أن مقوري في هذا المقال لا يعني أننا نرفض معارضة للممارسات  
المستبدية والبيروقراطية في شركة كرويان أو في أية شركة أخرى ولكن ما نختلف فيه مع  
الإستبداء بهاء هو أنه وصل إلى دعامات خطيرة بدون اعتماد على معلومات كافية ومسا  
... من أين شوهد إميل على أن الإنجر الحات في بعض الشركات كانت يسلحهم الذي  
ذهب إليه . وما الذي كان هو أنه يؤكد أن ظاهرة الإنجر الحات والارتباك لم تكن تتعلق  
على كل شركات توظيف الأموال . وفي نفسية اصطلاحية بإعلان الأسماء الواردة فيما  
... صموه . كلوف أنيسة . بجلهون نرجو أن يتم ذلك فوراً . دون تعليق في المصروفات فحسب  
بمصلحة كل أصعب الاتصالات للمقبولة مع الجهات الأجنبية . خاصة من  
المسيحيين وأهل الحكم الذين لصانف أن تضاعفت ثروتهم ودخلهم بعد هذه  
الاتصالات والعلاقات . لذا نرجو ألا تكون معارضة الفساد والقطعة وحسب الصلة  
ولكن نرجو أن تكون سياسة عامة حازمة لتسد كل الشقوق التي يفسد منها  
الأسياد . واعتقد أن الإستبداء بهاء يتفق معنا في ذلك .  
ولعل الإشارة للموقف البيروقراطي إبراهيم ( الرئيس السابق للبيروت  
العربي الأرواني ) تؤكد ذلك . وكانت . دعوات فلا أدلة قامت على صفحات الشعب  
للصلة التي أطلقت به





المصدر : النشـر

التاريخ : ٦ ديسمبر ١٩٨٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## إتق الله يا بهاء !

بهم عادل حسين

حقيقة لم أكن أصور أن الاستاذ احمد بهاء الدين سيظل في هذه الحالة المصعبية المحيية الممذنة لتحتل لم يهدأ ، وكل من تقدم اليه يسأل في ربه عليه بإحاطة لم نعرفها فيه . ولا أذكر أنه كتب يصعد أية عارضة قومية بكل هذا الاستطراء والانتعاش ، لا الله كتب بهذه الطريقة ضد السياسات التي أدت إلى كارثة يونيو ١٩٦٧ ، ولأشد كارثة رحلة القدس وما تلاها في تكلم العيد .. جري هل تعتبر حكاية ، الزيان لخوان ، أخطر من كل ما سبق ؟

ولذا كان الاستاذ بهاء يرى أن الأمر على هذا المستوى من الخطورة ، فلو أن مسؤوليته - في هذه الحالة - عما وقع .. تكون أكبر وأخطر من مسؤولية الحكومة . فالحكومة قد تزعم أنها كانت غافلة عن مفرى ما يتم وخطورته . ولكن بهاء يمان أنه كان يلمس خطورة ما يراه منذ فترة بعيدة . خاصة بعد أن نفيه الدكتور سيد أبو النجا في أكتوبر ١٩٨٤ .. لأن لم يكن صمتك ياسيدي طوال هذه الأعوام ؟ ألا كانت الكارثة بالوصف الذي نسميه الآن ، ولعله جميعها في الخلفة التي تعبرهم بها الآن . فكيف طوخته نفسك أن تصمت مكتفيا بمقال وحيد نشرته تعقبيا على رسالة . سيد أبو النجا ؟ لقد كان الأمر يتطلب حملة تشبيه ما تقوم به الآن ، ولأنك لم تفعل .. فإن لديك يزيد على ذنب الحكومة .. اليس كذلك ؟

على أي حال . الشهد للاستاذ بهاء أنه كان رقيقا ومودا في تعليقه على ما كتبت في الأسبوع الماضي . ولم يلمعني فيمن ، شطهم ، وزعق في وجههم . وإذا كان موقفه هذا يعكس تقديرا لاختلاصي فيما كتبت (على نحو ما قال) فإني أسجل له بدوري أمام الله وأمام القراء جميعا أنني كذلك أحسن الخلق في موقفه ونسواياه . وإذا اعتاد أن للقراء يتكلمون من أمثلة حوارا موشو عيا لعله يكلف بعض ما غمض ولاء وسط الزوازع والأعاصير .. واستمررا لعاد أمان في الأسبوع الماضي أقول للاستاذ بهاء : إن القراء لاحظوا أنه لم يرد على النقاط المحورية التي أرتها . وقد لاحظت معهم أن مواقفهم أخطأت وتعاضت . وسأشرح ذلك ..

١ - لقد تساءلت بعد ذلك وأبعد الكارثة : هل الحكومة مسؤولة ؟ وأجبت . بالبنط العريض : هي المسؤولة الأولى ، وقد مسجلت في مقال السابق - مع كل من كتب - الاتفاق معك في هذا التقدير . ولكن أدهشني أنك عدت تقول ( في المقال رقم ١١ ) أن الحكومة مسؤولة بالمعنى السياسي . بمعنى أنها التي تضع السياسات الاقتصادية ، ولا ينبغي أن تسمح بتخريف هذه المسؤولية - على حد قولك - بحيث تتحول إلى مسؤولية مالية . حقيقة لا أرى كيف تكون الحكومة باعتبارك مسؤولة عن شياع فسادت الماليتين من الجهتين . فويفال أنه هذه مسؤولية سياسية لا تقترب عليها أي تعويضات للمواطنين الخالية الذين استأمنوا الحكومة ففطت عن الامانة أو خانتها ؟

إن الحكومات لتدخل لتعويض المواطنين في حالة الكوارث الطبيعية التي لا دخل للحكومة فيها ، فكيف يساطع عليها هذا الواجب في حالة الكارثة التي تكون هي مسؤولة عنها ؟ المويديو أن الله كانت ترى في مقالك ( رقم ٢ ) نفس ما ترى حيث لاحظت أن الأغلبية المطلقة من المودعين نفس بمطام والصعومهم .. كما قلت - تتطاع لها نياط القلب ، وقد طلقت في مفاكيت برد . أوالهم أو أكبر قدر مستطاع منها .

٢ - وحتى إذا كان وليد أن الحكومة مسؤوليتها سياسية ..





حسناً ، نحن نختلف في ذلك ، ويتصور أن أغلب الشركات المتغيرة وقعت في الإحباطات الأخرى غير مسألة النصب والنهب . ومن هنا بطبيعة الحال أن تختلف معنا في هذا التقدير . ولكن أرجو أن تتبين إلى أن رئيس الحكومة في بيته الأخير أمام مجلس الشعب لم يذكر حكاية النصب هذه ، وكذلك لم يذكر رئيس هيئة سوق المال هذا الاتهام في أي من تصريحاته الميادية

لشركات .. ولو كان رأى المسؤولين يشبه رأى الأستاذ بيهاء لما كانت هناك ضرورة لإصدار قانون يحل محل الشركات لتوزيع أوضاعها حسب أحكامه . لو كان رأى الحكومة يشبه رأى بيهاء لاكتفتت بالسلب على كل أصناف الشركات ( أي كل النصفين ) .. وأطراف شرم أن الأستاذ ختم مقاله ( رقم ١٢ ) بقوله : نحن لانسيب القضاء .. وقبل هذه الكلمات الصليبية بأسطر قليلة كان يروج الأحكام القاطعة بأن الزوان حصل على ثبوته من تهريب المخدرات والنفقة المحرمة .. فعلى تجارة العملة في السوق السوداء لا تأتي بكل هذا العمل .. هل نسي الكاتب أن الموزعون من أوائل إلى آخره محل تطبيق شابل تحت إشراف النائب العام ؟ وهل يتفق مع التقليد الصليبية محاولة التآمر على مجرى التحقيق .. وأن تنسيق القضاء لإصدار الأحكام ؟

[ ٤ ] ومع ذلك ، فقد حدث أشد تطورات وكشفت ممارسات الحاج محمد أشرف المسعد ( العقيل رقم ١٢ ) ، إذ تحللت في حكمه في أسرار سيارات الركوب ١٢٨ ، وأوضحت أنه يكسب ٦٠ ٪ وتساوت : أليس مكسب ٦٠ ٪ فيه مغالاة ؟ ونحن نجيب بسان في الأسر مغالاة لا تشفيها . وقد أضفت أننا نسمع ونعرف أن هذا كان أسلوب العمل في سلع كثيرة . ونحن قد سمعنا بالفعل مثل ما سمعنا . ولكن ألا تلحظ أنه انتقلت بهذا الكلام إلى بند آخر ؟ أنت تتكلم هنا عن الاحتكار وليس الأسرار ، أي عن شط في الأعمال الاقتصادية يتعارض مع اعتبارات العمل الاجتماعي . ونحن معك في ذلك هذا النمط . ولكن هذا كله لا يحضر أصناف هذه الممارسة في أسوأ بند ، وهو بند النصفين . كما نتوصل أنت أن تلعل

وفي كل الأحوال ، فإن ربح الأسرار لم يتسبب فيه أصناف الشركات ودهم . فلم تحصصهم ودهم بالهجوم الهاد ؟ إن مسلكتنا في هذا الأمر يختلف من مسلكتنا . فمن نختلف على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تخضع إلى ربح الأسرار . ولتأخر في ذلك بين شركات التوظيف والجهات الأخرى . بل نؤكد دوماً أن المسؤول الأول عن الخراب الاقتصادي هو مستوى البلد ومن والا . ونرجو أن نخلق معاً في تحديد هذا الظرف العام

[ ٥ ] وقد أذهني أن الأستاذ بيهاء لا يصدق حتى الآن أن تحقيق معدلات ربح تصل إلى ٤٠ ٪ مسألة ممكنة . حتى لقد تساءل بغيطة شديد ، أين يمكن تحقيق هذا الربح إلا في اليابان . ولا في بلاد تركب الأليل ! أعبط أم استعجاب ؟

ياسيدي لا عيب ولا حيلة .. فالأمر لا يلاحظ أن النسبة الحقيقية تحسب بمقدار الشئ إذا أخذنا في حساب معدل التضخم السنوي . ومن ناحية أخرى ، فإن أية شركة متوسطة النجاح تحقق هذه النسبة لعملاً . فهي تدفع من المخلص الاقتصادي إلى ما يقارب ٢٠ ٪ لفائدة للبيشوك

وإن هذه المسؤولية السياسية تختلف . من المسؤول التي يتحملها المودعون ودهم ، فإن هذا لا يعني أن يكون غضبك على أصحاب السياسات الخاطئة أقل من غضبك على من وصطلهم بمجموعة النصفين والمحتملين . ، فخطايا السياسيين أشد أثراً وخطراً . لكن لاحظ الفراء أنك لم تعدل في توجيهه شريكاً ، فأهل الحكم والسياسة لم يخدمهم سياسياً ، ولم تحل أخطائهم وأسيئها . هل نعو ما فعلت مع أصحاب الشركات ؟

وقد ذكرت باستدلال بيهاء بالمعتمدين أن العمل القلبي ليس عذراً للناس كي يهرقوا ما تصل أيدهم إليه . ونعتقد أن التشبيه لم يكن موفقاً ، فهو مسلماً لك ( جدلاً ) بأن ما حدث في الشركات كان مجرّد سرقه لكل ما وصلت إليه اليد . فإن العمل هنا لم يكن خطيئاً أو أمين شرطاً . وإنما أغلب القيادات العليا للسحولة ، وقد اعترفت أنت بذلك ( في المقالين ٢ و ٤ ) . وإذا حدث هذا فإن للناس العذر كل العذر إذا تصرّفت على أن كل ما يجري صحيح ومشروع . وإذا أريدت التوبة أن نراجع اليوم عن رأيها ، فإن عليها أن تدفع للنفس صلياً . ليس أيبداً فقط ؟

[ ٦ ] ثم أننا أرى أن نفهم منك تعديداً دقيقاً لسردك لهذه الشركات وأصنافها :  
 - هل هم رجال أعمال في أزمة ؟  
 - هل هم رجال أعمال يجرّون شمساهم الاقتصادي إلى مقام اجتماعي ؟ وبكمصطلح الفني هل يتعارض العائد الاقتصادي مع العائد الاجتماعي ؟  
 - هل هم مجموعة نصفيين لا أكثر ولا أقل ؟  
 إن التوزيع النقيض هو من قواعد العمل والأمانة ، وغضاً عن ذلك فإنه يساعد في تحديد العلاج المطلوب . فكل نمط من الأنماط الأربعة له علاج خاص يناسبه . ولشرح مقصدنا نقول : على سبيل المثال - إن مواطنينا عثوا كثيراً في تعاملهم مع أصناف المياني السكنية ، ووجه الانماط التي قدمناها فإن مشكلة الناس مع شركات الإسكان والمقاولين كانت أصيلاً ترجع لنقص مزايا في السيرة يؤدي إلى وفاء عمليات البناء ( وهذا مثل النمط الأول ، نمط البناء في مجال الأعمال ) . وفي أحيان أخرى كانت المشكلة تتمثل في تأخير مواعيد التسليم ، أو في مشكلة المواصلات المتأخر عليها ( بسبب انخفاض الكفاءة ) . وفي أحيان ثلاثة كانت الأسعار مغالى فيها ، أو كان ارتفاع المياني خيراً بالعينة . أو كان موقع البناء دوداً على أرض زراعية لم يصح فيها بغيته ( وهذا نمط النمط الثالث ، نمط التضرع بين العائد الاقتصادي والعائد الاجتماعي ) .. ولحياتنا نكتة العائد المكافئ جميع نمط النظم من السكان ، وبموجب أسوأ من البنوك . لم يهرب بذلك كله إلى الخارج دون أن يربح بناء . أو قد يخدمه بيع الشقة الواحدة لأكثر من مسك ( وهذا هو نمط النصب والاحتيال ) .

والآن .. في أي نمط من الأنماط الأربعة تقع شركات توظيف الأموال ؟ وبالنسبة لبهاء الدين ، وأحسن من طائلاته أنه يضعها في دائرة النصفين . فمن كسا يقول - ويصدق - عملية نصب هائلة تجري عليها بئنا ( مقال رقم ٢ ) . وفي مقال ( رقم ١٤ ) يعود ليردحت عن الشركات ( بدون تمييز ) باعتبارها تحمل النصب باسم الإسلام .







## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : **الشرق**

التاريخ : ٦ ديسمبر ١٩٨٨

لغاة الأموال التي اقترضتها ويبقى لها بعد ذلك ٢٠ - ٢٥ أريحا. المجموعة - كما تسمى - يساوي ما ترمي شركات التوظيف أنها كانت تحلقه بسون السذهب إلى البلاد التي تتركب الألبال .. قد تقول : إن هذه الشركات بدأت أن تكتسح هذه المعدادات ، وإيراس في ذلك ، ولكن عليك أن تثبت صحة قولك .. وإيراسي أن تعتمد في الألبال على أننا بصدد نسبة مستحيلة ، وعلى حد علمي لا توجد جهة مسؤولة تستطيع الآن أن تؤدي استنتاج الذي ذهبت إليه عن برهان وإيقين .

٦ - وقد سطر الأستاذ بهاء من قولنا أن بعضاً من أصحاب شركات توظيف الأموال اكتسبوا خبرة من تجارة المصلحة قبل الاستلا : في السوق السوداء كاننا نحدث من طمعت حرب ١ .

ويبدو أنه لم تدار جيداً ما فرحت في هذا الصدد ، ولذا أريد على ما ذكرت .. أن حجم التوصل في السوق الحرة كان في الفترة عام ١٩٨٢ حين أصدر مصطفي السيد إجراءاته المشهورة ، كان حجم التعامل في هذه السوق الحرة للنفط الأجنبي لا يقل عن ٢٠ ، ٢٥ أو ٣٠ بليون دولار ، أي كان يقوى حجم التوصل في جميع فئاته المركزي أو في جميع البنوك التجارية ( بنوك القطاع العام الأريمة ) .. ونحن ممن يرون فعلاً أننا لم نحسن استخدام هذه الموارد من مغلول للتنمية الاقتصادية . ولكن هذه قضية أخرى ، نشفيق إليها أن موارد البنك المركزي والبنوك التجارية ( من النقد الأجنبي ) لم يحسن استخدامها كذلك .. أي أننا بصدد خلل في كل السياسات الاقتصادية والنقدية ، وكل هذا لا يبرر وصف القائلين على هذا السوق المتفكك العملاق بأنه همجية على أحرار عمل في السوق السوداء .

و مع ذلك ، فلذا كنت تقول إن الريان - بصفتي مجرد تاجر أو تاجر عملة - لم يكن طمعت حرب ، فإن الأمر لا يحتاج ( زبدة ) فحين نتكلم معك فيما نقول . ولكن من قل أن رجال الأعمال متفكك : طمعت حرب من ناحية والناسيون من الناحية الأخرى : ألا توجد أصناف بين بين ؟ ألا تقع أبداً بما هو أقل من نموذج طمعت حرب ؟

٢ - ثم ماذا أقصد من نموذج طمعت حرب ؟ إن نموذج هذا الرجل العظيم لا يقتصر على على اتجاهه وإملاءه وصانع ولا أن كان كثير من رجال الأعمال يصح تسميتههم بطمعت حرب . إن طمعت حرب تارة بين معاصرة بأنه صاحب رؤية شاملة تستهدف الاستقلال الحضاري والاقتصادي ، وقد أقم مشروعه كسيلة متكاملة ومشتركة لتحقيق هذا الهدف . هذا هو طمعت حرب .

والذا كنت لا تقبل مالا أقل من طمعت حرب فبأن في هذه الحالة أسألك : ما رأيك في الأستاذ عبد الصديق الشريف ؟ أفن أنه صاحب رؤية شاملة في الاستقلال الحضاري والاقتصادي ويسعى لإنشاء مجمعات صناعية تخدم هذا الهدف . فهل لاحظت أن قانون تلقى الأموال يصيب هذه الفكرة كما يصيب الشركات الأخرى ؟ لقد ردت علينا بأنه لم تشره بكل الشركات ، ولكنه تركز على الريان وخوان ، ولكن صدقني بأستلا أنه إن تجد قارئاً واحداً لم يفهم أنه تهاجم كل شركات توظيف الأموال الإسلامية بدون استثناء . لم لاحظ أننا لم

تطلب منك أن تمتنع عن التشهير والتشخيص بالسمية للشركات ( غير الريان ) ولكن طمعت حرب دراسة اتجاه القانون لتصفيتها ، فهل فعلت ؟ أم أنك صحتنا إلى ما كنتك إن تجد ما يشير إلى ذلك .

وأود أن ألفت النظر إلى أن شركة الشريف ليست استثناء فريداً ، فكثير من شركات التوظيف كانت تمضي إلى الاتجاه الذي مثله الشريف . وكانت تخفيه والسدا وقوة .. وكل هذا أصبح معرضاً للتصفية الآن . بل إن

الصعب التي تواجه البنوك الإسلامية وتواجه مشاريعها تشبه ما نذكره عن الشركات فإين أنت بأستلا بهاء من كل ذلك ؟

٧ - لننقل بعد هذا إلى ملاحظة مسلفتنا في مقال السابن براف ، ومع ذلك التهمتي بأنني أغرت في بيدي . ويعلم الله أنني لم أصدق إلا التصحفة المخلصه ، وخلفت عليك مع حماسك البدي . أن توظف أخطاء ليد لتقدم الموقوف فيها .

ولا أريد أن أطيل في هذه النقطة .. إلا أود أنت ذلك ، وأنتي أظني هناك بأنني أغرت في بيدي . ويعلم الله أنني لم أصدق إلا التصحفة المخلصه ، وخلفت عليك مع حماسك البدي . أن توظف أخطاء ليد لتقدم الموقوف فيها .

كيف يمكن تفسير هذا الموقف ؟ غير أن تهمته بالجهل وقهر الفكر ، ولكن كيف نفسر موقف أنت ؟ ثم كيف نفسر عصبية الزائدة وتخليق عن الموضوعية في أحكامك ؟ هل صحيح أن الفساد لا يوجد إلا في الشركات التي ترفع رايات الإسلام ؟ هل ترى حقيقة أن كل ما ترمي به هذه الشركات ( وعلى رأسها كشوف البركة ) لا يوجد في كل المؤسسات الاقتصادية الأخرى ؟ لقد

فوجئت بأن الدكتور سعد الدين إبراهيم ( الأستاذ في الجامعة الأمريكية ) يكتب بدوي في « الجمهورية » ، أن الفساد في بلدنا لم يعرفوا الفساد المتفكك إلا بعد أن خيروا شركات توظيف الأموال .. يا صديق الله ، اسم

يعلم الدكتور سعد حقيقة عن الفساد الذي تشابه الشركات الدولية الناشئة كل بلد العالم ( وشهدنا مصر والبلاد العربية ) ؟ وهل لم يسع عن الفساد المتفكك الذي تصارعه الحكومات الأجنبية وأجهزة مخبراتها من خلال برامج المعونة وغيرها ؟

٢ - تعود إلى الأستاذ بهاء : اسمح لي أن أقول : أنه يصعب على القارئ للمعاد أن يتصور أنك تتركز هجومك على هذه الشركات بدأت . لأن الفساد فيها يمس إلى الإسلام ، من حين أن فسدت الشركات الأخرى لا يحدث هذا الأمر لأنها لا ترفع اكتسب مصلحتها للإسلام . كان يومنا أن نوافق على هذا الفساد لولا أن هجومك غير الموضوعي لم يمتد .. عن قصد - بين الطيب والخبث . إن الخط العام في هجومك لا يبدو أنه





المصدر : الشرق جدا

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ ديسمبر ١٩٨٨

الله ضد ممارسات خاطئة . أنت لا يبدو من كلامك أنك  
تريد علاج المرض في بعض المؤسسات الأريوية ولكن  
يبدو أنك تريد قتل المريض !  
إن تسميماته خطيرة وفلكلة وأنت تتكلم عن الرموز  
الإسلامية .. وحتى حين تصدلت عن المودعين  
المستضعفين لم تنس أن تحسن في الكلام أن بينهم من عاد  
بشروة من جهاده في أفغانستان !  
يا سائر النقي لله يا رجل .. لنقي الله

**عادل حسين**





المصدر : ..... البنية الإسلامية

التاريخ : ..... نوفمبر ١٩٨٨ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## الطريقة العملية لجمل المجتمعات والمنظمات الإسلامية تعتمد على نفسها ذاتيا في التسيير والتمويل

للأستاذ : أحمد أمين فزاد

### ( الحلقة الثانية )

تناول الأستاذ : أحمد أمين فزاد في بحثه  
الذي نشر في العدد (٦٢) من هذه المجلة ،  
الكلام عن إمكانيات العالم الإسلامي ،  
وتعريف وتحديد الأهداف وما يعترضها من  
معوقات ....

ويستكمل في هذا العدد بحثه بالحديث عن  
خطة العمل لتحقيق هذه الأهداف التي سبق أن  
أشار إليها في العدد السابق .

واليكم البيان :-

ب - خطة العمل لتحقيق أهداف المجتمعات  
والمنظمات الإسلامية في الاعتماد على الذات في  
التسيير والتمويل :-

إمكانيات العالم الإسلامي ...

أهدافها ، وما يعترضها من معوقات  
إن تحقيق أهداف المجتمعات والمنظمات  
الإسلامية في الاعتماد على الذات في التسيير





المصدر: المسئول الإسلامي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: نوفمبر ١٩٨٨

والتمويل ، يتطلب خطة عمل متكاملة ، تضع  
في اعتبارها من ناحية الواقع الذي تعيشه الأمة  
الإسلامية والتحديات القائمة من مشاكل

أحمد أمين فؤاد

ومعوقات ، والتشابك والترابط بينها ، ومن  
ناحية أخرى التقدم المستهدف والصورة  
المستقبلية لهذه الأمة ، وبالتالي الحاجة إلى فكر  
واضح وأمين وإجراءات عملية تواجه هذه  
التحديات ، وتسقضي على هذه المشاكل ،  
وتقطع هذه المعوقات من جذورها ، وتبني في  
نفس الوقت دعائم الانطلاق إلى آفاق المستقبل  
ورحاب التقدم ، فلم يعد الأمر يحتمل حلولاً  
جزئية لا تغني ولا تسمن من جوع ، ولم يعد في  
الإمكان للأمة الإسلامية أن تمارس ترف  
الانتظار ، فالمنحدر الذي ينحدر إليه  
سحيق ... والقوى التي تدفعها عاتية ...  
والسرعة التي تنزلق بها فاتكة ...  
وأصبحت الحاجة ماسة وخطيرة إلى استنفار  
هذا العالم الإسلامي وإيقاظ وشحن القوة الهائلة  
الكامنة فيه وإيصالها بمصادر قوتها ، والفقر به  
فوق هذه التحديات ليضع قدمه على الطريق  
الصحيح الآمن ، ويبدأ مسيرته للنقمة من  
جديد ... فالخيار أصبح صعباً ... ولا بديل له  
إما موتاً وضيقاً ونحلاً إلى الأبد ، وإما حياة  
خير أمة أخرجت للناس !







المصدر: المفكر الإسلامي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: نوفمبر ١٩٨٨

وتركز خطة العمل على محورين أساسيين هما :-

- أولاً : بناء البنية الأساسية للقوة الذاتية .
- ثانياً : السياسات والإجراءات التنفيذية ( الطريق والوسائل والأساليب ) التي تخدم هذا البناء من ناحية ، وتدعم البناء الفوقى وتواجه العقوقات وتجهزها من ناحية أخرى .

أولاً : بناء البنية الأساسية للقوة الذاتية :

وهي الأساس لوضع الأمة الإسلامية على الطريق الصحيح وبناء القواعد الأساسية لانتاجها ولكل إدارتها ، وذلك بالإسراع بالآتي :-

- ١ - إعمال المنهج الإسلامي ، وحسم النزاع الإيديولوجي في المجتمع المسلم .
- ٢ - بناء الإنسان المسلم على قيم الإسلام .
- ٣ - الاعتصام بمبدأ الله وتحقيق التقوى والتكافل والتكامل الاقتصادي بين الشعوب الإسلامية .
- ٤ - تنظيم وتنظيم الانتاج والإنتاجية .
- ٥ - بناء وتنمية تكنولوجيا ذاتية مستقلة .
- ٦ - توطيد وتنظيم التمويل .
- ٧ - بناء قاعدة معلومات .

١- إعمال المنهج الإسلامي :

عقيدة وشريعة .. ديناً ودولة .. سياسة واقتصادا .. مجتمعا وحضارة .. ملجأ ونظاما .. وحسم النزاع الإيديولوجي في المجتمع المسلم ، وشجب أية دعوة لأي مذهب ينافوه ، حتى تكون الأمة على قلب رجل واحد وتعيد ربنا واحداً تدين له ولنتجه بالولاء المطلق إلى الحكم إلا أنه أمر ألا تبتدوا إلا إياه ، ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون .

فالمنهج الإسلامي ليس نتاج عقل بشري فاسد مهما ارتقى ، وإنما هو تنزيل من حكيم حميد يعلم ما يصلح المجتمعات وبقيمها على الجادة ولطفاً بحلقه وحماية لهم من التخطي في ظلام الفكر البشري المحدود .

« لا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير » .





المصدر: البيان الإسلامي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: نوفمبر ١٩٨٨

• وتطبيق المنهج الإسلامي لا يكون إلا من خلال حركة شاملة لإعادة الإسلام إلى دنيا المسلمين وإعادة المسلمين إلى حوزة الإسلام.

• وتأتي خدمة تطبيق المنهج الإسلامي من كونه منهاجاً ربانياً نابهاً من الإسلام مطبقاً لأحكامه وأتباعاً لرسوله ﷺ وتركتم فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا من بعدى أبداً، كتاب الله وسنتي، عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى، وأنه يشق مرتكزاته من ظروف هذه الأمة وتراثها، ومزاجها وتاريخها، ويستند في تنفيذه إلى القوى الروحية والإيمانية اللاعنودة التي يفتحها الإسلام في نفوس المسلمين وييسدها طلائع عمل يضمها في مصاف أرق المبادات وأقربها للخلاق سبحانه وتعالى.

• إنه بطبيعته يؤدي إلى إيجاد البنية الأساسية لبناء القوة الذاتية من حيث تحقيق الاعتماد على الذات والاكتفاء الذاتي وتنمية موارد الأمة وبناء الفرد المسلم الذي ينمي ويصير، وينفع بها إلى آفاق التقدم إنساناً وعملاً وبرسالة.

**المحاور التي يقوم عليها المنهج الإسلامي في التنمية:**

أ - الإنسان: والربط الضروري له بالجماعة على أساس من الأخوة الإسلامية والاعتصام بحبل الله والتكافل.

ب - موارد الثروة في المجتمع (الوارد الطبيعية):

- وحقوق الجميع فيها.

- ومسؤولية الجميع عن تنميتها والتشغيل الكامل لها.

- وتنظيم ملكيتها:

من حيث الشكل: ملكية خاصة وملكبة عامة في نفس الوقت، وكلاهما أصل، وكلاهما

مرتبط بتحقيق صالح المجتمع.

من حيث تشوئها: بالعمل أساساً واجتهاداً وببذل الجهد لإحياء موات الموارد.

من حيث حجمها: مرهون بالقدرة على التشغيل وتحقيق ثمارها.





المصدر : البنو له ٢٠٠٢ لاسلامية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : نوفمبر ١٩٨٨

من حيث لظلالها : يشمل كل قادر على القيام بأعمالها  
وتشجيع ذلك ودعم هذه القدرة .  
من حيث ثرائها ! يجب أن تحقق التقدم وتحافظ على  
استمرار المجتمع المنتج .  
من حيث توزيع مآلها : كفالة تحقيق « حد الكفاية » لكل  
فرد .

جـ - الربط بين الإنسان وموارد الغروة (استراتيجية  
الانتاج) :

- الأهداف : - تحقيق « حد الكفاية » لكل مواطن .
- سد حاجة المواطنين الضرورية فالمحاجة  
فالكفاية .
- إقامة هيكل إنتاجي جديد يستجيب للهدف  
الجديد للانتاج وهو تحقيق « حد الكفاية »  
لكل مواطن .
- الأسس : - الإيمان بكفاية الموارد لسد حاجة جميع البشر  
مهما تكاثروا حيث لا تدرى مع « قُدر » فيها  
أقواتها .
- حق جميع المواطنين في موارد الغروة المخلوقة لهم  
جميعا .
- تكليف الدولة بتشغيل هذه الموارد بنفسها  
وبأفراد المجتمع على أوسع نطاق وبضمان « حد  
الكفاية » لكل مواطن .
- الوسائل : - فرض العمل على كل قادر عليه .
- جعل موارد الغروة كلها في حالة تشغيل كامل .
- فرض التكافل بين المواطنين .
- القيام بفروض الكفاية في مجال الانتاج .

المركزات الأساسية لفعالية المنهج :

ويتم هذا المنهج بمركزات أساسية تجعل له تميزا مطلقا في  
تحقيق أهداف بناء البنية الأساسية للقوة الذاتية للأمة  
الإسلامية ، والاعتماد على الذات وخاصة في التصير والتجديد  
نوجزها في الآتي :





المصدر: الموقف الإسلامي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: نوفمبر ١٩٨٨

● فهو مترام مع طبيعة هذه الأمة ويبتنيها ، تابع من عقيدتها ، معبرا عن فكرها وآمالها ، محملا ومفجرا لطاقتها الإنتاجية والإبداعية ، وهو فوق ذلك كله مرنا يتراحم مع تباين ظروفها ومراحل نموها .

● توحيد المصلحة الخاصة والمصلحة العامة ، مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة ، فالجماعة يهيم أمر الفرد ، وإذا ضاع الفرد ونشط الجماعة ، فقد برئت منهم ذمة الله ورسوله ، والفرد يهيم أمر الجماعة ، ويسأل عنها أمام الله « من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم » . فكل المصلحين مصلحة للمسلمين ، والإسلام يقيم وحدة عضوية واتلافا دقيقا بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة ، فيرى الفرد مصلحته في مصلحة الجماعة ، وترى الجماعة مصلحتها في مصلحة الفرد .

● التناقضات الاجتماعية تعبر في نظر الإسلام كالسلب والموجب ، أساس للتعاون والتكامل لا للتصارع والقتال ، فالجميع أعضاء أسرة واحدة في نظر الإسلام يكمل بعضها بعضا يهود صاحب الفضل بفضلته على من لا فضل له ، ويستخدم صاحب المال ماله في سد مصالح المجتمع والوفاء بمصالح ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ، حتى ليكون هو وغيره في الانتفاع بماله سواء « فما الذين فضلوا برادى رزقهم على ما ملكت أيمانهم فهم فيه سواء » .

● وجوبية التنمية ( الإعمار ) في الأمة الإسلامية ، وتسمى الدولة لتحقيقها وتحاسب بين يدي الله تعالى إن هي فرطت في ذلك ، لأن هدف التنمية هو القضاء على الفقر لأنه يتناقض مع الإسلام ، ولقد استماد الرسول عليه الصلاة والسلام من الكفر والفقر وعادل بينهما ، وقول الإمام علي رضي الله تعالى عنه « لو كان الفقر رجلا لقتله » « والفقر منقصة للدين » .

والفقر هو التخلف الاقتصادي وعلاجه التنمية .

● نظام الملكية في الإسلام الذي يأخذ بالملكية الخاصة والملكية العامة في وقت واحد ، كلاهما أصل لا استثناء ، وكلاهما ليس مطلقا بل مقيدا بالمصالح العام ومرتبطا في استمراريته بتحقيق هذا المصالح العام .







المصدر: النشأة الاجتماعية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: نوفمبر ١٩٨٨

● الدولة مسؤولة عن الانتاج مسؤولة مضاعفة ، فهي مسؤولة عن قيادة النشاط الاقتصادي في المجتمع وتوجيه الوجهة التي تحقق العمارة والتنمية ، وتنتشر الملكية الخاصة على أوسع نطاق ممكن لتشمل القاعدة العريضة ، بحيث يكون ملها رقعة الوطن بأسره ، ويكون أفرادها هم أفراد المجتمع كله ، وتشجع عليها تحقيقا للإعمار الكامل وتمكينها لها من أداء دورها في التنمية ، وهي مسؤولة أيضا عن قيام الأفراد بواجباتهم على أكمل وجه ، وحفز الأفراد على بذل أقصى الجهد لتحسين أحوالهم وتنمية مواردهم ، وتحقيق التشغيل لكامل الموارد المادية والبشرية .

● العمل فرض على كل قادر .  
● إن دور الدولة ليس مطلقا ولا طائفا ، بل مواقيا من قبل الأفراد ، مقيدا بحدود الشريعة ، فالدولة والأفراد يشرف كل منهما على الآخر .

حق البساعة كلها في موارد الغروة وعقل لكم ما في الأرض جميعا ، وتحقيق عدالة التوزيع للثروة والدخل من طريق نشر الملكية والتوسع في تملك عوامل الانتاج ، بحيث يكون لكل فرد في المجتمع ملكية ، ولا تسلك لذلك طريقا تجرد فيه البعض لتسلي البعض الآخر ، وإنما تحافظ على ملكية من يملك ، وتساعد من لا يملك على أن يملك ، يخلق الفرص الجديدة أمامه وإغرائه وحفزه على بذل الجهد في الإحالة إلى رأس مال المجتمع .

وبهذا الأسلوب يتحقق عدالة التوزيع ، ولا ينظر حتى يتم الانتاج بل يسبقه من حيث توزيع عوامل الانتاج ذاتها ، والتي باستهلاكها يتم الانتاج ، وبذلك يترام التوزيع والانتاج ، ويتم من خلاله ، توزيع ما يولد الأجور وهو فرص العمل ، وما يولد الربح وهي الأرض ، وما يولد الربح وهي رؤوس الأموال الانتاجية .





المصدر: النبوة الإسلامية

التاريخ: نوفمبر ١٩٨٨

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الإيمان بكفاية الموارد لسد حاجة جميع البشر مهما زاد عددهم ، حيث لا قدرة مع تقدير الخالق سبحانه وتعالى للأقوات ، قدر فيها أقرانها ، وأوجد من الموارد ما يكفى أهلها ، إلنا كل شيء خلقناه بقدره ، وآتاكم من كل ما سألتموه ، وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها .

وأن القول بأن ندرة الموارد وكثرة الرغبات هي سبب المشكلة الاقتصادية ليس مقبولا إسلاميا ، وإنما سبب المشكلة الاقتصادية هو من ناحية سوء الاستخدام للموارد والطاقات أو عدم استخدامها واستثمارها مما يهدد كثران بالنعمة ، ومن ناحية أخرى سوء التوزيع والأثرة في الثروة والدخل بسبب النظام بين البشر .

ويشير إلى ذلك تقرير البنك الدولي عن الدراسة التي قدمها نادى وروما تحت عنوان «حدود النمو» عام ١٩٧٢ ، فيقول «إن سوء توزيع موارد العالم ، وليس النقص المطلق فيها ، هو المشكلة الحقيقية التي تواجه البشرية» .

كما يشير إلى المعنى نفسه قوله «جون يوج» بالمقالة جريدة التيمز في ١٩٨٧/٨/٧ بعنوان «عالم جائع للمال» ، «لم يحدث أن بلغت جبال الغداء مثل هذا الارتفاع ، ومع

ذلك لم يحدث أن صاحب ذلك مثل هذا العدد من البشر الجائعين» .

فالانتاج العالمي ، وبخاصة من الغذاء يفوق احتياجات البشر لملا في الوقت الذي تعاني فيه ملايين من سوء التغذية والفقر والجوع رغم تركيزها في بلاد ذات وفرة ظاهرة في الموارد .

● الإغوة والتكافل بين المسلمين :

فالإسلام يفرض على المسلمين أن يكونوا إخوانا ، وإخوانا لله إخوانا ، بشئى صورما ، كما يفرض التكافل بينهم ويحجب من «حد الكفاية» وهو حد الغنى أساسا لغنا التكافل .





المصدر: البعث الإسلامي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: نوفمبر ١٩٨٨

● «فروض الكفاية» الإسلامية التي تتطلب الاجتهاد على الذات ، وتحقيق الاكتفاء الذاتي والاستقلال ، بحيث لا توجد حرفة أو مهنة أو مجال إلا ومن أبناء الإسلام من يقوم به ولا أثم المجتمع كله ، إلا إذا قام بين أبنائه من يسد حاجة المجتمع في هذا المجال .

## ٢ - بناء الإنسان المسلم على قيم الإسلام :

أو بمعنى أصح إعادة بناء الإنسان المسلم الذي خضع لأشرس تخطيط لتفريجه وإفقاده صلتته بأصوله ولغته وعقيدته وقيمته وتراثه وحضارته ، إبتداء بالاستعمار والاحتلال العسكري وما فرضه على الأمة الإسلامية من نظم تعليم ومعاملات وممارسات ثقافية وغيرها تبمدها تماما عن مصادر أصالتها وقوتها ، وتشرتها بالتخلف والتبعية الدائمة لخطيها ، وانتهاءً بالاستعمار الجديد الاقتصادي والمذهبي والتفاني والإعلامي ، والذي يسعى لتكريس التبعية والتضاء على أية قوى تعيد لهذا الانسان - عماد هذه الأمة وأملها في التقدم - قوته وانطلاقه .

ولا بد من إعادة بناء الإنسان المسلم - الذي خربته هذه المخططات الخبيثة - على قيم الإسلام ، تلك القيم المستكنة في جوارحه الكامنة في ضمائره ، ولا بد من أسلوب للتربية الصالحة يسهر على تهيئة هذه القيم وإعطائها الفرصة لتكون قيما موجهة وفاعلة في الحياة وإدماج المصلحة العامة والخاصة ، وربط الفرد بالمجتمع حتى يكون الإسلام منتج حياته وموجه سلوكه ، ومرجعه الأول والأخير في كل دينه ودنياه .

● وبناء القوة الذاتية وتحقيق التنمية الذاتية والانطلاق في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها ليست قضية موارد مادية فحسب ، ولكنها قبل ذلك كله قضية الإنسان والقوى المعنوية لا المادية التي تحويه ويحتويها وتشكل منه قوة فاعلة من الاعلاص والعلم والتفاني والافتان والإحسان والعدل ، فدور الإنسان في التنمية حاسم ويؤونه ان تتحقق التنمية مهما توافرت لها





المصدر : القول الإسلامي

التاريخ : نوفمبر ١٩٨٨ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الموارد المالية ، وبوجوده يمكن أن تتحول أكثر المناطق  
لقرا في الموارد إلى أكثرها تقدما وتدهارا ، فالإنسان هو  
والتغير المستقل ، وأما التنمية فهي والتغير التابع  
فكيفما يكون الإنسان من تلك الصفات ، فإن الاقتصاد  
يتغير تبعاً لها ، وصديق الله العظيم حين تعلّمنا ويوجهنا إلى  
هذه الحقيقة في قوله سبحانه وتعالى : **إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ**  
**الظَّالِمِينَ** حتى يهتدوا ما بأنفسهم .

ولعل الواقع الذي نعيشه والمحيط بنا غير شامد ، فلا  
الأموال من العائلات من المعاملات الأجنبية ، ولا  
المساعدات المالية ولا المساعدات الفنية ولا القروض  
خلال العشرينات الأخيرة ، استطاعت أن تنقل دولة  
إفريقية واحدة من حالتها للتخلف إلى حالة الإنطلاق في  
مرحلة الاعتماد على النفس والاكتفاء الذاتي ، بالرغم مما  
حبا الله به إفريقيا من تنوع واسع في الموارد والكم  
والكيف ، فضلا عن سوق يضم أكثر من ٦٠٠ مليون  
نسمة يصل في نهاية القرن الحالي إلى ٨٠٠ مليون  
نسمة .

ويوجهنا الرسول عليه الصلاة والسلام لأسس التربية  
الإسلامية للإنسان المسلم وبجالاتها في حديثه الشريف :  
**« لَنْ تَزُولَ قَدَمَا عِدِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يُسْأَلَ عَنْ أَرْبَعِ**  
**مَخَالٍ :-**

- ١- عن عمره فيما أفناه ؟
  - ٢- عن شبابه فيما أبلاه ؟
  - ٣- عن ماله من أين أكسبه وفيما أنفقه ؟
  - ٤- وعن علمه ، ماذا عمل فيه ؟
- و العبادة عشرة أجزاء تسعة منها في طلب الحلال ، أي  
في العمل وممارسة الاتجاج ، وأنت على ثقة من الإسلام  
فلا تؤثّر من قبلك .

فأعمال الإنسان كلها المكلف بها نتيجة لاستخلافه في  
الأرض وتكليفه بإعمارها هي عبادة لله سبحانه وتعالى  
يؤجر عليها .







المصدر: البوعلام الإسلامية

للتشهر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: نوفمبر ١٩٨٨

ولما كان الإنسان مستخلفاً في الأرض مطالباً  
بإعمارها ، فرى الإسلام بهم بناء الإنسان من مجموعة  
من القيم تجعل منه أساساً صالحاً ، وقوة دافعة للتنمية  
الاقتصادية وإعمار الأرض ، وأهمها :-

( أ ) القيم التي تمثل شروطاً مهيأة للتنمية :

- الخلافة عن الله تعالى والتي تقتضي عمارة الأرض .
- لزوم الجماعة لتحقيق الاستقرار والأمن والنظام والتعاون .
- المحافظة على الوقت ، وعدم تضييعه فيما لا يفيد واغتنامه ، فإنه لا يعود إلى يوم القيامة .

( ب ) القيم التي تمثل إسهاماً مباشراً في التنمية :

- العمل بمقتضى الاقتصادى عبادة من أفضل العبادات ، ومعيار التفاضل بين الناس في الدنيا والآخرة .
- المحافظة على المال قوام الحياة وإصلاحه والقيام عليه إصلاح للحياة نفسها ، وإضاعته صفة لا تقل في أثرها عن تفرق كلمة الأمة وانفراط عقدها .
- زيادة الإنتاج وضبط الاستهلاك حتى تكون الحياة قواماً يهنأ بالعيش فيها الجميع ، وتجنب الأزمات .
- ( ج ) القيم التي تمثل سباجاً لاستمرار التقدم :

- العلم وطلبه باستمرار وإجلال العلماء وإظهار العلم من المهد إلى اللحد .
- احترام التخصص والتزام الموضوعية «الرحمن فأسأل به مخرّجاً» «فأسألو أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون» .
- العلم منتج لتحقيق الاستفادة وليس غاية ...
- وأعوذ بك من علم لا ينفع .
- الاتقان والاجتهاد والتقدم وتحقيق سبق وأنت على نعمة من الإسلام فلا يؤتین من قبلك .









المصدر : ..... النبوءة الإسلامية

التاريخ : ..... نوفمبر ١٩٨٨ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الإسلام وداعل الوحدة الإسلامية ، وتجسدها في التكافل الاجتماعي والتكامل الاقتصادي ، وهما جوهر الوحدة الإسلامية والحد الأدنى لمظهرها الذي يمكن أن يتخذ أشكالا عديدة تتناسب وظروف العالم الإسلامي ، وصولا به إلى التجمع أو الاتحاد الإسلامي أو الولايات المتحدة الإسلامية التي لها صلاحيات الحكومة الأعلى .

وتحقيق الوحدة الإسلامية في صورة من صور الوحدة القائمة على العقيدة الإسلامية ، وليس القومية أو العرقية أو الجغرافية أو المذهبية أو الثورية ، تؤدي بالعالم الإسلامي إلى قفزة هائلة يتجاوز بها مرحلة الركود والتخلف إلى مرحلة الانطلاق والتقدم ، حيث تتجمع لدى العالم الإسلامي كل مقومات التقدم والنمو من موارد مالية وبشرية وطبيعية ، وغيرها إذا ما اجتمعت أمكنها

أن تقيم دولة عملاقة تتكامل مع مواردها الفائقة والتنمية أعظم منجز وأكمله أنزل الله للبشر ولتكون « خير أمة أخرجت للناس » .

والاعتصام بحبل الله وتحقيق التآخي والوحدة الإسلامية يقدم للعالم الإسلامي فوق ما يقدم ، روح الإقدام والعزم والتحدى والإصرار على التقدم والتفوق والاعتماد على الذات ، وتحقيق الغايات الاقتصادية .

والتكامل الاقتصادي وهو من أساسيات الاعتصام بحبل الله والوحدة الإسلامية ، يقدم للأمة الإسلامية خيرا كثيرا يتمثل في الآتي :-

- إمكانات كبيرة تمكنها من بناء قوة إقليمية تعتمد على الذات والاكتفاء الذاتي .

- يحقق لكل دولة على حدة توافر الإمكانيات التي كانت تفتقدها وتتوافر لدى غيرها ، كما يتيح لها الاستفادة من الموارد الفائضة لديها في تزويد الدول المحتاجة لها بحقبة الإشباع والاكتفاء الذاتي والاعتماد على الذات للكل ، تحقيقا على مستوى الأمة الإسلامية تنمية شاملة متكاملة متوازنة تستفيد من كافة الموارد ، وتحريكها بما يحل محلها من صالح الأمة .





المصدر : النبوة الإسلامية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : نوفمبر ١٩٨٨

- خلق قوة اقتصادية متكاملة ، وسوق كبيرة مصححة ذات قدرة استيعابية هائلة داخل الأمة الإسلامية تحلق لها وفورات التكامل والاتساع الكبير ، والتبادل التجاري الداخلي بعيدا عن الاستغلال ، وبحلق لها اكتفاء ذاتيا في الاستيراد والتصدير ، وبجعل منها قوة تفاوضية ذات لقل على المستوى الدولي تمكنها من التعامل مع العالم الخارجي من مركز قوة لا من مركز ضعف كما هو الحال الآن ، وفرض شروط التبادل العادل لتجارها استيرادا وتصديرا ، ووقف الاستغلال البع و الظلم الذي تعانيه دول العالم الإسلامي ومعها باقي دول العالم الثالث من الشروط المجحفة للتبادل التجاري التي تفرضها الدول المتقدمة تحقيقا لمصالحها هي ، والتي تنمكس على الدول النامية وبرامجها التنموية واقتصادياتها بالتخريب والتدمير .

- استخدام فوائض أموال البنوك في العالم الإسلامي في تمويل التنمية به ، والحروب من لكالك الربا

والقروض الأجنبية ، فالإسلام يؤمن بأن الاعتماد على الخارج في استيراد رأس المال الأجنبي يتناق مع مفهوم التنمية الحقيقية ، ولعل واقع البلاد النامية يؤكد صدق هذه النظرة ، كما يرى كيف يبحق الله الربا ، حيث أثبتت الاحصائيات أن تدفقات رأس المال خارج البلاد النامية أصبح يفوق تدفقات رأس المال بها ، بما يشكله هذا التزيف من إتهالك لها ومهدد خطير لوجودها ، وأن نتيجة الإقراض قد أدت هذه النتيجة ، وأن أحوال هذه الدول قد تزدادت سوءا إلى الحد الذي يصرح فيه أحد خبراء البنك الدولي بأن العالم الثالث كان سيكون في وضع أفضل لو لم تقدم له القروض التي قدمت له .

إنه طبقا لأحكام الإسلام ، فإن مال المركز المستخرج من أرض إسلامية يكون ملكا للأمة الإسلامية ، أو







المصدر : التنبؤات الإسلامية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : نوفمبر ١٩٨٨

على الأقل ٢٠٪ منه ليس من حق الإقليم الذي يوجد به ويصرف منه على عامة المسلمين المحتاجين ، والنسبة تصل إلى مبلغ يفوق الـ ٥٠ بليون دولار ، وهو يكفى تمويل التنمية على مستوى العالم الإسلامى ، ويتفق الاعتقاد على الذات فى التمويل والاكتفاء الذاتى منه .

- ولا يقتصر الأمر على الاعتقاد على الذات ، وتحقيق الاكتفاء الذاتى أيضا فى التمويل ، وإنما يوفر التكامل الاقتصادى فرصة الاستغلال الأمثل للموارد على مستوى الأمة الإسلامية تلك الموارد التى أراد الله لها توزيعا يدعو بنفسه إلى التكامل ويحفظ عليه ، فحيث توجد الفوائض المالية لا يوجد العمل ولا الأرض الزراعية ، وحيث توجد الأرض الزراعية لا توجد الأيدي العاملة ولا الفوائض المالية ، وحيث توجد الأيدي العاملة تقلل الفوائض المالية والأرض الزراعية ، وإن ضم الموارد بعضها لبعض وتحرريكها من دول الفائض لدول العجز ، كفيل بأن يحقق للتنمية الاقتصادية أفضل النتائج على مستوى أجزاء الأمة الإسلامية وعلى مستواها الكلى .

#### ٤ - تنظيم وتعظيم الانتاج :

● يحرص الإسلام على العمل وحث على زيادة الانتاج والتنمية الاقتصادية وتحقيق الاكتفاء الذاتى فى كافة

المجالات وبخاصة الضرورية لها ، لتحقيق العمارة ولتأمين سلامة واستقلال الأمة الإسلامية .

● يضع الإسلام الانتاج ومزاولته كأعلا ما تكون العبادات ، لأنه يمين على غيره من العبادات ووسيلة لتأمين وحماية المجتمع بتوفير احتياجاته ورد العداوة عنه ، وهو قبل ذلك كله تكليف من الله عز وجل ، ويرجعنا الرسول عليه الصلاة والسلام موضحا هذه المنزلة فيقول





المصدر : أئمة الإسلام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : نوفمبر ١٩٨٨

• عبادة عشرة أجزاء تسعة منها في طلب الحلال ، أي في ممارسة الإنتاج .

• إن إنتاج ما يحتاجه المجتمع المسلم فرض كفاية على كل إنسان قادر عليه ، وكذلك على الدولة ، فإن عجز الفرد عن ذلك أصبح فرض عين على الدولة تلزم بالقيام به .

• هذا الاهتمام بالإنتاج - بل وعبادة الله بالإنتاج - يدعو إلى الحرص على الموارد وتحقيق أعلا معدلات كفاية استثمارية لها وتمهدها بالصيانة والتحسين شكراً للنعمة .

• إن إنتاج كل الموارد الضرورية زراعية كانت أم صناعية اللازمة للجماعة والأمة الإسلامية وتحقيق الاكتفاء الذاتي لها ، بحيث لا تحتاج لغيرها وتحافظ بها على استقلالها فرض على الأمة الإسلامية .

• وضع استراتيجية للإنتاج وتحقيقه فعلاً بالقدر الذي يحقق أعلا مستوى معيشي في ظل الإمكانيات المتاحة ، وفي ظل قيم الإسلام .

وتتمثل هذه الاستراتيجية في توفير وحد الكفاية ، وهو حد الغنى ، وليس وحد الكفاف ، وهو حد الفقر كما في المذاهب الوضعية .

• والإنتاج في الإسلام لا توجهه مصلحة من يملك القدرة الشرائية ، وإنما توجهه حاجة المواطنين سواء وجدت القدرة الشرائية أم لم توجد ، والدولة تقيم من التنظيمات وتضع من التشريعات ما يجعل ذلك حقيقة واقعة ، وذلك من خلال تنظيم الملكية وتشريع للزكاة والتكافل والفضل .

• الأسس التي تركز عليها الدولة في تنظيم وتعظيم الإنتاج :

- اعتماد على الذات : بالاعتماد على قدرتها الذاتية وإمكانياتها الوفيرة لديها من بشرة ومادية مهما كان قدرها ومستواها .





المصدر : البنو الاسلامية

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : نوفمبر ١٩٨٨

وان تثق بانهاثا والله لن ينهيا غيرهم .

- تحقيق الاستقلال في كافة المجالات : وهو ما يتحقق  
الاعتماد على الذات ، حيث يؤدي إلى تحقيق  
الاستقلال الاقتصادي الذي يؤدي بدوره إلى  
الاستقلال السياسي والاستقلال الفكري .

- استخدام الإمكان الاجتماعي : بديلا ومساندا  
للإمكان للمال .

فمقصود التحويل أو رأس المال لدى بعض الدول  
الإسلامية ، وبصرف النظر عن الالتزام الإسلامي  
للدول الفنية بتقديم ما تحتاجه تلك البلاد ، فإن الفكر  
الإسلامي يقدم أسلوبه في الاستثمار القائم على تلبية  
الطلبات الاجتماعية الموجودة مهما كان قدرها  
والمختصة في الإنسان وعمله وطاقاته وغيراته والموارد  
الطبيعية المتوفرة والوقت ، تحركها إرادة التقدم  
وليمان وإصرار وعزيمة ، من أجل تحقيق التنمية  
وتحقيق حد الكفاية وإيجاد رأس المال نفسه .

• فالإمكان الاجتماعي هو استخدام طاقات المجتمع في  
صورتها الحقيقية - وليس النقدية - أي عوامل الإنتاج  
متمثلة في وضعها الحقيقي من موارد طبيعية وعمل ،  
والقدر الممكن توفيره من الممدد والآلات ، وتوفيق هذه  
الناصر وإعطاء العمل المنصر الحاسم دوره في القيام  
بالعملية الانتاجية بتم الإنشاء والخلق وتقوم المشروعات ،  
وهذا هو «الإمكان الاجتماعي» أو «الاستثمار  
الاجتماعي» أي جعل الناصر التي يملكها المجتمع والمتوفرة  
لديه في كل وقت. وهى «الإنسان» و«الأرض»  
و«الوقت» الوسيلة إلى بناء القوة الذاتية وتحقيق الذات  
وبناء المجتمع دون أن يخضع لسلطان رأس المال الذي قد  
يتراكم أو لا يتراكم .

• فالإمكان الاجتماعي يعطى للموارد الطبيعية والعمل  
الانسانى مكانتهما القائدة في تحقيق الاستثمار والتنمية  
الاقتصادية ، وعن طريقهما تبنى المشروعات وتحقق  
التقدم بأقل قدر متاح أو بالقدر المتاح فقط من رأس المال





المصدر: البيان الإسلامي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: نوفمبر ١٩٨٨

أما كان ، فهو لا يقف عقبة في الطريق للتنمية على  
الإطلاق ، بل إنه يهنا الإمكان الاجتماعي يتولد ويتوفر  
رأس المال وليس رأس المال هو الذي يوفر هذه العناصر .

وواقع الأمر أن الإمكان الاجتماعي هو كل شيء حتى في  
البلدان المتقدمة التي تطبق في ظاهر الأمر الإمكان المالي .

فذلك الإمكان المالي لديها ، إنما يعكس الإمكان  
الاجتماعي ، فلو دققنا النظر لوجدنا أن البلاد المتقدمة  
كلها تستخدم الإمكان الاجتماعي فتوظف أساسا  
مواردها المثلة في الإنسان في المقام الأول ثم الموارد  
الطبيعية بعد ذلك .

فالإنسان بعمله وطاقاته الخلاقة التي أودعها الله فيه قادر  
على توليد رأس المال ، وقد أنتج بعمله رأس المال  
وأوجده .

المجموع المباشر على الفقر : بالقضاء على الفقر وتكوين  
مجموع قوى متماسك يشكل قاعدة صلبة للانطلاق  
والتقدم لا تشغله هموم الجوع والحاجة ولا يؤرقه خوف  
العد .

وذلك بتوجيه كافة الإمكانيات المتوفرة لديه نحو إنتاج  
السلع والخدمات الضرورية أولا ، ثم الحاجة التي تشقى  
الحياة بدونها ثم الكفالية ، وما لم يتوفر النوع الأول لكل  
مواطن ، فلا يجوز توجيه الطاقات والإمكانات المتاحة  
للتوسع الذي يليه .

فاستراتيجية الإنتاج القائمة على تحقيق حد الغنى لكل  
مواطن ، حد الكفاية ، لا تعترف بالطلب موجها  
للإنتاج ، وإنما تعترف بحاجة البشر هذا تنجبه الإنتاج  
لإشباعها ، حيث أن توفير حد الكفاية في ظل الإسلام لا  
يقتصر على من يملك القدرة الشرائية ، وإنما يحققه الإسلام  
لجميع رعاياه سواء كانت يديهم القوة الشرائية أم لا .

● المجتمع بطاقاته مسئول عن توفير حد الكفاية لمن يحس  
بنفسه عن توفيره لنفسه ، وعدم القيام بذلك يعتبر عناية  
للأمة .







المصدر : التبيان الإسلامي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : نوفمبر ١٩٨٨

- فرض العمل على كل قادر : فالجميع الإسلامي مجتمع العمل والعمارة والتنمية والانتاج ، والعمل هو أهم العناصر الفعالة في أي تنمية وتنظيمه وتشكيله وتفجير طاقاته بشكل محور الانطلاق ، ودعمته الأساسية وسنده الحقيقي والركن الأساسي في تحقيق التنمية .

والدولة حين تكون ملزمة بتحقيق « حد الكفاية » لكل مواطن ، لها أن تلزم بالمقابل كل مواطن قادر على العمل بالعمل وفرضه عليه طالما هو قادر عليه حتى يسهم بأكبر قدر في الانتاج وتوليد الدخل الذي يسد حاجاته أساسا ، فإن لم يكنه أعطى ما يحق له حد الكفاية .

والدولة الإسلامية تحقق هدف التجديد الكامل لقوى العمل في الانتاج وتنظيمه تحقيقا لحد الكفاية بوسائل عديدة مباشرة وغير مباشرة ، بنشر الملكية الخاصة على أوسع مدى ، بخلق ملكيات جديدة ، وإتاحة فرص الممتلك لكل قادر على استثمار ما يملك من إقطاع للأرض للموات لإحيائها ، وتوزيع للأرض التي أمتصتها على الفقادين على استفلاها ، وتقديم رأس المال للقادريين على مزاوله الانتاج ولديه خبرة فيه ، وخلق فرص العمالة .

تزامن الانتاج والتوزيع : أي التجميع بالتوزيع لمصاحب الانتاج حتى يكون حافزا قويا عليه ، وحتى يتحقق فعلا عدالة التوزيع للفروات والدخول وتؤدي فعلا إلى تجميع الكفاية والغنى .

وبم ذلك بتوزيع إمكانيات التنمية وتمليكها للأفراد من فرص عمل وموارد طبيعية ، ومن رأس مال نقدي وانتاجي ، أي تملك عوامل الانتاج .

فالإسلام هنا لا يوزع ثمار التنمية التي قد تحصل أو لا تصل إلى الكفاية ، كما في المذاهب الوضعية والتي في ظلها ازداد الفقراء فقرا والأغنياء غنى ، وإنما يوزع إمكانيات التنمية وتمليكها والتي تحقق الثمار وتضمن التوزيع العادل لأصحابها وللمجتمع ، حيث يتزامن الانتاج والتوزيع بل إن التوزيع ليكاد يكون سابقا للانتاج ، والفكر الإسلامي هو الفكر الوحيد الذي يتواجد فيه التوزيع قبل الانتاج وبهذه .





المصدر: البيان الإسلامي

التاريخ: نوفمبر ١٩٨٨ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

• ويساند هذه الاستراتيجية الركائز الإيمانية الثمانية الآتية :

الإيمان بكفاية الموارد وليس للربما : وأن الله يملئه  
الكون قدر فيه أوقاته وأولى .

وتلك الوفرة في نعم الله التي لا تحصى ، وذلك  
التقصير من جانب الإنسان في العمل لتحقيق الاستفادة  
منها مما يعد كثرة إن نبذه البهم ، مما حير عنه الخلق سبحانه  
وتعالى ، وولفت نظرنا إليه غلظا تداركه : وآفأكم من كل  
ما سألوه وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها ، إن الإنسان  
لظالم كفار .

حق الجماعة كلها في موارد الثروة : «خلق لكم ما في  
الأرض جميعا ، فللكل فرد في الأمة الإسلامية حق في  
مواردها سواء توزعت هذه الموارد بين ملكية خاصة

وملكية عامة ، فتقرير الملكية ومنفعها مرتبط أساسا  
بمنفعة الجماعة ، وتوحيد مصلحة الجماعة والفرد في نطاق  
الأخوة الإسلامية والتكامل الإسلامي ، فإذا كان الفرد  
قادرا على العمل وممارسة الإنتاج فواجب الدولة أن تيسر  
له فرص الممارسة ، وإذا كان غير قادر على غير إرادته ،  
فالدولة ضامنة له حقه في موارد الجماعة ، وذلك بتوفير  
حد الكفاية . والله فضل بعضكم على بعض في الرزق  
فعل الذين فضلوا برادى رزقهم على ما ملكت أيديهم  
فهم فيه سواء ألبسة الله يمحذون .

التكافل بين المسلمين القائم على الأخوة في الإسلام :  
وانطلاقا من هذه الأخوة في الإسلام التي يفرضها  
الإسلام ، فإن كفالة المسلم لأخيه المسلم وكفالة الجماعة  
المسلمة لأفرادها هو فرض وفالمسلم أخو المسلم لا يظلمه  
ولا يظلمه ولا يسلمه . ومن تركه يبيع أو يحرى فقد  
أسلمه .

والدولة في ظل الإسلام تسهر على تنفيذ الفرائض ،





المصدر: الجزء ٢ الإسلامية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: نوجابر ١٩٨٨

لأن رأيت تكاسلا أو تحولا من الافراد عن القيام بها ،  
أجبرهم عليها كما تجبرهم على الجهاد وسائر الفروض  
الإسلامية .

وهكذا تعمل استراتيجية الإسلام في الإنتاج على  
تحقيق الاستئثار الكامل والكفاءة لموارده وتطعيم عوائلها  
والقضاء على الفقر ، وتجهيز كافة الطاقات وراء هذا  
الهدف وتجهيزها لتحقيقه في ظل عدالة توزيع  
أرباحه وتكامله ، وتقيم بذلك هيكلا جديدا للإنتاج  
يتصف بالقوة والتماسك والتكامل والتوازن والاعتدال من  
الذات .

#### ٥ - بناء وتنمية تكنولوجيا ذاتية مستقلة :

● إن بناء وتنمية تكنولوجيا ذاتية مستقلة هو فرض من  
فروض الكفاية الإسلامية ، حيث تتطلب الاعتدال على  
النفس بحيث لا توجد مهنة أو مجال أو فقرة إلا ومن أبناء  
الإسلام من يقوم بها وهمد حاجة المجتمع إليها ، وإلا أثم  
المجتمع .

● والتكنولوجيا هي التطبيق المنظم للعلم ونتائج البحث  
العلمي في حياة الإنسان العملية ، وهي مجموعة الوسائل  
والأساليب الفنية التي يستخدمها الإنسان بالفعل في

غختلف مجالات حياته العملية ، والتي يميز العلم عن  
التكنولوجيا هو غلبة الطابع النظري على العلم ، وغلبة  
الطابع العملي على التكنولوجيا .

● ويتم التقدم التكنولوجي بسمات مميزة وخطورة :

١ - فهو فائق السرعة ، ٢ - متسع الميادين  
والمجالات ، ٣ - سريع التقدم .

● ومواجهة لذلك يجب أن يتم بالجهد الجماعي أي بالإمكان  
الاجتماعي بجانب الإسكان المثل ، وبالوصول إلى قاعدة انتاجية  
كاملة يتم من خلالها نمو لتكنولوجيا ذاتية نابعة من احتياجاتنا  
ومتطلباتنا وأهدافنا متوافقة مع بيتنا مستندة إلى مصادر القوة  
لدينا ، قائمة على البحث العلمي الوطني المستفيد من التقدم  
العالمي ، قياما بفرض الكفاية والاعتدال على النفس وتحقيقا





المصدر : البيان الإسلامي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : نوفمبر ١٩٨٨

للاستقلال والاكتفاء الذاتي وكلها فروض إسلامية .

● ولعل الأمة الإسلامية بالموارد البشرية والطبيعية الكبيرة التي لديها ( الإمكان الاجتماعي ) فضلا عن الفوائض المالية ( الإمكان المالى ) ولعل ذلك كله وبمعه ، فالإسلام كمنهج شامل كامل للحياة والتقدم ، وكنيع ومصدر للقوة المهركة الدافعة للابتعاى والتفوق لا ينضب ، لعل الأمة الإسلامية بهذا تقم سريما بناءها التكنولوجى الشاى بإذن الله تعالى .

٦ - توطىن وتعظيم التمويل :

● إن تقاضى مشكلة التمويل بالدول الإسلامية نتيجة للمعوقات التى تحول دون انسياب الأموال من دول الفائض إلى دول العجز من ناحية ، وإلى استقطاب العالم الخارجى ( الدول المتقدمة ) لأموال وفوائض العالم الإسلامى وتفرغه من قوته وإمكاناته المالية من جهة أخرى ، بل ونجاح التخطيط الخبيث لى تحويل دول الفائض ذاتها إلى دول مقترضة ، الأمر الذى وصل بديون العالم الإسلامى إلى ٢٣٠ مليار دولار عام ١٩٨٦ بالمقارنة ١٤٤ مليار دولار عام ١٩٨٣ و ٨٢ مليار دولار عام ١٩٧٨ ، تدفع عنها فوائد سنوية تقدرها ٩ مليار دولار كما سبق أن أشرنا ، إن تقاضى هذه المشكلة يقتضى سرعة وقف هذا التدهور والإسراع بتوطىن وتعظيم التمويل داخل الوطن الإسلامى .

● وليس لنا إلا الإسلام وشرعته ومنهجه وأدواته ، ليطلق إمكانات هذه الأمة من إسارها وبحركها على امتداد أجزائها ويحجر الطاقات بها ، ويقدم الحلول على النحو التالى :-

( أ ) إعادة توطىن فوائض الأمة الإسلامية المظلة لأموال







المصدر : الأصول الإسلامية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : نوفمبر ١٩٨٨

الحكومات والأفراد المودعة في الخارج ، بحسبها  
تدريجيا للاستثمار وتحقيق التنمية داخل الأمة  
الإسلامية .

فهذه الأموال تمثل الفوائض الاقتصادية للحكومات  
والأفراد والمسمى الإسلامي « الفضل » أو « العفو » ،  
وهو القدر الزائد بعد سد الاحتياجات الذي لا حق في  
حبه واكتنازه ، بل يوجه لسد حاجة مصالح  
المسلمين .. ذلك هو حكم الإسلام ، يقول النبي عليه  
الصلاة والسلام « من كان معه فضل ظهر فليعد به على  
من لا ظهر له ، ومن كان معه فضل زاد فليعد به على  
من لا زاد له » فالفضل الذي يوجد بعد سد حاجات  
أصحابه يجب أن ينفق في سد مصالح المسلمين ،  
والمقصود بالإنفاق استخدام هذا المال ، هو توظيف  
هذا المال - مملوكا لأصحابه - في المجالات التي تسد  
حاجات المسلمين والتي تحقق مصالحهم إذا لم يكن هناك  
ضرورة تقتضي توجيه نحو إغاثة المحتاجين أو بعد تغطية  
هذه الحاجة إن لم تكف أموال الزكاة لتغطيتها .

وإذا كان الإسلام يحرم اكتناز هذا الفضل وعدم  
استخدامه في سد حاجات المسلمين القائمة ، فلا  
يتصور أن يظل هذا الفضل المملوك للحكومات الدول  
الإسلامية وأفرادها ومؤسساتها وهي الأموال التي تمثل  
الفائض الاقتصادي المودعة في الخارج ، لا يتصور أن  
تظل بالخارج وتحرم الأمة الإسلامية من استخدامها في  
سد حاجاتها الشديدة إلى التنمية وبناء قوتها الذاتية .

بل وأن يستخدم هذا الفضل في تنمية الدول المتقدمة  
( دار الحرب ) والتي تستخدمه بصور شتى في  
السيطرة والقهر للدول الإسلامية والتنمية .

( ب ) الزكاة : وتجميعها على مستوى الأمة الإسلامية وبخاصة  
زكاة الكاز واستخدامها في سد احتياجات المسلمين في  
أوطان الأمة الإسلامية لتحقيق وحد الكفاية الأمر  
الذي يحافظ على قدرات مجتمعات الأمة الإسلامية  
وطاقتها في اتجاه متصاعد .





المصدر : البنوك الإسلامية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : نوفمبر ١٩٨٨

(ج) استخدام الإمكان الاجتماعي : بديلا ومساندا للإمكان المالي ومولدا لرأس المال ، وهو ما سبق أن أشرنا إليه تفصيلا في هذا الباب .

(د) وقف الاقتراض من الخارج : استثالا أولا لأوامر الله

تعالى ، وثانيا لوقف التزيف والاستنزاف المستمر لأموال وموارد الأمة الإسلامية وبالتالي إفقارها والقضاء على التنمية بها .

وفي دراسة أعدها جون كلارك ، أحد مسئول منظمة أوكستام البريطانية للإغاثة الدولية قال وحصلت دول الجماعة في أفريقيا عام ١٩٨٥ على ٣,٧٥ مليار دولار ، وفي نفس العام دفعت دول الجماعة الأفريقية للمحركات والبنوك الغربية مبلغ ٧,٥ مليار دولار سدادا لأقساط ديونها وفوائد لها .

وفي الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ( سبتمبر ١٩٨٧ ) طالبت أمريكا اللاتينية بضرورة تخفيض قيمة ديون العالم الثالث التي تجاوزت الألف مليار دولار ، بوصفه الطريق الوحيد لاستعادة الدول النامية لقدرة على النمو ، وقال ممثلها فرناندو رانجيه وزير مالية كوستاريكا ، إن هذه الدول سددت للبنوك التجارية ٣,٥ مليار دولار في العام الماضي واقتترضت أقل من ذلك ، وسددت لصندوق النقد الدولي أكثر من اقتراضها منه .

(هـ) التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية : هو ل ذاته محفز ومثير لاستخدام المال وتجريكه داخل أوطان الأمة الإسلامية لتحقيق أفضل استخدام واستثمار له ، فضلا عن أن هذا التكامل يدعم القدرة الاجتماعية للأمة الإسلامية للأموال والاستثمارات ، بالنظر لاتساع السوق وكبر حجم الاستثمارات ، وبذلك تنقضي المقولة بقصور القدرة الاستثمارية للدول الإسلامية عن استيعاب الفوائض المالية ، وتقدم مجالات الاستثمار بها .





المصدر: البنو الاسلاميه

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: نوفمبر ١٩٨٨

(و) تعظيم دور المؤسسات التنموية والاستثمارية والمالية الإسلامية داخل وعارج الأمة الإسلامية ، بحيث تركز وتسهم بصورة متنامية ومتعاظمة في تنميتها ، وبناء قوتها الذاتية والحفاظا. على مواردها المالية وتسخيرها لخدمة حاجاتها وتحقيق مصالحها .

#### ٧ - بناء قاعدة معلومات :

وقد أصبحت المعلومات في عصر المعلومات ثروة وثورة ومصدر قوة ، وعامل بناء قوى للدولة في تخطيطها لنشاطها الداخلي ، وفي بناء علاقاتها الخارجية مع دول العالم المختلفة بها يحقق أقصى استفادة لصالحها .

وبناء قاعدة للمعلومات للأمة الإسلامية هي مبدئية أساسية كقاعدة لسلامة التخطيط والسياسات ومرتكز لصحة القرارات وضمان الاستثمارات ، ولا بد وأن تغطي الأبعاد التالية :-

#### أ - البعد الداخلي - الذاتي :

ويغطي كافة البيانات عن أوطان الأمة الإسلامية وإمكاناتها ومواردها في شتى المجالات ، وعن اقتصادياتها وقطاعات النشاط ودرجات نموها وإحجاماتها ومشاكلها ، ومصادر القوة والضعف بها ، ومجالات الاستثمار المختلفة ومطلباتها ... الخ .

#### ب - البعد الخارجي :

ويغطي (١) مجموعة دول العالم الثالث (٢) مجموعة الدول المتقدمة ويشمل كافة البيانات عن موارد وإمكانات هذه الدول ونشاطاتها والتكتلات والمؤسسات التي تخوفا وتؤثر في سياساتها ومعاملاتها ومجالات التقدم ، ومجالات التعاون معها ، وسياسات هذه الدول وعوامل القوة والضعف بها ، ومحاذير التعامل معها ، والقوى التي تحكم مساراتها الحالية والمستقبلية .

وبناء هذه القاعدة التي تعد أجهزة ومؤسسات الأمة الإسلامية على اختلاف مستوياتها بالمعلومات التي تقدم أهدافها ، يمثل بناء غاية في الأهمية الحيوية ، ودعامة لها عظمورها ووزنها في بناء القوى الذاتية للأمة الإسلامية .





المصدر: آئينة الاسلاميه

التاريخ: نوفمبر ١٩٨٨ النشر والخدمات الصحية والمعلومات

### ثانيا : السياسات والاجراءات التنفيذية :

وهي السياسات والإجراءات التي تدعم البنية الأساسية  
لخطة تحقيق الأهداف ، وتقيم دعائم البناء الفوق ، وتواجه  
المعوقات وتجهزها .

ومحور ارتكاز هذه السياسات والإجراءات التنفيذية المتعلقة  
بها هو الإسلام .. شرعية ومذمها ومنطقا ... بحيث تتوحد  
أهدافها وتحقق بمون الله الشكل المناسب للوحدة والتكامل  
الاقتصادي والاعتماد على الذات في التسيير والتمويل .

#### ١ - سياسة التمويل :

##### أ - المستقبل :

● الالتزام بتطبيق الشريعة الإسلامية في التمويل وفي تنمية  
الموارد المالية الذاتية ، وفي تحقيق التكافل على مستوى الدولة

الواحدة وهل مستوى الأمة الإسلامية ، والعمل على تطبيق  
السياسات التي تحقق الاعتماد على الذات والاكتفاء الذاتي والتي  
نوجزها في الآتي :-

أ - سياسات الإمكان الاجتماعي : بديلا ومساندا للإمكان  
المالي ، حيث لا يتوافر أو يقل وجوده .

ب - الأسلحة القوية أو التدرجية - حسب الحالة -  
لأساليب التمويل والمعاملات ، بحيث تكون المشاركة  
الإسلامية - بجانب الأساليب الإسلامية الأخرى -  
أساسا وبديلا للقروض الربوية ، وصولا إلى تحقيق تنمية  
اقتصادية واجتماعية دون أضرار مالية .

ج - سياسة الأسلحة القوية أو التدرجية - حسب الحالة -  
للسياسة المالية وأجهزها وأدواتها بحيث تركز أساسا  
على :-

١ - الزكاة : وهي مورد متجدد وشامل ومتعدد النورية  
ومحملة أسوأ وأقل تكلفة والدافع والحافز عليه أقوى .

٢ - الفضل : « الفاضل الاقتصادي » في الظروف غير العادية  
والتي لا تكفي الزكاة لمواجهةها ، أما في الظروف العادية  
فيوجه - مملوكا لأصحابه - للمجالات الأكثر نفعاً للمجتمع  
بالحفيز والتشجيع .







المصدر: البنوك الإسلامية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: نوفمبر ١٩٨٨

د - سياسة الأسلمة الفورية أو التدريجية - حسب الحالة -  
لتنظيم المصرف وأساليب تمويله .

هـ - سياسة تشجيع وحماية وتأمين انتقال رؤوس الأموال بين  
الدول الإسلامية وتوطئتها بها ، واستخدام هذا المال أو  
فوائضه في تحقيق الإمكان المالى لأجزاء الأمة الإسلامية  
التي تفتقده .

و - سياسة تعظيم دور المؤسسات المالية داخل الأمة  
الإسلامية وخارجها ، وذلك على المستوى المحلى  
والمستوى الكلى لها .

ب - القاسم :

أ - سياسة إعادة توطين رأس المال الإسلامى ( المفترق )  
داخل أوطان الأمة الإسلامية ، واسترداد أصحابه لقيادته  
والقدرة على تحريكه وتوجيهه ، والتي تمثل أساس الملكية  
الحقيقية .

ب - سياسة تعظيم الديون وأعباء خدمتها ، وبعبارة أخرى  
سياسة الأسلمة الفورية والتدريجية - حسب الحالة - ولكن  
ولفنا لبرنامج زنى .

وذلك بشراء الدول الإسلامية الدينون التي على  
الدول الإسلامية ذات المعجز المدينة ، وإعادة جدولتها  
كفرض حسن ، سواء تم ذلك مباشرة من جانب الحكومات  
ذاتها أو عن طريق صندوق للزكاة على مستوى الأمة الإسلامية  
بغذى أساسا بركة المركز ويحقق ذلك الآتى :-

● تخفيض قيمة هذه الدينون نتيجة لشراؤها بالقيمة الحالية  
لها ، وذلك بمد أن قامت الدول المدينة بالتفاوض مسبقا على  
جدولتها وإطالة فترة سدادها وتخفيض الفوائد عليها ، فضلا عن  
استخدام الضغط والمساومة على التنازل عن باقى الفوائد أو  
بعضها وهو التيار الذى تتبناه دول العالم الثالث ، ويوجد لهما  
واستعدادا من الدول الدائنة ، ومساندة من المؤسسات  
الدولية .





المصدر : البنوك الإسلامية

للتنشر والإذاعات الصحفية والمعلومات التاريخ : نوفمبر ١٩٨٨

- وقف التزيف الشديد لقوى العالم الإسلامي .
- تدعيم الترابط بين أجزاء الأمة الإسلامية وتجسيد الأخوة الإسلامية وتنفيذ شرع الله تعالى .
- رجلة بجانب من هذه الديون - حسب الحالة - ، وهو ما يحقق لدول الفائض مجالات استثمارية لفوائدها من ناحية ، وتدعيم لفرض الأخوة من ناحية أخرى .
- جـ - الإجراءات التنفيذية :
- إصدار تشريع بأسلمة المعاملات .
- إصدار تشريع بالزكاة .
- إصدار تشريع بأسلمة الجهاز المصرفي .
- إصدار تشريع بجسم حرية انتقال رأس المال داخل دول الأمة الإسلامية وتوطئه فيها وحمايته وتأمينه هو وعوائله .
- تعظيم دور المؤسسات المالية على النحو التالي :-
- الربط بين الصناديق العربية والإسلامية المتعددة للأمناء والمساعدات وبنوك الاستثمار والبنوك الإسلامية والمحلية ( الجاري أسلمتها ) وبين خطط الأمناء بحيث تكون هناك خطة تمويل إسلامية تشمل المصادر المختلفة مواكبة لخطة الإنماء ، وبحيث تحدد لكل دوره النوعي ( القطاعي ) والكيفي والكيفي والزماني بما يحقق أقصى درجات التنسيق والتعاون ويتبع التضارب والتعدد والتبديد للإمكانات وتنشئها .
- تكوين مجموعات تمويل مشتركة للمشروعات FINANCIAL CONSORTIUM وذلك على المستوى المحلي للدول المختلفة داخل الأمة الإسلامية ، وعلى المستوى





● تنشيط سوق المال واستكمال أجهزته لتغطية الاحتياجات التمويلية للتنمية وخلق المناخ الملائم لها ، وتوفير إمكانات السبيل للاستثمارات ومجالات التوظيف للمدخرات ، وتوفير الضمانات المختلفة ووسائل المتابعة للنشاط الائتماني .

#### الإجراءات التنفيذية :

● إنشاء سوق مالي إسلامي يدعمه أسواق مالية محلية بالدول الإسلامية ، وذلك بإيجاد وتنشيط الأجهزة التالية على المستوى المحلي والكل :

- البورصات للأوراق المالية وللسلع المختلفة .
- مصارف استثمارية وتجارية وصناعية وزراعية وعملية وشركات استثمار .
- الصناديق العربية والإسلامية للأعمال .

ودعم هذه الأجهزة بأقصى الطاقات المالية والبشرية .

● إنشاء مؤسسات السوق المالي الثانوي التي تيسر وتنشط وتوسع نشاط السوق المالي ، وقيام البنوك المركزية ومعها الجهاز للمصرف بدور السوق الثانوي بالنسبة لعمليات وأوراق سوق المال وذلك بصورة مؤقتة ولحين قيام الشركات المتخصصة في الخدمات والتسويل .

● مراجعة القوانين والقرارات الاقتصادية والأنظمة الضريبية وإعادة صياغتها لتبسيطها وتتماشى مع الأهداف والظروف الاقتصادية والقيم الدينية والاجتماعية التي تحكم المجتمعات الإسلامية .

● إصدار تشريعات لمنع الازدواج الضريبي على رأس المال والاستثمارات والدخول .

● إنشاء نظام لتسوية المدفوعات بين الدول الإسلامية يتيح لها تسهيلات سحب ومقاصة متعددة الأطراف .

وذلك بإنشاء « بنك للتسويات » للدفعات بين الدول الإسلامية ، وإلى أن يتم هذا يمكن تنفيذ ذلك فوراً بمقتضى اتفاقية بين البنوك المركزية للدول الإسلامية تقرر تسهيلات سحب ومقاصة متعددة الأطراف .

الكل لتيسر وتنشيط تدبير التمويل للمشروعات وترشيد .

- تكوين مجموعات تمويل مشتركة محلية وعلى مستوى الأمة الإسلامية ، تمويل التبادل التجاري وتنشيطه بين الدول الإسلامية ، وتقديم هذا التمويل لكل من الاستيراد والتصدير .

● إنشاء صندوق لزكاة مال الأمة الإسلامية بغذى بركة مال المركز وفوائض أموال الزكاة الأخرى ، ويخصص بتمويل مشروعات التنمية داخل الأمة الإسلامية وخاصة المشروعات المشتركة ، وتلك التي تدعم من تكامل أجزاء الأمة الإسلامية وتوحيدها وتحقق لها فوائد اقتصادية واجتماعية مرتفعة .

#### ٢ - السياسة النقدية والمالية :

وتعمل كل من السياسة النقدية والمالية على تحقيق الاستقرار النقدي والانتعاش المالي لتدعيم الاستثمار وتنشيط وزدهار التبادل التجاري والمعاملات ، وتوفير انساب المال الإسلامي للاستثمار داخل الدول الإسلامية دون معوقات على النحو التالي :-

#### أ - السياسة النقدية :

- تحقيق الاستقرار النقدي ووقف التدهور في عملات بعض الدول الإسلامية وذلك بتدعيم اقتصادياتها .
- تقرب الفوارق بين العملات وتنظيم التعادل بينها ، تمهيدا للوصول إلى عملة واحدة .
- تحقيق الاستقرار للمعاملات لتيسر التكامل الاقتصادي .
- المجهود للوصول إلى كتلة نقدية إسلامية واحدة .

#### ب - السياسة المالية :

- التخفيف من الضرائب تخفيرا للاستثمار وتكوين المدخرات اللازمة له ، وأن يكون التركيز في السياسة المالية ليس على تحصيل أقصى عائد ضريبي ، وإنما تحفيز الاستثمار والإنتاج ليعطي أقصى فائض اقتصادي .
- خفض الرسوم الجمركية والفاغها تدريجيا. داخل الأمة الإسلامية تنشيطا للتبادل التجاري بين دولا ، وتقوية لدهام التكامل الاقتصادي .





### ٣ - السياسة التجارية :

وتستهدف تحقيق أعلا معدلات للتبادل التجاري وتحقيق أفضل العوائد الاقتصادية والاجتماعية للأمة الإسلامية ، وذلك من خلال سياسات تعمل لتحقيق هذا على البعدين الداخلى والخارجى ، أى داخل أوطان الأمة الإسلامية بين الدول الإسلامية وبعضها ، وخارجها مع كل من الدول المتقدمة والدول النامية .

#### ١ - داخل الأمة الإسلامية :

- سياسة حرية التبادل التجاري .
- سياسة تنشيط وتوسيع نطاق التبادل التجاري بين الدول

الإسلامية وبعضها ، وللاستفادة من الميزات التفاضلية لكل دولة ، وتحقيق التكامل بينها ، وإيجاد أسواق متسعة لسلعها ومتجاتها على امتداد نطاق الأمة الإسلامية وسد احتياجاتها وتحقيق الاكتفاء الذاتى والاعتماد على الذات .

#### ب - خارج الأمة الإسلامية :

يهدف تعديل شروط التبادل التجاري لصالح الأمة الإسلامية ومواجهة إجراءات الحماية التى تفرضها الدول المتقدمة ضد واردات الدول النامية .

#### ٦ - الدول المتقدمة :

- سياسة كسر الوضع الاحتكارى للدول المتقدمة والمتحكم فى شروط التبادل التجاري والمجحف بالدول الإسلامية والنامية ، وذلك بتبنى سياسة خفض السربح والمستمز للاستيراد من الدول المتقدمة ، والتقليل من الاعتماد عليه وبخاصة بالنسبة للسلع والمنتجات التى تتوافر أو يمكن توفيرها أو توفر بدلى لها داخل أوطان الأمة الإسلامية ، أو الحصول عليها بأسعار وشروط أفضل من الدول النامية .

#### ٧ - دول العالم الثالث النامية :

- سياسة بناء جسور قوية للتعاون مع دول العالم الثالث النامية وتنشيط التبادل التجاري معها بدلاً عن الدول المتقدمة محققة بذلك أهدافاً ثلاثة :-

- تنمية الروابط مع دول العالم الثالث وفتح أسواق لمتجاتها ومساعدتها على مواجهة إجراءات الحماية التى تتخذها الدول المتقدمة ضد صادرات الدول النامية إليها ، فضلاً عن شروط

التبادل التجاري المجحف التى تفرضها الدول المتقدمة تحقيقاً لمصالحها .

الأمر الذى يؤدى إلى تقوية الجبهة الضاغطة لتحقيق شروط عادلة للتبادل التجاري ووقف أو التخفيف من إجراءات الحماية .

- كسر الوضع الاحتكارى للتكتلات الاقتصادية الخارجية وإنهاء تحكمها فى شروط التبادل التجاري وتقيود التجارة ( الحماية ) .

- بناء وحدة تجارية إسلامية مستقلة لها ثقلها الذى يعطيا قوة تفاوضية ، ويمكنها من الحصول على شروط تبادل عادلة لتجارها ، وإنهاء النتيجة الاقتصادية .

- فتح أسواق جديدة لسلع ومتجات الأمة الإسلامية على

امتداد أسواق دول العالم الثالث .

#### ج - الإجراءات التنفيذية :

- إنشاء مجلس أعلى للتجارة : يختص برسم السياسات وتعديلها ، وإعداد الخطط العملية والإجراءات واقتراح التشريعات والاتفاقات لتنشيط التجارة وتوجيهها وتوسيع آفاقها على مستوى الأمة الإسلامية وبين دولها ، وكذا بينها من ناحية كوحدة اقتصادية وبين دول العالم الخارجى المتقدم والنامى ، بهدف الوصول إلى معدلات عالية للتبادل التجاري بين الدول الإسلامية تحقيق أهداف التكامل والوحدة بينها .

ويضم المجلس بجانب ممثلى الدول الإسلامية ممثلين عن صندوق تمويل التجارة المقترح ( فى الفقرة التالية ) والغرف التجارية واتحاداتها واتحادات البنوك والمصدرين والمستوردين وصناديق التمويل والتجارة .

- إنشاء صندوق للتمويل التجاري أو مجموعة تمويل : تضم اسهامات من صناديق الإنماء والبنوك والمؤسسات المالية ويمثلين عنها ، وتكون مهمته تقديم التمويل والتسهيلات والمشاركة التى تؤدى إلى تنشيط التبادل التجاري بين دول الأمة الإسلامية ، وتشجيع انشاء شركات تجارية مشتركة والإسهام فيها ، وتقديم المون المالى والتمنى لها ، ويعمل فى ذلك بالتنسيق والتعاون مع المجلس الأعلى للتجارة .







## المصدر: المبادئ الإسلامية

### التاريخ: نوفمبر ١٩٨٨

أسرة وكل مجتمع صغير أو كبير في الريف أو الحضر إلى خلية انتاج مستمر ومتنوع وهو ما اقترح تسميته بنظام «خلايا الإنتاج».

● سياسة تحقيق «حد الكفاية» وفقا لاستراتيجية «حد الكفاية» بالانتاج للضروريات أولا ثم الحاجيات ثم الكماليات، ولا يتم توجيه الانتاج من الضروريات إلى الحاجيات ثم الكماليات إلا بعد أن يستقر كل مواطن حاجته من كل شيء، أي يحقق له «حد الكفاية».

● سياسة نشر الملكية على أوسع نطاق.

● سياسة وضع الموارد كلها في حالة تشغيل كامل.

● سياسة الاستهلاك - استهلاك منضبط وفقا لتعاليم الإسلام ( ... وكان بين ذلك قواما ) ووفقا لاسراتيجية الإنتاج : الضروريات فالحاجيات فالكماليات ، ووفقا لعرش «الفعل» وجوب استشاره لصالح الجماعة .

ج - الإجراءات التنفيذية :

### (١) على مستوى الأمة الإسلامية :

● تشكيل مجلس أهل للتخطيط والتنمية الاقتصادية والاجتماعية يضم ممثلين عن كل من : الدول الإسلامية ،

المجالس العليا النوعية ( مركزية على مستوى الأمة الإسلامية ) ، مجالس التخطيط والتنمية المحلية ، صناديق الانماء والتمويل ، المؤسسات المالية الاتحادية ، البنوك المركزية المحلية ، ويختص بالآتي :-

- إعداد خطة شاملة لتحقيق التثاقب في معدلات النمو والدخول داخل أوطان الأمة الإسلامية بأعضاء جرعات تنمية قوية للدول الأقل نموا ، وتنمية الموارد بها والاستفادة من الميزات التفاضلية لكل منها ، وتحريك للموارد من قوى بشرية ومالية وسلم وخدمات لتحقيق أفضل النتائج ، وإرساء دعائم تكامل اقتصادي واقعي وعمل .

- تجزئة الخطة إلى خطط فرعية على مستوى كل دولة ، وخطط قطاعية على مستوى كل قطاع من قطاعات النشاط ، وتحديد الأهداف الكمية والكيفية والجغرافية والزمنية .

- متابعة التنفيذ وإجراء ما يتطلبه من تعديلات .

### للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● إنشاء شركات مشتركة متخصصة في التجارة الدولية تخصص في تنمية التبادل التجاري بين أوطان الأمة الإسلامية أساسا ، وكذا بينها ككل ( على المستوى الكلي ) وبين الدول النامية والمتقدمة .

● عقد اجتماعات دورية تضم المجلس الأعلى وصندوق التمويل للتجارة وغرف التجارة وممثل الاتحادات والشركات التجارية على مستوى الأمة الإسلامية لتطور نشاط التبادل التجاري وزيادة معدلاته وتوسيع نطاقاته ومواجهة مشاكله واقتراح الحلول لها .

### ٤ - السياسة الاقتصادية :

ويهدف السياسة الاقتصادية إلى تحقيق تنمية شاملة وموزان ومتكامل على مستوى الأمة الإسلامية ، ورفع معدلات النمو للدول الأقل نموا حتى تقتارب معدلات النمو لأوطان الأمة الإسلامية بما يسهم بقدر أكبر في تعظيم قدراتها الكلية وتقوية دعائم اقتصاديات دولها كل على حده ، بما يحقق التكامل

الاقتصادي والاعتماد على الذات والاكفاء الذاتي ، فضلا عن تسير التكامل وإرسائه على أساس قوى .

● وتركز هذه السياسة على السياسات الفرعية التالية :-

### أ - على مستوى الأمة الإسلامية :

● سياسة التنمية الشاملة المتوازنة بهدف تحقيق تقارب معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق «حد الكفاية» لجميع مواطني الأمة الإسلامية .

● سياسة «التكامل الاقتصادي» بين أوطان الأمة الإسلامية .

● سياسة تحريك الموارد البشرية والمالية والطبيعية .

● سياسة تأمين وضمان حقوق عوامل الإنتاج ( من قوى بشرية ومالية وموارد طبيعية ) وعوائلها .

### ب - على مستوى الدول الإسلامية :

● سياسة التنمية الشاملة والمتوازنة لكل القطاعات وليس تنمية قطاع على حساب آخر .

● سياسة التنمية الشعبية الشاملة بحيث يتحول كل فرد وكل





## المصدر : المجلد الإسلامي

التاريخ : نوفمبر ١٩٨٨

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

- تحويل المجمع بجميع أفرادها وفئاته في مجتمعاته ومنظماته ومؤسساته إلى خلايا عمل انتاجية بحيث يتحول كل فرد وكل أسرة وكل مجتمع صغير أو كبير في أسرة أو في مؤسسة ، أو في حي ، أو في نادي ، أو في جمعية ، أو في مسجد ، في الريف ، في المدن ، إلى خلية وخلايا انتاج متعدد ومتنوع يغطي كافة مجالات الانتاج وبما تلازم مع ظروف كل ، من انتاج زراعي ، وحيواني ، وصناعات ألبان ، وعصائر ومعلبات ، ودواجن ، وعسل نحل ، وورش صغيرة للتجارة والحدادة والصيانة ، والطلاء ، وأنوال السج ، وأنوال السجاد ، والتركيكو ، والملابس الجاهزة .. الخ .

وتعميم وتشجيع المبادرات الفردية أو تلك الوحدات الانتاجية الصغيرة والمشروعات الصغيرة والأسرية ، والمساعدة في تنظيم انشائها وتحويلها وتسويق منتجاتها دون تدخل حاكم أو منظر .

● تكوين صناديق تمويل اختيارية بالمؤسسات والأحياء والنوادي والمساجد تمويل هذه الخلايا الانتاجية على أساس من التمويل الذاتي كقرض حسن بنظام والجمعيات والعرف في مصر وهو الإذخار الشهري لجمعية يتفق أفرادها على توزيع الحصيلة الشهرية على فرد أو أكثر بالتناوب أو بالقرعة ، أو حسب درجة الاحتياج ، وبحيث يتناسب المبلغ المقرض مع التمويل المطلوب للمشروع .

● تدعيم الدولة لنظام والخلايا الانتاجية بالخوافر المتصلة ل إنشاء صندوق حكومي يقدم هذه القروض إما مباشرة للجمعيات أو المجتمعات التي تضم الأفراد ، أو للأفراد مباشرة

- إعداد التشريعات والاتفاقات اللازمة للتنفيذ .

- رسم السياسات المركزية المختلفة ، والتنسيق بينها وبين السياسات المحلية وتحقيق التعاون بينها وصولاً إلى توحيد السياسات على مستوى دول الأمة الإسلامية ، يساعد على ذلك تحقيق التقارب في معدلات النمو السابق الإشارة إليها .

- إنشاء وإعداد الأجهزة المركزية وتدعيمها بالإمكانات المالية والبشرية والفنية ، وتوثيق عرى التعاون والصلات بينها وبين مثيلاتها المحلية ، بحيث يكون التخطيط جماعياً ، تجمعهم وحدة واحدة ... أخوة إسلامية .

- سياسة التوزيع المترام مع الانتاج وهو التوزيع للفروقات والدخول عن طريق التملك لعوامل الانتاج سواء كانت موارد مالية أو طبيعية ، وصولاً إلى سرعة تحقيق العدالة في توزيع الفروقات والدخول وتحقيق حد الكفاية لكل مواطن .

## (٢) على مستوى الدول الإسلامية :

- وضع خطة تنمية تأخذ في اعتبارها التنمية المتوازنة للقطاعات من ناحية ، ومتطلبات خطة التكامل الاقتصادي من ناحية أخرى .

- نشر الملكية على أوسع نطاقات بتمليك الموارد لكل قادر على العمل غير فيه ، ودعمه بالمال والبنية الأساسية والمرافق اللازمة والإرشاد والخبرة ، تحفيزاً للأفراد حتى يتحقق مع جهد الدولة بالنسبة للملكيات العامة ، وضع كافة الموارد في حالة تشغيل ،

وحتى يتحقق تزامن التوزيع مع الانتاج وبالتالي عدالة التوزيع .

- توزيع الدخل الناتج بما يحقق حد الكفاية المناسب مع حجم الدخل المفق لجميع الأفراد .

- تحفيز وتشجيع القطاع الخاص والمبادرات الفردية والتخفيف من أعباءه لأن الأفراد أقدر على توجيه مدخراتهم نحو الاستثمارات الأكثر انتاجية ، وما تحفقه الدولة عليهم في صورة ضرائب عائد لها مرة أخرى وبقدراً أكبر في صورة فائض اقتصادي أكبر ، كما يقول الإمام علي رضي الله عنه في توجيهاته لواليه على مصر «ولكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استغلال الخراج» «وهو لا يظن عليك شيء خففت به المؤونة عليهم ، فإنه ذخّر يعوّدون به عليك في عمارة بلادك وتربيت ولايتك» .





المصدر: النبوة الإسلامية

التاريخ: نوفمبر ١٩٨٨

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اختلفة ، مثل إقامة المشروعات والتحسينات وتلاف مواجهة جماعة أو قحط ما بإحدى الولايات ، وتقديم القروض للتحار والصناع والزراع .

● والتكامل كان على مستوى جميع عناصر الانتاج ، فلم يكن هناك قيود على تنقل المسلمين من بلد لآخر من أجل العمل أو

عن طريق البنوك وفروعها المنتشرة في الأحياء والقرى والتي يكلف كل فرع منها بهذا العمل تطوعا واحتسابا ، كما أنه أيضا الاستفادة من أي تمويل اضافي يقدمه بالمشاركة والاستفادة من عوائد تلك المشاركات كما يدعم الصندوق الحكومي الصناديق الاختيارية التي تنشأ لهذا الغرض في التجمعات المهنية والاجتماعية والدينية .

بالإضافة إلى دعم هذه «الحلايا الانتاجية» بالإعفاء الضريبي ، وهو لا يقارن بالدعم الذي تتكلفه الدولة لتوفير السلع والخدمات التي يمكن أن يوفرها هذا النظام .

● تنظيم التسويق الناق لهذه المنتجات ومنح التسهيلات لمرضاها وتسويقها .

● هذا النظام محوره استخدام الإسكان الاجتماعي وتحريك الطاقات وتجديدها كقوة انتاج وتكوين لإضافة رأسمالية للاقتصاد القومي ، وأكبر من ذلك إحياء الاعتماد على الذات وتحقيق الاكتفاء الذاتي .

### ٣ - التكامل الاقتصادي :

● والأصل في الإسلام الوحدة للأمة الإسلامية والتكامل الاقتصادي ، حيث أنها أمة واحدة وإن قسمت إلى أقاليم يقوم على كل إقليم وإلى يصرف شؤونه وفقا لأحكام الإسلام ، ويرسل ما يفيض إلى عزائته بيت المال حيث يتم الصرف منها على الأقاليم الأخرى التي في حاجة إليها تطبيقا لحكم الله سبحانه وتعالى «وأن هذه أممكم أمة واحدة وأنا ربكم فأعبدون» وقول الرسول عليه الصلاة والسلام «مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداهى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى» .

● فالأصل في الإسلام التكامل الاقتصادي بين جميع الأقاليم في الأمة الإسلامية ، فلا يشتكى إقليم من فقر أو عجز ، وآخر عنده فائض بل يحدث انتقال فوري من صاحب الفائض إلى صاحب العجز .

● وكان بيت المال بمثابة البنك المركزي للدول الإسلامية ، حيث كانت الأموال ترد إليه من جميع أنحاء الأقاليم والولايات الإسلامية لتحتفظ فيه وتصرف منه في شؤون الدولة الإسلامية





المصدر: البنية ٢٢ إسلامية

للتشر والخدمات الصحفية والعلوم التاريخ: نوفمبر ١٩٨٨

التجارة أو الاستثمار ، ولم يتقيدوا بأية قيود جهرية بين الولايات وبعضها كما كان حق الملكية مكفول لكل مسلم في كل بلاد الأمة الإسلامية .

● ول غياب الالتزام الكامل بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ، وإعلان الولاء الكامل للإسلام ، وشجب كل ما يناهضه من مذاهب ومناهج ، يواجه التكامل بين الدول الإسلامية بالعقبات التالية :-

- اختلاف النظم الضريبية .
- تناقض الاقتصاديات الإسلامية .
- الاختلاف على توزيع المنافع والأضرار الناشئة عن التكامل .
- اختلاف النظم الاقتصادية والمذاهب والمناهج المطبقة .
- اختلاف نظم الحكم .
- الارتباطات القوية بالدول الأجنبية .
- تباين الأوضاع الاقتصادية السائدة في بعض البلاد أو اختلاف مستويات النمو الاقتصادي .

وهي عقبات تتلشى بإعلان الولاء للإسلام في بلاد الإسلام ، وشجب أية دعوة لأي منجز يتاونه ، وأن يكون ولأه الحكام المسلمين للإسلام والمسلمين ودولهم ولبعضهم البعض ولا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ، ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء .

● وإذا كانت الدول الأوروبية قد حققت التكامل الاقتصادي متخذة من المصلحة المشتركة عقيدة وأساساً لهذا التكامل ، فإن الدول الإسلامية بمقيدتها الإسلامية الفارضة للوحدة الإسلامية والأخوة الإسلامية والمصلحة الواحدة ، تكون مدعاة أكثر للاسراع بإعمال التكامل الاقتصادي .

● وإذا كان التكامل الاقتصادي يقتضى تنسيقاً وتعاوناً وتوحيداً للسياسات داخل نطاق الأمة الإسلامية ، فإنه يقتضى التعامل كوحدة واحدة مع العالم الخارجي في كافة شؤونه ، لأن الشؤون الاقتصادية محور متفاعل مع الشؤون الأخرى مؤثر فيها ومتأثر بها .

● ويقتضى توفير الضمانات لنجاح التكامل اتخاذ الإجراءات التالية :-







المصدر: الميثاق الإسلامي

نوفمبر ١٩٨٨

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

- إعلان حقوق المواطنة لجميع أفراد الأمة الإسلامية داخل أقاليمها ( دولها ) .

- إعلان تطبيق المنهج الإسلامي والتطبيق الكامل للشريعة الإسلامية .

- التفرقة بين حسن العلاقات الواجبة مع غير المسلمين ، لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوك ولم يخرجوك من دياركم ... ، وبين الولاء على حساب الأخوة الإسلامية وبادئ الإسلام وشرعته .

- التحديد الواضح والقاطع للأهداف المدروسة كميًا - كفيًا - جغرافيًا - زمنيًا ، ولقواعد التنسيق - التعاون - التوحيد - في التشريعات والسياسات والإجراءات الاقتصادية وغيرها ، وسرعة إصدارها .

- تقرير السلطة التنفيذية للأجهزة وعدم التصارها على مجرد سلطة تخطيطية .

- التنسيق بين الأجهزة العاملة على نطاق الأمة ( دراسات - مشروعات - تمويل .. الخ ) والربط بينها بحيث تظل دوماً مرتبطة بالأهداف ، متعاونة في تحقيقها .

- التحديد الزمني للتنفيذ والإصرار عليه .

- إعمال نظام لتسوية المدفوعات بين دول الأمة الإسلامية .

- إزالة القيود النقدية والإدارية والاستوائية وعدم السماح باستثناءات من الإحصاءات الجمركية وسرعة إصدار التشريعات .

- التنسيق المستمر والدائم بين الأنظمة النقدية في الدول الأعضاء ، وتضيق الفوارق حين التوحيد لهذه الأنظمة .

- إنشاء هيئة عليا دائمة للمتابعة .

- إعطاء جرعات استثمارية قوية للدول الأقل لتقريب الفوارق في الدخول ، وفي معدلات النمو ضمانًا لنجاح التكامل الذي يكون أفضل ما يكون عندما تقتارب مستويات التقدم وهو لأعضائه .

- تكييف إنشاء المشروعات المشتركة التي تدعم من البنية الأساسية ، وتشكيل حافزا وموجها للاستثمارات الخاصة ودعمها لقوى السوق في تحقيق التكامل .





المصدر: المجلد ٢، ص ١٧٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: نوفمبر ١٩٨٨

#### ٤ - المشروعات الاستثمارية المشتركة :

● يمثل أسلوبا للتنسيق والتعاون الهادف بين الدول الإسلامية على مستوى المشروع ، لتحقيق المصلحة المشتركة والتعاون المشترك في كافة مجالات الاستثمار الزراعي والصناعي والتجاري والحديثي والمالي والقائم على مصالح واقعية وتمايز في المزايا التفاضلية .

● يمثل الخطوة والركيزة الأساسية والبدل الممكن في الوقت الحاضر لقيام تكامل اقتصادي بين الدول الإسلامية ، ويمكن أن

تكون هذه المشروعات المشتركة مكتملة لدور الاتحاد في حالة قيام تكامل اقتصادي .

● يمثل تعاون دولتين أو أكثر لتنسيق سياسات الاستثمار في نطاق انتاج قائم بالفعل أو انتاج جديد .

● وتحقق المشروعات الاستثمارية المشتركة كل أو بعض المزايا التالية :-

- الاستفادة من مزايا الانتاج الكبير واتساع السوق دون الإخلال بحرية البلاد المشتركة في المشروع من اتباع نظمها وسياساتها الاقتصادية الخاصة بها .

- إصلاح وتقوية الهيكل الانتاجي للدول المشتركة في المشروع خاصة في مجالات الصناعات الانتاجية التي تساعد على إصلاح الحقل في الميزان التجاري .

- الاستفادة من رؤوس الأموال والعمالة المتوفرين لدى الدول الإسلامية فيما يعود بالفائدة المباشرة على تلك الدول ، ويزيد من معدلات الاستثمار والتنمية الاقتصادية بها .

- استصلاح واستغلال المساحات الشاسعة من الأراضي القابلة للزراعة ببعض الدول الإسلامية مما يساعد على حل مشكلة توفير الغذاء للسكان في الدول الإسلامية .

- الوضع في توزيع المزايا أو المنافع التي تعود على الشركاء نظرا لتحديد هذا التوزيع تلقائيا مع تحديد المساهمات ، بخلاف الوضع عند التنسيق في السياسات حيث لا يسهل معرفة المزايا أو الأضرار التي تعود نتيجة التطبيق لهذه السياسات بإزالة الحواجز الجمركية أو العوائق التنظيمية خاصة في الدول التي تعاني تخلف في مؤسساتها المالية والتقنية .





المصدر : النوازل الإسلامية

التاريخ : نوفمبر ١٩٨٨ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

- تجنب الخلافات المذهبية السياسية والاقتصادية وتوحيد أو تقليل آثارها .
- أداة لتحرير انتقال عناصر الانتاج ، وبالتالي تسهم بقسط في تحقيق التكامل .
- لا يتطلب من الدول الأعضاء التغل عن سياستها أو أنظمتها الخاصة .
- كما لا يتعارض مع حالة اختلاف مستويات النمو والتقدم بين دول التكامل ، حيث أن أسلوب المشروعات المشتركة يتسع لوجود نماذج وصيغ يتلاءم مع كل دولة مهما اختلفت في مستوياتها أو أنظمتها الاقتصادية دون أن يتعارض مع مصالحها .
- لا يتر كثر من المشاكل التي تثيرها صور التكامل الأخرى كالاتحاد الجمركي والسوق المشتركة .. الخ .
- إن ضعف نسب التبادل التجاري بين الدول المتخلفة ، لا

يرجع إلى القيود المفروضة عليها بقدر ما يرجع إلى وجود قصور واختلال في الهياكل الانتاجية .

ولذا فإن هذه الدول في حاجة ملحة إلى إقامة البنيان الانتاجي وتطويرة بقدر أكبر من حاجتها إلى إزالة القيود الجمركية التي ليس لها تأثير إلا بنسبة بسيطة على حالة التجارة بين الدول المتخلفة .

ولي قيام المشروعات المشتركة في المجالات الانتاجية ما يكفى لإزالة هذا القصور والاختلال .

● على ضوء الظروف الحالية للبلاد الإسلامية وتفككها والصراعات الداخلية والخارجية الموجودة فيها ، وما يحيط بها من اضطار خارجية ، فإن التفضيل يكون أشد لأسلوب المشروعات المشتركة كأسلوب مناسب لقيام تكامل اقتصادي للأمة الإسلامية في الظروف الراهنة .

● وإذا ما تحسنت الأوضاع السياسية وتقلبت هذه الدول من بعضها وأنتت خلافاتها ، فيمكن تدعيم هذا الأسلوب بإحدى الصور المتقدمة من صور التكامل الاقتصادي والتي تتلاءم مع حالة الدول المشتركة في إطار التكامل .





المصدر: البيان الإسلامي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: نوفمبر ١٩٨٨

● ونرجو وندعو الله سبحانه وتعالى أن تملأ هذه الدول على خلافاتها ، ومشاكلها وأن يجمعها هدف واحد هو إقامة دولة إسلامية واحدة في ظل قانون وتشريع واحد هو كتاب الله وسنة رسوله حتى لا يضلوا من بعد ذلك أبدا .

#### ٥ - السياسة الاستراتيجية :

ويهدف إلى تحقيق أهداف خطط الإنماء ومساندة السياسة الاقتصادية في تحقيق الهدف المشترك وهو الوصول بالعالم الإسلامي إلى تدمير لكامل الموارد والطاقات ، وتحقيق التكامل بين أجزائه ورفع معدلات النمو لدولة بصفة عامة وللدول الأقل نموا بصفة خاصة ، وتحقيق قدرة استثنائية واقتصادية وحضارية كبيرة تتخطى بها حاجز التخلف وتدخل بها مرحلة الانطلاق والتقدم .

وتغطي السياسة الاستراتيجية كافة المجالات من زراعية وصناعية وتجارية وخدمية ومالية ، وتركز بصفة أساسية على الآتي :-

#### أ - على مستوى الأمة الإسلامية :

● سياسة توطين رأس المال والاستثمارات الإسلامية داخل أوطان الأمة الإسلامية .

● سياسة تحقيق التكامل الاقتصادي .

● سياسة تكتيف الاستثمارات في الدول الأقل نمواً لرفع القدرة التنافسية وتقريب الفوارق في الدخول والفروقات .

● سياسة تحقيق الاكتفاء الذاتي وبخاصة في الغذاء والسلع الاستراتيجية .

#### ب - على المستوى الداخلي :

● سياسة توجيه الاستثمارات لتحقيق الاستفادة من الميزة الأفضل في المجالات التي تتميز فيها عن غيرها .

● سياسة تحسين الإنتاج والارتقاء بمستوى الجودة .

● سياسة استخدام الإمكان الاجتماعي في الاستثمارات في مجالات تحقيق الاكتفاء الذاتي ( السلع والمواد الاستراتيجية ) واستخدام الإمكان المالي في الاستثمارات في مجالات تحقيق الإنتاج الكبير والجودة والتنوع في الإنتاج للتصدير .







المصدر : البيان الإسلامي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : نوفمبر ١٩٨٨

#### ج - الإجراءات التخليدية :

● تأمين توطئ الاستشارات بما تضمها من قوى بشرية ورأسمال وموارد أخرى داخل الأوطان الإسلامية بمنحها حق المواطنة .

● إنشاء اتحاد للتجمعات الترويحية للمشروعات ENTERPRENERIAL CONSORTIUM والتي يجب انشائها على مستوى الدول الإسلامية لتقوم بدراسة وتنبؤ انشاء المشروعات في كافة المجالات وتأسيسها والدعوة إلى الإسهام فيها .

● إنشاء اتحادات لرجال الأعمال محلية وعلى مستوى الأمة الإسلامية لتسهيل تنسيق جهودهم وتجميعهم وتعاونهم .

● إنشاء اتحادات للمنتجين في الزراعة والصناعة والخدمات ، أى على مستوى القطاعات ، وكلها على مستوى السلع الاستراتيجية .

● إنشاء المؤسسات الاستشارية المتخصصة في الدراسات الاقتصادية ودراسات الجدوى والمشاريع لترشيد الاستثمارات قبل السير فيها وتنفيذها .

● إنشاء مراكز بحوث محلية ومشتركة لخدمة الإنتاج وتطويره في كافة مجالاته ، وربطها ببعضها وتبادل الخبرات والبحوث .

● تعظيم الاستفادة من المؤسسات القائمة .

● إنشاء مجلس أعلى مشترك لتنسيق السياسات الاستثمارية للدول الإسلامية حتى لا يتنافس رأس المال الإسلامي

واستثماره مع بعضها داخل الأمة الإسلامية ، بما يؤدي إلى الأزدواجية والتضارب وتبدد الطاقات والأموال ، وكلها بالنسبة للاستثمارات الخارجية حتى يكون لها قوة تفاوضية وقنرة على تحقيق الوفورات أكبر .

● إنشاء مجلس للاستشارات في كل دولة يتولى إعداد الخطة الاستراتيجية آخذة في الاعتبار أهداف السياسات الاستثمارية من ناحية ، والموارد والالتزامات والأزمات المحتملة وغير المحتملة والاستثمارات البديلة ، ومصادر الإيرادات البديلة واحتياجات التنمية الاقتصادية على المدى القريب والمتوسط والبعيد من





المصدر: الميزان الإسلامية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: نوفمبر ١٩٨٨

لجنة أخرى .

ويوزع هذا المجلس بناء على الدراسات السابقة قائض  
الإيرادات على مجالات الاستجار المختلفة .

#### ٦ - سياسة التصنيع :

وتستهدف بناء صرح صناعي قوى ومتقدم للأمة الإسلامية  
وعمل امتداد دولها ، والاستفادة من الموارد المتوافرة فيها في تحقيق  
الاعتماد على الذات والاكتفاء الذاتي ، وبالتالي الاستقلال بكافة  
صوره وإنهاء التبعية ، وذلك على النحو التالي :-

##### أ - على مستوى الأمة الإسلامية :

- سياسة إنشاء وتنمية الصناعات الانتاجية الأساسية التي  
تشكل العمود الفقري والبنية الأساسية للصناعات ، وتقلل من  
اعتمادها على الخارج ، وتحقق لها الاستقلال .
- سياسة تشجيع التصنيع الكلي أو الجزئي للمواد والسلع  
الأولية بدلا من تصديرها في صورها الأولية واستيرادها في  
صورها المصنعة .
- سياسة تشجيع وبناء الصناعات التي تخدم التكامل بين  
إمكانات دول الأمة الإسلامية وتقوى من الروابط الاقتصادية  
بينها ، وتلك التي تفتنى عن الاستيراد .

##### ب - على المستوى المحلي :

- سياسة التصنيع لكامل الموارد في مجالاتها المختلفة وتحقيق  
التناسق والتكامل بينها .
- سياسة بناء وتنمية الصناعات المقلية للصناعات  
الأساسية ، وكذلك الصناعات التي تخدم البيئة وتحقق استئارا  
عالي القيمة ووفرا كبيرا ( معدات الزراعة - معدات تحلية مياه  
البحار - معدات استخدام الطاقة الشمسية ... الخ ) .





● سياسة الإنتاج للسلع البديلة الاستيراد .

جـ - الإجراءات التفصيلية :

● التركيز على الصناعات الأساسية الانتاجية على مستوى الأمة الإسلامية .

● التركيز على الصناعات الاستيعابية على المستوى المحلي من خلال « عملايا الإنتاج » والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، واستخدام التكنولوجيا الوطنية والبسيطة المتطورة .

● ادخال أساليب العمل الفني المتطور .

● تكثيف الجهد التدريسي وتوسيع نطاقه ليم في المواقع ON JOB TRAINING وعدم قصره على مراكز التدريب التي يجب التوسع فيها أيضا ، وتطوير إمكاناتها وأهملها .

● مراعاة معايير الكفاءة والمهارة في توظيف الصناعات .

● إحياء صناعاتنا الرائدة للنسيج اليدوي وغيره ونشرها على أوسع نطاق في الريف والمدينة لسد حاجتنا من النسيج ، وتوفير فرص العمل للمواطنين في الريف وخارجه وتزيد من دخلهم وتعيد توظيفهم داخل الريف ، وتخصص الصناعات الكبيرة في تصدير انتاجها لتساهم في توفير إمكانية استيراد ما نحتاج استيراده دون عبء على ميزان المدفوعات .

#### ٧ - السياسة الزراعية والأمن الغذائي :

بالرغم من المساحة الشاسعة للأراضي الزراعية التي تمتلكها الأمة الإسلامية والتي تبلغ ١٦,٩ ٪ من الأراضي الزراعية بالعالم ، والتي تتواجد بقدر كبير في كل من السودان والعراق والصومال والمغرب والجزائر ، وبالرغم من أن الزراعة تمثل المصدر الرئيسي للنتائج القومي الإجمالي في كثير من الدول الإسلامية ، فإن هذا القطاع يحسم عموما بالتخلف وانخفاض الانتاجية ، وبمعاني من البطالة الممتعة والموسمية ، وانخفاض نسبة ناتج الزراعة إلى الناتج المحلي الإجمالي رغم زيادة نسبة عدد المشتغلين به إلى إجمالي المشتغلين في الاقتصاد القومي ، وتختلف أسلوب الزراعة ووجود أراضي زراعية خائقة المساحة غير مستغلة ، والأخطر من ذلك هو عجز العالم الإسلامي عن إنتاج ما يكفيه من غذاء ، وتزايد اعتماده على الخارج في توفير غذائه





المصدر : الموسوعة الإسلامية

للتشـر والخدمـات الصحفية والمعلومات التاريخ : نوفمبر ١٩٨٨

الضروري الذي يمثل أساس حياته واستمراريتها ، وذلك في الوقت الذي يزيد عدد سكانه بمعدل نمو سنوي قدره حوالي ٣٪ وهو ما يزيد عن معدل النمو في الانتاج الزراعي .

وفي ضوء هذا الوضع الشديد الخطورة والمتفاقم بسبب الزيادة السكانية المتزايدة والمخاطر التي تحيط بانتاج الغذاء في الخارج ، والمؤثرات التي تتحكم في الحصول عليه والتي قد تصل إلى المنع الكامل لمواء أسباب طبيعية أو سياسية ، فضلاً عن القصور المتزايد في موارد الدول الإسلامية غير البترولية والتي تبذل من استيراد الغذاء عبثاً شديداً الوطأة متزايدة الخطورة .

وفي ضوء الوضع الراهن من ناحية ، وتحقيق الأهداف بالوصول إلى الاعتماد على الذات وتحقيق الاكتفاء الذاتي ، فإن السياسة الزراعية المقترحة تهدف إلى إعطاء دفعة قوية وكبيرة للقطاع الزراعي لتحقيق معدلات نمو عالية به باعتباره أساساً نمو القطاعات الأخرى ودعمها لها ، وتوفير الأمن الغذائي لأبناء الأمة الإسلامية بالاعتماد على الإمكانيات الذاتية والمتوافرة بكثرة والحمد لله ، سواء بالنسبة للأرض أو للقوى العاملة الحبيرة ، أو المال ، وتحقيق الاكتفاء الذاتي فضلاً عن تحقيق فائض للتصدير دعماً لاقتصادياتها ، بالإضافة إلى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل وتحقيق حد الكفاية لجميع أبنائها ، وذلك على النحو التالي :-

#### ١ - على مستوى الأمة الإسلامية :

- سياسة استصلاح واستزراع الأراضي الشاسعة والصالحة للزراعة في أوطان الأمة الإسلامية ، والبالغ قدرها ما يزيد عن سدس مساحة الأراضي الزراعية في العالم ( منها ٢٥٠ مليون فدان قابلة للزراعة ولم تستغل بعد بالعالم المعروف وحده ، ٩٠ مليون فدان منها بالسودان وحده ) ، وتكثيف إنتاج الغذاء ، والوصول إلى تغطية الاحتياجات الضرورية لأبنائها قياماً بفرض الكفاية وتحقيقاً لحد الكفاية للجميع وتحقيق فائض للتصدير .
- سياسة الارتفاع بالانتاجية .







المصدر : التبولما الإسلامية

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : نوفمبر ١٩٨٨

● سياسة التحديد لأولويات الاستثمار تركز على استغلال الميزة الانتاجية التفاضلية والموارد الزراعية المتاحة والغير مستغلة ، وتوجيه الاستثمارات لأكثر المشروعات إلحاحا وأكثرها نفعاً وأوسعها نطاقاً في عموم غيراتها وتوزيع غمارها والاستفادة منها وأسرعها عطاء وانتاجاً ، مع الأخذ في الاعتبار التوازن المطلوب في التوزيع والجبرعات الاستثمارية القوية المطلوبة خاصة للمول الأقل نمواً .

● سياسة التنوع للإنتاج لسد الاحتياجات وتحقيق مرونة

التصدير ، وعدم الاعتماد على إنتاج سلعة واحدة ، وهو ما يعتمد بالدرجة الأولى على تطوير إمكانيات الإنتاج ورفع كفاءة التصدير للسلع الأخرى المعاونة .

● سياسة إعلامية لحث الشعوب الإسلامية على الاعتماد على الذات في إنتاج احتياجاتها الضرورية والأساسية ، والاقتصاد في الانفاق وترشيد الاستهلاك وزهادة معدلات الانعصار والاستثمار ، و تنمية الوعي الغذائي والصحي .

#### - الإجراءات التنفيذية :

- تحريك العمالة ورأس المال من دول الفائض بها إلى دول الفائض في الأراضي الزراعية لتحقيق التكامل لعناصر الإنتاج ( دول الفائض في العمالة الحاضرة بالزراعة : تركيا - إيران - مصر - سوريا - دول الفائض في الأراضي في العالم العربي وحده : السودان - العراق - الصومال - المغرب - الجزائر ) .

- إنشاء صندوق مركزي خاص تمويل الإنماء الزراعي وتقديم التمويل والمعونة الفنية ، والإسهام في شركات الاستثمار الزراعي وتمويلها بالتعاون مع صناديق محلية تنشأ لهذا الغرض بالمول الإسلامية ، كذا مع صناديق الإنماء المختلفة ومؤسسات التمويل والمصارف .

- إنشاء شركات مشتركة عملاقة للاستصلاح الزراعي على مستوى الأمة الإسلامية ، وتشجيع قيام هذه الشركات ودعمها مالياً وفنياً .





المصدر: النظام الإسلامي

للتشريع والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: نوفمبر ١٩٨٨

- تطوير أسلوب الزراعة والاستفادة من التقدم العلمي في كافة مجالات الزراعة مع تطويره ليلائم البيئة .

- توفير التمويل اللازم والحرة الفنية إما مباشرة من حكومات الدول الإسلامية الفنية أو المتقدمة في شكل مساعدات مالية أو إعانات فنية أو بطريق الصندوق المركزي للإعانة الزراعي وصناديق الإعانة والمؤسسات المالية والبنوك ، وفي شكل مشروعات مشتركة .

ب - على مستوى الدول الإسلامية :

● سياسة التشغيل الكامل للأيدي العاملة الزراعية والقضاء على أشكال البطالة المقنعة والموسمية .

● سياسة لا مركزية التخطيط والتنمية من أسفل والتخطيط مع الأفراد وليس للأفراد ، وتحقيق المشاركة الفعلية الجماهيرية .

● سياسة إعادة توطين الهجرة من الريف إلى الريف ، وزرع عوامل الجذب بالريف من زيادة في الدخل وتسويق للخدمات .

● سياسات عادلة لتسعير للمحاصيل والمنتجات والخدمات الزراعية تشجع على الإنتاج ولا تقتله وتحقق عدالة التوزيع والمحد من التضخم .

● سياسة نشر نطاق الملكية الزراعية على أوسع نطاق .

- الإجراءات التنفيذية :

- بحث فريضة أحياء الأرض الموات وتخليتها لمن يستصلحها على أوسع نطاق جماهيري وبصورة جماعية ، وكلما تخليك الأراضي التي استصلحها الدولة ، وكلما تخليك عوامل الانتاج الأخرى ومستلزماته من رأس مال تقدي وعيني ، من آلات ومعدات زراعية وماشية وأسمدة وبنور متفقا وشتلات ومبيدات ، وتسهيلات فرز وتعبئة وتجهيف ونقل وتسويق بأسعار مدعومة أو بالتكلفة .

- تزويد الأراضي بالمرافق اللازمة لها من ترع وقنوات وآبار وطرق ومصارف وشبكات ري وكهرباء ... الخ .

- حرية التسويق .





- تقديم تيسيرات تمويلية للانتاج والتسويق .

- تطبيق استراتيجية « حد الكفاية » من حيث البدء في الانتاج بالتركيز أولا على الضروريات حتى يتحقق الاكتفاء منها ثم الانتقال بعد ذلك إلى الحاجيات فالكماليات بالنسبة لنوعيات الانتاج الزراعى .

- التزود بتكنولوجيا بسيطة وملائمة وغير معقدة ، والعناية بالتربية والاستفادة من ثورة العلم والتكنولوجيا في مجال الزراعة وتحسين وتخليق البلور ومعالجة الصفات الوراثية لها لانتاج أنواع أفضل وبكميات أكبر ، ومقاومة للأمراض والآفات .

- توفير الاحتياجات والخدمات لأفراد الجماعات الريفية لتحقيق الاستقرار .

- خلق قاعدة عريضة وتيار مسير متنامي لتنمية الدخول للسكان عامة والريف خاصة وتحريكهم وإثارة الاهتمام لديهم بالاعتماد على الذات وتنمية هذه القدرات وبناء القوة الذاتية ، وتحفيزهم للمشاركة بمواردهم الخاصة وبجهودهم الذاتية على انفراد أو في مجموعات اختيارية للقيام بمشروعات صغيرة تدبر لهم حوافز عالية تزيد من دخولهم واستقرارهم ، فضلا عن زيادة الانتاج ، مثل مشروعات : تربية وتسمين الماشية - تربية

الأسماك في أحواض في الترع والمصارف - بطاريات داجنة وأوتاب ، بط - خلايا عمل نخل - أنوال نسج وأنوال مسجاد وأكلمة - أثاث منطور من الجريد ومصنوعات من القش والزجاج والفخار - ولوازم منزلية أخرى من المواد ومخلفات المحاصيل المتوافرة بالبيئة - تربية دود الحرير وتصنيعه - وحدات صغيرة ثابتة ومتحركة لصيانة المعدات وإصلاحها - للفروز والتعبئة - لصنيع الألبان وتبريدها وتلقيحها وتصنيعها وتسويقها - للصير والتعبئة أو التعليب - لتصنيع المركبات والمربيات .. مشروعات منتجات سياحية ريفية تقدم أكالات ريفية ومنتجات ريفية وأسواق ريفية ... الخ .

● إنشاء صناديق للإئماء الزراعى لتقديم التمويل والمعونة الفنية وتشجيع قيام الأفراد والشركات بالاستصلاح والاستزراع ودعمه ، والتعاون في ذلك مع الصندوق المركزى المنشأ لهذا الغرض على مستوى الأمة الإسلامية من ناحية ، والمؤسسات المالية والبنوك المحلية من ناحية أخرى .





المصدر : النبوة الإسلامية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : نوفمبر ١٩٨٨

- تدريب العنصر البشري على الأساليب المتطورة في الاستصلاح والرواة وإدخال أنواع جديدة من البذور واستخدام المعدات والآلات الحديثة .

#### ٨ - سياسة التعليم والبحث العلمي :

##### أ - التعليم :

- يجب أن تنبج سياسة التعليم على مستوى الأمة الإسلامية ودولها إلى إعادة صياغة مناهجه للتغال بالعام الإسلامي وأفراده من التلغل الحالي إلى التلغل المثل الذي يبعشه العصر ، وإسهام الفرد والمجتمعات الإسلامية في صنع التلغل ، ولإ صياغة للمستقبل والأخذ بزمام المبادرة ، كل ذلك ارتكازا على فهم واضح واستيعاب كامل للإسلام ديننا ومنهجنا للحياة ولينما نلحكم الفرد والمجتمع سلوكا ومنهجيا بيسلطان عمليا قيم الإسلام وأحكامه في الإلتزام بالأخذ بأسباب العلم والمعرفة وإعمال قيم العمل في الإلتان والاعلاص والابتجاد والمثابرة والأمانة والعدالة والإحسان في التلغل والماملات ، فلكون كما أراد الله لنا أن تكون عور أمة أخرجت للناس .

##### ب - البحث العلمي :

- يجب أن تنبج سياسة البحث العلمي لتلقيق قفزة ضخممة وانطلاقة في البحث العلمي تصل بالأمة الإسلامية إلى تغطية مساحة التلغل ، والانطلاق في ركاب العصر والإسهام فيه ،

وصولا إلى تلقيق السبق فيه بعون الله تعالى ، وذلك بالأخذ بالسياسات والإجراءات التالية :-

- سياسة خلاق تعاون مكثف بين علماء الأمة الإسلامية وباحثيها في تملل فروع العلم والمعرفة ، وتكوين فريق عمل TASK FORCE منهم للتلغل لموضوعات عديدة أو بملوت حيوية لها أهمية بالنسبة للحاضر ومستقبل الأمة الإسلامية .
- سياسة تلقيق الاستفادة من العلماء من أبناء الأمة الإسلامية المقيمين في الخارج وبخاصة في الدول المتقدمة ، وكذا العلماء المسلمين بالأقلليات الإسلامية عارج الدول الإسلامية في نقل







المصدر: النبؤة الإسلامية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: نوفمبر ١٩٨٨

التقدم العلمي في البحوث العلمية والتكنولوجية ، والاستفادة من خبراتهم المكتبية وبحوثهم وتقديمهم وربطهم بالأمة الإسلامية ومؤسساتها المختلفة لتحقيق اسهامهم في تقدمها ، وإعداد تخطيط لذلك ينظم دعوتهم واشتراكهم الدوري والمستمر في أبحاث أو استشارات ، أو تلقين لتحديث المعلومات والاطلاع على الجهد للعلماء في نفس الحقل ، وزيارات عمل لنقل التكنولوجيا ، وإيجاد تعاون وصلة مستمرة ومنتجة .

● الاستفادة من التقدم العلمي العالمي في دعم جهود التنمية وتطوير مراكز البحث العلمي وبناء تكنولوجيا متطورة .  
● إعداد قائمة بالمجالات ذات الأهمية الحيوية للعالم الإسلامي لتعطي لها الأولوية ، ولكون لها فرق بحث وتطوير مثل :-

( أ ) بحوث الصحراء وتعميرها وزراعتها .

( ب ) تحلية مياه البحار .

( ج ) الاستفادة من الطاقة الشمسية .

( د ) الاستفادة من الطاقة المائية .

● إعداد خطة للبحث العلمي تواكب خطة التنمية وتسير معها وتساندها .

● تطوير مراكز البحوث العلمية وتقوية بنائها الفني والمادى ، بتدعيمها ماديا وتطويرها وتحديثها فنيا بتكثيف البعثات وتبادل الزيارات مع مراكز البحوث الأخرى ، وتوفير مصادر المعلومات والأبحاث .

● ● ●

ولى ختام هذا البحث لابد لنا من أن نشير إلى مصغرات أساسية بالغة الأهمية مرت بها الأمة الإسلامية دون أن تعطيها الاهتمام الواجب ، ودون أن





المصدر: البوعلام الإسلامية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: نوفمبر ١٩٨٨

تستمرها لصالح هذه الأمة .

وأولى هذه المخبرات هي الصحوة المالية :

والمتمثلة في عائدات البرول التي أفاء الله بها على هذه الأمة ، والتي لظروف عديدة صاحبت هذه الصحوة ، لم تحسن الأمة تقديرها ، ولم تحسن توجيها ، ولم تحسن استثمارها ، بل فقدت الكثير منها ، وأفقدت الباقي مرونة الحركة ، فضلا عن مخاطرها .

ولكن يظل دائما القدرة على إعادة تحريك أرصدها ، والجديد منها بصورة أفضل ، بحيث تخدم سلامتها وتتميتها ، وفي نفس الوقت تنمية الدول الإسلامية وتمظيم إمكانات واقتصاديات الأمة الإسلامية .

وثاني هذه المخبرات هي الصحوة الإسلامية :

والتي للأسف لم تجد الرعاية الواجبة من غالبية الدول الإسلامية بحيث تحسن توجيها ، وترشد مسارها لتكون قوة دافعة للبناء الاقتصادي والاجتماعي ، فوكلت منها إما موقفا سلبيا أو موقفا عدائيا أو موقفا مستغلا لتحقيق مآرب ذاتية وقتية زائلة .

ولعل الوقت قد حان لترشيد نظرتنا وبالتالي سلوكنا تجاه هذه الصحوة ، بحيث نعمل على الاستفادة منها في إعادة بناء الشخصية الإسلامية للفرد المسلم وإعادة بناء الأمة الإسلامية على أساس من فهم سليم واستيعاب واع لديتنا الخفيف ، وتوجيه سليم للأمة الإسلامية للعمل والانجاز والاعتداد على





المصدر: البنك الإسلامي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: نوفمبر ١٩٨٨

الذات ، وتغطي مساحات التخلف ، والتقدم إلى  
آفاق المستقبل بأنوار حضارة إسلامية ... تحوى  
التقدم المادى والروحى ... تهل قدر العلم  
والعمل .. وترسخ قيم العمل .. وتترى مصايح

اهدابية ومضاراة الإسلام .. إحياء .. وعدلا  
وإحسانا .

ونائب هذه المغيرات هى الصحوة الاقتصادية  
الإسلامية :

والمتمثلة فى قيام فجر « البنوك الإسلامية » وما  
صاحبها وتبعها من نشاط اجتهادى شمل المعاملات  
الإسلامية والنظم والرؤى الاقتصادية من منظور  
إسلامى .

ومن الغريب أن العالم الإسلامى لازال يقف من  
هذه البنوك موقف المتفرج أحيانا ، وهذا أعنفها  
وطأة ، والكثير يقف منها موقف العداء الخفى  
والظاهر رغم التوجه الحقيقى لأهدافها مع أهداف  
دولها من حيث الالتقاء على هدف الاستثمار والتنمية ،  
والذى - بحكم منهجها - هو طبيعة عملها ، ورغم  
التحديات العديدة التى تواجهها سواء على المستوى  
اقتصادى أو الدولى نظرا للنظم الربوية السائدة ، والتى  
سادت منذ فترة طويلة ، والتى نجى « البنوك  
الإسلامية » لتقف بمنهجها الإسلامى فى مواجهتها .

وقد آن الأوان للدول الإسلامية أن تساند البنوك  
الإسلامية وتخطط لأسلمة أنظمتها المصرفية ونظم  
معاملاتها .. وهى خطوة أساسية فى تدعيم  
اقتصادياتها ، وفى إعادة تنظيم وترشيد هيكل  
اقتصادها وفى الوصول إلى تحقيق :-





المصدر: التنبؤ الإسلامي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: نوفمبر ١٩٨٨

تتمية اقتصادية واجتماعية دون أعباء مالية : وفي  
الإسهام في إيجاد نظام اقتصادي ومالي عالمي جديد  
ياخذ بالنتيج الرباني الذي أنزله الله رب العالمين للبشر  
كألة ليكون صلاحا لأمرهم وعلاجاً لمشاكلهم ،  
وذلك بعد أن فشلت الجهود المتواصلة على مدى  
الأربعين سنة الأخيرة في اصلاح النظام الاقتصادي  
"إلى العالمي ، وبعد أن فشلت النظريات والمذاهب

الاقتصادية الوضعية ، وأثبتت عجزها عن تحقيق ما  
بشرت به من عدالة وتوازن واستقرار .



فهل نحن منتون .. وإلى كتاب الله محكمون ..  
ولشريعتهم مطبقون .. وإلى أخوة وتسامح وتكافل  
سائرون ..  
ولنعم الله شاكرون .. وبنعمة الإسلام وهدية  
عاملون ..  
وللغواية والظلم هاجرون .. وإلى مغفرة من ربنا  
مسارعون ..  
ولنعم الله على أمتنا الإسلامية واعون ..  
أم نظل في غيبنا سادرون ..  
ولإمكاناتنا وقرائنا مهترون .. وميددون ..  
وعن استخدامهما ممتعون .. وغافلون ..  
ولأعدائنا مستعدون .. وفي رقابنا ممكون ..







المصدر : النبأ الاسلامي

التاريخ : نوفمبر ١٩٨٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ونظّل في التخلّف متردّون  
ويصدق فينا قول القائلون :  
« كالميس في البيّضاء يقتلها الظمأ .. والماء فوق  
ظهورها محمول »  
اللهم قد أبلغت .. اللهم فأشهد  
وأخبر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين  
أحمد أمين فزاد





المصدر : المنبر الإسلامي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : نوفمبر ١٩٨٨



د . سامي حسن حود

## صيغ التمويل الإسلامي مزايا وعقبات كل صيغة ، ودورها في تمويل التنمية

للدكتور : سامي حسن حود  
المدير العام لمركز البحوث والاستشارات المالية الإسلامية  
التابع لشركة البركة ، للاستثمار عمان - الأردن

## صيغ التمويل الإسلامي مزايا .. وعقبات .. محتويات البحث





المصدر: المجلة الإسلامية

نوفمبر ١٩٨٨

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● الفرع الأول - صيغ التمويل الإسلامي بين  
الماضي والحاضر .

[ تمهيد ]

أولا : صيغة المضاربة الشرعية بين القديم والجديد  
ثانيا : مزاي المضاربة والعقبات التي تواجه التوسع فيها  
ثالثا : الصيغ التمويلية المستحدثة في نطاق القواعد  
الفقهية .

- أ - صيغة التمويل بالمشاركة المنتهية بالملك .
  - ب - صيغة التمويل بطريق الإيجارة المتحولة إلى بيع .
  - ج - صيغة التمويل بالمراجحة للأمر بالشراء .
  - د - صيغة التمويل بطريق السهم .
- الفرع الثاني - صيغ التمويل اللازمة لتكوين

أدوات سوق رأس المال الإسلامي .

- مقدمة وتمهيد

أولا : الأساس الشرعي لتطوير الصيغ التمويلية  
لأدوات الاستثمار الإسلامي .

ثانيا : أشكال الصيغ التمويلية الملائمة لسوق رأس  
المال الإسلامي .

الشكل الأول - سندات المقارضة .  
الشكل الثاني - الأسهم غير المصوتة .  
الشكل الثالث - سندات الحزبية المخصصة للاستثمار  
الإسلامي .

- أ - الصيغة البديلة لادونات الحزبية .
  - ب - الصيغة البديلة لسندات التسمية .
- الخاتمة - خلاصة واستنتاج





تمهيد :-

يقصد بصيغ التمويل عادة الصور والأساليب المختلفة التي يتم بها تنظيم العلاقة في مجال استعمال رأس المال . وقد يظن البعض من الباحثين أن التمويل ليس له مكان في الإسلام حيث أن المال إما أن يُعطى قرضاً أو يُقدم مشاركة . ولكن إذا دققنا النظر نجد أن الحلال لفظي ، لأن كل طالب مال للعمل فيه أو لاستعماله بصورة معينة يكون متمولاً ، ولكن هذا التمويل إما أن يكون بقرض في الدمة أو أن يكون بالمشاركة مع العمل أو المدخلة في التجارة وغيرها من صور النفعة .

وقد جاء الإسلام وكان الناس في جاهليتهم يتمولون لتجارهم بالربا حيث يقترض صاحب التجارة أموالاً يتعهد فيها برد المائة مائتين ، ويقترض صاحب الحاجة حجلاً عمره ستان فيقتضى عنه حجلاً آخر عمره ثلاث سنوات .

فقد نقل شيخ المفسرين الإمام « الطبري » في ذلك أن الربا في الجاهلية كان بالتضخيف في الديون والزيادة في أستان الإبل . أما التضخيف في الديون فقد كان بزيادة مقدار الدين الذي لا يستطيع الدين أن يؤديه في موعده ، فيزيده المدين في مقدار الدين ويزيد الدائن في الأجل المسمى ، وهكذا تصبح المائة دينار مثلاً مائتين لتؤدي في العام القابل . وأما التضخيف في السن فقد كان يتم بتحويل من الجمل الذي يطلب الدائن وقائه من السن التي كان المدين قد اقترضها إلى السن التي هي فوقها ، فإن كان المدين قد اقترض ابنة غناض ( ما دخل في السنة الثانية ) فيجعلها ابنة لبون ( ما أتى عليه ستان ودخل في الثالثة ) في السنة الثانية وهكذا في كل عام حيث يتحول القرض إلى السن الأعلى .

وكان مع وجود الربا ومفرياته الظاهرة لأرباب الأموال في أيام الجاهلية طرق أخرى للتمويل غير الربوي ، حيث كان الناس يتشاركون على أساس العمل في المال « بالمضاربة » . فقد خرج رسول الله ﷺ قبل بعثته مضارباً في مال غنمية - رضى الله عنها - قبل أن يتزوج بها وعاد بتجارته بالربح الوفير .

وعندما جاء الإسلام كان المنتج واضعاً في تحريم الربا سواء كان ذلك للتجارة أم للحاجة . فتطورت صيغ التمويل الإسلامي في إطار التعامل الحلال ونزعت من الحياة الإسلامية صيغ التمويل







المصدر : البنوك الإسلامية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : نوفمبر ١٩٨٨

الربوي الحرام .

وقد برزت صيغة المضاربة أو القراض كأفضل صورة توضح العلاقة العادلة بين رأس المال وجهد الإنسان دون إفراط ولا تفريط .

فالمضاربة هي نوع من المشاركة بين المال والجهد ، وهي مشاركة عادلة حيث يسمح فيها لرأس المال بأن يأخذ نصيبا من الربح المتحقق لأن الزيادة هي ثناء المال نفسه ، كما يسمح لصاحب الجهد بأن يأخذ نصيبا من الربح المتحقق نتيجة عمله في المال لأن هذا الربح ناتج عن تبصر العامل وعبرته في إدارة المال . فإذا كانت الخسارة دون تعمد ولا تقصير من العامل فإن كل طرف يتحمل من جنس ما قدمه . فتكون خسارة صاحب رأس المال من الربح ومن أصل المال ، وتكون خسارة العامل من الربح ( إذا حصل ) ومن نتيجة الجهد .

وقد تطور عمل المضاربة من الصيغة البسيطة في صورة التصاقل الثاني بين رب المال والعامل فيه إلى صورة ثلاثية العلاقة تجمع بين رب المال والعامل الأول ( المضارب الوسيط ) والعامل الثاني ( المضارب الأخير ) . وما يدل على شيوع هذه الظاهرة في أعمال التوسط في المضاربة أن الفقه الإسلامي قد بحث أحكام المضارب الوسيط تحت عنوان « المضارب يضارب » .

فقد ذكر الإمام «الكاساني» في كتابه الرائع «بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع» أنه إذا أعطى رجل لآخر مالا للمضاربة فيه على نصف الربح وأن هذا المضارب أعطى المال لمضارب آخر على ثلث الربح ، فإن المضارب الثاني يأخذ الثلث وصاحب المال يأخذ النصف ويبقى للمضارب الأول ( المضارب الوسيط ) السدس . ويقرر الإمام «الكاساني» بأن هذا السدس من الربح يطبق للمضارب الأول مع أنه لم يقدم مالا حيث أن المال ليس بماله ، ولم يقدم عملا لأن الذي قام بالمعمل حقيقة هو المضارب الثاني ، ولكن الإمام «الكاساني» يقول بأن عمل المضارب الثاني وقع له ( أي للمضارب الأول ) فكأنه عمل بنفسه ، فصار كما لو استأجر إنسانا على عمالة ثوب بدرهم فاستأجر الأجير من ماله بنصف درهم طاب له الفضل ، لأن عمل أجيره وقم له فكأنه





المصدر: النبوة الإسلامية

للتشريع والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: نوفمبر ١٩٨٨

عمل بنفسه .

أما صاحب كتاب «تبيين الحقائق» فقد عرض للمسألة ذاتها ، ولكنه قال إن عمل المضارب الثاني قد وقع عنها ( أى عنه وعن المضارب الأول ) وأن كليهما يستحقان الربح بسبب العمل رغم أنه لا عمل من جانب المضارب الأول . وذلك بدليل ما جاء في معرض كلام الشارح نفسه ، بأن مثل هذا الأمر ، أى إعطاء المال المضارب به لمضارب آخر يعتبر «تجارة حسنة» حيث يستحق الأول سدس الربح وهو قاعد .

وقد أسهم نظام المضاربة الشرعية إسهاما مباشرا في حل مشكلة البطالة حيث لم تشهد الحضارة الإسلامية التي أظلت ديار المسلمين أربعة عشر قرنا من الزمان تفاقم أزمات العمل والعمال بالصورة التي تشهدها الحضارة المادية في البلاد الرأسمالية والدول الاشتراكية على حد سواء .

فلم يحدثنا التاريخ الإسلامي عن صراع الطبقات بين العمال وأرباب الأموال لأن رأس المال كان يجد طريقه للمشاركة مع صاحب الجهد حيث يصبح الأجير شريكا فتلوث المعاملة بصورة متدرجة دون أن يشكل العمال طبقة مفهورة ليس لها من هم إلا الصراع للقضاء على أرباب الأموال .

يوحدهما استنفاك الفكر الإسلامي في صحوته المعاصرة وجد أن الربا ومؤسساته المصرفية المنتشرة في كل مكان قد أحكمت الطوق على حياة الناس سواء في داخل ديار الإسلام أو في خارجها . وكان من البدهي أن يعود المفكرون الإسلاميون لنفض النبار عن صيغة المضاربة الشرعية ليعود لها مكانها في إدارة العلاقة بين رأس المال وجهد الانسان ، فماذا كانت النتيجة ؟

أولا : صيغة المضاربة الشرعية بين القديم والجديد :

كانت صيغة التعامل بالمضاربة كافية في حياة الناس لسد الاحتياجات وتنظيم المتطلبات ولا سيما في ظروف الحياة البسيطة وسيادة الثقة والأمانة بين الناس .





المصدر: البنوك الإسلامية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: نوفمبر ١٩٨٨

وقد حاول الرواد الأوائل من المفكرين الإسلاميين الذين رفعوا رؤوسهم اعتزازاً بالله وفي سبيل الله، أن يمتثلوا صيغة المضاربة الشرعية بحسب صورها الفقهية القديمة ما لا يمكن للمضاربة أن تتحملها، فكانت النتيجة واضحة من ناحية عدم إمكان قبول هذا الطرح المتجمل للفكرة وبخاصة في مجال إقامة البنوك الإسلامية.

فقد تقدم الأستاذ الدكتور محمد عبد الله العربي - رحمه الله - ببحث رائد للمؤتمر الثاني لجميع البحوث الإسلامية حول المعاملات المصرفية ورأى الإسلام فيها حيث قرأ أن المودعين في البنك يمتثلون بمجموعهم رب المال، وأن البنك هو المضارب مطلقاً، وأنه يجوز له توكيل غيره في استثمار مال المودعين، وأن تحقيق الربح يتم ستويًا عن طريق إجراء تسوية شاملة حيث

يوزع الصافي (بعد أن يخصم البنك مصاريفه العمومية) بين البنك والمساهمين.

وإننا مع تقديرنا للمقصد النبيل الذي أراد به الأستاذ المرحوم الدكتور محمد عبد الله العربي أن يبسط المسألة إلا أنه واجب الأمانة العلمية يفرض علينا بيان مخالفة ما يقول به الأستاذ الفاضل للقواعد التي أقرها الفقهاء لعقد المضاربة الشرعية.

فالخلط بين الأموال في عقود المضاربة الشرعية لا يجوز بعد بدء العمل حتى لو كان بين ذات المتعاقدين «رب المال والمضارب»، لأن كل عقد مستقل بحكمه بحيث لو وجد عقدان ربح الأول وخسر الثاني فإن الخسارة في العقد الثاني لا تنزل من الربح المتحصل في العقد الأول، ولو حصل ذلك لكان فيه إهدار لحق العامل في المال.

كما أن طريقة قسمة الأرباح المقترحة لا تتفق مع الأصول والقواعد الفقهية المتفق عليها في المضاربة حيث يفترض في قسمة الربح في المضاربة تنضيض رأس المال أي إعادة رأس المال نقوداً كما كان لكي يسترد رب المال كامل رأس المال إذا سلم مع نصيبه من الربح، وبأخذ المضارب حصته من الربح بحسب ما كان قد اتفق عليه من ابتداء العمل في المضاربة وهذا هو نصيب البنك الإسلامي من الربح الذي يدخله في ميزانيته ويطرح منه مصاريفه ورواتب موظفيه وسائر نفقاته.





المصدر : ..... النبوة الإسلامية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... نوفمبر ١٩٨٨

أما بالنسبة لما يفعله البعض من « البنوك الإسلامية » من ناحية تنزيل النفقات ورواتب العاملين في البنك ممن لهم علاقة بأعمال المضاربة ومن ليس لهم علاقة بذلك ثم يعطى للمودعين المستثمرين ما يقرره مجلس الإدارة من أرباح فإن ذلك التصرف يخالف القواعد الفقهية المقررة للمضاربة الشرعية .

وإذا كان تطبيق القواعد الخاصة بعقد المضاربة بصورتها الواردة في المؤلفات الفقهية أمر متعلق عمليا في المؤسسات المصرفية ، فإن الحل لا يكون بالتناقص عن التقيد بتلك الشروط والأحكام الفقهية ، وإنما يكون الحل بالتبصر فيما يلزم تفريره من أحكام لهذا الوضع الجديد .

وإن الحل الذي رأيناه يمثل في الحاجة إلى استحداث عقد جديد له خصائص متميزة عن عقد المضاربة الفردية حيث يحكم هذا العقد علاقات المضاربة المشتركة بكل ما تحويه من عناصر التعدد في المشاركين وأحكام الاستمرار فيما لا تم تصليفته من الأموال الداخلة مع المستثمرين .

أما بالنسبة لتطبيقات المضاربة الفردية فإن لما مجالها في معاملات البنك مع الأفراد والشركات والمؤسسات ضمن نطاق القواعد والأحكام الفقهية المقررة لهذه الحالات .

### ثانيا - مزايا المضاربة والعقبات التي تواجه التوسع فيها :

لا شك أن المضاربة الشرعية تحفز أكبر وسام تكريم للإنسان في ظل عبادة الإسلام ، فأى نظام أفضل وأشرف من هذا النظام الذي يضع بين أيدي مواطنيه رأس المال الذي يبيىء الطريق أمام العامل الأجير ، سواء كان مهتيا باليد كالخياط والتاجر ، أو مهتيا بالفكر كالطبيب والمهندس ، أو مهتيا بالإدارة والمعرفة كالخبير في التجارة والزراعة ، ليصبح كل واحد من هؤلاء شريكا في العمل بدل أن يكون أجيرا يكدر طول عمره في سبيل الأجر الذي تذهب به متطلبات الحياة اليومية .

ولو اتهدى العالم إلى هذا الحل الإسلامي الأمثل لمشكلة العطالة







المصدر: المجلد الاسلامي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: نوفمبر ١٩٨٨

ودورات انعكاس رأس المال لاستراحت الدنيا من هوم  
الثورات وأسباب الاضطراب التي تقع مضاجع الناس ليل  
نهار .

ولكن أين موقع النظرية من التطبيق ؟

لقد جربت «البنوك الإسلامية» بكل حلر صيغة المضاربة  
فلم تجد الأيمن من الناس إلا ما نذر ، فليس هناك من قانون في  
بلاد المسلمين يحدد علاقة رب المال بالمضارب . ولم يعد هناك  
رأى عام إسلامي يفتى معه المضارب على اسمه وسمحه إذا أكل  
المال الحلال بألف طريق حرام ، وأصبحت ضريبة الدخل في  
البلاد الإسلامية حجة لعدم التصريح بمحققة الأرباح ، وصارت  
قاعدة صدق المضارب وسيلة لإخفاء حقيقة الربح .

وكانت النتيجة المؤسفة التي توصلت إليها «البنوك  
الإسلامية» تتمثل في تقليص استعمال هذه الصيغة التمويلية  
الرأسمالية واستبدالها بصيغ أخرى لا تحقق مقاصد الشريعة الخالدة  
في تحقيق التوازن في المجتمع الإسلامي المتكامل المتضامن .

ثالثا - الصيغ التمويلية المستحدثة في نطاق  
القواعد الفقهية :

إذا كان المقصود بالمضاربة هو تحقيق الربح عن طريق تغليب  
المال بالبيع والشراء ، فإنه يمكن أن يحقق هذا الربح بوسائل

أخرى من غير طريق الاتجار . فقد يكون هناك سائق سيارة  
مثلا يمسك العمل في مجال نقل الأشخاص أو يكون هناك مالك  
أرض يحتاج إلى من يقيم له بناء على أرضه حيث يستطيع تأجير  
البناء .

وقد اختلف النظر الفقهي قديما حول العمل الذي تشمله  
المضاربة حيث ذهب أكثر أهل الفقه إلى أن المضاربة عمل  
مخصوص بالتجارة ، فلا يدخل في ذلك عمل الصناعة مثل  
تفصيل الثوب قمصانا لبيعها واتساع الربح بين رب المال  
والصانع .

يقول الإمام الميرضائي في كتاب «النهاية» :





المصدر: النبوة الإسلامية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: نوفمبر ١٩٨٨

« وإذا صحت المضاربة مطلقة جاز للمضارب أن يبيع ويشترى ويوكل ويسافر ويضع ويودع » لإطلاق العقد ، والمقصود منه الاسترباح ، ولا يحصل إلا بالتجارة فينتظم العقد صنوف التجارة وما هو من صنيع التجار .

وقال الفقيه «الرافعي» من الشافعية في كتاب «فتح العزيز» عند بيان المقصود من العمل في المضاربة وأنه عند التجارة التي هي الاسترباح بالبيع والشراء لا بالحرفة والصنعة حيث قال - رحمه الله - « فلو قارضه ( أى أعطاه مالا بالمضاربة ) على أن يشتري الخنطة فطحنها ويخبزها ، والطعام لطبخه ويبيع والربح بينهما ، فهو فاسد » ، كما عدد من صور المضاربة الفاسدة كذلك ما لو قارض رجل آخر بدراهم ليشترى نخيلا أو دواب أو مستغلات ومسك زمامها لتأريها أو نتاجها وغلاتها وتكون القوائد بينهما فهو فاسد ، لأنه ليس استرباحا بطريق التجارة ، حيث أن التجارة هي التصرف بالبيع والشراء .

كما أشار العلامة «ابن المرتضى» في كتاب «البحر الزخار» إلى فساد المضاربة إذا اشتملت على عمل ومناجزة ، كما لو أعطى المالك للمضارب مالا على أن يشتري به حيا ليطحنه ويخبزه حيث قال بأن العامل لو عمل من غير شرط فسدت المضاربة أيضا إذا حصل الربح من العمل والتجارة ولم يميز الحصتان .

وفي مقال هذا الحصر والتضييق يرى الباحث بوارق التوسعة عند الإمام «مالك» وفقه الإمام «أحمد بن حنبل» حيث أجاز الإمام مالك استعمال مال المضاربة في الزراعة كما أجاز الخنابلة أحوال المضاربة المصنعة ( كالنوب الذي يفصله المحيط قصصنا ) والمضاربة الحرفية ( مثل حالة السفينة التي يعمل عليها المضارب بجزء من الأجرة المتحصلة ) .

إلى المضاربة باعتبارها أصلا يماس عليه مكان الخنابلة أكثر من غيرهم على تصحيح المبدأ من محالات التعاقد التي اعتبروها مشاركات جائزة .





المصدر : ..... النبوة الإسلامية

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... نوفمبر ١٩٨٨

وقد كان المرحوم الشيخ محمد جواد مغنیه ، ( من فقهاء المذهب الجعفرى المعاصرين ) صادقا مع نفسه عندما قرر جواز المشاركة بين مالك السيارة ومن يعمل عليها بمحصة من الإيراد المتحقق مخالفا بذلك ما اطلق عليه فقهاء مذهب الإمامية الأقدمون ، فقد أورد صاحب كتاب « مفتاح الكرامة » أن الشركة في مثل هذه الحالة تكون باطلة ، ولكن الشيخ المتبحر البصيرة قال بأن مثل هذا الاتفاق صحيح وجائز .

وكا أن صيغة المضاربة تحتاج إلى توسيع نطاقها الفقهي من ناحية العمل الذى تشمله فإنها تحتاج كذلك إلى اكتمال عمل من ناحية الإطار التحويلى الذى تنطه صيغ التحويل الإسلامى فى الظروف الحاضرة .

وتشمل هذه الصيغ التحويلية المستحدثة ما يلى :-

أ - صيغة التحويل بالمشاركة المنتهية بالتملك :

وهى صورة من صور المضاربة مع فارق جوهرى يتمثل فى أن المال المقدم فى هذا العقد لا يعطى للمعامل لكى يتصرف فيه بالإدارة والاستثمار الذى يراه ، وإنما يتم الاتفاق على إنشاء شركة فى مشروع معين حيث يدفع الممول رأس المال على أن يكون مخصص الإستعمال لشراء سيارة مثلا ليعمل عليها المضارب وذلك على أساس تخصيص جزء من الدخل الناتج من عمله على هذه السيارة لتسديد قيمتها لرب المال حيث يمتلك العامل السيارة البنى يعمل عليها خلال مدة معينة . أما رب المال فإنه يسترد رأس المال تدريجيا ويكون له نصيب من الإيراد طالما أنه المالك للسيارة بحيث إذا هلكت فإنها تملك من ماله . وأن ما ينطبق على مثال السيارة يمكن أن يطبق على حالة إنشاء بناء على أرض يملكها الراغب بالتحويل أو إقامة مستشفى





المصدر: البيزلة الإسلامية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: نوفمبر ١٩٨٨

على أساس المشاركة المتعاقبة مع الطبيب والمدير أو إنشاء مصنع أو مزرعة أو أى مشروع يكون ذا دخل له جملوى اقتصادية مقبولة .

والفارق هنا بين هذه الصيغة التحويلية بالمشاركة وبين صيغة التمويل بالمضاربة أن هذه الصيغة يمكن أن تخضع لتوثيق حق رب المال على موجودات الشركة عن طريق رهن السيارة مثلاً أو وضع الأموال المنقولة وغير المنقولة مثل الآلات والمباني تأميناً لحقوق المشاركة .

وإذا كان فقهاء مذهب الإمام أحمد قد أجازوا تسليم السفينة لمن يعمل عليها بحصة من إيراداتها ، فإنه لا يوجد مانع شرعى يمنع المتعاقدين من الاتفاق على تخصيص الدخل المتأخر من العمل ليكون ثلثه للعامل عليها مثلاً وثلثه لرب المال والثلث الباقي يكون مخصصاً في حساب ادخار إجبارى لتسديد قيمة السفينة حيث يملكها العامل عليها بعد مدة من العمل المخلص الأمين .

وقد نجحت هذه الصيغة المتطورة من صيغ التمويل الإسلامى في التطبيق العملى لدى البنوك الإسلامية حيث أعطى حق الرهن لملك الممول حماية أكبر من الحماية التى كانت توفرها صيغة المضاربة بالصورة التى يربط فيها العمل بإطلاق يد المضارب في التصرف بمال المضاربة .

وتتلخص مزايا هذه الصيغة بأنها تعمل على تمليك من لا يملك ، فهى تشبه المضاربة ولكنها مخصصة لمشروع محدد ، وتمتاز عن المضاربة بوجود الحافز الذى يربط بين الإيراد وسرعة امتلاك المشروع النتج للدخل . فكلما كان عمل السائق على السيارة مثلاً منتجاً كلما قصرت المدة التى يمكنه أن يملك السيارة فيها .

أما العقبات فإنها في الغالب عقبات قانونية حيث تحجر القوانين الوضعية أن الدخل الناتج من العمل خاضع لضريبة الدخل مع أنه مخصص لبناء رأس المال . ورغم أن العديد من البلاد الإسلامية لا تخضع الربح الرأسمالى للضريبة إلا أنها تخضع سائق السيارة للمحاسبة إذا تملك السيارة بطريق العمل عليها . وكان الأولى أن يمنع مثل هذا السائق إعفاء تشجيعياً لأنه سوف يصبح بعد أن يملك السيارة ذا دخل منتج بعد أن كان عاملاً لا يملك الوسيلة المنتجة للدخل .







كما أن معظم القوانين السارية في البلاد الإسلامية لا تعترف بالزامية الاتفاق على نقل الملكية الملق على شرط مستقبل. لذلك تضطر البنوك الإسلامية إلى إثبات حقوقها من خلال

الغاء الرهن الذي يتخذ صورة الإلتزام المالي.

• • •

## ب - صيغة التمويل بطريق الإيجارة المتحولة إلى بيع :

تشبه هذه الصيغة التمويلية المستحقة صيغة المشاركة المنتجة بالملك مع فارق وحيد يمثل في كون يد المتطوع هنا يد مستأجر وليس يد شريك ، وبذلك تبقى العين المستأجرة على ملك المؤجر إلى أن يتم تنفيذ الشروط المتفق عليها لكي يملك المستأجر العين المأجورة .

ويؤخذ على هذه الصيغة التمويلية أن « البنوك الإسلامية » التي تمارسها تفرض أحيانا إيجارا أهل بكثير من أجر المال ، وأنها تستعمل هذه الصيغة فيما لا يمكن عمليا أن يكون محلا للإيجار ، وذلك مثل تأجير قطعة من طائرة ( محرك نفث مثلا ) أو شايك في صمارة .

إن مفهوم الإيجار أنه مبادلة منفعة مال ، فلا بد من الشيء المأجور أن يكون الانتفاع به ممكنا كوحدة قائمة بالاعيا مثل السيارة والبيت والآلة المستقلة بالعمل عليها .

وما تزال هذه الصيغة بحاجة إلى تطوير ودراسة عملية وشرعية لوضع المعايير المضبطة لها فلا تقلب العملية إلى مجرد تمويل مضمون بالعين المستأجر .

أما العقبات التي تواجهها هذه الصيغة التمويلية في التطبيق العملي فهي عقبات قانونية وتنظيمية حيث لم يتطور استعمال وسيلة الإيجار في البلاد الإسلامية على النحو الذي تطور به في البلاد الأوروبية وأمريكا .

ج - صيغة التمويل بالمرابحة للأمر بالشراء :





المصدر : الفقيه الاسلامي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : نوفمبر ١٩٨٥

تعتبر هذه الصيغة التحويلية بالصورة التي وردت بها في كتاب « الأم » - للإمام الشافعي - رحمه الله تعالى - صيغة مكتملة لصيغ التحويل الإسلامي حيث لا تستطيع المضاربة ولا المشاركة أن تسد مسدها بأية حال من الأحوال .

فلو احتاج شخص مثلاً لشراء سيارة خاصة ينتقل بها من مسكنه إلى مقر عمله أو إلى تأثيث بيت ليسكنه ، ولو احتاجت البلدة مثلاً لشراء أنابيب لنقل مياه الشرب للمواطنين أو غير ذلك من معدات الخدمات لأصلاح الشوارع والطرق ، فإن مثل هذه الاحتياجات لا يمكن أن يتم تحويلها بعنيفة المضاربة أو المشاركة لأنه لا يوجد ربح ولا تجارة .

ومن هنا تتجلى روعة التكامل في الفقه الإسلامي ، عندما يفتح لنا الإمام الشافعي أبواب التيسير فيما أورده في كتاب الأم بقوله - رحمه الله تعالى - « وإذا أرى الرجل الرجل السلعة ، فقال : اشتر هذه وأربحك فيها كذا ، فاشترها الرجل ، فالشراء جاز ، والذي قال أربحك فيها بالخيار ، إن شاء أحدث فيها فيما وإن شاء تركه . وهكذا إن قال اشتر لي متاعاً ووصفه له أو متاعاً أي متاع شئت ، وأنا أربحك فيه فكل هذا سواء ، يجوز البيع الأول ويكون فيما أعطى من نفسه بالخيار ، وسواء في هذا ما وصفت ، إن كان قال ابتاعه واشتره منك بنقد أو دين يجوز البيع الأول ويكونان بالخيار في البيع الآخر فإن جدداه جاز .. »

وقد كان اكتشاف الباحث هذه الصيغة التحويلية اللازمة لسد الاحتياجات الاستلاكية وغيرها توفيقاً من الله سبحانه وتعالى أثناء إعداد رسالة الدكتوراه في موضوع تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية بين عام ١٩٧٣ - ١٩٧٦ . ورغم سلامة نوايا الباحث والله غير شاهد على ذلك ، ورغم التوجه الصادق لتوسيع أسباب نجاح « البنوك الإسلامية » بقدر المستطاع ، إلا أن هذه الصيغة لم تسلم من الهجوم عليها بحق أحياناً وبمقرون حق في غالب الأحيان .

أما وجه الهجوم الحق فهو الخطأ في التطبيق الذي ركزت فيه بعض البنوك الإسلامية إلى الصورية في التعاقد بحيث صارت عملية المراجعة مجرد حيلة للحصول على المال من خلال توسيط عملية البيع غير المقصود أحياناً بالبيع أو الشراء .





المصدر: النبوءة الإسلامية

نوفمبر ١٩٨٨

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وأما الوجه غير الحق فإنه يمثل في توجيه الانباه للتوابع والمقاصد دون علم بما في الضمير من صدق وإخلاص ، وكأن هؤلاء القوم يحكمون بتأثير من يعلم الناس زراعة العنب لأن وجود العنب قد يكون سبباً ليصنع منه الخمر الحرام .

وكم عجب أمر هؤلاء الناس ؟

فإذا كانت «البئوك الإسلامية» قد تنمى بعضها في اللجوء إلى صيغة المراجعة ، فهل يكون العلاج بالقتال الأبواب أم بتصحيح التصور الإدارى لأسلوب العمل ؟

إن صيغة المراجعة لو لم يتم اكتشافها لما كانت هناك «بئوك إسلامية» في ظل هذه الظروف التي يعرفها الجميع .

كما أن صيغة المراجعة قد وفرت «البئوك الإسلامية» وسيلة تمهيلية تمكنها من الوقوف أمام البئوك الربوية وتحقيق الأرباح من أول يوم عمل . يضاف إلى ذلك أن صيغة المراجعة قد سدت

احتياجات التجار والصناعيين الذين لا يرغبون في الدخول مع البئوك الإسلامية في المشاركة بكل ما تستلزمه من كشف للأسرار والمعلومات في أوساط لم تتعلم بعد أصول حفظ الأسرار ومجموعات لم تتطور إلى مستوى المواطنة الكاملة لدفع الحقوق العامة من الزكاة المالية والضرائب الحكومية .

أما العقبات التي تواجه المراجعة فإنها تتمثل في جهود القوانين في البلاد الإسلامية حيث لا تعترف هذه القوانين بالملك العابر (Transit Ownership) أو البيع لشخص سيمسى فيما بعد أو البيع لشخص أو لأمره على نحو ما تطورت إليه الأحوال في البلاد الأوروبية . وبذلك صار المشتري عن طريق «البنك الإسلامي» يتحمل نفقة زائدة عن طريق دفع رسوم انتقال الملكية مرتين . كما أن بعض القوانين لا تنزل الربح المدفوع للمراجعة من ضريبة الدخل بينما تنزل الفوائد المدفوعة من الضريبة المقررة ، وكان هناك محاولة للتصالح الحرام بينما كان الواجب هو تشجيع العمل الحلال .





المصدر: الميزان الاسلامي

للتبشير والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: نوفمبر ١٩٨٨

### د - صيغة التمويل بطريق السلم :

وهي صيغة لم تتطور بعد في التطبيق مع أنها من أقدم صيغ التمويل الإسلامي التي أقرها رسول الله ﷺ لأهل المدينة المنورة . فقد كان الأنصار يتباهون بشار النخل مقدما للمستين والثلاث ، وكان البيع جزأاً لكل ثمر الخديفة ، فأرشدهم الرسول الكريم إلى ما يرفع الظلم عن المحابين بقوله ﷺ - من أسلم ، فليسلم في كبل معلوم أو وزن معلوم إلى أجل معلوم . ( صدق رسول الله )

وان بيع السلم هو تمويل الإنتاج المستقبل ، ويمتاز بأنه يشجع المزارع على العمل ويقدم له التمويل اللازم للإنتاج . ولكن واقع حال التخلف العام في العالم الإسلامي جعل من هذه الوسيلة العادلة أداة استغلال لضعف المزارع المظلوم على أمره حيث صار الممولون يشعرون منه انتاجه مسبقاً بأجس الأثمان مستغلين حاجته وفقره وجهله من ناحية وعتمدين بعدم وجود القوانين المنظمة للمعاملات الشرعية بصورة عادلة تحفظ الحقوق للمتعاملين .

ولم تسهم البنوك الإسلامية - بحسب علم الباحث - لإنشاء مثل هذا التعامل على أسس من العدل الإسلامي ، بل اشتط بعضها لتقوية المراكز المالية لسماسرة المنتجات الزراعية

عن طريق منحهم التسهيلات المالية لشراء المحاصيل الموسمية في أيام الرخص ، وبيعها بعد ارتفاع الأسعار بصورة مصطنعة أحياناً مما جعل من هذه البنوك الإسلامية هدفاً للقدح والانتقاد في عدد من البلاد .

هذه هي أهم صيغ التمويل الإسلامي المعروفة ، وهي صيغ مبنية على روح الشريعة في إطارها المطوق بالعدل والاحسان والخوف برحمة الله للإنسان .

ولكن هذه الرحمة المهدلة من خالق الأرض والسماء بحاجة إلى قلوب تقبل الهدى ، ونفوس تستقبل قطرات الندى ، فليس الايمان باللهي ، ولكن الايمان هو ما قر في القلب وصدقته العمل .







المصدر : النبوة الإسلامية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : نوفمبر ١٩٨٨

وإذا كان من المهم انتقاء البذر الحسن ، فإن من الأهم أن  
تنبأ الأرض التي يزرع فيها النبات لكي يستغلظ ويستوى حل  
سوقه .

ونسأل الله أن يبيىء لنا قلوبها تعرف الهدى ، ونفوسا  
تستجيب للنداء ، إنه مهيىء مجيب .

## «الفرع الثاني»

صنع التمويل اللازمة لتكوين أدوات سوق  
رأس المال الإسلامي

مقدمة ومهيىء

كان للصحة الإسلامية المعاصرة أكبر الأثر في دفع عجلة  
التصدى محاولة إقامة المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية  
والتي تم من خلالها إحياء صنع التمويل الإسلامي وتطويرها في  
مختلف المجالات .

وبذلك انقضى عهد الحظوظ الفكرى الذى كان يحاول  
فيه البعض من علماء الفقه الإسلامى أن يطوعوا نصوص  
الشريعة لحكمة أهواء المفرضين والعاملين ممن كانوا يحاولون  
إخراج الفوائد المصرفية من منطقة الربا الحرام سواء باسم  
الضرورة أو الحاجة أو تغير الظروف أو انتفاء الظلم بحسب  
الظنون القاصرة عن الإحاطة بمنهج الله وشرعه القويم .

غير أن مجرد إقامة البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية لا  
يعنى الوصول إلى نهاية الطريق في سبيل تطوير صنع التمويل

الإسلامى المتكاملة مع روح العصر واضقة لاحتياجات العالم  
الإسلامى بدوله ومجتمعاته وشموبه .

بل إن الواقع يدل على أن الوقوف بحجرة البنوك الإسلامية  
عند هذا الحد الأتقنى يفقد العمل المصرفى الإسلامى أهم  
مواياه المنتظرة لخدمة التنمية والتطوير في بلاد المسلمين .





المصدر: البنك الإسلامي

للتشـير والخدمـات الصحفية والمعلـومات التاريخ: نوفمبر ١٩٨٨

ذلك أن البنوك الإسلامية - برغم نجاحها الكبير في اجتذاب المدخرات الوطنية في البلاد التي وجدت فيها - مازالت غير قادرة على إيجاد الوسائل الاستثمارية المناسبة لتوظيف السيولة الفائضة لديها والإسهام في النضال ورؤوس الأموال الإسلامية داخل بلاد العالم الإسلامي . وليس هناك من أسرار يُفصح بها عندما نقول بأن البنوك الإسلامية تعتمد إلى حد كبير على الأسواق المالية العالمية في أوروبا وأمريكا لاستثمار فائض السيولة لديها في أسواق السلع الدولية وقبول التجارة العالمية . وبذلك تكون البنوك الإسلامية قد أسهمت من غير قصد في استنزاف المزيد من ثروات العالم الإسلامي تاركة بلاد المسلمين تحت وطأة الحاجة للمال الذي يخرج ولا يعود .

وأن ما تحتاج إليه البنوك الإسلامية ولقيام بالدور الشكامل في خدمة أهداف التنمية في بلاد المسلمين يمثل في حاجة هذه البنوك إلى إيجاد وتطوير الأدوات المالية الملائمة لشح عمل تلك البنوك والتزامها الثابت من ناحية عدم التعامل بالفوائد في الأخذ أو الإعطاء .

ومن المعلوم أن الأسواق المالية في المراكز العالمية تقوم على دعامتين أساسيتين هما - الأسهم والسندات مع وجود الأسواق التي تنظم تداول هذه الأدوات بما يجعل منها أشبه ما تكون بالنقد الجاهز عند الطلب .

وإذا كانت الأسهم جائزة في الشركات ذات الأغراض التي لا تعارض الشرع الإسلامي ، فإن السندات التي تعتمد على نظام الإراض بالفوائد لا يوجد لها مكان في هذا المجال . ولكن ذلك لا يعني بأن الباب مفتوح أمام إمكانية ابتكار الأدوات المالية المناسبة لإيجاد سوق رأس المال الإسلامي بكل ما يلزمه من أدوات مالية للاستثمار الشرعي الحلال .

وتمثل هذه الأدوات السوق الثانوية لرأس المال الذي يمكن استئثاره بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية سواء كان ذلك على المستوى القطري لخدمة البلد الذي يوجد فيه البنك الإسلامي الواحد أو البنوك الإسلامية المتحددة أم كان على





المستوى الإقليمي لخدمة مجموعة من البلاد المنشابة في الظروف والاحتياجات كما هو الحال بالنسبة لدول المغرب العربي ودول مجلس التعاون الخليجي على سبيل المثال .

وإذا زاد بنا الطموح للوصول إلى قمة الهرم فإن هذه الأدوات يمكن أن تقيم لنا سوق رأس المال الاسلامي إلى الخارج بالطلب الشديد على تلك الأموال من أجل الاستثمار في مشاريع منتجة في بلاد المسلمين .

فالعالم الإسلامي بمجموع ثرواته ليس عالماً فقيراً بل هو غني ومتكامل ، وكل ما يحتاج إليه هو إيجاد قنوات الاتصال المتصلة في توفير الأدوات الاستثمارية القادرة على اجتذاب أموال المواطنين من الأفراد والمؤسسات والشركات للمساهمة في تمويل المشروعات المختلفة التي يحتاج إليها البلد الإسلامي الذي يستسهل الطرق الأخرى للاقتراض بما يرهق موازنة الدولة ويعطل تقديم الخدمات للبلاد .

فما هي هذه الأدوات وما هو أساسها الشرعي وكيف يمكن لها أن تخدم الوطن والمواطنين وأن تشكل المظلة الواقية للبنوك الإسلامية التي تعمل حتى الآن بظهور مكشوف ليس له غطاء ولا وقاء .

### أولاً : الأساس الشرعي لتطوير الصيغ التمويلية لأدوات الاستثمار الإسلامي :

يعتمد الأساس الشرعي الذي تبنى عليه الصيغ المستحدثة لأدوات التمويل الإسلامي على عنصر أساسي يتمثل في لقاء رأس المال مع العمل المنتج للربح أو لأى شكل من أشكال العائد أو الإيراد .

فكما أن شركة المضاربة تحقق ربحاً ينتج من جراء قلب رأس المال بطريق الشراء والبيع ، كذلك فإن هذا الربح يمكن أن يتحقق من إقامة مشروع منتج سواء كان صناعياً أم زراعياً أم عقارياً أم غير ذلك .

و كما أن رأس المال يمكن أن يكون كتلة واحدة يقدمه شخص واحد أو أشخاص معدودون ، كذلك يمكن لرأس المال اللازم





المصدر: البحوث الإسلامية

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: نوفمبر ١٩٨٨

للمشروع أن يكون أجزاء موزعة بصورة حصص قابلة للتداول وتحقيق الأرباح لمالكها سواء بصورة ربح في رأس المال نظرا لزيادة القيمة أم بصورة عائد مرتبط بما يدره المشروع من أرباح في كل عام .

كذلك يمكن أن يكون التمويل على هيئة تمويل عابر لتنفيذ مرحلة معينة من مراحل التوسعة لمشروع قائم سواء بطريق المشاركة أو الإجارة المتبعية بالملك أم بطريق بيع المراجعة للأمر بالشراء .

والمهم في ذلك كله هو إيجاد الأدوات الاستثمارية التي تقع ضمن قدرة أوسع قطاع ممكن من فئات المواطنين لضمان وجود القاعدة العريضة لجمهور المشرعين ثم تنظيم التلاق بين العرض والطلب عن طريق وجود السوق الثانوية لرأس المال الإسلامي سعي وراء توفير الطمأنينة للمستثمرين من ناحية قابلية هذه الأدوات الاستثمارية للبيع عندما يصبح المستثمر بحاجة إلى النقود .

ومادام المال المستثمر بطريق شراء هذه الأدوات الاستثمارية إنما يمثل حصصا من مجموع رأس المال المنتج للأرباح أو العوائد في المشروع المعين ، فإن فرصة تحقيق هذا الربح في حالة الاقتناء يكون من الكسب الطيب الحلال الذي يأمر به الشرع ويحتاج إليه الوطن .

كما أن تداول هذه الأدوات الاستثمارية بالبيع والشراء باعتبارها حصصا شائعة في موجودات المشروع المعين إنما يمثل بيعا وشراء للحصص التي تمثلها هذه الأدوات نسبيا في مجموع الموجودات الخاصة بذلك المشروع ، وأن هذا البيع والشراء يكون من التجارة التي أحلها الله سبحانه وتعالى لتتور عجلة الحياة ، ويرزق الله الناس بعضهم من بعض .

فما هي الأشكال المناسبة للأدوات الاستثمارية التي يمكن لها أن تلعب دورها البناء في البلاد الإسلامية ؟

وكيف يمكن لتنظيم الاستثمار المرتبط بضمير المواطنين أن يجتنب من الجيوب والبيوت أكبر قدر ممكن من المال القابل للاستثمار ؟







المصدر: المجلد الإسلامي

نوفمبر ١٩٨٨

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إن المواطن الذي يعيش في البلاد الإسلامية لا يقل وفاء لوطنه عن العامل في اليابان الذي يأخذ من أجره الشهري ما يكفيه للعيش ويشترى بما يبقى له من مال أسهما في الشركة التي يعمل فيها لتقوى الشركة ويزداد انتاجها ويزيد ربحها بما يعود عليه وعزى بلده بالخير والمنفعة .

وإن ما بحاجة المسلمون في بلادهم أن تكون هناك الصيغ القومية الإسلامية حيث يقولون على مد حكوماتهم بالمال الذي تنصر به البلاد وتستصلح الأراضي وتعد السكك الحديدية ، وتقام المصانع والأسواق .

### ثانيا : أشكال الصيغ القومية الملائمة لسوق رأس المال الإسلامي :

نظرا لوضوح قاعدة استثمار رأس المال في الإسلام وأنه لا نصيب له في الهاء والزيادة إلا بالعمل فيه أو تخصيصه للعمل ، فإن مجال الابتكار لإيجاد الأدوات الاستثمارية الإسلامية والتي هي في حقيقتها حصة شائعة من رأس المال يعتبر مجالا غير محدود .

فإذا وجد المشروع الجيد من الناحية الاقتصادية والنافع من الوجهة الاجتماعية ، فإن عملية ترتيب التمويل أمر ممكن على أي مستوى كان إنشاء من شراء مركبة متوسطة للنقل العام إلى شراء طائرة للخطوط الجوية الوطنية ، وحتى إنشاء المدن الصناعية والمناطق الحرة والمعارض الدولية .

وكما يمكن ترتيب إصدار الأدوات الاستثمارية الإسلامية للمشاريع المبتدئة ، كذلك يمكن ترتيب هذا الإصدار لبعض المشاريع القائمة وبخاصة في الحالات التي تحتاج فيها الدولة تمويل عاجز الموازنة حيث يمكن إصدار سندات مخونة متفقة مع الشريعة الإسلامية بدلا من طرح سندات القروض العامة التي تأكل فوائدها المدفوعة النسبة الغالبة من زيادة الإيرادات العامة .

وتبين فيما على الأشكال المختلفة للأدوات الاستثمارية الإسلامية التي يمكن أن تشكل في مجموعها النواة الأولى لبناء سوق رأس المال الإسلامي بكل ما يحققه من مزايا واعتبارات .





المصدر : البنك الإسلامي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : في فبراير ١٩٨٨

### الشكل الأول - سندات المقارضة .

تطلق كلمة السند في اللغة على الوثيقة المكتوبة في كلمة مرادفة للصلك . وقد يكون السند وثيقة القراض أو وثيقة امتلاك حيث يعرف السند حينئذ بما يضاف إليه ، فيكون سند القرض أو سند الملكية .

وقد عرفت البلاد الإسلامية سندات القرض بفائدة حين جرى تطبيق القانون التجاري الفرنسي بعد تبنيه من قبل الدولة المنيانية حتى رسخ في أذهان بعض الاقتصاديين المسلمين إن كلمة السند المجردة تعني القرض بفائدة . وهذا وهم في التصور بطلية الحال لأن السند يمكن أن يكون سند قرض بفائدة أو سند قرض بلا فائدة كما لو كان قرضا حسنا . وكذلك يمكن أن

يكون السند أما سند القراض بفائدة أو بلا فائدة ، أو سند مقارضة حيث يكون الائتلاف بين رب المال والمعامل فيه قائما على أساس المقاربة أو القراض ، ويستحق رب المال نصيبه المطلق عليه من الربح .

وكأن رأس المال في المقاربة يمكن أن يكون كلمة واحدة يقدمها شخص واحد أو أكثر ، كذلك يمكن أن يكون رأس مال المقاربة مقسما إلى حصص متساوية يملك كل صاحب حصة بمقدار ما يشتره من حصص حيث يعطى له لإثبات حقه سندا بذلك .

وقد قدم الباحث لأول مرة في عام ١٩٧٧ أي قبل أحد عشر عاما فكرة إصدار سندات المقارضة بمناسبة قيامه بإعداد مشروع قانون البنك الإسلامي الأردني حيث تضمنت الدراسة تقديم نوعين من هذه السندات هما - سندات المقارضة المتخصصة وسندات المقارضة المشتركة .

وعندما صدر قانون البنك الإسلامي الأردني المؤقت رقم ١٣ لسنة ١٩٧٨ ، أخذ المشرع الأردني نفس الصيرف الذي تضمنته الشروع المقدم حيث عرف سندات المقارضة في المادة الثانية من القانون المشار إليه كما يلي :-

وتعني سندات المقارضة - الوثائق الموحدة القيمة والصادرة





## المصدر: البوابة الإسلامية

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: نوفمبر ١٩٨٨

عن البنك ( المقصود بالملك البنك الإسلامي الأردني ) بأسماء من يكتبون فيها مقابل دفع القيمة المقررة بها على أساس المشاركة في نتائج الأرباح المحققة سنويا حسب الشروط الخاصة بكل إصدار على حدة . ويجوز أن تكون هذه السندات صادرة لأغراض المقارضة المخصصة وفقا للأحكام المقررة لها في هذا القانون .

وفي عام ١٩٧٨ عرض الباحث على وزارة الأوقاف الأردنية فكرة طرح سندات مقارضة لإصدار الممتلكات الوقفية في الملكية الأردنية المملوكة وبخاصة وأن إعمار الوقف الإسلامي لا يجوز أن يتم بقروض الربا . وقد تبني وزير الأوقاف المسعول آنذاك - معالي الأسعاف كامل الشريف هذه الفكرة وأسفر ذلك بعد مناقشات مطولة زادت عن الستين عن صدور القانون المؤقت رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ حيث نصحت الحكومة الأردنية مجال الإستفادة من إمكان إصدار سندات المقارضة لتشمل وزارة الأوقاف والمؤسسات العامة ذات الاستقلال المالي والبلديات .

( المادة ٣ من قانون سندات المقارضة )

وقد تضمنت المادة الثانية من القانون المشار إليه تحديد معنى سندات المقارضة بالنص التالي :-

المادة ٢ -

أ - تعني « سندات المقارضة » الوثائق المحددة القيمة التي تصدر بأسماء مالكيها مقابل الأموال التي قدموها لصاحب المشروع بهته بقصد تنفيذ المشروع واستغلاله وتحقيق ربحه .

ب - يحصل مالكو السندات على نسبة محددة من أرباح المشروع ، وتحدد هذه النسبة في نشرة إصدار السندات ، ولا تصح سندات المقارضة أي فوائد كما لا تعطى مالكيها الحق في المطالبة بمالئمة سنوية محددة .

وإن ما ينطبق على مشاريع الأوقاف وغيرها من المؤسسات العامة والبلديات يمكن أن ينطبق على أي مشروع مملوك للقطاع الخاص أو تابع للقطاع العام طالما أمكن إفراده بموازنة مستقلة .





المصدر : النبوة الإسلامية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : نوفمبر ١٩٨٨

وإذا كانت دول كبرى مثل المملكة المتحدة قد وجدت نفسها بحاجة من أجل التخطيط والبناء إلى تمليك المؤسسات الحكومية للقطاع الخاص كما حدث بالنسبة لخدمة المواصلات البريطانية ، فإن إتباع أسلوب سننات المقارضة يحقق أمرين هامين :-

الأول - إبقاء الإدارة على المشاريع الحيوية بيد الحكومة وعدم تركها للقطاع الخاص نظرا للمخاطر والضوابط الأمنية اللازمة لحماية الوطن .

الثاني - إعطاء الصفة التجارية لإدارة المشروعات على أساس تحقيق الربح وما يتبع من ذلك من ضبط للنفقات ومراقبة الإنترام بالموازنة المعمدة دون تجاوز .



### الشكل الثاني - الأسهم غير المصوتة :

الأصل في نظام المشاركة في الفقه الإسلامي أن المشاركة قد تكون في رأس المال وحق العمل حيث يكون كل واحد من الشركاء مالكا لرأس المال بمقدار حصته فيه وله حق الإدارة والتصرف ، وهذه هي شركة العائد ، أو تكون المشاركة برأس المال من جانب والعمل من جانب آخر وعندئذ ترتفع يد صاحب رأس المال عن الإدارة والتصرف ويصبح العامل هو صاحب الكلمة في إدارة العمل ضمن حدود الشروط

التي قد يحددها له رب المال ، وهذه هي شركة المضاربة . وأن التفرقة بين ملكية رأس المال وبين إدارته كانت الأساس القانوني لنظام الشركات المعروفة في القانون الإنجليزي والبلاد التي تأثرت به حيث يوجد في أنظمة هذه الشركات نوعان من الأسهم هما :-

- الأسهم المصوتة (Voting Shares) وهي التي تجمع بين حقوق الملكية وحق الإدارة والتصويت والانتخاب .
- والأسهم غير المصوتة (Non-Voting Shares) وهي التي تمثل فقط حقوق المشاركة في أرباح المشروع دون أن يكون للمالكها حق التدخل في الإدارة أو التصويت أو الانتخاب أو







المصدر : النبذة الإسلامية

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : نوفمبر ١٩٨٨

الترشيح لعضوية مجلس الإدارة . وأن هذا التمييز الذي أخذ به النظام الإنجليزي للأسهم غير المصوتة هو ترجمة معاصرة لصورة شركة المضاربة المعروفة في الفقه الإسلامي بمختلف مذهبها . ذلك أن رب المال في المضاربة ليس له أن يتدخل في الإدارة بل إنه يرتب على تدخل رب المال في الإدارة فساد عقد المضاربة من الأساس .

وحين أخذت البلاد الإسلامية بالقانون التجاري الفرنسي الذي جلبه المثنائيون من فرنسا لسي العالم الإسلامي صورة شركات المضاربة ، ورسمت لديهم قواعد شركات المساهمة التي لا تعرف إلا نوعاً واحداً من الأسهم المصوتة والتي تكون محظلة أصالة أو وكالة في مجلس الإدارة .

وقد شهدت البحرين انطلاق فكرة الشركات للمساهمة التي تصدر نوعين من الأسهم ( مصوتة وغير مصوتة ) حين قام الباحث بطرح الفكرة على كل من مؤسسة نقد البحرين ووزارة التجارة والزراعة ، وذلك بمناسبة التوجه للاعتماد بالبلاد من مرحلة المركز المصري لتصبح البحرين سوقاً مالياً يتلاقى فيه العرض والطلب . فكان أن صدر القرار رقم ٢٧ لسنة ١٩٨٦ عن وزارة التجارة والزراعة في دولة البحرين ، وهو القرار الذي سمح بإنشاء شركات مساهمة ذات رأس مال متغير وتصدر نوعين من الأسهم هما أسهم الإدارة المصوتة وأسهم المشاركة غير المصوتة .

وقد تأسست في البحرين بناء على القرار المشار إليه - عدة شركات من بينها شركة التوفيق للصناديق الاستثمارية ، وشركة الأمين للأوراق المالية حيث طرحت كل منهما أول إصدار لها في مطلع عام ١٩٨٨ لتعلن بذلك ولادة الأدوات الأولى لسوق رأس المال الإسلامي .

### الشكل الثالث - سندات الخزينة المخصصة للاستثمار الإسلامي :

تقدم هذه الصورة إطاراً بديلاً لسندات الدين العام ، وهو الأسلوب الذي تسير عليه الحكومات عادة بالتعاون مع البنك المركزي في البلد المعني .





المصدر : البنوك الإسلامية

نوفمبر ١٩٨٨

التاريخ :

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وهناك صورتان من سندات الدين العام إحداهما قصيرة الأجل لمدة تسعين يوما في الغالب وتسمى أذونات الخزينة والأخرى طويلة الأجل وتسمى سندات الخزينة أو سندات التنمية أو ما شابه ذلك من أسماء .

ورغم هذا التمايز الواضح بالنسبة لتفاوت الأجل ، إلا أنه لا يكاد يوجد فرق حقيقي من حيث نتيجة المديونية لا سيما بالنسبة للترتيب الغالب في إصدار أذونات الخزينة بصورة دورية مرتبة في نهاية كل ثلاثة شهور بحيث يتم تسديد الإصدار المنتهي بإصدار جديد .

وقد تكون الغاية من إصدار أذونات الخزينة في أحوال الصحة الاقتصادية للبلد متشعبة في تحقيق أهداف اقتصادية مجردة مثل التحكم في السيولة بوجه عام لتحديد حجم الائتمان والتأثير عليه عن طريق تنزيل أو رفع أسعار الفائدة . كما يمكن أن يكون إصدار هذه الأذونات هو مجرد عملية اقترض لتسديد العجز المؤقت في موازنة الدولة نتيجة الفرق بين الإيرادات والنفقات العامة .

ومهما يكن من أمر هذه السندات الحكومية فإن الفرق الأساسي يتمثل في مصير الأموال المقرضة من ناحية الاستعمال . فإذا كان استعمال هذه الأموال للاتفاق الجاري فإن الأجل تريد على الدولة بشكل منتظم ويدفع المواطنون ثمن ذلك من دخولهم بشكل ضرائب ورسوم بصورة مباشرة وغير مباشرة .

وإذا كان استعمال الأموال المقرضة يكون غرضها للاتفاق على مشاريع ذات جدوى اقتصادية ، فإن الإضافة الناتجة عن نجاح المشروع قد تساوى التكلفة المدفوعة للقروض أو تجاوزها .

فهل تستطيع البنوك الإسلامية ( لو أتيت لها الفرصة المناسبة ) أن تقدم الوسائل البديلة لسندات الخزينة التقليدية لتحول هذه البنوك من مؤسسات هامشية في ميدان السياسة النقدية إلى مؤسسات فاعلة بصورة أساسية من أجل النهوض المتكامل بأعباء التنمية الوطنية ؟





المصدر : الميزان الإسلامية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : نوفمبر ١٩٨٨

إن الجواب على هذا السؤال لا يكون إلا بنعم .

فالإسلام هو عقيدة ونظام حياة متين شامل ومتكامل ، حيث تسر فيه العدالة إلى جانب الإحسان في تعامل الإنسان مع نفسه ومع إخوانه من بني الإنسان .

وكما تحتاج الفكرة إلى فرصة للتطبيق من أجل التحقق من نتائج الأبحاث ، كذلك تحتاج الوسائل الإسلامية البديلة لسلطات الحرية التقليدية إلى أن تتاح لها فرصة الحياة ، وعندئذ يدرك الاقتصاديون الفارق الكبير بين الصورتين .

فما هي الصيغة الممكنة لطرح سلطات الحرية الحكومية للاستثمار الإسلامي ؟

١ - الصيغة البديلة لأذونات الحرية

تحدد هذه الصورة على نظام السلم . والسلم ( يفتح السين واللام ) هو الوسيلة التي أقرها رسول الله ﷺ للتعامل العاجل على حساب الأتعاج الآجل . وقد تمثل ذلك في عهد النبي ﷺ في غمار النخيل التي كانت العمود الفقري للكيان الاقتصادي في المدينة المنورة .

فقد وجد النبي الكريم ( ﷺ ) أهل المدينة يتابعون غمار النخيل قبل أن تنمر بصورة عشوائية تنفض إلى الظلم في غالب الأحوال ، فبين لهم الرسول الكريم الطريق الشرعي للتعامل الذي يسد الحاجة ويمنع الظلم حيث قال عليه الصلاة والسلام - « من أسلم فليسلم في كحل معلوم أو وزن معلوم إلى أجل معلوم » .

وبذلك أمكن لصاحب حديقة النخيل أن يبيع مقداراً محدداً من الإنتاج المحتمل لتغليته من الرطب ، فيستفيد البائع من النقد المعجل الذي يأخذه ثمناً مسبقاً ويستفيد المشتري من الحصول على الرطب في موعده وبسعر يقل عادة عن سعر السوق .

وإن فكرة بيع السلم وتطبيقها لا تقتصر على بيع الرطب وغمار النخيل وإنما يمكن أن تشمل أى إنتاج قومي في العالم الإسلامي من مختلف الأصناف والمواد كالقمح والأرز وسائر الحبوب إلى زيت الزيتون والنخيل إلى البترول والمطاط والشاي والجوت .





المصدر : ..... التنبؤ بالاسلامية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : نوفمبر ١٩٨٨

ويمكن من طريق ترتيب إصدارات السُّلم الأول ثم السُّلم الموازي إيجاد سوق للعرض والطلب على سندات السُّلم المرتبطة بأهم عناصر الانتاج القومي في البلد الإسلامي ذي العلاقة .

#### ب - الصيغة البديلة لسندات التنمية

الأصل في سندات التنمية أنها تصدر لإنشاء مشاريع محددة ، ومن المفترض أن تكون هذه المشاريع ذات جدوى اقتصادية ولا فلا جدوى من إصدارها إلا إذا كانت لحذف يتعلق بالصالح العام .

وبناء على ذلك فإن المشاريع القابلة للتفصيل على الأساس الاقتصادي يمكن أن يتم تنظيم إصدارات مخصصة لها ، ومن ذلك على سبيل المثال ما يلي :-

- سندات إصدار الممتلكات الوقفية لإحياء أراضى الأوقاف .
- سندات المبالغ المدروسة لإنشاء المدارس والكتليات .
- سندات المحافظات أو الولايات أو البلديات لإنشاء المشاريع ذات الصيغة المحلية مثل الأسواق التجارية والمدن الصناعية والمساح العامة .... الخ .
- سندات المرافق العامة لتحسين وتطوير المؤسسات الخدمية مثل مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية والإذاعة والتليفزيون والموانئ والطائرات والسكك الحديدية والكهرباء والمياه .... الخ .
- سندات إصدار الهيئة الأساسية لإنشاء الطرق المحسنة والجسور أو الكبارى ذات الرسوم .

وكل هذه السندات الصادرة للمشاريع المخصصة تعى الدولة أولا والمواطنين بالنتيجة من دفع الفوائد لسندات التنمية الصادرة بطريق الدين العام ، كما أن تخصيص السندات بالمشاريع الصادرة لها يساعد على حسن التخطيط ، ويكشف الخلل الذى قد يواجه المشروع المعلن نظرا لوجود المستفيدين من حملة السندات المخصصة بإيرادات ذلك المشروع .







المصدر : النبوة الإسلامية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : نوفمبر ١٩٨٨

## الخاتمة - خلاصة واستنتاج

يتبين مما سبق عرضه في هذا البحث أن صيغ التحويل الإسلامي لها طابع التنوع والشمول . وأن هذه الصيغ المتعددة والأشكال تناسب مختلف الحالات وتغطي سائر جوانب الاحتياجات للأفراد والجماعات والمؤسسات والحكومات . وإن أهم ما تتميز به صيغ التحويل الإسلامي تتمثل في تحقيق

المعدل الاجتماعي وحسن التوزيع والتوازن الحكيم بين قوة رأس المال وجهد الإنسان ، دونما تجاوز ولا طغيان . كما أن هذه الصيغ الإسلامية ليست صيغا جامدة لا تتغير ولا تتبدل ، وإنما هي صيغ متبدلة تبعا للحاجة ، وفي حدود إطار قواعد الشريعة الإسلامية الحالية .

لذلك فإن صيغ التحويل الإسلامي - باعتبارها نابعة من واقع الاحتياجات المتغيرة للمجتمعات المتعاقبة في العصور المختلفة - تظل بحاجة مستمرة للتطوير والتجديد دون خروج عن ضوابط الشرع أو مخالفة لقواعد الفقه الإسلامي العظيم . ومن هنا فإن من الضروري أن تظل جسور الاتصال قائمة على الدوام بين أهل النظر الشرعي من المفكرين الإسلاميين ، وبين أهل العمل اليومي من المشتغلين بمجالات التحويل والاستثمار الإسلامي . وبذلك تظل الطريق مهددة بقيادة الحياة الإنسانية نحو نور الهداية في ظلال رحمة السماء .

كما تجدر الإشارة كذلك إلى أن نجاح الصيغ الإسلامية في التطبيق العملي إنما يعتمد على حد كبير على سيادة الخلق الإسلامي في تصرفات الأفراد والقيادات والجماعات . فلا نجاح للنظام المالي الإسلامي بغير تحقق صفات الأمانة والوفاء في كل من المفلدين والمتعاملين على حد سواء .

وإن وجود البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في ساحة العمل التطبيقي يلتقي على عاتق أصحاب هذه البنوك والمؤسسات ، وكذلك على عاتق من يتولون إدارة العمل فيها ، مسؤولية كبرى أمام الله إذا هم ركبوا موجة العمل المصرفي





المصدر: الجزيرة الإسلامية

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: نوفمبر ١٩٨٨

الإسلامي لتكون بالنسبة لهم مجرد وسيلة كسب وارزاق ،  
وليس رسالة إخلاص وإرفاق .

لذلك فإن تسلط بعض المتفذهين في إدارات البنوك  
والمؤسسات المالية الإسلامية لممارسة العمل المصرف الإسلامي  
دون علم أو طلب للتعليم والفهم السليم للأحكام الشرعية  
وعملها ومقاصدها ، إنما يشوه جمال شريعة الإسلام وذلك  
مثلما يؤدي الطبيب المتسلط لتطبيب الناس دون علم صحيح  
بشرف مهنة الطب والدواء .

كما أن تصرف البعض من هؤلاء للتفلاق على الذات وعدم  
إنساح الجبال لأهل النظر من المفكرين الإسلاميين للوصول بين  
النظرة والتطبيق سوف يحول دون تطوير صيغ التمويل  
الإسلامي بما يناسب الاحتياجات المتغيرة ويفقر التراث الفقهي  
الإسلامي ويحرم المسلمين من الانتفاع بثمرات نعمة الإسلام

العظيم . وإن أظلم الناس نفسه قبل أن يظلم أمته أمام الله ،  
هو ذلك الذي يرمي بمصالح عماد الله وراء ظهره ليستغل اسم  
الإسلام في سبيل تحقيق مصالحه الشخصية ولو كان ذلك على  
حساب تشويه جمال الشريعة الإسلامية بسبب سوء عمله  
وفعله الذي لا يستقيم .

يقول الله تعالى في كتابه الكريم : « وَنَنْ أظْلَمُ مِنْ قُرْئِ  
عَلَى اللَّهِ كَذِبًا ، أُولَئِكَ يُعْرَضُونَ عَلَى رَبِّهِمْ ، وَيَسْأَلُونَ  
الْأَشْهَادَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ ، أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى  
الظَّالِمِينَ » - ( صدق الله العظيم ) .

( الآية رقم ١٨ من سورة هود )

وبالمقابل فإن على أهل العلم من أصحاب الفكر الإسلامي  
المناصرين أن لا يعزلوا أنفسهم عن متغيرات الحياة ، وأن لا  
يحكموا على الناس بتجميد حياتهم وإعادة عقارب الساعة إلى  
الزوال ، فإن ما مضى لا يعود ، والعربة التي كانت تجرها الخيول  
بكل الأبهة والبهاء القديم لا تنافس سيارة المحرك العاملة  
بالبترول ، وإن تصرفات الناس ومعاملاتهم متجددة لا تتوقف





المصدر: البنو الاسلامية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: نوفمبر ١٩٨٨

عن التطور والتبدل والتجديد ، وإن الماسول من العلماء والمفكرين الإسلاميين ليس التصدي بعدم الاعتراف بالمشغرات وإنما المطلوب من هؤلاء الأعلام أن يتعاونوا على فهم المقاصد والغايات والاتفاق على رد الفروع المستحدثة إلى الأصول المستتبطة لكي تخضع الأمور للمثيرة لضوابط الشريعة الخالدة في كل عصر وزمان .

وإن دوام الاجتهاد وأحقية العلماء والمفكرين الإسلاميين بالنظر في الأحكام الشرعية هو من أجل ما كرم الله به أهل الإسلام حين جعل لهم نصيباً من الاجتهاد في كل ما يتعلق بالمعاملات التي تتظم شؤون الحياة حيث بشر الرسول الكريم ( ﷺ ) المجتهد بالأجر من الله حتى مع الخطأ في الاجتهاد ، فإن المجتهد له أجران إذا أصاب وأجر واحد إذا أخطأ ، وذلك مقيد بأن يكون المجتهد من أهل العلم القادرين على دخول هذا الباب وإلا فإن الاجتهاد من غير أهله يكون سبباً للهلاك .

وبما أن للشرع الإسلامي مقاصد وغايات ثابتة ، وأن للناس في حياتهم وسائل متعددة ومتغيرة ، فإن تطويع الوسائل ممكن ضمن حدود المقاصد ، وإن الأبواب مشرعة في كل زمان لكي يكيف الناس حياتهم بحسب ما يجد من احتياجات ضمن حدود ما شرع الله لعباده بالعدل والإحسان .

وبناء على هذا التصور الواضح في نطاق فهم المقاصد الشرعية ترى عدم جواز التجزؤ باسم الإسلام ليقف عالم يحمل أمانة الثقة في صدره ليقول ، جميع ابتكارات الأدوات الاستثنائية الإسلامية ، والعمل على توسيع صيغ التحويل الإسلامي التي يحتاج إليها المسلمون في حياتهم المعاصرة مما لم يتحج إليه السابقون . ذلك أنه إذا كانت صيغ التحويل الإسلامي مما عرفه الفقهاء الأقدمون ذات صيغة فردية بحسب طبيعة العلاقات السائدة في أيامهم ، فإن ذلك لا يحول دون النظر في تطوير صيغ أخرى للتحويل الجماعي في صورة المضاربة المشتركة على سبيل المثال . وإذا كانت حكومات الزمن الماضي لم تكن بحاجة لأدوات التحويل اللازمة لبرامج التنمية وإنشاء المرافق العامة وصيانتها وتدعيم عجز الموازنة فإن ذلك لا يعنى إحباط كل محاولة لابتكار الأدوات المالية الإسلامية التي تحقق هذه الغايات الفاضلة دون خروج عن قواعد الشريعة الخالدة .





المصدر: النبوة الإسلامية

التاريخ: نوفمبر ١٩٨٨

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وإننا في معرض الكلام عن هذه النظرات لا نتطرق من فراغ  
التصور والخيال ، وإنما نمر عن أمر واجهناه عمليا في الواقع  
الذي نحياه . فقد عاش الباحث مع تجربة إنشاء البنوك  
الإسلامية أربعة عشر عاما مع الأمل والعمل ، ثم عانى بعد ذلك  
ما شاء الله له أن يعاني من الألم الذي ما كان لغير وجه الله  
يحتمل . ولولا أن مآثرة الإسلام أنه جهاد ودية ، لما تابع المسير  
ولكن المخلصين من أهل الإسلام يعلمون أن الطريق ما يزال  
طويلا للوصول ، وأن الآمال للانتقال إلى مستوى الكرامة  
الإسلامية المتكاملة تحتاج في تحقيقها إلى عمل دؤوب .

ونكتفي بالإشارة هنا إلى مسألتين لهما أهميتهما في هذا المجال  
وهما المضاربة المشتركة ومعدات المقاومة .

• أما بالنسبة للمضاربة المشتركة فقد وجدنا من أهل الفكر  
الإسلامي من لا يعترف بأي فارق بين المضاربة الفردية التي  
عرفها الفقه الإسلامي في القدم وبين المضاربة الجماعية  
المشتركة التي تحتاج إلى تقرير جديد فيما يخص بها من أحكام ،  
مع أن الفقه الإسلامي في تطوره المعاصر أفرد أحكاما في باب  
الإجارة ميز فيها بين أحكام الأجير الخاص والأجير المشترك مع  
أن الغاية واحدة في الحالتين .

• وكذلك الأمر بالنسبة لسندات المقارضة حيث حمل فريق من  
أهل الفكر الإسلامي لواء المعارضة على استعمال لفظ السند  
بمجرد أن السند في الاصطلاح الغربي يُطلق على وثيقة الإقراض  
بالمقابلة ، ولكن تناسى هؤلاء الإغرة أن كلمة السند في لغة

العرب تعني الوثيقة لا غير وأنها اسم مجرد وإن التميز يكون بما  
يضاف إليها . وعليه فإن سند الإقراض يكون شرعيا إذا كان  
هو سند القرض الحسن . ويكون غير شرعي إذا كان سند  
القرض بالمقابلة وأن المقابلة هي العلة فإذا ألغيت فإن القرض  
يصح .

وقد يعترض هذا الفريق تبعا لنتيجته على أي تفكير أو ابتكار  
لأية صورة مبتعدة من صلب العقول الإسلامي المستبعدة  
لمعالجة حالات عجز الموازنة أو اللازمة لإنشاء سوق رأس المال  
الإسلامي . وكأن هؤلاء الاخوة المقاومين لكل جديد يريدون  
للأمة الإسلامية أن تبقى عالة على الأسواق المالية الأجنبية ، وأن







المصدر: البصائر الإسلامية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: نوفمبر ١٩٨٨

يظل التعامل بوسائل القوائد قائما في بلاد المسلمين في الداخل والخارج . أما ابتكار الأدوات الاستنزائية الإسلامية الحالية من الربا ، فهو مرفوض عند هؤلاء لأنه أمر لم يقل به أحد من الأقدمين .  
ويجد الفكر المسلم المعاصر هذه الاجتراعات التي يحظر أهلها على النظر الإسلامي المتفتح مجرد المحاولة للخروج من أسر الواقع المتخلف الذي نعيشه ، وذلك في الوقت الذي يشاهد فيه هؤلاء المانعون واقع حال العالم الإسلامي والمديونات المائلة بألاف الملايين من الدولارات التي تكسر شوكة الدول الإسلامية المدينة للخارج ، في حين أن موجودات المسلمين المودعة والمستثمرة خارج ديار الإسلام تزيد بمقدار ٥٠% من مجموع هذه الديون . ولو وجدت نواة سوق رأس المال الإسلامي وتوفرت الإرادة لوضع الأدوات الاستثمارية الإسلامية موضع التداول ، لأمكن توجيه النسبة الغالبة من أموال المسلمين لكي تستثمر في البلاد الإسلامية . بالوسائل المتفقة مع الشريعة والمتوافقة مع طبيعة العصر الذي يعيشه الناس في هذه الأيام .

أما أن يبقى حال المسلمين هكذا وهم يحتلون مساحة تقع بين «جاكارتا» في أقصى الشرق إلى «كازابلانكا» في أقصى المغرب العربي ضحايا في تقدمهم ، وأن تظل الدول الإسلامية مدينة بل إن بعضها مثقل بالقروض الداخلية والخارجية يبقا أموال المسلمين محبوسة في الأسواق المالية العالمية ، فإن هذا ما لا يرضى به أي إنسان ، وبخاصة إذا كان مؤمنا بالله ومخلصا في اتقائه إلى أمة الإسلام . فلما قيمة المواطن - مهما كان غنيا أو معلما - إذا كان وطنه ضحيلا بلا حول ولا طول بسبب القروض والديون التي تقيد تقدم البلاد وتحول دون إصلاح شئون البلاد .

ولو أن الحل حسم تلقائيا بالصبر والرضا على هذا الفقر العام ، وهو أن ذل السؤال ، ولكن الحل موجود طالما توفرت الإرادة وخلفت نية العمل في سبيل الله ، وإلا كان حال أهل الإسلام ، وقد أعطاهم الله هذه الثروات والأموال ، وهم راضون بذلك فقراء في غالب مستوياتهم ، يكون حالهم كما قال الشاعر عن أهل الصحراء .





المصدر: النبوة الإسلامية

للتشر والخدمات الصحية والمعلومات التاريخ: نوفمبر ١٩٨٨

كالعس في اليداء يقطها الظما والماء لرق شهرها محمول  
ولا نطن أن هناك من مرضى بدوام هذا الحال وهو يعلم أن  
الحل ميسور ، وأن كل ما هو مطلوب من أولى الأمر من أهل  
الفكر الإسلامي يمثل في التفاه الإرادة لاجتهد الحلول المناسبة  
بما يسد الاحتياجات ولا يتخالف ضوابط الشرع .

صحيح أن الأمل كبير ، ولكنه ليس هناك شيء اسمه  
المستحيل ، ومن استعان بالله أمانه الله ، وسوف يأتي بإذن  
الله - ذلك اليوم الذي تعود فيه لمواسم الإسلام إشراقة العزة  
والتقدم والرعاية الموصول بنعمة عالق الأرض والسما .

ولي الختام فإنه يمكن - بعد هذا التوضيح الوافي - تلخيص  
كل من مزاي صيغ التمويل الإسلامي وعلاقات كل صيغة  
ودورها في تمويل التنمية بما يلي :-

أولا : مزاي صيغ التمويل الإسلامي ودور كل  
منها في تمويل التنمية

تلخيص مزاي صيغ التمويل الإسلامي ودور كل منها في تمويل  
التنمية في النقاط التالية :-

١ - إن صيغ التمويل الإسلامي ليست قوالب جامدة ، وإنما  
هي عبارة عن أطر عامة تقوم على قواعد ثابتة من العدل  
والإحسان ، وأن المقصود العام في كل هذه الصيغ هو توجيه  
المال للاستثمار وإعلاء دون إهدار لجهد الإنسان أو استبداد  
بنتيجة العمل .

٢ - إن صيغ التمويل الإسلامي على أساس المضاربة الشرعية  
كانت ويجب أن تبقى عنوان تكريم الإسلام للإنسان . وذلك  
لأن المضاربة بأعبائها نوعا من المشاركة بين رأس المال وجهد  
الإنسان يمكن لها أن تحقق نوعا من التوازن الاجتماعي بما يحول  
بشكل عمل دون انقسام المجتمع الواحد إلى طبقتين متعاديتين  
تألف من فئة من المالكين وكفارة من المحرومين .

فالمضاربة نظام يسخر المال لكل قادر على العمل فيه بحسب





المصدر: التنبؤ بالأسلامية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: نوفمبر ١٩٨٨

محبرته ومهنته واجتهاده ولا سيما حين تؤخذ المضاربة الشرعية بمفهومها الموسع والشامل لكل نظام يلتقى فيه رأس المال مع الجهد الإنساني على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر من كل بحسب ما يقدمه .

فليست المضاربة مجرد إعطاء مال لمن يشتري به أثواباً - كما يقال - ليبيعها ويأخذ نصيباً من الربح المتحقق لحسب ، وإنما تصح المضاربة - على الرأي المنتشر من مذهب الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله تعالى - بصورتها المختلفة في الصناعة والزراعة والتجارة وغير ذلك من مستجدات الحياة .

وتزداد الصورة جمالاً عندما تدخل المضاربة في إطار العمل المنظم من أجل تحقيق التنمية الوطنية وتلويب عناصر البطالة في المجتمع وذلك عن طريق التخطيط لعمل لكي يصبح عامل المضاربة مالكا لرأس المال الذي يعمل فيه ، فيصبح سائق سيارة الأجرة مالكا لها من جراء عمله عليها ، ويصبح الطبيب مالكا للمستشفى الذي يديره ، والمزارع مالكا للمزرعة التي يشتغل بها وهكذا تتحقق التنمية وبعم العمل والرفاه .

٣ - إن صيغة تمويل المراجعة للأمر بالشراء بحسب ضوابطها الشرعية تعمل على تسهيل التبادل التجاري وسد الاحتياجات الاستهلاكية وذلك ضمن إطار التوجه السليم للمصلحة العامة . وإن من الواجب حصر استعمال صيغة المراجعة ضمن هذا النطاق ويقع على عاتق البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية المسؤولية الكبرى في عدم الخروج عن المقاصد الشرعية لهذا المقعد أو استعماله كوسيلة لتحقيق الأرباح وإعطاء التمويل المستر بصيغة البيع .

وإن الدور التنموي لهذه الصيغة الجديدة من صيغة التمويل الإسلامي لا يظهر إلا من خلال وجود اقتصاد إسلامي متكامل .

فإذا كان تمويل المراجعة يتم لمساعدة الإنتاج المحلي على التوسع في التسويق أو لزيادة حجم التبادل التجاري فيما بين البلاد الإسلامية المنتجة والمستهلكة ، فإن هذه الصيغة تكون قد استعملت في مكانها الصحيح . وأما إذا كان تمويل المراجعة يتم لزيادة عبء الاستهلاك المتفاخري الذي يستنزف موارد البلد الإسلامي الذي يعاني من نقص العملات الأجنبية لديه ، فإن





المصدر: البترول الإسلامية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: نوفمبر ١٩٨٨

هذه الصيغة رغم أنها حلال ، إلا أنها تستعمل في غير الإطار الصحيح . وإن المال والايمان في يد المسلم أمانة تحت المحاسبة ، فلا يجوز استعمال المال أو التصرف فيه إلا بما يحفظ مصالح البلاد والمباد .

٤ - إن صيغة التمويل الإسلامي بطريق السلم مازالت تحتاج إلى تفتيح نظري من أجل بلورة الضوابط الشرعية والقواعد الفقهية العامة وذلك حتى يمكن إحياء هذا العقد الذي رخص به رسول الله ﷺ لأهل المدينة الذين نصروا الله ورسوله .

وإذا كان الدور التمويضي لهذه الصيغة لم يظهر للدارسين ، فإن على إدارات البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية أن تسعى لإعادة صورة السلم إلى واقع التعامل الحديث .

لقد استغل المرابون وأهل الظلم جهل الفلاحين المسلمين وضعف أحوالهم المادية ليقدّموا لهم أموالا بطريق السلم المقرّون بالاستغلال ، فكان الفلاح يفقد أرضه ومزرعته ويهجر الريف الجليل ليصبح حارسا أو أجورا . وإن المطلوب أن يتعاون الجميع من أهل الفكر والاقتصاد والعمل والمال لكي يبرود عقد السلم إلى عهده الذي كان عليه أيام عز الإسلام مثالا للعدل والتعاون والإحسان .

لقد قيل لنا منذ خمس سنوات إن هناك في «بجلاديش» المسلمة شركات عمالية وأجنبية تشتري انتاج الشاي من المزارعين المسلمين بأسلوب السلم ويسعر يساوي ٢٥٪ من قيمته المعروفة في أيام الحصاد وهي القيمة الدنيا عادة حيث ينزل السعر في الزراعة الموسمية إلى الحد الأدنى تبعاً لقاعدة العرض والطلب . وحيث أن مدة السلم هي ستة شهور ، فإن معنى هذا أن أرباح هذه الشركات تصل إلى ٦٠٠٪ من السنة . وإن للنّاظر أن يتصور الحال لو أن تنظيم السلم قد تم على أساس حساب السعر المدفوع للفلاح بمعدل ٨٠٪ - ٩٠٪ من قيمة سعر السوق المقدرة يوم الحصاد بدلا من إعطائه ٢٥٪ من القيمة .

إن ارتفاع دخل الفلاح الزراعي يشجعه على زيادة إعمار الأرض وبالتالي زيادة الانتاج وتوفير العملات الأجنبية وتقليل الاستيراد وتحقيق الوفرة المالية وفرص العمل للمواطنين .







المصدر : النبوة الإسلامية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : نوفمبر ١٩٨٨

٥ - وأخيرا فإن صيغ التمويل الإسلامي الأخرى كالإيجار المحمول إلى تملك وعقود الاستصناع والمزارعة والمساواة تحتاج كلها إلى تأصيل وتطوير لتكون في مجموعها الإطار المتكامل لتحقيق التنمية والرفاه الحلال .

٦ - أما بالنسبة للجانب المتعلق بالنشاط الحكومي فإن صيغ التمويل الإسلامي لا تقل أداء في هذا الجانب عن أدائها في مجال التنمية المتعلق بالأفراد ومؤسسات القطاع الخاص .

وإن المعروف أن الدولة الحديثة لم تعد مجرد حارس للأمن وحامية للحدود فحسب ، بل أصبحت مسؤولة عن التطوير والتنمية وتقديم الخدمات وإنشاء المرافق العامة وتعبيد الطرقات وتنظيم الري وتفتيح مياه الشرب وغير ذلك من مهام متعددة ومتنوعة .

وتحتاج الدولة في تنفيذ مشاريعها إلى الأموال التي قد تزيد عن مقدار الجباية المحدودة بالضرائب المفروضة . وليس هناك من سبيل أمام الدولة إلا الاقتراض بالفائدة حسب الأوضاع القائمة .

ولكن إذا نظرت الدول الإسلامية إلى الإفادة من صيغ التمويل الإسلامي التي يمكن تطويرها في نطاق الشريعة الإسلامية الحلال ، فإن إمكانيات الشعوب الإسلامية تتحول إلى موارد هائلة للمشاركة في البناء .

فالطرق الدولية السريعة أو الجسور الكبيرة مثل جسور البوسفور في تركيا ، يمكن أن تصبح مرافق استثمارية حيث يُبنى وتُصان بأموال يشترك فيها رأس المال الإسلامي عموما وإدارة الحكومة المعنية على أساس المضاربة الشرعية التي يكون فيها للوصول نصيب من الربح الممثل في رسوم الاستعمال أو العبور . وهذا النظام معروف في العالم ولا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يدفع المستعملون للطرق السريعة رسم الاستعمال الذي يطلق عليه باللغة الإنجليزية كلمة ( Toll ) .

وإن ما يمكن تطبيقه على الطرق والجسور يمكن أن يطبق على سائر المرافق العامة ذات الدخل المتظم حيث يمكن إعمار البلاد الإسلامية عن طريق تنظيم صيغ التمويل الإسلامي المطروحة بصورة مستندات المقارضة وأسهم المشاركة وغير ذلك من الصور المستحدثة .





المصدر: البنوك الإسلامية

النشر والخدشات الصحفية والمعلومات التاريخ: نوفمبر ١٩٨٨

وإن مما لا شك فيه أن صيغ التمويل الإسلامي الصادرة على هذه الصورة أقلر على المساهمة في التنمية واجتذاب المدخرات الوطنية حيث يشعر المواطن وكأنه شريك في هذا الطريق أو مالك لهذه المؤسسة .

وبذلك تتعمق مشاعر المشاركة في التنمية ، ويزداد ارتباط المواطن بوطنه ، وذلك في الوقت الذي تتخلص فيه الحكومة تدريجياً من أعباء خدمة الدين العام .

- إن فلام التعامل بالربا لا يمحى البركة من دنيا الأفراد ، لحسب ، ولكنه يذهب بهذه البركة من خزائن الحكومات ، وإن التخليص من الربا والتحول إلى المشاركة سوف يجلب

الحق والأمان بإذن الله .

يقول الله تعالى في كتابه الكريم :- **وَلَوْ أَهْلَ الْأَرْضِ آمَنُوا وَاتَّقُوا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ، وَلَئِكنْ كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ** ، صدق الله العظيم

( الآية رقم ٩١ من سورة الأعراف )

ثانياً : أما العقبات التي تواجه الإفادة الكاملة من الربا الشاملة لصيغ التمويل الإسلامي فإنها تتمثل بالمشكلات التالية :-

١ - المشكل التطبيقي ولا سيما ما حدث بعد قيام البنوك الإسلامية ، وما صاحب ذلك من اختلاف في النظر إلى المقصود من العمل ، فكان من نتيجة تغليب جانب الربح العاجل أن تمادى العديد من البنوك الإسلامية في استعمال صيغة المراجعة والبدل عن الصيغ الأخرى .

فكان من نتيجة ذلك أن الدعاية المائلة للبنوك الإسلامية ودورها التنموي الذي كان يشر به رجال الفكر الإسلامي المستير قد أصبحت محل تساؤل وإعادة النظر .

٢ - المشكلات الفقهية الخاصة بتكييف صيغ التعامل الشرعي وما يتعلق بها من تطبيقات .

فقد كان هناك اختلاف موروث من الآراء الفقهية القديمة فيما يتعلق بتحديد طبيعة عقد المضاربة وما إذا كان هذا التعاقد





المصدر: التوبة الإسلامية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: نوفمبر ١٩٨٨

قد أقرته الشريعة الإسلامية كاستثناء وعروج عن الأصل أم أنه من الأصول التي تقاس عليها الفروع الأخرى من الأحكام .  
ورغم أن الفقه الإسلامي في مجال المعاملات يقع في نطاق الاجتهاد فيما لم يرد فيه نص من الكتاب أو السنة ، إلا أن البعض من أهل الفقه ما يزال يتمسك بذنوب الخلاف المذهبي ويريد أن يحصر المضاربة في التجارة ولا يعتبر أن حاجة البلاد للتصنيع والخدمات محل اعتبار .

فالأثواب - حسب الحال الفقهية القديم - يجب أن تباع أثوابا من التماس دون تفصيل ، أما لو قال رب المال للمضارب اشتر هذا المال أثوابا وفصلها قمصانا وبها ولك نصف الربح ، فإن هذه مضاربة فاسدة عند المقلدين للمذهب الحنفى والشافعى وهى مضاربة صحيحة عند المتبعين للمذهب الحنبلى .

وما ينطبق على الأثواب في القديم يشمل كل وجوه الصناعة

في زماننا ، فلم أردنا إنشاء مصنع للسيارات في بلد إسلامي على أساس التحويل بالمضاربة بين مجموعة من أرباب المال وجماعة من المهندسين الصناعيين لوجدنا من يقول إن هذه المضاربة فاسدة أخيرا بما عرفوه من الفقه الحنفى والشافعى .

والمطلوب هنا - ومع دعائنا بالرحمة والمغفرة لعلماء الإسلام من أى مذهب إسلامي كان - ألا يتمسك أهل الفقه الإسلامى بشئ من الخلاف فيما يجوز فيه اختلاف الآراء .  
فليست القضية ملتبسة أى حنيئة أو رأى الإمام أحمد ، ولكن القضية هي المصلحة الإسلامية في الجهر والأساس .

فهل يحل مثلا أن تظل الأمة الإسلامية أمة مستوردة للمنتجات ولا يكون لها صناعة الأدوات والمعدات ؟  
وهل إذا أنشأنا المصانع والمزارع واشترينا السفن وال عربات للشحن والنقل في الداخل والخارج نتوقف عند تمويل المشروعات على صيغة دون غيرها من صيغ التحويل الإسلامى المناسبة للتطبيق والتعميم ؟

إن الفقه المسلم المتجسر في أحوال الأمة يجب عليه أن ينظر للمسائل الخلافية في المذاهب الإسلامية باعتبارها حلولاً





المصدر: الموسوعة الإسلامية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: نوفمبر ١٩٨٨

لمشكلات ، وإن المسلم يختار من هذه الحلول ما يناسب حاجة العصر كما يختار الطبيب لمريضه الدواء الذي يناسب حالته المرضية بغض النظر عما إذا كان هذا الدواء مصنوعاً في هذا البلد أو ذاك .

وإن أئمة الإسلام هم والله الحمد قسم في الفهم والإخلاص في الاجتهاد الذي قدموه ، وليس يفرضهم أن يأخذ المسلم برأي أحدهم ويذع قول الآخر ، فإن موردهم واحد وكلهم مقتبس من كتاب الله وسنة النبي ﷺ بحسب ما وصل إليه علمه وفهمه . ورحم الله كل من قدم للتراث الإسلامي ولو مقدراً حية من غردل يلمها الله ويجزيه بها غير الجواه .

٣ - المشكلات القانونية المتصلة في بُعد القوانين الوضعية عن الفقه الإسلامي .

ذلك أن البلاد الإسلامية تعيش في معظمها تحت ظلال القوانين الموروثة من أيام الخلافة العثمانية . ويجد الناظر المدقق أن القانون التجاري مثلاً يرجع في أصوله إلى قانون التجارة الفرنسي ، وبالتالي فإن الشركات التجارية المعروفة هي شركات ذات طابع لاتيني في التكوين القانوني .

ورغم أن الإنجليز سيطروا على مصر وفلسطين والأردن والعراق مثلاً في المشرق العربي إلا أنهم لم يتدخلوا في تغيير هيكل

قانون التجارة المتأثر مع أن القانون التجاري الإنجليزي أقرب إلى نظام المضاربة الشرعية من ناحية وجود المسامحين ( الذين هم رب المال ) الذين لا يصوتون . وهو نفس الوضع القانوني بالنسبة لرب المال في عقد المضاربة حيث لا يجوز لرب المال أن يتدخل في الإدارة التنفيذية للعمل وإنه إذا تدخل فعلاً فسدت المضاربة شرعاً .

لذلك فإن البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية تعمل في مجال التمويل الإسلامي على أساس العقود والاتفاقات الخاصة دون أن يكون لها في الواقع مؤيدات قانونية وقواعد مكتملة ومزايا ضريبية مماثلة للفوائد على الأكل .

وإن المأمول أن تقوم في بلاد المسلمين نهضة تشريعية شاملة للعودة إلى الجذور حيث يصبح لنا قانون للشركات المساهمة







المصدر: البنية الاقتصادية الإسلامية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: نوفمبر ١٩٨٨

الإسلامية ذات أسهم المضاربة ولقانون لسندات القرض التي تستطيع أن تصدرها الشركات الراغبة في التمويل الإسلامي بدلا من سندات القرض بالفاائدة التي يجدها الباحث في أي قانون تجارى للبلد الإسلامي .

وتصبح الحالة أشد غموضا عندما تنتقل المسألة لتنظيم الاستئثار الزراعي حيث لا توجد قوانين إسلامية مصاصرة للتطبيق على الاستئثار الزراعي بطريقة الزراعة والمساقاة والشلم وغير ذلك من حالات .

وطالما أن هذه المقاييس القانونية قائمة ، فإن جوهر الاستفادة من صيغ التمويل الإسلامي يظل ناقصا مهما تكلم المتكلمون على المناير والمنازل والمنتجات .

٤ - المشكلات المتعلقة بترسيخ التعاون الإسلامي ابتداء من «البنوك الإسلامية» وحتى التبادل التجاري وانتقال رؤوس الأموال الإسلامية .

فالبنوك الإسلامية - رغم أواصر القرى بالإيمان القلبي - ما تزال غير متعاونة مع بعضها على الصعيد العمل ، وكانت هناك فكرة لإنشاء بنك البنوك الإسلامية تم إعدادها بكل عناية ، وهاب تطبيقها لأسباب لا يحسن إعلانها .

أما التبادل التجاري بين دول العالم الإسلامي فهو على أضعف حال ، لأن البلاد الإسلامية تتبع معظم اتجاهها من المواد الأولية غالبا بالأسعار المتدنية حيث يتم تصنيع هذه المواد في البلاد الأجنبية ليعاد بيعها إلى البلاد الإسلامية بأعلى الأثمان . ولو كان هناك انفتاح وتبادل تجارى بين البلاد الإسلامية

لأمكن تنظيم التجارة وعمل المقايضات في تبادل المنتجات بما يوفر العملات الأجنبية ويشجع الإنتاج .

ويستطيع رأس المال الإسلامي أن يقوم بدور هام في تمويل التجارة بين البلاد الإسلامية إذا وجدت السوق الإسلامية المشتركة ذات الوجود الدائم والتنظيم المدروس .

أما بالنسبة لمشكلة انتقال رؤوس الأموال بين البلاد الإسلامية ، فإن عدم وجود سوق رأس المال الإسلامي أدى في الماضي ، وما يزال بسبب في الحاضر تفاقم مشكلة مديونيات





المصدر: البنوك الإسلامية

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: أكتوبر ١٩٨٨

العالم الإسلامي رغم أن الأموال الإسلامية الموجودة خارج بلاد المسلمين تفوق جميع الديون التي تثقل كاهل الدول والحكومات الإسلامية .

لذلك فإن بناء سوق رأس المال الإسلامي سواء على مستوى العالم الإسلامي بكامله أو على المستوى الإقليمي لبعض أجزائه يمثل ضرورة ملحة لتسهيل طرق تدوير الأموال الإسلامية الفائضة عن حاجة بعض الدول والقطاعات لكي تأخذ طريقها المشروع نحو تمويل القطاعات الاقتصادية المتعاجة للتمويل الإسلامي وذلك على أساس المشاركة في النتائج ، وإن البنوك المركزية للدول الإسلامية المختلفة مدعوة لوضع صيغة عملية مجدية من أجل العمل على إعادة توطين الأموال الإسلامية المهاجرة من بلاد المسلمين تمهيدا لإيجاد فرص العمل المناسبة لاستعادة الكفاءات والفكر المهاجرة من البلاد الإسلامية إلى ديار الغربة .

وإن « البنك الإسلامي للتنمية » والذي يمثل التقاء الإرادة الموحدة للدول الإسلامية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي يمكن أن يكون له دوره القيادي للتوسط في مجال اجتذاب رؤوس الأموال الإسلامية وتحويلها للاستثمار المجدى في بلاد المسلمين .

كما أن إقدام الدول الإسلامية - بحسب ظروف كل دولة على حدة - على طرح الأدوات الاستثمارية الإسلامية يمكنها من تنفيذ المشاريع التنموية ذات الجدوى الاقتصادية مع تمويدها المواطنين على المشاركة في بناء الوطن بمخاطر الربح وحافز الحب للبلد الذي يتسبون إليه .

وبضيف وجود الأدوات الاستثمارية الإسلامية التي قد تتخذ صورة سندات المقارضة أو الأسهم المشاركة في الأرباح دون حق التصويت بعدد أووسع في مجال افتتاح مجالات الاستثمار أمام رؤوس الأموال الوافدة من خارج الدولة الإسلامية ذات





المصدر: البيان الإسلامي

التاريخ: نوفمبر ١٩٨٨ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العلاقة ، وذلك لأن رأس المال الوافد على أساس المضاربة الإسلامية لا يُخضع منه للسيطرة على المقدرات الوطنية طالما أنه لا يستطيع التدخل في الإدارة أو التصويت والتأثير على انتخابات مجالس الإدارة وقراراته .

وأعبروا لأن الأمل والرجاء ليس لهما التقطع من حياة المسلم المتصل بقلبه بالله ، وإن العمل لا يتفصل عن الأمل طالما كان هناك بعون الله طريق للنجاح .

ونسأل الله أن يمد أمة الإسلام بعونه وهده ، وأن يعود دين الله ليقود الحياة من جديد إلى حيث الهداية والنور من بداية الطريق إلى متناه .

إله سميع قريب بمن التجأ إليه واستعجز به ودعاه .

دكتور / سامي حسن حمود





المصدر: المنشور

التاريخ: ٧ ديسمبر ١٩٨٨ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كتاب

XXXXXXXXXXXX

جديد

XXXXXXXXXXXX

الإنسان

والمنهج الإسلامي

في التنمية الاقتصادية

تأليف

الدكتور

عبد الحميد

الفزالي

عرض والتخصيص

حمدي البصير

الحديث عن الاقتصاد الإسلامي حديث  
شائك وشيق .. فهو شائك لأنه الاقتصاد وليد  
استنباط من القرآن والسنة وأمهات الكتب  
والسوابق الأجدادية . وكتب له العيش  
ليصارع من أجل البقاء وسط نماذج شرقية  
وغربية احتكارية ربوية .. وتبعه بأسطة  
تفوذها ، تطيح بمن يحاول المنافسة . وليت  
الحديث عن الاقتصاد الإسلامي غريبا في  
وطنه إلا قليلا .  
والحديث عن هذا الاقتصاد شيق ..  
ولا سيما إذا عرضه عالم جليل جمع بين  
عشق التراث وحُب التحضر . وبين ملكة  
الاجتهاد وبرمجة التصوير بل أنه تخطى  
مرحلة الدراسات النظرية ولفظ إلى مرحلة  
التطبيق العمل فهو في هذا الكتاب الذي بين  
أيدينا يطرح البديل والخيال الإسلامي في  
التنمية الاقتصادية بعد فشل المناهج  
الوضعية الامتالية في سعارة البشرية  
وبالتالي إيمانه بالإنسان المسلم كأساس  
للمنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية  
إيمانا بلا حدود . ومن هنا جاء هذا الكتاب  
المختصر العام لكن يبسط الهيكل المنطقي في  
أساسيات هذا المنهج .







المصدر : **الفرز**

للتنمية والخدمة الصحية والمعلومات التاريخ : **لا ديس - صبيح ١٩٨٨**

### الملاحظات العامة

الكتاب يستحق على أربعة أصول في ٧٨ صفحة .. من القطع المتوسط بدأها الكاتب بحملة من المقالات العامة حول الاقتصاد الإسلامي فينبغي حيادية علم الاقتصاد القومي ويصده من الاعتبارات القيمة والأخلاقيات .. ويؤكد أن جميع الأنظمة التي عرفتها البشرية لابد وأن تتأثر بالقيم ولكن القيم في الفكر الاقتصادي الرأسمالي والاشتراكي تعد أطوار خارج ميكانيكية النظام .. بينما القيم في الاقتصاد الإسلامي تعتبر دافعة في آلية النظام بل تعتبر القيم الإسلامية المحرك الأساسي لمطابقة النظام الاقتصادي الإسلامي .. اقتصاد ديني أو دين اقتصادي .. فالإسلام جزء من كل يتربط ويفاعل ويتكامل في تناقض وتوازن مع بقية الأجزاء المكونة للإسلام .. فعلم الاقتصاد الإسلامي هو علم البحث عن الزوايا المقعدة وفقا للضوابط الشرعية فهو يقدم على رؤية أخلاقية واضحة تهدف إلى الاعتماد الأكثر بالإنسان ..

### انفتاح الاقتصاد الإسلامي

ويؤكد د. الفرزالي في مقدمة ثالثة أن الاقتصاد الإسلامي يتعامل مع التراث الإنساني بفكر مطروح تماما .. ويعيش .. لئلا في حاجة إلى سلطة الكثيرين من المبادئ والسلوكيات التي قد يتجمل منها الاقتصاد الإسلامي على أساس أن الأصل في الأشياء الأمانة وما دامت الحكمة لا تصطدم بنص إسلامي صريح .. وإن أخذ الاقتصاد الإسلامي من التراث الإنساني فهذا الأخذ يستند إلى أن مضاعفاته قد ردت إليها .. وبهذا وجدت المصلحة فلم يشرع الله .. وعليه فالإسلام يمتدح المجتمع المسلم على الأخذ بأحد ما ابتكره البشر من نظم ونظميات وطرائق فنية وأساليب تكنولوجية ومجسدي أدوية للتعايش الكفء والمقابل مع الأعداء بهدف إعمار الأرض وتقدم المجتمع ..

### الدول الإسلامية والتخلف

ويؤكد د. الفرزالي في مقدمة ثالثة أن يكون الإسلام سببا في تخلف الدول الإسلامية .. ويرجع أسباب تخلف المسلمين إلى كونهم أختافا من الإسلام اسمه وأصبعوا دولة بلا هوية راحت تتخبط بين الأنظمة الوضعية فعندما أخذت الدول الإسلامية بالنظام الرأسمالي كانت مستهلكة سلعة وخضاعة .. وعندما جربت النظام

الاشتراكي كانت مستهلكة للباطش وشعارات ، وبالتالي أدى ذلك إلى التخلف والتنمية لأن كلا النظامين يعطلهم بالقيم والمبادئ التي يمتلكها الشعب المسلم ومن ثم كانت الانزواجية والخلل في المعتقدات والسلوك ثم التخلف ..

### أسباب التخلف

ويذكر أن هناك أسبابا عديدة .. الفرزالي .. على سبيل المصير .. ستة أسباب لشكك التخلف الاقتصادي ، والذي هو الانخفاض النسبي في مستوى النشاط الاقتصادي لحديث ما والانخفاض في مستوى دخل الفرد الحقيقي .. وهذه الأسباب هي :  
- مصدريه الموارد الانتاجية من حيث الكم والكيف  
- الاستخدام البدوي للموارد الانتاجية للثقل  
- الخصائص السلبية للبيئة المحيطة بالعملية الانتاجية  
- الآثار السلبية لطائفة انزواجية الاقتصاد القروي  
- الآثار السلبية للملاذات الاقتصادية الدولية  
- آثار التغيرات التكتيكية في سلوك الطائفة الاقتصادية عندما لا ترتبط ببعضها ..

ويؤكد د. الفرزالي في نهاية هذا الفصل أن الإسلام يحارب للفقر عملا .. ويذكر أفكارا ، فعمل العمل جزءا أصيلا من العبادة والتكافل الاجتماعي أصلا من أصوله الثابتة تطبيقا لقام الكفاية أي حد الغنى وبالتالي للتنمية الاقتصادية لفرصة دينية دائمة ومستمرة حتى قيام الساعة ..

### التنمية الوضعية

يؤكد د. الفرزالي - في الفصل الثالث



عبد الحميد الفرزالي

من الكتاب - أن النماذج الوضعية في التنمية تختلف عن بعضها البعض ولكنها تتلاقى جميعا على ضرورة أن يكون الجهد الإنشائي من الكبر والشغل بحيث يستطيع أن يقابل بل يعادل عملية التنمية ولا أن تتسكن الدول المتخلفة من تحقيق البداية الجادة على طريق التنمية وقد انقلقت هذه النماذج على الأجيال على سبيل واحد هو ما هو التخصص الذي القابل لأحداث عملية التنمية ؟ وهذا السؤال متفق مع التوجه الذي لحسم هذه النماذج ويشهد د. الفرزالي أن النماذج الوضعية تجاهلت ضرورة توازن المناخ المناسب من الحرية والعدالة على مستوى الفرد ( الإنسان ) الذي سيولد عليه فيه القيام بالجهود الإنشائية المطلوبة والذي هذا إلى فشل النماذج الوضعية باستثناء عضلة الأرمية ( كندا ، تايوان ، سنغافورة ، وهونغ كونغ ) ولقد قدمهم الجاهل وأصبح للفشل الشاغل الآن هو البحث عن أساليب منهاج إنشائي جديد ..

### المنهج الإسلامي

يقول د. الفرزالي في مقدمة الفصل الرابع والأخير - من كتابه أن المنهج الإسلامي للتنمية - على عكس النماذج الوضعية - تصدىق أصول واضح ومحدد وهو من تقديم عملية التنمية وكانت أهدافه محددة وهي : بالإنسان أي أن عملية التنمية لابد أن تبدأ من القاعدة أي من الإنسان وتنتهي بالإنسان ولأجل الإنسان وبالتالي تتصلب عملية التنمية وفقا لهذا المنهج بالمصداقية المرتبطة بالعبادة وليس الاقتصادي بل الرجل الذي المسلم للحد من المجهود الساعي للعباد ..

### الاستخلاف

يلزم د. الفرزالي التي عثر أساسا من أساسيات المنهج الإسلامي للتنمية من إعمار الاستخلاف أي أن قيام التنمية الشاملة والتوازن في إعمار الأرض على أساس أن الموارد هي ملك الله الذي نحن مستخلفون فيه ، ولابد أن تنصرف هذا إلى خدمة الخلق





المصدر : **أ. د. نور**

التاريخ : **لأول مرة - ١٩٨٨**

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المستغلين لكي ينتفخوا به ويصلوا وينتجوا ويؤدوا الزكاة من أرباح هذا المال لأن الزكاة هي أداة التوزيع العادلة والتي تعمل لصالح الطبقات الفقيرة ويضيف د. الغزالي أن استخدام المال وتنسيبه يتم عن طريق الاعتماد الجماعي على الذات في إطار نظام أرباحا شديدة الوضوح مقدره لتكتفي في اللغة الضرورية بتلبية الحاجيات ثم التسيبيلت ومع إعطاء لمسة للأشياء الروحية .

### كيف تقيم التنمية

يرى د. الغزالي - في أساس آخر - أن عملية التنمية تتم عن خلال مشروعات انمالية صغيرة وأبسط مشروعات تكلف الملايين ولكن ملايين المشروعات ولها لاحتياجات أفراد المجتمع وتطلعاتهم المشروعة والمنضبطة وعلى أساس تخطيطها تتفق مع الواقع والمزاد الانتاجية المثمرة استنادا إلى فرض الكفاية وفي إطار الأرباح وعلى أساس التكامل والتوازن القلبي المتفرج .

### الاستثمار والتوزيع والإنفاق

ومن أساسيات المنهج الإسلامي أيضا - كما عرضها د. الغزالي في كتابه - العمل على استثمار الأموال من خلال صيغ التعامل التي منها المعاملات المالية - بيع - اجارة ، تصنيع ، مشاركات ، مضاربة ، مزارعة - وكل هذا يقوم على المشاركة في الربح والخسارة للمال منا لا يكون قائما الا اذا كان خارما وكل ذلك بالطبع تقوم به المصارف الإسلامية والتي هي شركات استثمار حقيقى تقوم على المضاربة

كما ان لقاء المال يتم عن طريق الاشتراك الفعلي في النشاط الاقتصادي فالتكامل ينتج ويحصل المخاطرة ويقتال فان التوزيع يكون وفقا لمعايير عملية تتناسب مع الجهد المبذول والمخاطرة والتكامل الاجتماعي وذلك عن طريق معايير الاجر والاجير وبه الحجة لغير القادرين .

### السوق الإسلامية

ويضيف د. الغزالي ان الاتفاق الاستراتيجي والاستثماري والمصرفي ناتج من التكيب ولا يتصور وجود سوق بدون اتفاق أو كسب دون اتفاق ويقتال لأن السوق الإسلامية - كما يتفادها د. الغزالي - تقوم على أساس اليات المنافسة التعاونية التي تدفع عمليا إلى العمل في التعامل ومن ثم إلى زيادة الانتاج وتحسين نوعية المنتجات خلال المعاملات المالية العادية والمشاركات الاستثمارية الفراضية .. في جو من البر والنصح والتوجيه والرقابة وليس على أساس المنافسة وقطع الرباب كما في النظام الرأسمالي أو البهيمية المضلعة كما في النظام الاشتراكي





المصدر : النشيط

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ ديسمبر ١٩٨٨

الاستاذ الدكتور عبد الحميد الغزالي ( الاستاذ في كلية الاقتصاد ومدير مركز البحوث الاقتصادية الإسلامية ) اسهم في ثروة نظمها حزب التجمع عن شركات التوظيف .. ولكن نشرت الرأيه بطريقه ، اعتبرها مبتوره ومشوهة . وقد بعث بوجهة نظره متكامله للجريدة بهدف تصحيح مافكر ، ولكنها لم تستجب لرغبته . وتوسع الشعب صفحتها بطبعة الحال للمعالجة الموضوعية التي سبق ان ارسالها الاستاذ الدكتور الغزالي إل . الأمان .

## شركات توظيف الأموال

□ بين المرض الهولندي والمرض المصري والمرض الباكستاني

وهل هناك مخرج من المأزق الحالي ؟

مؤكدة ، حول هذه الشركات ، ويقال ، لا يمكن علمياً ، أن نصل إلى نتائج نهائية أو أحكام قطعية حولها ، خاصة بعد قرار حظر النشر المفروض ، وفي ظل هذا الجو المعيا بالشتات .. ومن ثم ، فيا محاولة للتشخيص الظاهرة وتحليلها ومعالجتها مستغل على مستوى الأنشيطات المعسوبة أو التقدير التخميني والنتائج الأولية .

● أننا ، ولغا لنمنهج العلمي ، لا يجب أن ، نعم ، من مفردة واحدة ، أو عدد قليل من المفردات ، على مفردات الظاهرة ككل ، فما سمعته ، وقرأته ، خلال هذه الفترة المشحونة بالانفعالات والشتات ، وتصيب من حالة بعينها ، وما يشي ولا يتفق . وصيبي الصالح والجاد من هذه الحالات ، إن وجد . قبل السطاح والمنعرج ، إن وجد أيضاً . ويتأكد ، يصيب في مقتل مناع الاستمرار ، الثقة ، في التعامل الاقتصادي .

● أننا لا يجب أن نخطئ الأوراق ويجب أن نفرق بين الإسلام العظيم ، وبين ما ، قد ، يتركبه بعض المسلمين من أخطاء أو انحرافات ، وهذا ، أود أن أؤكد أن موقف الحركة الإسلامية من هذه الظاهرة كان وما يزال واحداً وقطعاً ومستقيماً للشركات

نشرت ، الأمان ، ( العدد : ٢٧٢ ، بتاريخ : ١٩٨٨/١١/٣٠ ) عرضاً صحيفياً لعمادان في الثروة . ولقد جاء هذا العرض مشوهاً لإسهامي ، ومغالياً لما لقيه في بعض أجزائه . ولعلني من أن محدث عن غير قصد ، ولتأكد من حرصكم على أمانة العرض ودفقه ، أنقل وجهة التعبير ، أرسل لكم هذا الملخص - الملخص - عما أسهمت به في هذه 'الثروة' ، يأمل نشره في جريدتكم ، أحاطاً بالحق ، والشراء لصحة الرأي ، وتوسيد ، شيفراً طيبة الحوار .



بقلم :

د. عبد الحميد الغزالي

التي بدأت كملتي بتلك الجوء ، المكارية ، التي يعيشها مجتمعنا بسبب مساعدت لشركات توظيف الأموال ، ومحدث من بعض هذه الشركات ، وفي هذا الجو ، يكسر الانفعال ويشد أواره ، والانفعال لا يقدم تحليلاً للشككة ، تابع من معالجة جادة لها ، وبالطبع لا يقدم أحداً ، بل يشي خبراً بالغاً بكل شيء : الوطن والمواطن ، الاقتصاد والمجتمع ، السوسايل والأعداد ، خاصة لرجال المال - الذي يقوم وينمو أساساً على الثقة - ، وذلك ، لا بد من ضبط النفس ، على الآلا بالنسبة لبعضنا ، خاصة من يعمل في العقل الأكاديمي ، حتى نستطيع أن نقدم ، بشيء من البهوه والموضوعية .

وتحدثت كلفتي في أربع نقاط هي : ملاحظات ، تعريجات ، سيناريو مقترح للتأمل ، بعض النتائج الأولية .

٢ - بالنسبة للملاحظات ، وسأختصر

تلكي ، سريع ، قلت :  
● دعنا نقف أنه لا يوجد لدينا ، معلومة صحيحة ، بمعنى بيانات





المصدر :

المشجع

التاريخ :

١٣ د. ا. ح. ١٩٨٨

النشر والخدمات المصرفية والمعلومات

التي تجمع أموال صغار المذخرين المسلمين وغير المسلمين - وهذا تأكيد على وحدة وطنية حقيقية لا تتأخر في اعتقادنا إلا في ظل نظام إسلامي - ولتوفيرها في مشروعات اقتصادية لصالح أفراد المجتمع ولتأدية لوليات الإنفاق المعتمدة من قبل المجتمع . ولتأدية للقوانين السارية . وفي حدود الضوابط الشرعية . فمبدأنا تلبية احتياجاتهم ونموهم إلى تشجيعهم . أما الشركات التي تجمع هذه الأموال فتتاجر بها في العملة أو تضرر بها أي في المعادن النفيسة أو في الأوراق المالية في السوق الدول . أو حتى توظفها في الداخل في مشروعات ذات أولويات إنمائية منخفضة . فنحن أول من يرفض سلوكها . ويدعو إلى محاسبتها . وتصحيح مسارها وترشيدها . أن أمكن حفاظا على أموال المودعين . وعلى مصالح الاقتصاد والمجتمع .

٣ - أما عن التعريفات . فكانت تنحصر في تأكيد أن الإسلام دين ونظام حياة . قدم اقتصادا إسلاميا . على مستوى التفكير . و . لتفصيل اقتصاديا إسلاميا . شاملا ومعملا على مستوى التطبيق . . ونهجنا إسلاميا في التنمية الاقتصادية . على مستوى حركة الحياة لتحقيق . الأعمال . الجاد والمعملة للأرض . ولد حياة الإسلام . بكل تفصيلاته . حري . على أرض الواقع . على الاستغلال والمستغلين - حري على كل صور أكل أموال الناس بالباطل . ومن هذا . كان التحريم الكامل والقاطع لكثرة . الربا . وبدع تحديد تعريفي لربا . انكثرت إلى صيغ الاستغلال الإسلامي . الحقيقي . . وليس المال . فحدثت علوم والمشاريع القائمة على المخاطرة مشتركة في الربح والخسارة . وهذا علم التضحية الشرعية . والذي يخلف جذريا عن المضاربة الوضعية ( الفاسدة ) . وأكدت على أن هناك خطا ويسن المعلومات . ثم أنهيت نقطة التعريفات بقرار أن . الثقة . هي الأساس في مجال المال . وأن الفن المصرف الحديث يقوم على احتفال . البنك . - التجاري - بجزء ضئيل . ضئيل . من أجمالي ودائع عملائه في صورة مسألة . لكي يستحق أن يضاف اعطى الثقة بالاستجابة لطايف العملاء بالدين نقد في الحال . على أسس أن هذه الطائفت من خلال الخبرة - أو القانون - في حدود هذا الجزء السائل . وأن تجارات السحب يقابلها عادة تيسرات ايداع

جديدة . هذه التعريفات سوف تساعدنا على فهم ألق للشخصيات الفاعلة والقرار بعض الإجراءات العملية لمعالجة بعض الأمور المالية .

٤ - وبمقتضى لسياسات تحليل المخاطرة . هناك سيناريو يقول إن شركات توليف الأموال خبت في تسمية تجارة العملة . ثم تمت كجزء من الصنعة الإسلامية . ودعت بدورها التبرار الإسلامي . معقلة الجناح المادي له . ثم خرجت من الحكومة أساسا لهذا

السبب . وهذا السيناريو . وما على شكله . مرفوض . جلة وتفصيلا ولا يستحق التعليق عليه .

٥ - على غلب كثير من البيانات الأساسية . حاولت أن أقدم تشخيصا للمخاطرة . أرى أنه أقرب سيناريو لحقيقتها من حيث النشأة والنمو والإنهيار . ففي أواخر النصف الأول من السبعينات . تعرض الاقتصاد المصري لحالة من . الأراء النقدية . غير المبررة . بفعل أربعة مصادر ذات طبيعة . مؤلثة . . وهي : عائدات : الصالحين بإسقاط . والبشرى . وقناة السويس والسيلة . ولم تستطع قوات الأكر والإستعمار التقليدية . أن تعجزها وتحولها إلى مشروعات إنمائية تزيد من القدرة الانتاجية للاقتصاد . ومن ثم . بدأ يتحول هذا الغنى النقدي إلى طغرة في الاستهلاك . وبذلك التزم منه . مما أدى إلى ارتداد أو انكسار هيكل في الاقتصاد لصالح قطاعات الخدمات . وهو منطقي عليه مصطلح . العرض الهولندي . . تسبب إلى التجربة العرض الاقتصادي لأول مرة .

٦ - وفي هذا الجو . نشأت شركات توليف الأموال لكي تستغل جزءا من

هذه الأموال الباحثة عن انماء السريع والأمان النفسي والخدمة الجيدة . بعيدا عن الجود النسبي لألوية التقليدية . وبذلك الرسمية . ولقد ساعد في بناء الثقة في هذه الشركات من قبل عملائها المتزايدين أن بعضها بدأ فعلا بتجارة العملة . وأن الشركات في معظمها كانت . تفي بما قصد - . في مجال الودائع . بل وفي مجال الخدمات الشخصية . للمودعين . وانتشرت هذه الشركات . ونمت نمو سريعا غير مسبوق . بفعل عدة عوامل . نل من أهمها : العائد المرتفع . . والنظام ودوية العائد . وحرة المسحب والإيداع عند الطلب . ونظام المشاركة في الربح والخسارة بدلا عن سعر الفائدة . الربوي . . ونظام . الاسترداد بدون تحويل عملة . . وغريبة . الشركات . التي تجعل الحكومة وريثا غير شرعي يستحوذ على حوائف إجمال الشركة . وحصة دعية وإعلان وأعلام واسعة ومنظمة . وسلبية الحكومة بل ومباركتها . بهذه الشركات نشأت تحت سمع وأمام هذه . عدد . من الحكومات . ومبارست نشاطها بمعاونة بعض الشخصيات والأجهزة الحكومية . وولغا لصيغ . شركات . بجزءها القانون . .

وبعد هذه النشأة القوية . وفي ظل الصمت الحكومي السابق . ولا أقبل المفروض . تعرضت هذه الشركات . وهي بعدد تقليد طموحاتها . مع مجز اد اري وتنظيم واضح ومتزايد . لاسم أسبوع بعلة . العرض المصري . الذي نشرت في مجالات كبرى الاقتصادية واجتماعية مع







## المصدر :

## التشريع

## للتشريع والخدمات الصحية والمعلومات التاريخ :

١٣ ديسمبر ١٩٨٨

والعمال - ومن ثم ، مسئولية السلطات الحكومية تمتد لتشمل كل هذه الحكومات والأنشطة التي تشتمل : ما المخرج ؟  
 - باختصار شديد ، وبعد حدوث الكارثة ، يتعين أن نعمل جميعا على تحسين أثارها السلبية ، والتخفيف بقدر الإمكان من المعاناة العقيلة التي سببتها الكثيرون ، وتقليل الضائر - المباشرة وغير المباشرة - الناتجة منها على الأفراد والاقتصاد والمجتمع على الأقل حد ممكن ، ويتم ذلك بعدد من الإجراءات المتعددة ، لنل منها :  
 - التصور ، ما يلي :

● الإسراع بمهمات تنويم المراكز العالية للشركات ، ومهمات التوظيف والتشغيل حتى يطمئن أصحاب الدوائع على موقعهم أو بعض حقوقهم ، وأن يطمئن لأصحاب الدوائع ، خاصة صغارهم ، وأسوة أول عند التصديق وإجراء قسمة الفرعاء .

● الشباب يجد من جديد ، وبشكل حزم ، وحماس ، على من طرح عليهم من أي من هذه الشركات ، ومضات من أريج استأجرهم فيما يسمى بكشوف البركة .

● إعادة النظر في قانون تقاسي الأصول والعمل على تعديله بما يتفق وتنسجم الوحدات الجاهدة من هذه الظاهرة - أن وجدت - على أساس أنها : واقع الأمر ، يكف استئثار أعمال - من نوع جديد - يعتمد أساسا على موارد فسبوة الأجل ، ويعامل وفقا لنظام المضاربة في الربح والخسارة ، ومن ثم ، ومن لهذا البعد - وكذلك البنوك الإسلامية - قانون خاص ، يوفق ويعلمتها على أنها مؤسسات مالية لا تشتمل على الدين أو القروض أو الائتمان ، وتخصص لأغراض وإدارة البنك المركزي كبركات مصرفية ذات طبيعة خاصة .

● وأخيرا ، ليجاء بحلول الأجل يشمل في تكوين مجتمعة ، أو مجموعات ، عمل من كافة الأطراف ذات العلاقة ، ومن المهتمين بالظاهرة ، لأعداد دراسة تفصيلية شاملة من هذه الظاهرة من حيث ظروف نشأة وعوامل التطور وأسباب التنوير ، ومن حيث الدروس المستفادة ، وبما أن الشرع من الصداق الصالح ، لإعادة الثقة في قطاع الاستثمار ، وإعادة الثقة في الأوعية الاستثمارية والاستثمارية المتاحة والمستخدمة ، ولإعادة الثقة في الاقتصاد المصري في النهاية .

التشيدية ، حملة شاملة شرسية - هي عكس حملة الدعاية للشركات - من أجهزة الإعلام ، خاصة المبرومة ، لتسيف كل شيء يرتبط بهذه الشركات ، وهدمها جميعا على رءوس أصحابها والمودعين ، بل وعلى المجتمع بأسره . ومن ثم ، حدث الانهيار الكامل ، ووصلنا ، بشروط أنفستنا ، إلى حالة الكارثة .

● ووصلنا ، سميات أصغلتنا ، بقائل ، إلى حالة العرض الباكستاني والأصديج العمل المسموم ، من كل جيلشتر ، على تصفية ، هذه الظاهرة تصفية نهائية .  
 طفي التجربة الباكستانية ، قامت هذه الظاهرة في أوائل السبعينات ، واستمرت سبعة عشر شهرا ولم تستطع السلطات الباكستانية أن تتعامل معها ، فاصطدت قانونا صريحا مباشر ، بتصفيتها نهائيا وهذه النتيجة ، هي ، اعتقادي - وأمل أن تكون مخطئا - النتيجة النهائية للصلح الاعلامية المنظمة التي صاحبت صدور قانون ، تلقى الأموال لاستثمارها ، لاحظ الاسم - ولأول مرة - التشيدية ، وأنش وروح القانون نفسه ، سواء بالنسبة للشركات التي سوف ، توفيق ، أو أوضاعها ، أو التي اختارت ، التصفية .

فهذه الشركات عندما نشأت ، كان يمكن للسلطات الاقتصادية أن تطبق عليها قانون النقد والائتمان ، ولكنها لم تفعل ، وبعد أن تنشرت ، ومنت ، وتعمقت ، ظلت الحكومة ترد على مدى عامين أنها سوف تصدر قانونا لتنظيمها ، ولكنها صدرة صريحة ، خاصة بعد تأثير توجه الإعلام وبنيرة المستثمرين ، لمن انصرف أن يزداد انصرافا ، ولم يذاهرب الأموال أن يكمل موهبه ، وأخيرا ، صدر القانون فجأة بدون إعطاء الفرصة لمناقشة من كالتة

الاعتراف ، وجاء بعض صغيا - خصصه تلقى الأموال ، ووجه ، وبشكل نشاط الشركات ، خاصة الجاهدة منها ، أن وجد ، وروا النهاية ، أو أن ذلك من المستوية تمتد لتشمل كافة الأطراف المرتبطة بهذه الظاهرة خاصة أجهزة الإعلام التي ساعدت على الاسراع بالانهيار الكامل ، لغي تعرض أحد البنوك المشر الكبار في العالم ، لجزء يسير من هذه العملية للأسطر إلى إعلان الإفلاس وهذه الشركات كانت تنعم في السوابع ، على صفة ، بل وشركة استثمار أو بنك ، واستثمار أصغلا ، من نوع جديد - يقوم أساسا على تسكين موارده من السوائج الجارية والمصيرة الأجل ، ومن ثم ، كان على الحكومات المتعاقبة منذ منتصف السبعينات وحتى الآن أن تتعامل مع هذه الظاهرة على هذا الأسس ، وتتعلمها وترفعها وترشدها وفقا لهذا المفهوم ، الجديد ، في شرف النقد

معظم الدول المتخلفة ، والذي يمتد ليشمل عددا من السويات : ابتداء من سبلومات البيرورفاطية ومسؤوليات الاستثمار ، مروراً بالذمم القبرية والتفويض العريضة ، وانتهاء بالعمولات والرشاوى والاختلاسات والسرقات فكان انصراف أو مزيداً من انصراف ، بعض هذه الشركات ، أو أخليا وبأرجيا ، وبممثل الانصراف الداخل في شراء السهم لشراء غير شرعي مختلف الشفحات ، وفي توظيف بعض رجال الدولة الطالوين والسباقيين وبالتالي تسخير بعض أجهزة الدولة لتشمل هذه الخدمات ، وإضافة وعمية لمزيد من الثقة في هذه الشركات ، ولو ، أحسكنا ، لبعض السبل الأساسية الاستثمارية والاستهلاكية ، ومن ثم تمكمن في السمر واستغلال منظم لظروف السوق ، وأخيرا ، في توظيف الأموال في مشروعات ثانوية ذات أولويات استثمارية شديدة الانخفاض وتمثل الانصراف الخارجي في تهريب ملات وإن لم يكن آلاف - الملايين من العملات الصعبة ، اقتصادنا في أمس الحاجة إليها ، للمساهمة في المصلاات والعمائد والتفسيق أو الأوراق المالية ، بل ولانشاء بعض المشروعات وشراء بعض المفارات ، أو حتى لمجرد إيداعها في الخارج .

● وأخيرا ، تنبئت الحكومة - لحولها المشروعة ، ولا أقول المسبوبة - سوذات تلك قرابة العامين ، وبمجموعة منتظمة تكان تكون يومها ، بأنها سوف تصدر قانونا ينظم نشاط هذه الشركات ، ولو النهاية ، وبسيرة فورية وعملانية أشرب صدر القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ، والذي صاحب الأعداد له ، وولأول مرة ، الفجائية ، وحتى صدور الأختة





## الحقائق القائمة والأوراق المختلطة

# شركات تمويل الأعمال

يمكن تجميع هذه الشركات بمصلحة عامة من كونها إسلامية أو غير إسلامية، لا به وأن يكون في شؤره القواعد الإسلامية لاستثمار الأموال، فمن يلتزم بهذه القواعد ويطلق عليه إسلامي ومن لا يلتزم بها فلا يجوز أن يحمل لائحة الإسلام، ومن القواعد الإسلامية والتي أقرها العلماء المسلمين تلك والتي تنطبق للاستثمار ما يلي:

١- استثمار الأموال في الكسب والبيع وفي إطار ما أحله الله وأسلمت تلك الله تبارك وتعالى، حيث إن أهم الطيات ويحرم عليهم الكسب «وتحريم المصنوعات الزينية والفنية» وصلى الله لا يقول: «ولعل الله يبيع وحرمة الربا».

٢- أن يتم للمشاريع المشروعات الاستثمارية طبقاً لتأويلات الإسلامية: الضرورية فلتأويلات فلتأويلات.

٣- أن تكون المشروعات الاستثمارية تتركز في رزقها طيباً لأهم عدد من الفقهاء وتتسامح في رفع مستوياتهم، وتتعلق لأهمية الإسلامية الأمن الفكري والاستقلال وعدم التبعية لغيره لا يمتنع أبداً.

٤- أن تكون المشروعات التي أولئك بين مصالح الأجيال الحاضرة والمستقبلية، مصداقاً لقول الله تبارك وتعالى: «والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخوانتنا الذين سبقونا بالإيمان» وهذا عن طريق إنشاء مشروعات المتوسطة والعظيمة الأجل.

٥- تجنب المشروعات الاستثمارية الترفيهية والتي تسبب ضرراً بالصحف، وأسلمت تلك حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا طبر ولا خمر»، فلا يجوز أن تهدر أموال المسلمين في مشروعات الترفيه وهذه من المسلمين من يهتف جوعاً ومزحاً وجعلاً.

٦- المحافظة على الأموال وتأمينها وعدم إغترافها ولقد أوصى رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك فقال في حجة الوداع: «... إن دعاكم ربكم فاعلموا أنكم تخرجون من أموالكم ولا تخرجون من أموالكم» فمن غشها وتشتتت.

لقد أدى جهول بالاسلام أو تجاهله كنظام شامل يتناول مظاهر الحياة جميعاً وصالح للتطبيق لكل زمان أو مكان إلى

الافتراء عليه نظاماً وعدواناً، وتلك أسئلة أعداء الإسلام نتائج هذا الجهول والتجاهل في تشويه صورته أمام الناس مستغلين من بعض أخطاء التطبيق مع أن بعضهم يعلم بيقين أن العيب ليس في الإسلام ولكن في جهول أئبله وتقصير علمائه، وصلى من قال: «يا له من دين لو كان له رجال»، ومن قال: «الحمد لله الذي عرفني الإسلام قبل أن أعرف المسلمين»، كما تناسى هؤلاء النماذج التطبيقية الناجحة التي أدهشت الشرق والغرب، وفي مجال الاستثمار.

لقد استغل نفر من كتّاب يصد أو بدون قصد بعض إعطاء شركات كوكلف الأموال وهي تحاول تطبيق قواعد الاستثمار الإسلامي كجهد للاستثمار الربوي، بالهجوم المخطط على الإسلام وعلى الفكر الإسلامي وقد تكلم بعضهم بأن يولي ما تكلم به مصر من مشكل إلى المصارف الإسلامية وشركات كوكلف الأموال، ونسوا أن من أهم أسباب مشكل مصر القواعد الربوية التي تضاعفت ووسعت إلى ثلاثة أمثال كلفين الأصلي، وكذلك خطف الطبيعة وفلسف الأفعلى، كما تكلموا أن هناك شواهد وأصول للاستثمار الإسلامي أو طرقت في بيئة إسلامية لأخذت مصر والعالم من المشكل الاقتصادية وهذه الوزاية تولدت إلى بيان الشواهد الشرعية للاستثمار الإسلامي والعلم على شركات كوكلف في شؤنه.

### الشواهد الشرعية للاستثمار الإسلامي

ما لا شك فيه أن خلفية شركات كوكلف الأموال الرائدة كانت وما زالت تتأثر بقواعد الشريعة الإسلامية في مجال الاستثمار، كجهد لنظام الربوي، وقد نجحت عملاً في ذلك وهذا مما يصيب لها في بيئة ملوثة بالأنشوء وعصاها وحسب





المصدر : الواء ١٩٨٩

التاريخ : ١٩٨٩

## للتش والخدمات الصحفية والمعلومات

### الاستثمار الإسلامي يرى

لا ينكر أحد أن هناك سلبيات لبعض الشركات التي عملت في مجال توفير الأموال ورفضت لأمانة الإسلام . وبما سبب بعض هذه السلبيات إننا لنجول القارئين عليها بالتوضيحات الشرعية للاستثمار أو تجنبها تلك الفوائد

## أهم أسباب المشكلة الاقتصادية في مصر هي الفوائد الربوية التي تضاعفت للتساوي ثلاثة أمثال الديون

### يقدم د/ حسين شحاتة الأستاذ بجامعة الأزهر

مستثمرين عواطف المسلمين . ومهما يكن فلاقتصاد الإسلامي لا يقر هذه السلبيات ومن أبرزها :

١ - استثمار الأموال في المشروعات التجارية أو ترجيح المشروعات التصنيعية على الخيرية والتي يحتاج إليها المسلمون .

٢ - استثمار الأموال لدعم وتقوية اقتصاد الدول الفاتية أو المعادية للإسلام . فالأموال المسلمون لأمة المسلمين .

٣ - استثمار الأموال في المجال في العملات أو في المضاربة في الأسواق المالية . وإن أن نقرأ من المفاهيم أجاز ذلك ولكنه من مناهي الاقتصاد الإسلامي لا يعلق التنمية الشاملة للمجتمع .

٤ - إطلاق الأموال بيزع في مجال المعاملات الإغالية - للظهور والتمويل لأن في ذلك مرفا ومغيلة وهذا يفسد من الإسلام .

ولا يخفى أي فرد عاقل أن يجعل الاستثمار الإسلامي سلبيات شركات التمويل غير الجادة والتي كانت خيرية سبحة لأعداء الإسلام مهذوا لها الطرق للسطا عندما كانوا يظهرون منها بدون حساب كمت لأمانة الاستثمارات والإحصاءات والاصولات والملاقات . ثم اقتروا عليها عندما حافروا مقاصدهم . للاستثمار الإسلامي يرى من هذه السلبيات

### إيجابيات لشركات توفير الأموال الإسلامية الجادة

١ - إنه من الظلم حين أن نلبي أو نلتفي شركات توفير الأموال الإسلامية الجادة والتي التزمت بالشروط الشرعية لتوفير الأموال في بيئة مهيأة بالأزمات المالية والظلمة والاحتشاش .

٢ - وهنا ينكر تساؤل : ماذا قدمت شركات توفير الأموال الإسلامية الجادة ؟ ... إنه في ضوء التطور . يمكن أن تلخص إيجابيات تلك الشركات في الآتي :

١ - قدمت للعالم نموذج الاستثمار الإسلامي القائم على القيم المشاركة الإسلامية والعدل الإسلامي للنظام المالي والذي من أسسه القيم والقيم والقيم بالقيمة والأخذ بالقيمة .. والذي أنه به أكثر من المنظمات المالية العالمية وبدأت تنقله الكثير من البنوك الربوية الحديثة .

٢ - رفضت طرح من على الذين يريدون أن يظهرها « وهم كثير » من التمثل بغيرها ، والذي قال عنه علماء الاقتصاد الرضوي إن النظام الرضوي هو أسس التضخم وارتفاع الأسعار وسيطرة الدول الفاتية على القيمة وهو من صنع اليهود ..

٣ - أسست العديد من المشروعات الصناعية والزراعية والمالية . والتي ظهرت في المراكز المالية والتي قدمت إلى هيئة سوق المال واعتمدوا مجلسيون للقانون من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات .

٤ - ساهمت في توفير عدد كبير من الناس . وبذلك خلقت من الدولة مسؤولية إيجاد فرص عمل ..

٥ - ساهمت في تنمية موارد الدولة من خلال الرسوم الحكومية والشركات وتمويلات والرسوم .. فلم من التغيرات تكلفت من هذه الشركات الجادة إلى الفقرة العامة بالإضافة إلى زيادة المال للقاء والمساكين .

٦ - كانت هذه الشركات مدرسة مهيأة لتكوين الأفراد الكفارين على العمل والإفراء في ضوء المنهج الإسلامي .

٧ - محاسبة مسؤولية المصمم تجاه شركات توفير الأموال :

هناك مسؤوليات عظيمة ملقاة على المسلمين تجاه تلك الشركات .. منها :

١ - دعم شركات توفير الأموال الإسلامية الجادة . وعدم التردد في حق . بما يتاح جهلا وبما يقرى قلما وعدوا . وبما يخطئ كيدا ويحذر من - الأخطاء لتجرب هو طين في الإسلام بلقي المسلم





المصدر: **أسواق الإسلام**

التاريخ: **يناير ١٩٨٩**

## لنشر والإذاعات الصحفية والمعلومات

٢ - تجميع التوضيحية والنسخة هيكلية لبركان توقيف الأموال التي أخفقت الطريق بدون قصد ، وعن جهل ومساهمتها في تصويب المسار . ولا يجب أن تترك لأعداء الإسلام أن يتكلموا بصمتها ويصنعوا صورتها ، فالتين النسخة وأن أشرنا بالتوضيحات بالحق والتوضيحات بالصبر .

٣ - لتوعية شركات توقيف الأموال غير الجادة عن قصد وعبد والتي كان مقصدها توقيف الإسلام واستغلال حوافض المسلمين وبيان هوية من يبيعونها ويخطفون لها حتى لا تكون طعنة إلى ظهر المسلمين وأساس ذلك قول رسول الله ﷺ : « من رأى منكم منكرا فليغيره ... »

لا يجب بأي حال من الأحوال أن يكون المسلم إنمعا ومكثرا وصالحا وبها . بل يكون مقدما صامعا عادلا للإصلاح ... يجب على المسلم أن يستشعر قول الله تبارك وتعالى : « وتلقوا لقتلا لا تكسبن الذين كفروا منكم خاصة » .

**محاسبة مسئولية الدولة**

إن من مسئولية الدولة حماية الحياة العلمية والثروة عن المسلمين وحفظ أعراسهم وأموالهم وأن تعكف بين الناس بالعدل وأن تأسر بالمعروف وتكسر عن المنكر ... وأساس ذلك قول الله تبارك وتعالى : « الذين إن مكناهم في الأرض ، لأفلوا الصلابة وأتوا الزكاة وأسروا بالمعروف ولوهم عن المنكر » .

**محاسبة مسئولية شركات التوقيف**

لقد أشرنا قبل إلى أن شركات التوقيف ثلاث فئات : جادة ومفسدة بدون قصد ، وهي جادة بصد . تتل منها مسئولية تحسب عليها أمام المسلمين والدولة وأمام الله قبل كل شيء .

فمن مسئولية الدولة تجاه شركات التوقيف أن تدين وتدعم الجاد منها وتقدم النصيحة للمفسدة والمفسر وتأخذ بيده إلى الطريق السوي وأن تخلص الشركات المارضة وتنتهي شدة الإسلام بصد عن ذلك .

من مسئولية شركات التوقيف الإسلامية الجادة أن تستعمل جوانب الخير وأن تتجنب الهلاكات وأن تتسكع بالحق والتواصي بالصبر لا به وأن تستشعر أن تعمل لأفضل وأعظم وأجل راية مكتوب عليها لا إله إلا الله محمد رسول الله ، وأن تقوم للثلاث العمل قبل القول .

من مسئولية الدولة أن تقيم هذه الشركات بالمستدير الإسلامية وتوسيعها بالوضعية لأن هذه المعايير هي التي سوف يحدسون بها يوم القيامة . ومن مسئولياتها التزوي والتفتي في اتخاذ القرار .. وأن تكون يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم في اتخاذ القرار .. فيقول : إننا خدمت بأمر كبير عاقبتنا لأن كان غيرا فاعطيه . وإن كان غيرا فلتعه عنه .

من مسئولية شركات التوقيف التي قصرت وانحدت بعض الأنظمة أن تلتزم التزام على التصويب ، ولا تأسس لجهة لا يهتس من روح الله إلا القول كالتأويل ، وأن تستشير بغيرات شكاياتها الجادة ، ولا تترك إلى الذين كفروا . وأن تحسن الاختيار من يقدمون لها العون والنسخة الفارسل يقول : المستشار مؤتمن « لعلنا نعود إلى الطريق المستقيم وتتسكع به ، سوف يوفقنا الله .

من مسئولية الدولة أن تفتح الفرصة لعطاء المسلمين لتقديم النصيحة . جده الشركات وأن تفتح المجال أمام الاقتصاد الإسلامي تبرز في مراكز التنمية الجماعات والمعاد والتدبر .. حتى يمكن تفرغ الشباب القادر شتم في هذه الشركات ويضربها التفرع في الإطفا .







النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٨٩

# شركات توظيف الأموال بين إسلامية التوجه .. وخطأ الممارسة

أريد - ابتداءً - أن أؤكد جوهر الحقيقة ، الذي يعنيه مجتمعنا - في مصر - بسبب ما حدث لشركات توظيف الأموال . وما حدث من بعض هذه الشركات .

في هذا الجوهر ، ينظر الانشغال ويشهد فوراً . والانشغال لا يقدم تحليلاً للمشكلة ، تاركاً عن معالجة جذورها لها . ويقتطع ، لا يقدم أحداً . بل يضر ضرراً بالغاً بكل شيء : الوطن والمواطن ، الاقتصاد والمجتمع ، الوسائل والأهداف ، خاصة في مجال المال - الذي يقوم وينمو - أساساً - على « الثقة » . ولذلك ، لابد من محاولة ضبط النفس ، على الأقل بالنسبة ليهنأنا ، خاصة من يعمل في الحقل الأكاديمي ، حتى نستطيع أن تقدم ، بشيء من اليقظة والموضوعية ، محاولة مقولة لدراسة هذه الظاهرة ، توصلاً إلى بعض النتائج المفيدة .

وفي حدود هذا الإطار ، سوف يكون أسهل في تحليل الظاهرة ، خاصة بعد أن أدى الكثير ، ممن سبق في التعرض لهذه الظاهرة ، تصنيص وتصنيف « الكثير » من الانشغال . وعليه ، يتحدد أسهل في أربع نقاط رئيسية ، هي : بعض الملاحظات حول الظاهرة ، بعض التعريفات لمصطلحات ارتبطت بها ، محاولة وضع « سيناريو » مقترح للتحليل ، ثم أخيراً بعض النتائج الأولية .



عبد الحميد الغزالي  
المحاضر





### بعض الملاحظات :

بالنسبة للملاحظات ، وبافتراض  
تلك ، سريع ، القول ، مشددا ،  
• دعنا نناقش أنه لا يوجد لدينا ،  
حتى الآن - معلومة صحيحة -  
بمعنى بيانات مؤكدة ، حول هذه  
الشركات . وبالتالي ، لا يمكن  
علما ، أن أصل إن نتائج نهائية أو  
إحكام قاطعة حولها . خاصة بعد قرار  
حظر النشر الرسمي المخوف ، ول  
ظل هذا الجو العلبا بالشك ، ومن ثم ، فأي محاولة لتشخيص  
الظاهرة وتحليلها ومعالجتها ستظل  
على مستوى الانطباعات المحسوسة أو  
التقرير الخميني والنتائج الأولية .  
• إننا ، وفقا للمنهج العلمي ، لا  
يجب أن نعلم ، من مفردة واحدة ،  
أو عدد قليل من المفردات ، على  
مفردات الظاهرة ككل . أما سمعنا ،  
ورايته ، وقرائنا خلال هذه الفترة  
المشحونة بالانفعالات والشكوك ،  
تسميات من حالة يمينها ، مما يضر  
ولا يخلص ، ويصيب الصالح والبد  
من هذه الحالات ، إن وجد ، قبل  
الطرح والمخبر ، إن وجد أيضا .  
وبالتأكيد ، يصعب في مقتل مناخ  
الاستثمار ، و « الله » في التعامل  
الاقتصادي .  
• إننا لا يجب أن نخطئ الأوراق في  
هذه المسألة ، وبإذات يجب ، ويكون  
حساسية - عند البعض - ، أن نغرق  
بين الإسلام العظيم ، وبين ما قد  
يرتكبه بعض المسلمين من أخطاء أو  
انحرافات . وهنا ، أول ما إن أكد أن  
موقف الحركة الإسلامية من هذه  
الظاهرة كان وبيزا وأصحا وقاطعا  
مستقيما . فالمشركات التي تجمع  
أموال مغلغل الدخزين المسلمين وغير  
المسلمين - وهذا تأكيد على وحدة

وطنية حقيقية لا تتوارى ، في  
اعتقادنا ، إلا في ظل نظام إسلامي  
وتوظيفها في مشروعات اقتصادية  
لصالح أفراد المجتمع . ولذا  
للأولويات الإنشائية المعتمدة من قبل  
المجتمع ، ووفقا للقوانين السارية ،  
وفي حدود الضوابط الشرعية ، فإننا  
نؤيدها ونباركها وقدمو إلى  
تشجيعها . أما الشركات التي تجمع  
هذه الأموال للتجسس بها في العملات  
الأجنبية أو لشراء - أي تكمير - في  
المعادن النفيسة أو في الأوراق المالية  
في السوق الدولي ، أو حتى توظيفها  
الداخل في مشروعات ذات أولويات  
إنشائية منخفضة ، أو تتلجر - بصورة  
احتكارية - في سلع أساسية أو  
ضرورية ، ونحن أول من يرفض  
سلوكها ، ويدعو إلى محاسبتها .

وتصحيح مسارها وترشيدها ، إن  
مكن ، حفاظا على أموال المودعين ،  
وعلى مصالح الاقتصاد والمجتمع ، في  
الحاضر والمستقبل .

### بعض التبريرات :

بعد هذه الملاحظات الضمنية ،  
ننتقل ، بل ، من الاختصار والتبسيط ،  
بعض التبريرات ، والتي نعتقد من تأكيد  
• حقيقة ، أن الإسلام ، كدين ونظام  
حياة ، كامل ، • قدم ، الاقتصاد  
إسلاميا ، على مستوى التنظيم ،  
و نظاما اقتصاديا إسلاميا ، شاملا  
ومفصلا على مستوى التطبيق ،  
و منهجا إسلاميا في التنمية  
الاقتصادية ، • على مستوى حركة  
الحياة لتطبيق ، الأصابع ، الجاه  
والمتدبر للأرض .  
لكن منطلق استغلاف الله ، سبحانه  
وتعالى ، للإنسان في الأرض ، جاء  
الإسلام ، بكل قواعد الشاملة وتنظيماته  
الفرعية ، لوجس على تشييد المال  
وتدبيره ، وفقا لصيغ الاستثمار  
الإسلامي ، والتي تقوم على الاشتراك  
الفعلي للمال في النشاط الاقتصادي ،  
وتشكك ، كامل ، المخاطرة ، كامل من  
أصل الاقتصاد الإسلامي ، ولضمان  
تحقيق هذا ، الأصابع ، النشوب ، جاء  
الإسلام في الوقت نفسه ليحارب  
الاستغلال والمستغلين ، ولكل صود  
لكل أموال الناس بالباطل ، • كركن  
من أركان نظامه الاقتصادي .  
ومن هنا ، • كان التحريم الكامل  
والقاسح ، بنسب الكذب والسنة ، لكيفية  
• الربا ، • والرياء ، • ، هو الزيادة

واستلاحا ، هو الزيادة بغير عوض -  
أي ، استغلال ، • ، والذي أصبح جمهور  
« الفقهاء » ، الداسي وسدثين ، على  
تحرير الربا الجاهل أو القرابي أو الجهل  
أو ربا الدين أو القرص ، وهو : الزيادة  
مقابل الاجل .  
كما أجمع جمهور « الفقهاء »  
الحديثين على اعتبار « الفائدة »  
الصرافية ، المنقبة - أي التي يدفعها  
المصرف التلقيم لملكه المودعين ،  
والدائنة - أي التي يتلقاها هذا  
المصرف من صلاته المستثمرين لوارده  
الائتماني ، سواء للأغراض الاستثمارية أو  
الائتمانية ، من هذا الربا المحرم .  
ويرجع ذلك إلى حقيقة أن مالة المصرف  
بملائته في المالكين ، أي في جانيه  
الوارد والاستخدامات ، يحكمها عقد  
« القرص » ، • ، حيث يمكن الاقتراض  
• ، ضمانا ، لاسل الربا ، ومطلما يدفع  
لمدة ثابتة ومحددة مسببا للمقرض  
والإسلام لا يبرأ قرصا سعيو الربا  
« الحسن » ، • ، ولا يجل ، • ، بالمثل  
للمقرض أي ملك ، على أساس المباد  
الائتماني القائل : • ، والفراج  
بالضمان ، • ، أي أي العاكس لإجل إلا  
تنبيه كامل المخاطرة ، قائل ، في  
الإسلام ، لا بد ، • ، من ذات ، مالا ،  
ومن ثم ، لا ينص المال ، أي لا يمكن ضمانا  
إلا إذا كان غارما ، بالاستقرار فعلا في  
النشاط الاقتصادي على أساس المشاركة  
في الربح والخسارة .  
وهذا ينقلنا إلى صيغ الاستثمار  
الإسلامي ، « المطلق » ، • ، وأبسط  
• ، المال ، في صورة عقد المشاركة  
وعقد الشراكات في المعاد القائمة على  
المخاطرة مشتركة في الربح والخسارة ،  
ومنها عقد المشاركة الشرعي ، والذي  
يختلف جذريا عن المشاركة الرضائية  
( القاسية ) القائمة على ثروات أسرار  
السلع والأصول الثابتة ، بينما عقد  
« المشاركة » الشرعي يعطى علاقة  
مشاركة بين طرفين : • ، باب المال بالمال ،  
والمضارب أو العامل في المال بالعمل ،  
وشرط صحة هذا العقد أن يتفق الطرفان  
• ، مسبقا على توزيع • ، نسب ، لا قد يتحقق  
من أرباح بينهما . أما إذا وقعت  
خسارة ، فيتصلها بالتكامل باب المال ،  
وهذا هو شق المخاطرة الذي يحال لرب  
المال نصيبه في الربح عندما يتحقق .





المصدر: النور

۱۹۵۹ء میں

### التاريخ :

**للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات**

ويتكلى المضارب على الربح عند التحقيق

ويعد عقد المضاربة، وصيغ  
الاستثمار الاسلامي الاخرى من  
مشاركات ومراعات ومتاجرات ...  
الخ، الصيغ الاستثمارية التي كانت  
تتمتع بنشاط، بعض شركات تمويل  
الاسواق، او هكذا قال المسؤولون عن  
هذه الشركات. او اطلقت إلى ذلك  
الناطق المضاربة عليهم. او اعلانات  
التمدد لجسدهم ومن نشاطهم.

أولاً : أن تهيئة بيئة التحريات ، أو أن  
تأسد على حقيقة أن « الثقة » هي  
الأساس في مجال المال ، وأن الفن  
المعروف الحديث يقوم على احتفاظ  
بالصرف - التجاري - بجزء ضئيل  
« نسبياً » من إجمالي ورائع صفاته ، في  
مرونة مثلاً ، لكي يستطيع أن يلائم  
احتياط الثقة لاستجابة لطبات العملاء  
والدفع تقديراً على الحال - أي أساس في  
مجال الطيات - من خلال الخبرة - أي  
الفتن - في ضوء هذا الجزء السابق  
وأن تمارت السحب بإيقاعه عادة تمارت  
إدماج جديدة .

ولا شك أن هذه التحديات الجديدة سوف تساعدنا على تلهم أدق وتشخيص أهم قضايا شركات توليف الأموال . مع مساعدتنا ، بالتالي ، على اقتراح بعض الإجراءات العملية لمعالجة بعض آثارها السلبية .

بالقضية لهذه القطعة، هناك  
سيناريو يقول إن شركات توفيلف  
والتي لديها بنية إنفرتيغ العملة  
ثم تم تجميعها من الصفوة  
الإسلامية، وعملت بجهودها لتأثير  
الإسلامي، عملة الصالح المادي له  
ثم خرجت من الجحيم أساساً له  
السبب، وهذا السيناريو، وما حل  
شكلك، مرفوض جملة وتفصيلاً  
وإن يستحق التعليق عليه.

ول فل شبيب كثير من البيانات  
الإسلامية، ول هو ومن ملاحظاتها  
الصائبة، واستند إلى التحقيقات  
الأساسية، سوف يحاول أن يقدم  
تفسيراً للقضية، ترى أنه العرب  
سيناريو لها، من حيث النشأة  
والتمويل والإخراج.

(البقية العدد القادم)





المصدر: البنوك الإسلامية

التاريخ: يناير ١٩٨٩ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## قراءات اقتصادية :

### ديناميكية النظام الاقتصادي الإسلامي حول

### نموذج إسلامي في التنمية الاقتصادية

للدكتور حسين كامل فهمي

رئيس قسم البحوث

بنك فيصل الإسلامي المصري

(١) هو موضوع رسالة الدكتوراه المقدمة من الدكتور حسين كامل فهمي لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة والتي توفقت بإشراف الأستاذ الدكتور عبد الحميد العرائف الأستاذ بكلية وحفظه كل من الأستاذ الدكتور محمد خليل مرعي والأستاذ الدكتور عاطف صبرة







المصدر : البوالة الاقتصادية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : يناير ١٩٨٩

تعتبر دراسة المفاهيم الخاصة بالتميز الاقتصادي من الموضوعات الملحة التي تجذبها أهمية خاصة بين صفوف الاقتصاديين في مختلف دول العالم . ولا غرابة في هذا القول إذا أمكن تتبع الأبعاد المختلفة لهذا الموضوع ، وكذا الآثار المتعددة التي يمكن أن تخلفها عملية التميز على الكيان الذاتي لأي دولة من الدول .

فمشكلة تحقيق مستوى معين من التميز الاقتصادي ليست محددة الأبعاد بحيث يسهل على القائمين على السياسات الاقتصادية في الدولة التوصل إلى قرارات سريعة بشأنها وإنما هي مشكلة متعددة الجوانب ، ومتعارضة الأهداف ، لا يقتصر أثرها على النواحي الاقتصادية ، وإنما يمتد ليشمل كلا من النواحي الاجتماعية والسياسية والحضارية للدولة . بل وقد يمتد ليشمل أيضا الموقف السیادی لهذه الدولة في علاقتها مع مختلف دول العالم .

ولا شك أنه في ظل التقسيم الحالي لدول العالم إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي :-

١ - مجموعة الدول الرأسمالية . ٢ - مجموعة الدول الاشتراكية . ٣ - مجموعة الدول النامية ، يصبح الصراع بين المفاهيم الإنمائية أكثر عمقا وأشد تعقيدا . فبالنسبة للمجموعتين الأولتين ، تتضمن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تأمل كل منهما الوصول إليها تحسبا لمواجهة المشكلات المختلفة التي قد تواجهها ، إلى الأهداف التوسعية والمسرعية التي تسعى وتتسابق كل منهما إلى تحقيقها على حساب المجموعة الأخرى أما بالنسبة للمجموعة الثالثة ( النامية ) ، فإنه بالإضافة إلى مشكلة زيادة الانتاج السلمي والأهداف الإنمائية الطموحة التي ترمي إلى تحقيقها أملا في الوصول إلى المستويات نفسها من الرفاهية الاقتصادية التي تحقّقها دول المجموعتين الأولتين فإنه ينضم إلى ذلك ورغبة في التغلب على المشاكل الهيكلية والاجتماعية الصعبة بها وتحقيق الاستغلال الاقتصادي والسياسي ، وتحطيم أغلال التبعية الاقتصادية والسياسية التي كبلت بها أيديها من جراء سعيها وراء تحقيق أهداف لا يمكن أن تتصف بأكثر من كونها غاية في الطموح .





المصدر: البوابة الإسلامية

التاريخ: يناير ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أسس العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على اختلاف أنواعها ، فكان من الطبيعي أن تدرج هويتها تلقائياً ضمن المجموعة الثالثة من الدول المطلوبة على أمرها دون تمييز ، ولتكون تابعة في إدارة نظامها الاقتصادي لأحد الأنظمة الخاصة بالجموعتين الأوليتين ( الرأسمالية أو الاشتراكية ) .

وقد ساعد ذلك على تفاقم حدة المشكلات التي تعاني منها .

فرغم الثعم الوفيرة والأفضال العظيمة التي حيا بها الله سبحانه وتعالى هذه الدول في شكل موارد طبيعية وبشرية غنية يمكن أن تضاهي بها سائر الدول الأخرى ، وأن تحقق لشعبها المستوى اللائق من المعيشة ، فإنه يلاحظ أن الأوضاع الاقتصادية التي آلت إليها اليوم قد وصلت إلى حالة من التدهور لا يمكن إخماء أبعادها على أحد ، كما مهدت استراتيجيات النمو التي اتبعتها من المستلزمات التي يملها عليها واقعها الاقتصادي والديني والاجتماعي .

وبعد أن كان العالم الإسلامي منذ ألف سنة يشكل مركز القوة الأساسي في العالم ومحلا للبهمة والعزة بين سائر الأمم الغارقة شرقاً وغرباً ، فقد أصبح المسلمون اليوم أكثر الشعوب تفرقاً وأقلهم تماسكاً ووحدة ، وأصبحت أراضيهم وأموالهم مطعماً لكل طامع .

وقد انمكنت تلك الأهداف على الشكل العام الذي يحدد إطار البحث والدراسة في مجال العلوم الاجتماعية . فبالنسبة للجموعتين الأوليتين يلاحظ أن علم النمو الاقتصادي هو ذلك الفرع من فروع علم الاقتصاد الحركي الذي يهتم بدراسة المسار الحركي لبعض المتغيرات الكلية كالنتاج والعمالة ونحزون رأس المال كما يهتم بعرض العلاقات بين هذه المتغيرات أثناء مسارها عبر الزمن ، فضلاً عن بيان أثر هذا المسار على المتغيرات التي قد تحدث في توزيع الدخل بين عناصر الانتاج المختلفة .

وبالنسبة للمجموعة الثالثة من الدول فإن علم النمو ( أو ما يسمى بعد ذلك « بعلم التنمية » للفرقة بينه وبين المفهوم الأول ) ، يفتقر في نطاق أوسع ليشمل بالإضافة إلى الاهتمامات السابقة التي تهتم بها -جموعتين الأوليتين- ، بمسألة تفسير أبعاد المشاكل الهيكلية والاجتماعية الضيقة بهذا النوع من الدول والتي يمكن أن تحد من مسيرة النمو للمتغيرات الكلية فيها . هذا فضلاً عن بيان كيفية التغلب على هذه المشاكل بما يمكن لتلك الدول من السير في نفس الطريق الذي سارت فيه البلدان المتقدمة من قبل .

أما بالنسبة للدول الإسلامية ، فيحكم عدم تطبيقها للنظام الاقتصادي الذي ينطبق مع واقع دينها الإسلامي الذي ارتضاه الله سبحانه وتعالى ليكون لها دستوراً تقام على صرحه





المصدر : ..... الموقف الاسلامي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... يناير ١٩٨٩

ومن هذا المنطلق كان لزاما على الشعوب الإسلامية ، أن تعيد النظر في الاستراتيجيات نحو النماذج الاقتصادية التي تستخدمها حاليا ، وأن تجتهد في البحث والعمل من أجل بناء نماذج أخرى تقوم على الأسس والمحددات التي يسطرها شريعتنا الإسلامية الغراء ، بما يتماشى مع الأنماط السلوكية والاجتماعية التي أوصانا بها الرسول ( ﷺ ) .

ومن هنا ، يأل دور البحث العلمي ، والباحثين المسلمين ، في إبراز الصيغة الإسلامية في كل مجال من مجالات العلوم الانسانية ، بما يندم شعوبنا الإسلامية في كل مكان ، ويحقق فرض الكفاية الملحق على عاتقنا جميعا بالنسبة لهذا النوع من الأعمال .

أما عن فرض الرسالة ، فيتمدد في الصفر على معالم ومحددات النموذج الإسلامي لل تنمية ، وكذا بيان الكيفية التي يعمل بها هذا النموذج .

ولتحقيق هذا الهدف ، استقر الرأي لدى الباحث على أن تكون خطة البحث شاملة لخمس فصول ، يشمل الفصل الأول منها على ثلاث مباحث ، يتضمن المبحث الأول منها عرض للنموذج الكلاسيكي العام ، وكذا بعض النماذج الانمائية من المدرسة الكلاسيكية ، أما المبحث الثاني فيستعرض نموذجين من نماذج النمو للمدرسة الكلاسيكية الحديثة . ثم يقوم الباحث في المبحث الثالث بالمقارنة بين نماذج النمو السابقة والتعليق عليها جميعا ، ليان أهم نقاط الضعف الموجهة إليها .

أما الفصل الثاني ، فقد خصصه الباحث لعرض الأوضاع الحالية لاقتصاديات البلدان الإسلامية ، ويشمل على مبحثين : يتضمن المبحث الأول منهما بيان خصائص اقتصاديات البلدان الإسلامية المعاصرة ، قام الباحث فيه بتحليل مختلف المؤشرات الانمائية لتلك البلدان ، بغرض تحديد مرتبتها في سلم الأداء الاقتصادي بين مختلف دول العالم . وكما هو معروف ، فإن مجموع تلك المؤشرات يعكس حالة التخلف التي ما زالت تعاني منها كافة هذه البلدان بالمقارنة بالدول الأخرى في كل من المعسكرين الرأسمالي والإشتراكي . لهذا السبب خصص الباحث المبحث الثاني من هذا الفصل لبيان أسباب هذا التخلف ،





## المصدر: المجلد الإسلامي

### للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: يناير ١٩٨٩

والتي تم حصرها في مجموعتين أساسيتين هما :-

- ١ - الاستعمار السياسي وأثره على استنزاف القوى الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الإسلامية .
- ٢ - التبعية الاقتصادية للبلدان الرأسمالية والاشتراكية .

لم انتقل الباحث بعد ذلك إلى الفصل الثالث لعرض أهم مقومات النموذج الإسلامي . وقد اشتمل هذا الفصل على مقدمة ومبحثين ، تناول الباحث في المقدمة عرض لبعض المفاهيم العامة عن التنمية الاقتصادية والنموذج الإنمائي في منظور إسلامي . بينما تناول المبحث الأول بيان عن المقومات المادية للنموذج ، في حين اخصص المبحث الثاني بيان المقومات الاجتماعية له .

أما الفصل الرابع من البحث فقد خصصه الباحث لاستعراض الأسس النظرية والشرعية المتعلقة بأهم المتغيرات التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على الميكانيكية التي يعمل بها نموذج التنمية الإسلامي . وهذه المتغيرات هي عناصر الانتاج ( عمل - رأس مال - أرض - تنظيم ) والاستهلاك والادخار والاستثمار والزكاة ، ويعتبر هذا العرض كمدخل ضروري لبيان الكيفية التي يعمل بها النموذج .

أما الفصل الخامس والأخير فقد استعرض فيه الباحث الميكانيكية التي يعمل بها النموذج ، ويشتمل على مبحثين ، اخصص الأول منهما بيان الكيفية التي يبنى عليها النموذج ، وكذا الدوال المختلفة التي توضع أوجه الربط بين المتغيرات السابق الإشارة إليها ، في حين اخصص المبحث الثاني بمرض الكيفية التي يعمل بها النموذج نفسه .

وبصفة عامة ، فقد عني الباحث في هذه الدراسة باظهار حقيقة أن الشريعة الإسلامية الغراء هي المنبع الثروالي الذي تستقى منه كافة أحكام التعامل بين الناس ، وأنها بذلك تعمل حاجر الأساس الذي يبنى على عرصة كافة الخصائص الأخرى المميزة لمعالم النموذج الإسلامي الذي يجب أن تتصمسك به الدول الإسلامية ، ليس فقط في مجال العلوم الاقتصادية ، ولكن أيضا في شتى نواحي العلوم الانسانية ، كما أنها أيضا تبهر عن الهوية الاقتصادية أو الإطار المذهبي







الذي يتصف به النظام الاقتصادي ككل ، فضلا عن كونها تؤثر على كافة المعطيات الاقتصادية التي تتحرك داخل هذا النظام .

كما أوضح الباحث أن تمسك أفراد المجتمع الإسلامي بالدين وتقربهم إلى الله يتعكس بصورة مباشرة على سلوكهم الاقتصادي في مختلف المجالات فيتأثر بذلك حجم ونوع الاتفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية وكذلك حجم ما يدفعه الأفراد من أموال وما قد يسهموا به في دعم الاستثمارات الاجتماعية وتفسير ذلك ، هو أن ارتباط سلوك الأفراد بالعقيدة السليمة للدين الإسلامي تؤدي إلى تنظيم اتجاهات هذا السلوك وتحدد من أي نزعات جامحة له بما يشكل في النهاية دعائم وركائز تضيق إلى القوة الاقتصادية للدولة الإسلامية وتدفع بمسيرتها نحو النمو .

ومن خلال ما تعرض له الباحث في بحثه يتضح وجود اختلافات متعددة وجوهية بين نموذج التنمية الاقتصادية في الدولة الإسلامية ، وبين سائر النماذج الانمائية الوضعية ، يمكن تلخيصها في الآتي :-

أولا :- حرمة التعامل بالفائدة ( الربا ) أخذا وعطاء ، وبالتالي انتفاء إمكانية استخدام هذا المعطى كأداة من أدوات السياسة النقدية في الدولة الإسلامية .

ثانيا :- وجود معطى يمر عن فرض الزامى يلتزم به جميع أفراد الطبقة الغنية في المجتمع الإسلامي ، وهو معطى الزكاة ، الذي يمثل أحد أدوات - السياسة المالية ، ويكفل التوزيع التلقائي العادل للثروة لعملية النمو .

ثالثا :- أنه رغم تمتع الأفراد في المجتمع الإسلامي بالحرية في مختلف أنواع التعامل الاقتصادي ، إلا أن هناك قيودا معينة تتعلق باستخدام هذا الحق ، ومن ذلك حرمة التعامل في الأشياء المحرمة كالخمر ولحم الخنزير ، وحرمة الاعتداء على أموال الغير بالسرقة أو الغش أو التدليس ... الخ .

رابعا :- اختلاف دور الدولة في المجتمع الإسلامي عنه في المجتمعات الرأسمالية والاشتراكية ، فالدولة الإسلامية تتوب عن الأمة في تطبيق أحكام الدين والمحافظة على مصالح الأفراد ، ورغم أن للدولة الحق في امتلاك الأموال وكذا ممارسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة لدعم وتنمية





المصدر: البوابة الإسلامية

## للتشور والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: يناير ١٩٨٩

مواردها المالية إلا أنه ليس لها أن تتدنى على المالكيات الخاصة من خلال أعمال التأميم ونزع الملكية إلا بطيب خاطر من مالكيها ، ولأسباب تتصلب بالضروريات من المصالح العامة .

خامسا :- اهتمام الإسلام بالجانب الانساني وسلامة البناء الاجتماعي داخل الدولة ، فالانسان في نظر الإسلام هو البنية الأساسية التي يقوم عليها أى مجتمع من المجتمعات .

وبالتالى كان اهتمام الإسلام ببناء الانسان عن طريق حثه على العلم وتربية العقل ، وحب العمل ، والاجتهاد والافتقار فيه ، هذا فضلا عن تنمية الأخلاق الفاضلة فيه كالأمانة والصدق والايثار والبعد عن الرذائل ... الخ . ويعمل ذلك فى مجموعة على القضاء على الآفات والمشكلات الاجتماعية ، التي تشكل العقبة الكؤود أمام مسيرة النمو في المجتمعات النامية .

سادسا :- اهتمام الإسلام بالجماعة ومراعاة توفير روح الأخاء بين مجموع المسلمين لذلك أوصى القادرين من الأفراد على البذل والافتقار في سبيل الله سواء كان ذلك لدفع الفقر والحاجة عن باقي الأعضاء من غير القادرين على كسب ما يكفى حاجاتهم وحاجة من يعولوا . أو لمشاركة الدولة في دعم الاستثمارات العامة والاجتماعية ، كالمساهمة في برامج السليح أو في إنشاء المساكن والمدارس والمستشفيات التي تخدم الطبقة محدودة الدخل .

سابعا :- أن الأحكام الشرعية للمعاملات في الإسلام تبرز أنواعا جديدة من التعامل بين الأفراد ، لا يوجد لها مثلا في الاقتصاديات الوضعية كما هو الحال بالنسبة لمفرد المضاربة والمزارة والصلافة ، والتي تطبق في المجالات الصناعية والتجارية والزراعية وتتيح الفرصة لجزء من العمال مشاركة الطبقة الرأسمالية في أرباح العمليات الانتاجية ، مما يترتب عليه عدم استثمار طبقة واحدة من المجتمع بثمار عملية النمو ، أو تحكمها فيها ، حيث يصاحب هذه العملية إعادة توزيع ثلثي ومستخر للدخل بين جميع فئات المجتمع ( رأسمالين وعمال لفرقة ) .





## المضمر : الميزان الاسلامي

### النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يناير ١٩٨٩

أما بالنسبة للنموذج فنقسم موضوع هذا البحث ، فقد تم عرضه في شكل رياضي ، ووعي فيه تحقيق الهدفين التاليين :-

- ١ - بيان أثر العوامل الإسلامي الشرعي على المسار الطبيعي لعملية النمو الاقتصادي داخل المجتمع المسلم ، مع توضيح الميكانيكية الطاقية التي يتم من خلالها توزيع الدخل والثروة أثناء هذه العملية .
- ٢ - تصور أحد المشاكل التي يمكن أن تبني بها إحدى المجتمعات النامية كتقليص حجم المدخرات وحجم التكوينات الرأسمالية اللازمة لتحقيق الانطلاقة الذاتية لنمو النمو ، ثم بيان الكيفية التي يتم بها معالجة هذه المشكلة في المجتمع المسلم ، وذلك من خلال الدور الذي تلعبه المبادئ والمصبات والقيم التي يكتسبها أفراد هذا المجتمع وتتمسك على سلوكهم الاقتصادي والاجتماعي وسائر أنماط معيشتهم .

ونتحقق الهدف الأول من خلال محورين أساسيين :-

المحور الأول : ويتم عرضه بتعديل نموذج النمو الذي

تقترحه المدرسة الكلاسيكية الحديثة ، وذلك بتقسيم دالة الادخار في المجتمع الإسلامي إلى مكونين اثنين هما ، أولاً : مدخرات الطبقة الرأسمالية .. وتعتمد على الدخل الوارد إلى هذه الطبقة من الأرباح عن العمليات الاستثمارية التي تشارك فيها ، وثانياً : مدخرات الطبقة العاملة .. وتعتمد على الدخل الوارد إلى هذه الطبقة من مصدرين رئيسيين هما ( الأجور ) والتي يحصل عليها جزء من المال نظير إيجار خدماتهم لأصحاب رأس المال ( والأرباح ) التي يتحصل عليها الجزء الآخر من المال نظير مشاركتهم بعملهم في عمليات المضاربة والمساقاة والمزارعة ، فإذا فرض أن رأس المال في بداية عملية النمو في الدولة الإسلامية كان في يد الطبقة الرأسمالية ( وهي الطبقة القادرة في الأصل ) ، فإن





السمات الشرعية التي يعكسها النموذج الإسلامي والتي تشمل في وجود نظم للاستثمار تختلف في منهجها عن النظم الرأسمالية ( كالمضاربة والمساواة والمزراعة ) ، ستؤدي تدريجيا ومن خلال عملية النمو إلى إعادة توزيع الربح الناتج عن العمليات الاستثمارية بين الطبقتين الرأسمالية والعمال ، وعدم دوام امتياز الطبقة الرأسمالية به ، وذلك على خلاف الفرض السائد في جميع نماذج النمو الرأسمالية عند المدرستين الكلاسيكية ، والكلاسيكية الحديثة ، والذي يقول باسمعراو بقاء رأس المال والأرباح في يد هذه الطبقة ، وبالتالي انفرادها بالقدره على الادخار . كما يأتي ذلك على خلاف النماذج التي تقترحها مدرسة « كمبريدج » من حيث بيان وجود المنع الشرعي والواقعي الذي يتم من خلاله توزيع الربح ( وبالتالي الدخل ) بين الطبقتين الرأسمالية والعمال .

المحور التالي : يوضح النوع الثاني من أنواع التوزيع

الثالث للثروة والدخل داخل المجتمع الإسلامي ، ويتم عرضه ببيان العلاقة المستمرة والواقعة أثناء المسار الحركي لعملية النمو ، بين كل من حجم الثروة والدخل والزكاة ويوضح من هذه العلاقة الزيادة المستمرة لحجم الزكاة في نهاية كل عام والتي تنمو نمو الثروة ، ويعاد توزيعها على الطبقة الفقيرة من أفراد الشعب .

أما الهدف الثاني من النموذج ، فقد تم تحقيقه من خلال الاستعانة بأساليب التحليل الجزئي ( Micro ) لبيان أثر المبادئ والقيم الإسلامية على السلوك الاقتصادي للفرد المسلم ( مستهلك أو منظم ) ، وكيف أن أفراد المجتمع يضعون نصب أعينهم دائما حقيقة أن المصلحة العامة للدولة فيها الصلاح والنفع لعموم الأفراد بحكم أنهم جميعا أجزاء من مجموع الدولة . ويؤدي ذلك ( ولقائما بأبرزه الباحث في بحثه ) إلى علاج أهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها البلدان النامية في عصرنا الحالي .







المصدر: النبوة الإسلامية

يناير ١٩٨٩

التاريخ:

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فالتقييم الإسلامية التي تحت على التزهد وعدم الإسراف  
والبعد عن تقليد أنماط الاتفاق السائدة في الغرب ، تؤدي  
إلى تباطؤ حجم الاتفاق على السلع والخدمات لدى الفرد  
المتسلم بالمقارنة بأى زيادة جديدة في حجم الدخل الذي  
يكتسبه ، ويصح ذلك الفرصة إلى زيادة حجم الأموال  
الفائضة بعد الاستهلاك والتي يعاد استخدامها في شكل  
استثمارات جديدة من خلال القنوات الادخارية أو في شكل  
اتفاق في سبل الله سواء كان ذلك على الفقراء أو في دعم  
الاحتياجات الانمائية للدولة .  
ومن ناحية أخرى تلعب القيم الإسلامية أيضا دورا هاما  
في دفع المنظمين من رجال الأعمال ( في القطاع الخاص )  
على استثمار مجهودهم وأموالهم في إقامة مشاريع  
استثمارية لا يقصد منها تحقيق الربح ، وإنما تحقيق الصالح  
العام للدولة الإسلامية .

ومع تجميع تصرف الأفراد ( مستهلكين ومنظمين )  
على مستوى الدولة ككل تصبح العلاقات الدالة على  
المسعى الكلى ( Moco ) اللازمة لبيان عملية النمو .

وفي نهاية الرسالة يخلص الباحث أهم  
الترصيات التي يمكن الخروج بها حول هذا  
الموضوع ، وذلك كما يلي :-

١) أنه على الشعوب الإسلامية إعادة النظر  
في كالة الماذج الاقتصادية التي  
تستخدمها حاليا . وأن تجتهد فيما بينها  
في البحث والعمل من أجل بناء نماذج  
اقتصادية واجتماعية تقوم على الأسس  
والمحددات التي يسطتها شريعتنا  
الإسلامية الغراء ، بما يتماشى مع الأنماط  
السلوكية والاجتماعية التي وصانا بها  
الرسول ( ﷺ ) .

٢) أن الانسان المسلم هو الية الأساسية التي  
تقوم على أساسها عملية التنمية ، فهو غاية  
التمية وأدائها ، وبالتالي فإن البعد  
الانسانى للتنمية من خلال المنظور





المصدر: البنوك الإسلامية

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: يناير ١٩٨٩

١ الإسلامي ، يجب أن يحتل أولوية خاصة  
في الاستراتيجية الاقتصادية للبلدان  
الإسلامية .

٣ حماية العمل المصرفي الإسلامي ،  
والحث على إيجاد الصيغ والقوانين التي  
تكفل سهولة وصول الخدمة المصرفية  
الإسلامية لكافة أفراد الشعوب الإسلامية .  
في أي مكان في العالم .

ويتم ذلك بالغاء التعامل بالفوائد الربوية  
المحرمة شرعا ، سواء على مستوى الأفراد  
داخل كل دولة ، أو فيما بين الدول الإسلامية  
جميعا على مستوى الأمة الإسلامية بأسرها ،  
وإحلال نظام المشاركة الإسلامي محل نظام  
الفائدة الربوي في المعاملات :

٤ ضرورة إعادة النظر في السياسات  
والأدوات الاقتصادية ( نقدية ومالية )  
التي تستخدمها البلدان الإسلامية حاليا ،  
مع إيجاد البدائل التي تتشبه مع روح  
الشريعة الإسلامية وأحكامها في مجال  
المعاملات .

٥ دعم الجهود المبذولة حاليا لإيجاد نظام  
شامل ومكامل لجمع الزكاة وتحديد  
مصارفها في كل دولة من الدول  
الإسلامية .

٦ دعم الصناديق الامتالية الإسلامية بما  
يكفل لها القيام بدور أكثر فعالية في دفع  
عمليات التنمية الاقتصادية داخل البلدان  
الإسلامية الأعضاء .

٧ دعم الجهود المبذولة حاليا من أجل نشر  
الوعي الديني السليم بين الناس من خلال





المصدر : المجلة الإسلامية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يناير ١٩٨٩

دور العلم والمعاهد الدينية والمساجد  
الحكومية ، بما يكفل إصلاح الكيان  
الأخلاقي ، ومحو أى قيم أو عادات  
اجتماعية زائفة تكون منقولة عن  
المجتمعات الأجنبية .

والله هو الموفق والهادى إلى سواء  
السيل .





المصدر: النبوة الإسلامية

التاريخ: يناير ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

« الندوة الأولى »  
لعضايا الزكاة للشركات بأنداعها  
المعاصرة  
و تحديده العراء  
الزكوى فى ميزانيتها  
« اعداد »  
الدكتور شوق اسماعيل شحاتة  
للأعيان الزكاة  
مفاهيم ومبادئ فى محاسبة الزكاة







المصدر: الفتاوى الإسلامية

التاريخ: يناير ١٩٨٩ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## ١ - شركات الأشخاص ، وشركات الأموال وربط الزكاة .

### ١/١ - شركات الأشخاص

في شركات الأشخاص كشركة التضامن ، وشركة التوصية البسيطة ، وشركة المحاسبة ، وتعرف في الفقه الإسلامي بشركة الأعمال وشركة الصانع ، وشركة الوجوه ، وشركة المقارضة وغيرها ، وتربط الزكاة لكل شريك على ماله على حدة ، ويجمع كل شريك بنصيب الزكاة كاملاً ، إن الزكاة تؤخذ من كل واحد من الشركاء على إنفراده إذا كان ما يخصه تجب فيه الزكاة ، ويهسر قياس ذلك في شركات الأشخاص ، وبعبارة أخرى فإن الشركة في شركات الأشخاص لم تؤثر شيئاً على الشركاء وعلى حكم المفتردين عليهم وهذا قول أكثر أهل العلم .

وتشمل الأموال الزكائية لكل شريك في شركات الأشخاص رأس ماله ، وحسابه الشخصي المدين ومسحوباته وأرباحه على التفصيل الذي سيأتى عند مناقشة تحديد الوعاء الزكوي في شركات الأشخاص في إطار ميزانية الشركة وما يظهره المركز المالي في أول السنة المالية وفي نهايتها .

### ٢/١ - شركات الأموال

أما في شركات الأموال كالشركة ذات المسؤولية المحددة ، والشركة المساهمة مغلقة أو عامة سواء كانت تجارية أو صناعية ، أو عقارية ، أو شركة نقل برى أو بحرى ، أو





المصدر : المجلة الإسلامية

التاريخ : يناير ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هذا وقد طرح على مؤتمر الزكاة الأول المعقد بالكويت في المدة من ٢٩ رجب حتى أول شعبان ١٤٠٤ هـ الموافق ٣٠ أبريل حتى ٦ مايو ١٩٨٤ م : موضوع « زكاة أموال الشركات المساهمة » ، ونالته اللجنة العلمية - الشرعية والاقتصادية - للمؤتمر التي اشتملت على ثلاثين عضوا منهم عشرون من علماء وفقهاء المسلمين الأجلاء ، وعشرة أعضاء من المتخصصين في المحاسبة والاقتصاد والقانون تشرفت بأن يكون واحدا منهم أسهموا في وضع التصورات والبيانات الفنية - وصدرت فتوى شرعية هامة في زكاة الشركات المساهمة نصتها : « تربط الزكاة على الشركات المساهمة نفسها لكونها شخصا اعتباريا ، وذلك في كل من الحالات الآتية :

- ١ - صدور نص قانون ملزم بتزكية أموالها .
- ٢ - أن يتضمن النظام الأساسي ذلك .
- ٣ - صدور قرار الجمعية العمومية للشركة بذلك .
- ٤ - رضا المساهمين شخصيا .

ومستند هذا الاتجاه الأخد جيدا ( الخلطة ) الواردة في السنة النبوية بشأن زكاة الأنعام ، والذي رأت تعميمه في

شركة طيران ، أو شركة مقاولات أو شركة خدمات ، أو شركة أموال كالبانك ، أو التأمين ، أو الاستثمار ، فإن الفقهاء وعلماء المسلمين والمهاجرين المعاصرين يفتون على أن الزكاة على شركات الأموال تربط على مال الشركة بذاتها مجتمعا وليس على حصة الأسهم بصفتهم الشخصية الانفرادية ، وهذه الشركات المساهمة تتشأن وتحدث أثرها على الغير في عدم معاملة كل واحد من المساهمين - الشركاء - على الفراد حيث أنها تتميز بكثرة عدد المساهمين ، وبشخصيتها المعنوية الاعتبارية ، وتربط الزكاة على مال الشركة بذاتها مجتمعا قياسا على زكاة الخلطة في الماشية التي لا يجري على الشركاء - الخلطاء - فيها حكم المفردين ، بل تربط الزكاة على مال الخلطة مجتمعا ثم يلتزم كل واحد من الخلطاء - الشركاء - بسهم من قيمة الزكاة المستحقة على قدر حصته في الإبل أو الغنم بصفتها رأس مال متجمع وكل صاحب ماشية لا يعرف ماله من مال صاحبه ، وبذلك تجب الزكاة في الشركة بجمعها لا في مال كل شريك على حدة ، ويرتبط على ذلك أنه لا يعلو من الزكاة من يمتلك من الأسهم دون النصاب بل تفرض عليه الزكاة بنسبة حصته في رأس المال المتجمع .





المصدر : النبوة الإسلامية

التاريخ : يناير ١٩٨٩ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

غيرها بعض المذاهب الفقهية المعتمدة ، والطريق الأفضل وخروجاً من الخلاف - أن تقوم الشركة بإخراج الزكاة فإن لم تفعل ، فاللجنة توصي الشركات بأن تحجب زكاة أموالها وتلحق بميزانيتها السنوية بياناً بحصة السهم الواحد من الزكاة .

ومعمول بذلك حالياً في الشركات المساهمة التي تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية خصوصاً شركات الأموال كالبوتلة وشركات الاستثمار القابضة الإسلامية والشركات التابعة لها .

١/٢ - المعالجة الخاصة لزكاة السهم في حالة عدم عصم الزكاة من المساهمين في الميزانية جعرة الشركة المساهمة وقضى مؤتمراً الزكاة الأول بالكمية : ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م :

إذا قامت الشركة المساهمة بتزكية أموالها بغضابها الشرعية فلا يجب على المساهم إخراج زكاة أخرى من أسهمه معها للأردواج .

أما إذا لم تقوم الشركة بإخراج الزكاة فإنه يجب على مالك السهم تزكية أسهمه بما لإحدى الحالتين التاليين :-

#### الحالة الأولى :

أن يكون قد اتخذ أسهمه للمعاملة بها بما وشراء ، فالزكاة الواجبة فيها هي إخراج ربع العشر - ٢,٥٪ - من القيمة السوقية بسعر يوم وجوب الزكاة ، كسائر عروض التجارة .

#### الحالة الثانية :

أن يكون قد اتخذ الأسهم للاستفادة من ربحها السنوي فزكاتها كما يلي :-

١ - إن أمكنه أن يعرف ، عن طريق الشركة أو غيرها مقدار ما يخص السهم من الأموال الزكوية للشركة فإنه يخرج زكاة أسهمه بنسبة ربع العشر - ٢,٥٪ .





المصدر : الجريدة الإسلامية

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : يناير ١٩٨٩

٢ - وإن لم يعرف فقد تعددت الآراء في ذلك :

١/٢ - ترى الأكثرية أن مالك السهم يضم ربه إلى سائر أمواله من حيث الحول والنصاب ويخرج من ربح العشر - ٢,٥٪ وتبرأ ذمته بذلك وهو ما تختاره .

٢/٢ - ويرى آخرون إخراج العشر من الربح - ١٠٪ - فور قبضه قياساً على حلة الأرض الزراعية .

٢ - عناصر تدخل في القوائم المالية للشركات - الميزانية وحسابات النتيجة - ولا تدخل في المركز الزكوى سواء لشركات الأشخاص أو شركات الأموال :

١/٢ - الأصول الثابتة سواء كانت أصولاً ملموسة أو معنوية غير ملموسة وسواء كانت قابلة للاستهلاك أو غير قابلة للاستهلاك لا تدخل في المركز الزكوى :

وتعرف الأصول الثابتة في الفقه والفكر الإسلامي اخاصى بلفظ «عروض القنية» وهي العروض غير المدة للبيع ، ولا شك في أن هذه التسمية أكثر دقة وأعظم دلالة وأصالة علمية وموضوعية ولفظ الأصول الثابتة ما هو إلا ترجمة حرفية لللفظ FIXED ASSATS الواردة إلينا من الغرب ، ألم تر أن علماء اخاصية وأساتذتها في مصر والعالم العربي قد اختلفوا لفظ القنية للتصير عن طيبة الأصول الثابتة ، وأن تسمية «عروض القنية» ظهرت واستعملت في القرن الأول الهجري - القرن السابع الميلادي منذ نشأة الفقه والفكر الإسلامي اخاصى وازدهاره ، هذا وقد انتقلت اخاصية كعلم وفق من خلال الفروع الإسلامية لأصباتيا حيث انتشرت في القارة الأوروبية .

٢/٢ - لا تشمل قيمة الأصول الثابتة - عروض القنية - في قيمة شراء هذه الأصول فقط ، بل في جميع الصفقات التي تصرف على إعداد هذه الأصول لجعلها قابلة للاستعمال كرسوم التسجيل ، والأصناف والمصاريف القضائية ، والممولات للدفوعة للوسطاء والسماسرة ومصاريف النقل حتى المشروع ، ومصاريف التركيبات إلى غير ذلك وتضم إلى قيمة الأصل الثابت .







المصدر: التنبؤ الاقتصادي

## للتشرو والخدمات الصغفة والمعلومات

التاريخ: يناير ١٩٨٩

- ٣/٢ - وتشمل أيضا التفقات الى تصرف على الأصل  
أثناء حياته الانتاجية ، وتؤدي إلى زيادة الطاقة والقوة  
الانتاجية والعمر الانتاجي للأصل من نفقات التحسين ،  
ونفقات الإصالة ، ونفقات الإحلال والتجديد .  
٤/٢ - ومن أمثلة الأصول الثابتة الملموسة :

- الأراضي
- المباني
- الآلات والأدوات والعدد
- الحاسب الآلي الكومبيوتر
- التركيبات
- الأجهزة
- أدوات النقل الآلية كالمسارات وعلاله والحوائط
- الاستثمارات في أسهم الشركات التابعة
- الأثاث

٥/٢ - ومن أمثلة الأصول الثابتة المعنوية غير  
الملموسة :

- شهرة المثل
- العلامات التجارية
- براءات الاختراع
- حقوق الامتياز
- حقوق التأليف
- مزايا التأسيس

## ٣ - أسلوب الخصصات والمركز الزكوى

١/٣ - تكون الخصصات في الفكر التأسس هو أسلوب  
لمعالجة تكلفة وقت فعلا ، أو مؤكدة الوقوع ونقص فعل  
محقق في المستقبل في قيمة أصل من الأصول أو في زيادة  
مؤكدة الوقوع في التزام من الالتزامات ، إلا أنه لا يتألف  
تحديد قيمة النقص أو الزيادة على وجه التحديد واليقين  
لذلك يتم تكوين مخصص لمواجهةها .

ومثال ذلك مخصص الاستهلاك للأصول الثابتة -  
عروض القنية ، ومخصص الديون المشكوك فيها - حتى تاريخ  
إعداد المركز المالي - الميزانية - لأسباب أو إجراءات قانونية





المصدر : البنو الاسلامية

يناير ١٩٨٩

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أو غيرها .

وتعتبر الخصصات عبئا تمهليا على الأرباح لقابلية تكاليف  
على الإيراد وقعت فعلا أو مؤكدة الوقوع .

٢/٣ - قد يتم تكوين الخصصات لمواجهة  
زيادة مؤكدة الوقوع في قيمة التزام .

ومن الالتزامات المؤكدة خصص الضرائب ، أو مخصص  
التبرعات ، أو مخصص مكافآت ترك الخدمة وغيرها .

٣/٣ - تظهر قيمة الخصصات في قائمة المركز المالي -  
الميزانية - للشركات بأنواعها المختلفة سواء شركات  
الأشخاص أو شركات الأموال مطروحة من قيمة الأصل في  
جانب الأصول ، أو في بند مستقل ضمن الخصوم المتداولة في  
جانب الخصوم .

٤/٣ - خصصات والمركز الزكوى :

١/٤/٣ - مخصص استهلاك الأصول

الثابتة - عروض القنية والمركز الزكوى :

يخصص مخصص استهلاك الأصول الثابتة - عروض  
القنية - من قيمة الأصول بالميزانية وصولا إلى صال قيمة  
الأصول الثابتة التي تخصم من وعاء الزكاة عند إعداد المركز  
الزكوى .

وترى مصلحة الزكاة والدخل بالملكة العربية السعودية  
بالتصميم الصادر في ١٣٩٧/٨/٨ - ١٩٧٢/٩/١٦ أن  
وعاء الزكاة يشمل بالنسبة للمكلفين الذين لديهم حسابات  
منتظمة على مخصص الاستهلاك بشرطين :

الأول : أن يثبت مبداء المكلف لكامل قيمة الأصول الثابتة .  
الثاني : أن تكون القيمة في حدود رأس المال المدفوع ،  
والأرباح المرحلة من سنوات سابقة والإحتياطات  
والخصصات والاستدراكات ، والحساب الدائن لصاحب  
المشأة في شركات الأشخاص .

هذا وقد كانت مصلحة الزكاة والدخل بالملكة العربية





المصدر: النبوة الإسلامية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٨٩

السردية في الصميم المشار إليه أنفا الخاص بكيفية معالجة  
وتعديد وعاء الزكاة ترى أن يشمل وعاء الزكاة على جميع  
استهلاك الأصول الثابتة في أول العام ذلك لأنه يعد من قبل  
الاحتياطات السائلة المعدة لمواجهة شراء أصول جديدة - ثم  
رجعت عن ذلك واستبدته بالصميم الصادر في  
١٣٩٣/١/٢٢ من وعاء الزكاة .

### ٢/٤/٣ - الديون المدونة ومخصص الدين المشكوك فيها

بضال إلى وعاء الزكاة لغرض إعداد المركز الزكوي  
طبقاً للفقرة الثالثة من الصميم الصادر من مصلحة الزكاة  
والدخل بالملكية العربية في ١٣٩٢/٨/٨ هـ -  
١٩٧٢/٩/١٦ م الديون التجارية أو الصناعية التي  
للمكلف على الغير ( مدينين وذممات ) إلا إذا قدم المكلف  
استحالة تحصيل هذا الدين لإفلاس المدين أو وفاته مفلاً وعدم  
وجود أية ممتلكات عقارية أو منقولة لديه يمكن استيفاء الدين  
منها وهي ما تعرف بالديون المدونة .

وترى أن الديون التي مازالت محل نزاع محل المكلف  
والغير - أي المشكوك فيها - لا تضاف إلى الوعاء إلا عند  
قبضها ويذكرى عنها عند القبض والسنوات السابقة منذ نشأة  
الدين حتى السداد وفي جميع الأحوال يجب إيضاح : تاريخ  
نشأة الدين - وسبب عدم تحصيله ، وطبيعته إلى غير ذلك  
من بيانات جوهرية .

وبعبارة أخرى يخصم مخصص الديون المشكوك فيها من  
وعاء الزكاة عند إعداد المركز الزكوي مع متابعة الديون  
المشكوك فيها من وعاء الزكاة عند إعداد المركز الزكوي مع  
متابعة الديون المشكوك فيها وتضاف للوعاء عند قبضها  
وتركزى عند القبض والسنوات السابقة منذ نشأة الدين حتى  
السداد .

قال أبو عبيد الخولي سنة ٢٢٤ هـ حدثنا كثير عن هشام  
ابن جعفر بن برقان عن همام بن مهران : إذا حلت  
عليك الزكاة فانظر ما كان عندك من نقد أو عرض للبيع  
فقومه قيمة النقد وما كان من دين في ملاءه فاحسبه ثم اطرح  
منه ما كان عليك من الدين ثم زد ما بقي .





المصدر : البنوك الإسلامية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يناير ١٩٨٩

### ٣/٤ - مخصص مكافآت ترك الخدمة

ترى مصلحة الزكاة والدخل بالملكة العربية السعودية بالتصميم المشار إليه جواز علم إضافته ابتداءً لوعاء الزكاة بشرط أن يكون متفقاً مع أحكام نظام العمل والعمال المنشور رقم (١) عام ١٣٨١ هـ أي أنه لا يكون عنصراً من عناصر المركز الزكوي .

### ٤ - أسلوب الاحتياطات والمركز الزكوي

١/٤ - من المبادئ الأساسية المقررة في الفقه الإسلامي الأساسي أنه لا ربح إلا بعد سلامة رأس المال ، وفوهم الربح وقاية لرأس المال ، وجابر من الخسران ، وأساليب تكوين الاحتياطات يكفل تدعيم سلامة رأس المال في المستقبل أخذاً في الاعتبار احتمال الخسائر في المستقبل لذلك يحيز الفقه والفكر الإسلامي الأساسي : وعدم توزيع كل الأرباح الخفية وتكوين احتياطات لغرض المحافظة على سلامة رأس المال ودعم هذه السلامة وقوية المركز المالي - وأن يتم عند إعداد المركز المالي - الميزانية - تكوين الاحتياطات التي تعتبر عنصراً من عناصر حقوق الملكية للشركاء في شركات الأشخاص والمساهمين في شركات الأموال .

وتظهر في قائمة المركز المالي - الميزانية - باعتبارها تخصصاً للربح وقد تكون هذه الاحتياطات العامة إلزامية كالاحتياطي الذي نص على تكوينه قوانين الشركات ، أو احتياطات اختيارية كالاحتياطي الصام وغيره من الاحتياطات بما قد ينص عليه النظام الأساسي للشركة أو تقرره الجمعية العامة للشركة .

وتظهر الاحتياطات في القوائم المالية - الميزانية وحساب توزيع الأرباح - وتعتبر أحد عناصر حقوق الملكية .

الاحتياطات تدخل في المركز الزكوي ووعاء الزكاة في شركات الأشخاص أو شركات الأموال .

ولما كانت الاحتياطات تخصص للربح وليست عبئاً تحميلها عليه كالتخصصات وتشكل أحد عناصر حقوق الملكية







المصدر: ٢ لنبوا ص لا سلامية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: يناير ١٩٨٩

لذلك تدخل الاحتياطات في وعاء الزكاة عند إعداد المركز  
الزكوي لشركات الأشخاص أو لشركات الأموال سواء  
كانت احتياطات إلزامية أو اختيارية .

وينص الصميم الصادر من مصلحة الزكاة والدخل  
بالمملكة العربية السعودية في ١٣٩٢/٨/٨ هـ -  
١٩٧٢/٩/١٦ على أن وعاء الزكاة يشتمل بالنسبة  
للمكشفين الذين لديهم حسابات منتظمة على كافة  
الاحتياطات أيما كان نوعها .

٥ - تقديم الأموال المزكاة في ميزانيات  
الشركات ومعاييرها :

١/٥ - عروض التجارة - الأصول  
المتداولة - تقوم آخر الحول وتركي .

عن أبي ذر أن رسول الله ( ﷺ ) قال : في الإبل صدقتها  
وفي البقر صدقتها وفي البز صدقه ، والبز يطلق على الغنم  
المعدة للبيع .

ويقول أبو حنيفة الملقب سنة ٢٢٤ هـ : من ملك عرضاً  
للتجارة فحال عليه الحول فومه في آخر الحول فما بلغ أخرج  
زكاته وهو ربع عشر قيمته ، ولا تعلم من أهل العلم خلافاً في  
اعتبار الحول ، وقد دل عليه قول رسول الله - ( ﷺ ) - لا  
زكاة في مال حتى يحول عليه الحول ، إذا ثبت هذا تجب الزكاة  
فيه في كل حول .

وبهذا قال الشافعي وأصحاب الرأي .

أما مالك فقال لا يزكيه إلا حول واحد إلا أن يكون  
مديراً والتاجر المدير هو الذي يسع ويشترى بالسعر  
الحاضر . ويقول أبو حنيفة : وحديثنا هشيم قال : أخبرنا  
مغيرة عن إبراهيم قال : يقوم الرجل متاعه إذا كان للتجارة  
إذا حلت عليه الزكاة فيزكيه مع ماله - قال أبو حنيفة : وبهذا  
الأحاديث كلها كان يأخذ شعبان بن سعد وأهل العراق في  
تقوم متاع التجارة وجمعه إلى رأس المال - وأما مالك بن  
أنس فإنه قال مثل ذلك في المال الذي يدار للتجارة ولا ينضم  
لصاحبه منه شيء ، تجب فيه الزكاة - قال : وأما العروض التي  
تكون عند صاحبه ميتين فليس عليه فيها شيء حتى يبيعها لا  
يكون في ثمنها إلا زكاة واحدة ، وذلك أنه ليس عليه أن يفرج





المصدر: الموسوعة الإسلامية

يناير ١٩٥٩

التاريخ:

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عن المال زكاة من مال سواء .

يقول أبو عبيد :

والذي عندنا في ذلك ما قاله سفيان وأهل العراق أنه ليس  
بين ما ينتضن ومالا ينتضن فرق - على ذلك تواترت  
الأحاديث كلها عن ذكرنا من الصحابة والتابعين ، إنما  
أجمعوا على ضم ما في يده من مال التجارة إلى سائر ماله  
التقد - فإذا بلغ ذلك ما تجب في ماله الزكاة زكاة - وما  
علمنا أحدا فرق بين الناضر وغيره في الزكاة قبل مالك .

هذا ولا نرى الأئمة بما قال المالكية بالتفرقة في زكاة  
عروض التجارة بين ما ينتضن ، ولختار ما قال به الحنابلة  
والشافعية والأحناف من أنه ليس هناك فرق بين ما ينتضن  
ومالا ينتضن .

وعلى كل حال فإن المالكية قالوا بالألّا يزكى عروض التجارة  
إلا لحول واحد إلا أن يكون مديرا والتاجر المديرو هو الذي  
يبيع ويشترى بالسعر الحاضر ، والتجارة هي في الفقه والفكر  
الإسلامي تغليب المال بمعاوضة لفرض الربح . وشركات  
الأشخاص وشركات الأموال تقاس على التاجر المديرو الذي  
يكرر يمه وشراؤه ، وهي تصدى للبيع والشراء ليحصل  
الربح ولا تقاس على التاجر الممتكر .

٢/٥ - انعقاد حول زكاة التجارة واعتبار  
النصاب في طرق الحول ووجوده في أول العام  
وآخره

يقول أبو عبيد المروئي سنة ٢٢٤ هـ : ويعتبر الحول في  
وجوب الزكاة في مال التجارة ولا يعقد الحول حتى يبلغ  
نصابا فلو ملك سلعة قيمتها دون النصاب لمضى نصف  
الحول وهي كذلك ثم زادت قيمة النصاب بها أو تغيرت الأسعار  
فبليت نصابا أو باعها بنصاب أو ملك في أثناء الحول عرضا  
آخر أو ألتفتا تم بها النصاب ابتداء الحول من حينئذ فلا يحسب  
بما مضى ، هذا قول الشافعي ، ولو ملك نصابا فبعض عن  
النصاب في أثناء الحول ثم زاد حتى بلغ نصابا استأنفت الحول  
لكونه انقطع بنقصه في أثناءه .

وقال مالك يعقد الحول على ماديون النصاب فإذا كان في  
آخره نصابا زكاة





المصدر : الموسوعة الإسلامية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يناير ١٩٨٩

وقال أبو حنيفة يعتبر في طرول الحول دون وسطه لأن التقويم يسبق في جميع الحول فيعطى عنه إلا في آخره فصار الاعتبار به ، ولأنه يحتاج إلى أن تعرف قيمته في كل وقت ليعلم أن قيمته فيه تبلغ نصابا وذلك يشق .

ونختار اعتبار النصاب في طرول الحول ووجوده في أول العام وآخره .  
٣/٥ - اجتماع زكاة النصاب من المال وزكاة ثمائه بالانتجار وأداء زكاة الأصل مع الربح إذا حال الحول .

يقول أبو حنيفة المولى سنة ٢٢٤ هـ : وإذا كان في ملكه نصاب للزكاة فانتجر فيه فيما أدى زكاة الأصل مع النماء إذا حال الحول ، وحول النماء مبني على حول الأصل لأنه تابع له في الملك فضعه في الحول كالنتاج ، ويبدأ قال مالك وأصحاب وأبو يوسف .

ويرى الحنابلة : أن الربح ثماء جاري في الحول تابع لأصله في الملك فكان مضموما إليه في الحول كالنتاج وكما لو ينتجن ولأنه من عرض تجب زكاة بعضه ويضم إلى ذلك البعض قبل البيع ، فيضم إليه بعده كبعض النصاب ولأنه لو بقى عرضا زكى جميع القيمة ، فإذا انتجن كان أولى لأنه يصير متحققا - ولأن هذا الربح كان تابعا لأصل في الحول كما لو لم ينتجن فبعضه لا يعتبر حوله .

وخلاصة القول الذي نختاره أنه :

إذا كان رأس المال نصابا فإن الربح يضم لأصله أي حول رأس المال ، وتؤدى الزكاة عن رأس المال مع الربح إذا حال الحول على رأس المال .  
أما إذا كان رأس المال أقل من النصاب وثما حتى صار نصابا فإنتا نختار قول أكثر أهل العلم أن الحول يعقد عليه من حين صار نصابا .

٤/٥ - تقويم عروض التجارة وضمها إلى الأموال النقدية في الوعاء الزكوى

يرى الحنفية : ضم قيمة عروض التجارة إلى الذهب





المصدر : كتاب أصول الفقه الإسلامية

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يناير ١٩٨٩

والفضة - النقود - كما يضم الذهب إلى الفضة بالقيمة الكاملة به النصاب لأن الكل جنس واحد لأنها للتجارة .  
وعند الشافعية لا يضم الذهب إلى الفضة بخلاف عروض التجارة حيث تضم إليهما .

ويروى الحنفية : على ذلك مما روى عن بكر بن عبد الله الأخيخ : أنه قال من السنة أن يضم الذهب إلى الفضة لإيجاب الزكاة ولأنهما جنس واحد باعتبارين : باعتبار السبب وباعتبار الحكم .

ويقرر الحنابلة : أنه لا خلاف في أن عروض التجارة تضم إلى كل واحد من الذهب والفضة وبكامل به نصابه وذلك لأن الزكاة إنما تجب في قيمتها فتقوم لكل واحد منهما فتضم إلى كل واحد منهما ، ولو كان له ذهب وفضة وعروض وجب ضم الجميع ببعضه إلى بعض في تكميل النصاب لأن العرض مضموم إلى كل واحد منهما فيجب ضمهما إليه وجع الثلاثة وعند مالك : يضم الذهب إلى الفضة في تكميل النصاب .

وعلى هذا تضم عروض التجارة وديون التجارة ، إلى الأموال النقدية وهو ما يعرف في المحاسبة المالية بلغة العصر بالأصول المتداولة أو المال العامل - وهي مال نام وتقسم الخصوم المتداولة كالدائنين والموردين وأوراق الدفع والمصرفات المستحقة وغيرها من مصادر الأموال الخارجية على التفصيل الذي ستأوله في القسم الثالث من ورقة العمل عند تحديد الوعاء الزكوي في ميزانيات الشركات على أساس طريقة استخدامات الأموال بعد أن عاجلناه في القسم الثاني على أساس طريقة مصادر الأموال حقوق الملكية أو حقوق المساهمين .

### ٦/٥ - تقويم عروض التجارة بسعر البيع المعروف في نهاية العام .

يحدثنا أبو عبيد القحطاني سنة ٢٢٤ هـ في كتابه الأموال فيقول : حدثنا يزيد عن حبيب بن أبي حبيب عن عمرو بن هرم بن جابر بن زيد أنه قال في بئر يراد به التجارة قرمه يجرى من غنه يوم حلت فيه الزكاة ثم أخرج زكاته على أن ابن عباس كان يقول : لا بأس بالقرم حتى يبيع والزكاة واجبة عليه .  
وهو هو الفقهاء على أن التقويم للأموال الزكائية يتم بسعر







المصدر : التجميع الإسلامي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يناير ١٩٨٩

البيع العادي الحاضر - وهو ما نخاضه .

وهناك رأى مخالف أشار إليه ابن رشد الحفيد الحول سنة ٥٩٥ هـ بعد أن قال : إن الجمهور على أن من اشترى عرضا للتجارة فحال عليه الحول قومه وزكاه فقال ، وقال قوم بل يزكي ثمنه الذي ابتاعه به - أى على أساس التكلفة الأصلية التاريخية لا القيمة الجارية .

ويعتبر قيمة العروض في البلد الذي فيه المال الزكوى حتى لو أرسل تجارة إلى بلد آخر فعال عليها الحول اعتبرت قيمتها - كما قال الفقهاء - في تلك البلد وتضم بعض العروض إلى بعض في الظن وإن اختلفت أجناسها .

٧/٥ - كيفية تقويم دين التجارة المؤجل وحكمه حكم عروض التجارة بالقيمة الجارية

قد يسأله البعض عن كيفية تقويم دين التجارة المؤجل وحكمه حكم عروض التجارة - إذا روى تقويمه بالقيمة الجارية بعيدا عن قاعدة الخصم الربوية التي تقوم على أساس سعر الفائدة المحرمة شرعا ، وكيف يتم تحديد القيمة الحالية في ضوء الفكر الإسلامي الاقتصادي والمخاسي ؟

والجواب على ذلك نجده واضحا غاية الوضوح ومبيرا فيما قرره فقهاء المالكية من أنه إذا كان الدين مؤجلا والحال أنه من بيع - أى دين تجارة - وكان مرجوا يقوم بعرض ثم يقوم العرض بثمن حال .

فإذا كان له عشرة دنانير مؤجلة يقال ما مقدار ما يشتري بهذه الدنانير العشرة المؤجلة من الثياب - مثلا - وإذا قيل خمسة أبواب اعتبرت هذه الثانية قيمة للعشرة دنانير المؤجلة .

وعلى هذا فإن الفكر الإسلامي في المخاسية بهذا بمصدر أصيل لتحديد القيمة الحالية للدين المؤجلة ويقع لذلك قاعدة فالأعلى على أساس سعر الخصم بالفائدة الربوية ، بل على أساس استخدام ومقارنة الأرقام القياسية لأسعار البيع الأجل أى بثمن مؤجل ، والأرقام القياسية لأسعار البيع الفاجل بثمن حال - أى في السوق الحاضرة - وهذا يجعل له تفصيل بإذن الله في وقت آخر .

والفكر الإسلامي الاقتصادي والتجاري والمخاسي زاهر بأصالة وبقوته الذاتية ويتطوره المستمر بما يلقى بالحاجات





المصدر: التنبؤ بالأسواق المالية الإسلامية

يناير ١٩٨٩

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العملية التي تتجدد وبالمعاملات المستعجلة التي تتنوع في كل زمان ومكان .

وإذا تمدر تطبيق ذلك في الوقت الحاضر فإن ديون التجارة المزملة تقوم في الوعاء الزكوي في الميزانيات على أساس التكلفة التاريخية - وهو رأي مخالف أشار إليه ابن رشد والحلي بعد أن قال إن جمهور الفقهاء على أن تقوم بمسعر البيع العادي الحاضر أشرنا إليه .

٦ - الطريقة بين دين التجارة وبين دين القرض في الفقه والفكر الإسلامي الحاسي وأثره وأهميته في تحديد الوعاء الزكوي :-

١/٦ - يقسم الفقهاء الدين إلى :

(أ) دين التجارة وقد يطلق عليه دين البيع أي ما كان أصله من بيع ، وكما يقول ابن رشد : لا اختلاف بين الفقهاء في أن حكمه - أي حكم دين التجارة - حكم عروض التجارة أو بلمة العصر : الأصول المتداولة إذا كان من بيع أما إذا كالت من شراء فإنه من المحصور المتداولة .

(ب) دين القرض وقد يطلق عليه دين النقد ، وهو ما كان أصله من قرض أو تسهيلات التناهي تمويل الأصول الناتجة ومن ثم فإنه يعتبر من المحصور الناتجة في ميزانيات الشركات خصوصاً في بعض الشركات الصناعية وشركات المقاولات ومن الخطأ اعتباره عنصرًا من عناصر المحصور المتداولة لأن القرض منه ليس تمويل الأصول المتداولة المعدة للبيع إنما يعتبر من المحصور الناتجة لأن القرض منه تمويل أصول ثابتة غير معدة للبيع .

٢/٦ - معالجة دين القرض للوصول إلى

تحديد الوعاء الزكوي

يتم معالجة دين القرض للوصول إلى تحديد الوعاء الزكوي بأسلوبين :-





المصدر: النبأ الإسلامي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: يناير ١٩٨٩

- (أ) أن ينضم دين القرض - دين النقد - من قيمة الأصول الثابتة بالميزانية للوصول إلى صافي قيمة الأصول الثابتة بالميزانية التي تخصم بدورها من حقوق الملكية حقوق المساهمين - لتحديد الوعاء الزكوي .
- (ب) أن يعتبر محصوما ثابتة تظهر في الميزانية في جانب المحصوم كمصادر خارجية لتحويل الأصول الثابتة وتجميع على حقوق الملكية - حقوق المساهمين - وتخصم قيمة الأصول الثابتة منها يوم الوصول إلى تحديد الوعاء الزكوي .





المصر: ...

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩٨٩

## شركات توظيف الأموال .. بين إسلامية التوجه وضغط المنافسة «٢»

على أواخر النصف الأول من السبعينات، تعرض الاقتصاد المصري لحالة من «الزراء النقدي» غير المسبوقة، بفعل أربعة مصار ذات طبيعة مؤقتة، وهي: عائدات العاملين بإخراج، وعائدات البنوك، وعائدات قناة السويس، وبشكل السليحة، ولم تستطع قنوات الادخار والاستثمار التقليدية، أن تجتذبا وتمولها إلى مشروعات انمائية، تزيد من القدرة الإنتاجية للاقتصاد المصري. ومن ثم، بدأ يتحول هذا الغنى النقدي إلى طرفة في الاستهلاك، وبإذات الثرى منه، مما أدى إلى إرتداد أو انتكاس هيكل في الاقتصاد لصالح قطاعات الخدمات، وعلى حساب القطاعات السليمة. وهذا هو ما نلاحظ عليه مصطلح «المرض الهولندي»، نسبة إلى التجربة الهولندية، التي رصد فيها هذا المرض الاقتصادي لأول مرة.

انحرف، أو مزيدا من انحراف، بعض هذه الشركات - داخليا وخارجيا - وتحتل الانحراف الداخلي في شراء الدعم لطراء غير شرعي مختلف الخدمات، وفي توظيف بعض رجال الدولة المحظيين والسليين وبمقتل تصدير بعض أجهزة الدولة لمل هذه الخدمات، وإضاعة وحشية مزيد من الثقة في هذه الشركات، ولح احتكار، لبعض السلع الأساسية الاستهلاكية والأنتاجية. ومن ثم تحكم في السعر وأسفل منظم الظروف السوق، وأخيرا، في توظيف الأموال في مشروعات تنموية ذات أولويات انمائية شديدة الانخفاض، وتحتل الانحراف الخارجي في تريب ملكات - إن لم يكن إلا - للكلين من العملات الصعبة، التي يعدد اقتصادنا في أس الحاجة إليها، للمصارف في العملات والمعادن النفيسة والأوراق المالية، بل ولتأنياد بعض المشروعات وقراء بعض المقارنات، أو حتى لجرد إيداعها في الخارج.

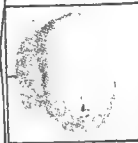
وأخيرا، تدهبت الحكومة - لحقوقها المشروعة، ولا تقبل السوية - وبدأت تحلن قراية

العامين، وبصورة منتظمة لكاد تكون يومية، بأنها سوف تصدر لقانونا ينظم نشاط هذه الشركات، ويحسن حقوق المودعين ويحافظ عليها، وفي النهاية، وبصورة تدرجية وإيجابية، الحرب - يبدو للكلين من الشؤون المزبارة فتح المصور - حتى القليلين راق: ١٩٦ لسنة ١٩٨٨، والذي صلب الإصدار له، وقواته القليلة، وحتى صحت لاحقة، للتأنيدية، حلة شاملة شروعة، على عكس حلة الدعاية للشركات - من أجهزة الإعلام، خاصة القروية،

نصف كل شيء يرتبط بهذه الشركات، ولهمها جميعا على روس اسمها، وعلى روس المودعين، بل وعلى الجميع بأسره، ومن ثم، حدث الانجراف الكلال، وصطنا، لنتيجة طبيعية، إلى حلة الكثرة.

### القضايا

ووصطنا، بمقتل، إلى حلة المرض اليكسنتي، .. (١) (٢) عمل به العمل المصور، من كل جانب، على تصفية، هذه الظاهرة تصفية



بقل: الدكتور

عبدالحاميد الغزالي

وبعد هذه الفتاة، القوية، ولا قل الصمت الحكومي المطبق، ولا تقول للفراس، تعرضت هذه الشركات، وهي يصعد لتكذيب طموحاتها - مع عجز إداري وتنظيمي واضح وتزاي - لما اسمه بحقة المرض المصري -، والذي نشترك في معاناته كشرس التنموي واجتماعي مع معظم الدول الناطقة. ويعد هذا المرض ليصل هذا من السليجات، إيداع من سليات البيروقراطية ومعلومات الاستعمار، وعوردا بإقلام الخربة والنوس العربية والشخصيات الصعبة، وانتباه بالوصول والرشوى والأجلاس والبرام

وفي هذا الجو، نشأت شركات توظيف الأموال لكي تستقلب جزءا من هذه الأموال البعيدة عن التنام السريع والأمان النسبي والخدمة الجيدة، بعيدا عن الجود النسبي لسلواعة التقليدية، وبإذات البرسية، أي الملوكة للدولة، وقد ساعد في بناء الثقة في هذه الشركات من قبل عملائها المزابين أن بعضها بدأ فعلا بتجارية العملة، وأن الشركات، في معظمها، عالت، في كما تمتد، - في مجال الدائع، بل وفي مجال الخدمات، الشخصية، للمودعين.

### عوامل الانتشار

وانتشرت هذه الشركات، ونمت نموا سريعا غير مسبوقة في سوق الكثر والمال، بفعل عدة عوامل، أهمها: المخلد - التلصق -، وانتظام ومروية المخلد، وحرية السحب والإيداع عند الطلب ونظام المشاركة في الربح والخسارة بعيدا عن سحر الفتاة - الربوي -، وتقدم - الاستثمار - بدون تحويل عملة، وفرضية التزلف، التي جعل الحكومة وريثا غير شرعي يستحوذ على حوائث التي أجمال التركة، ومنعت عالية وإعلان وإعلام واسعة ومتنوعة، وسياسة الحكومة في بعض الأحيان، بل وبميركاتها في كثير من الأحيان الأخرى. لهذه الشركات نشأت تحت سمع وأذن بعض، عدد من الحكومات، ولمست تشلتها، ونمت بمعاونة بعض الشخصيات والأجهزة الحكومية، ووللا أصعب شركات، ومجالات تشلت بجزءا الكلون.

المرض المصري







## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

أكتوبر ١٩٨٩

تقنية لا تتعامل في الدين أو القروض أو الائتمان. وتضع اشتراك وإقامة البنك المركزي كوحدة مصرفية ذات طبيعة خاصة.

• ولشيرا، اجراء طويل الاجل، يتم في تكوين مجموعة، أو مجموعات، عمل من كافة الاطراف ذات العلاقة. ومن المهمين بظاهرة، لاهداد دراسة تفصيلية ثنائية عن هذه الظاهرة من حيث الظروف النشأة وعوامل التطور واسباب الانهيار. ومن حيث العروس المستفدة، ووسائل العلاج لسياسات الجارية، واستحداث الخروج من الخلق العالي. لاعادة الثقة في الاموال الاستثمارية والاستثمارية الخاصة والاستثمارية العامة.

الاقتصاد المصري في القرن

على الاسراع بالانذار الكامل للعرض اعم، البنوك، العشر الكبير في العلم، لجزء يسير من هذه الصلة الضاربة لضطر إلى اعان الماسه. وفي الواقع، هذه الشركات كانت تقوم على صيغة، بنك وشركة استثمار، أو بنك، استثمار وأعمال، من نوع جديد - يقوم أساسا على تكوين موارد من الودائع الجارية والصورة الاجل، ومن ثم، كل على المعلومات المتعلقة منذ منتصف السبعينات

وحثي الآن ان تتعامل مع هذه الظاهرة على هذا الاسس، وتتكلمها وتراقبها وترشدها، فستكون السلطات الحكومية تمتد لتشمل كل هذه المكونات. والآن لنا ما نتوصل، ما المخرج ؟

### بعض التطلّح الاولى

بالخصار شديد، وبعد حدوث العازلة، نتمين ان نعمل جميعا على جميع الزاوا السلبية، والتطهير بقدر الامكان من المخافة الحقيقية التي سببها للكثيرين، وتقليص الخسائر - بالمقدرة وغير المقدرة - الناجمة عنها على الافراد والاقتصاد والمجتمع إلى الال حد ممكن. ويجب انك بعد من الاجراءات المحددة، لعل منها، في تصورها، ما يلي :

• الاسراع بمحفيات تقديم الوثائق المالية للشركات، ومحفيات التوافق والتصفيه حتى يطمئن اصحاب الودائع على حقوقهم أو بعض حقوقهم، وأن يطمئ اصحاب الودائع، خاصة صغارهم، اولوية اولي هذه التصفيه واجراء قسمه الشراء.

• الضرب بيد من حديد، وبكل حزم وحسم، على من يربح بغير حق من أي من هذه الشركات، وبالذات من أربح استغلال فيما يسمى بـ "شروط التبرع"، ولتعلن حملة شاملة مدروسة وواعية على الفساد والاستبداد في كل الوحدات الانتاجية - عامة وشركية وخاصة - بل وفي كل الأجهزة التابعة لمبدأنا الانتاجية والاجتماعية والمالية والمحلية.

• إعادة النظر في قانون تقاي الودائع والعمل على تعديله بما يتفق وتشجيع الوحدات الجدة من هذه الظاهرة ان وجدت - على أساس أنها، في واقع الامر، بنك، استثمار وأعمال، من نوع جديد، يعتمد أساسا على موارد قصيرة الاجل، ويتعامل وفقا لنظام الشراكة في الربح والخسارة. ومن ثم، يس لهذه الوحدات - وكذلك المصارف الاسلامية - قانون خاص، يتفق وطبيعتها على أنها مؤسسات

نهائية، على الجدية البكستانية، قامت هذه الظاهرة في اوائل السبعينات، واستمرت نحو سبعة عشر شهرا ولم تستطع السلطات البكستانية ان تتعامل معها. فاصدرت قانونا صريحا ميلشرا بتصفيتها نهائيا. وهذه النتيجة هي، في اعتقادنا، وتماثل ان تكون مطلقين، النتيجة النهائية للعمل الاعلانية المنظمة التي صاحبت صدور قانون تقاي الودائع لاستقرارها، - لاحد الاسم - ولائحته التنفيذية، والنتيجة النهائية التي

تتفق مع نص ورث القانون نفسه، سواء بكشفية للشركات التي سوف تكون، أو شامها، أو التي اختلفت، والتصفيه.

لعمدنا نشأت هذه الشركات، كان يمكن للسلطات الاقتصادية ان تحيط عليها القانون القيد والائتمان، وتضيقها لراقية واشراف وترشيد البنك المركزي، ولتأخذ لم فعل، وبعد ان انشئت، وبنت، ولعممت، ظلت الحكومة ترد على مدى عشرين اثنا سوف تصدر قانونا للتأديها.

وتكادنا دعوة مقصودة صريحة، خاصة بعد تغير توجه الاعلام وثيرة السلطويين، ان انصرف ان يتخذ انصرافا، وان يدا في تهريب الاموال ان يكمل مهمته.

وأخيرا، صدر القانون لجاء وتون اعطاء الفرصة لثقتهم من كافة الاشراف، وجاء لونهى عليها خاصة، تقاي الودائع، وبجزم، بل يكمل نشاط الشركات، خاصة الجدة منها، ان وجد، ومن ثم، حول الشركات التي سوف توفق، ولا تقبل، تقاي، أو شامها إلى شركات مضمرة، والتي سوف تختار التصفيه إلى شركات خسيرة، وفي النهاية، تكون النتيجة تصفية الظاهرة بأكملها - بطريق غير مباشر، لم يكن ملوحي، كعددا في معادلة المورثا، وليس، كما علمت البكستاني، بصراحة ووضوح.

### الاطراف المستولة

وفي التحليل الأخير، اود ان اؤكد ان المسؤولية تمتد لتشمل كافة الاطراف المرتبطة بهذه الظاهرة، خاصة أجهزة الاعلام التي ساعدت





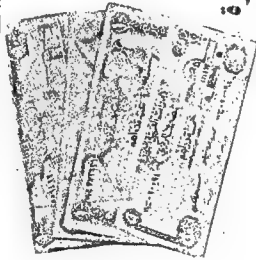
المصدر : البوابة الإسلامية

التاريخ : مارس ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# مؤرخ مقترح لتطوير الخدمات المصرفية

للككتور : كمال عبد السلام حسن  
الأستاذ بكلية التجارة جامعة المنصورة







المصدر : البنوك الإسلامية

التاريخ : مارس ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### طبيعة المشكلة وأبعادها :

تتميز الخدمات المصرفية على كافة أنواع الخدمات والأعمال الأخرى في نواحي كثيرة أهمها حتمية سرعة الانحياز ، وضخامة قيم كثيرة من المعاملات وتزججتها دائما لوحداث نقدية وتأثيرها بصورة مباشرة على الاقتصاد القومي . ولقد تعددت البنوك وظهر اتجاه نحو دمج البنوك الصغيرة الحجم في البنوك الأخرى بهدف رفع كفاءة الجهاز المصرفي كله ، وبدء في هذه الخطوات من عام ١٩٦٤ وقد أصبح الجهاز المصرفي يتكون الآن من أربع بنوك تجارية هي :- البنك الأهلي المصري ، وبنك مصر ، وبنك القاهرة ، وبنك الاسكندرية ، وذلك بخلاف البنوك العقارية والزراعية والصناعية وجميعها تخضع لإشراف البنك المركزي المصري .

وكان نتيجة لحرب العاشر من رمضان سنة ١٩٧٣ أن اتجه الفكر الاقتصادي نحو الانفتاح الاقتصادي ونحو السماح للبنوك الأجنبية أو فروعها لممارسة نشاطها في مصر ، ولكن أيضا في حدود معينة وتختم إشراف البنك المركزي ، وتوجت أخيرا بإنشاء بنك قناة السويس والذي ساهم في إنشائه كل من البنوك الأربعة والمصرف العربي الدولي ، وشركة مصر للتأمين ، وهيئة قناة السويس وشركة المفاوضون العرب حيث يبلغ رأسماله حوالي عشرة ملايين من الجنيهات منها ٤٥ ٪ تدفع بالدولارات الأمريكية ، سدد منه كدفعة أولى ٢,٥ مليون جنيه .





المصدر : البيئـة الإسلامية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : مارس ١٩٨٩

ونتيجة لما تقدم تقدمت البنوك وتمددت أغراضها وأنشطتها وأصبحت البنوك الأجنبية منافساً خطيراً للبنوك المحلية حيث تقوم تلك البنوك بتطبيق أحدث الأساليب العلمية في الحاسبة والإدارة واتخاذ القرارات وسوف يؤدي ذلك بالمقارنة بين تلك البنوك والبنوك المصرية إلى أن هناك فارقاً بينها من حيث أداء الخدمات المصرفية ومسوى كفاءتها من حيث العديد من الجوانب .

لذلك ننطلق من هذا البحث نحو تطوير الخدمات المصرفية في البنوك المصرية وتوسيع مجالها ورفع كفاءة آداؤها باستخدام الأسلوب العلمي . وسوف يتعرض الباحث في هذا المجال لإحدى المشكلات التي تواجه قطاع الخدمات المصرفية ، وهذه المشكلة هي مشكلة الاختصاص أمام تأدية الخدمة المصرفية داخل البنك حيث يقف العملاء في صفوف أمام شباك موظفي البنك لإنجاز الخدمة المطلوبة حيث يختلف طول خط الانتظار بحسب كفاءة الخدمة وعدد مراكز تأدية الخدمة وطاقتها كذلك بحسب وصول الوحدات طالية الخدمة حيث نجد في بعض الحالات خطوطاً طويلة للانتظار بينما في حالات أخرى لا توجد خطوط انتظار بل تؤدي الخدمة فوراً ، ومن هنا صبح المشكلة التي رأى الباحث ضرورة وضع نموذج مقترح لتطوير الخدمات المصرفية يعتمد على نظام للمعلومات الإدارية بالبنك والدراسات السلوكية التي تولد هذا المجال .







#### الهدف من البحث :

تطوير الخدمات المصرفية وتوسيع مجالاتها ورفع كفاءة أدائها لأن الخدمات المصرفية تؤدي في ظروف معينة ، سواء ما يتعلق منها بالدولة أو ما يحصل بظروف الجهاز المصرفي وإمكانياته الخاصة ، ونوعيات العاملين به ، فضلا عن أن نوعية عملاء الجهاز المصرفي طالبي الخدمة ، تؤثر أيضاً في نوع الخدمة وكيفية إنجازها والوقت المستغرق فيها ، وسوف يقوم الباحث من خلال دراسته لهذه المشكلة بتقديم نموذج مقترح يعتمد أساساً على إيجاد نظام للمعلومات الإدارية والدراسات السلوكية في البنك يقوم بإنتاج كافة البيانات والمعلومات اللازمة لقطاع اتجاهات متخذ القرارات ، ثم يقوم الباحث بدراسة لأحد الأساليب الكمية وهو أسلوب صفوف الانتظار لمعالجة مشكلة عملاء البنك الذين يصطفون أمام شباك موظفي البنك لإنجاز الخدمة المطلوبة حيث يختلف طول خط الانتظار بحسب كثافة الخدمة وعدد مراكز تأدية الخدمة .

كذلك يهدف هذا البحث إلى دراسة الاتجاهات والمفاهيم السلوكية لدى كل من العملاء والعاملين لدى البنك كاتجاه ضروري لاستكمال تطوير الخدمات المصرفية .

#### هيكل البحث :

كما سبق بتوضيح هدف هذا البحث حيث نقترح نموذجاً رياضياً لمعالجة مشكلة الاحتكاك في أداء الخدمات المصرفية هذا النموذج يعتمد على نظام للمعلومات الإدارية بالبنك والدراسات السلوكية التي تنبئ في هذا المجال . وعليه سوف تكون خطة البحث كما يلي :

#### الفرع الأول :

نظام المعلومات الإدارية والدراسات السلوكية ركيزة أساسية لتطبيق النموذج المقترح .

#### الفرع الثاني :





المصدر: البنية الإسلامية

التاريخ: مارس ١٩٨٩ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

النموذج الرياضي المقترح لتطوير الخدمات المصرفية .

الفرع الأول : نظام المعلومات الإدارية  
والدراسات السلوكية ركيزة أساسية لتطبيق  
النموذج المقترح :

إن توفر البيانات والمعلومات اللازمة عن البنك تعتبر من أهم متطلبات وضع الخطة ، إذ أن عملية رسم الخطة ذاتها يلزم أن تكون في ظل العز بالمستقبل واستطلاع اتجاهات النشاط الاقتصادي العالمي وخاصة جوانبه التي تؤثر في الاقتصاد القومي ، وكذا اتجاهات النشاط الاقتصادي القومي بواجهه المختلفة والاتجاهات العامة لنشاط البنك ، وكذا اتجاهات نشاط البنك نفسه في جميع مجالات الاقتصاد القومي والمركز النسبي للبنك بين البنوك المحلية الأخرى وحتى يكون نظام المعلومات الإدارية نظاما فعالا يمكن الاسترشاد بما يلي :

١ - القيام بمسح شامل لنوعية المعلومات التي يمكن أن تتداول بالمنشأة سواء كانت داخلية أو خارجية ومعرفة مدى إمكانية الربط بينها والاستفادة منها مع تحديد مصادرها ومعدل التعبير الذي يطرأ عليها وأخذ احتياطات نحو هذه المعلومات مستقبلا في الحسبان .

٢ - دراسة التكلفة والعائد لهذه المعلومات لاختيار أنسب البدائل .

٣ - وضع إمكانيات نظام المعلومات وكيفية تشغيله وهيكله ومدخلاته ومخرجاته من مختلف المعلومات أمام فريق الإدارة ومغذوا القرارات للتعرف عليها .

٤ - تحديد مراكز اتخاذ القرارات في المنشأة وأنواع المعلومات التي يحتاجها كل مستوى لاتخاذ كل نوع من القرارات ، ومن المعروف أن نظام المعلومات يطلق بياناته من مختلف المصادر داخل المنشأة وخارجها ولكنه يقوم بعدة أنشطة لتحويل هذه البيانات إلى معلومات ممد بها متخذى القرارات الذين يسيرونها مدخلات في عملية اتخاذ القرار .





المصدر: النبوة الإسلامية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: مارس ١٩٨٩

ويرى الباحث أنه على إدارة البنك عند تصميم نظام للمعلومات الإدارية للبنك ضرورة توافر مجموعة من الخصائص التي تتميز بها تلك البيانات اللازمة ويجب مراعاتها عند وضع نظام لتجميع البيانات لأنها تؤثر على أنشطة جمع وتجهيز البيانات وهي:

★ الأهمية النسبية :

مع تعدد مصادر البيانات واختلاف طبيعتها يجب أن يبحث نظام جمع البيانات بعناية فائقة للتأكد من أن جميع البيانات الحيوية قد تم الحصول عليها في الصورة الملائمة وفي الوقت الذي يسمح باستخدامها بكفاءة عالية .

وهناك - يظهر نوعان من المعلومات :

( أ ) معلومات تمثل جزءاً صغيراً من حجم المعلومات المطلوبة لإعداد الحطة ولكنها في نفس الوقت تلعب دوراً حيوياً في نجاح الحطة ككل ول تحديد الأولويات .

( ب ) النوع الثاني وهو الذي ينظر إليه من جهة أن أهمية الحطة تعتمد على أهمية البيانات التي يتم الحصول عليها . فأحياناً توجد معلومات قد يتوقف عمل تأخيرها أو عدم الحصول عليها تأجيل الحطة . وهذه المعلومات قد تنفق في سبيلها تكلفة عالية لأن الغرض في الحصول عليها تفوق التكلفة المنصرفة في ذلك .

وبسؤال الضغط يمكن أن يحدد أهمية البيانات التي يحتاجها وخاصة في المستويات العليا للتخطيط .

كما يجب تحديد البيانات البديلة التي يمكن استخدامها إن لم تكن البيانات المرغوب فيها جاهزة عند الحاجة إليها .

#### ٢ - الشمول :

يجب أن تجمع البيانات التي تتوافر فيها صفة الشمول وتقسيمها إلى :

( أ ) معلومات تتعلق بالعمليات اليومية .

( ب ) معلومات تتعلق بالأجل الطويل .

والشمول يعتمد على تحديد مسئولية وسلطة من يجمع المعلومات ومن يستقبلها .





المصدر : البنوك الإسلامية

التاريخ : مارس ١٩٨٩ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### ( أ ) المعلومات التي تتعلق بالعمليات اليومية :

يجب أن يواصل لدى إدارة البنك بيانات ومعلومات تتعلق بالوضع الراهن لسير العمل بالنشأة والتي تلزم لاتخاذ القرارات والإجراءات الصحيحة القوية وهذا يرتكز من وجهة نظر الباحث بصفة أساسية في البنوك على الآتي :

أولاً : معلومات عن توقيت أداء الخدمات المصرفية حيث أنه من الملاحظ أن هناك حالة من الضغط من جانب عملاء البنك على المصارف ، الخلفة في أوائل الشهر وفي آخره ، وعلى هذا فإنه عند تقديم الخدمات المصرفية الجيدة للعملاء أو تطوير الخدمات المصرفية الحالية يجب أن يتم التنسيق بين توقيت طلبها وخاصة في أوقات الضغط الخلفة

مع باقي أوقات الضغط بالنسبة للخدمات المصرفية الأخرى حتى يمكن تقديم الخدمات بكفاءة أكثر بصفة خاصة إذا كانت إمكانيات الفرع محدودة بالنسبة للمساحة وعدد العاملين وخبراتهم .

ثانياً : معلومات عن توقيت القيد الدفري ، حيث أن جميع العمليات التي تتم عن طريق الشباك القيد في دفاتر معينة كل حسب طبيعتها ، فإذا تمت وأجريت القيد الدفري كلها والعمل ينتظر في الصالة فإن ذلك سوف يؤدي إلى إطالة الفترة المستغرقة فيه في الانجاز وبالتالي فترة الانتظار للعميل ، ولا يرضى هذا أننا نمجد إتمام وإجراء كل القيد بعد الصرف العميل في كافة الحالات ، ولكن الذي نراه هو أن يتم الحد الأدنى من القيد بالدفاتر أثناء وجود العميل بالفرع بحيث لا تتعارض مع مستلزمات الرقابة والأمان ، أما القيد الأخرى فيمكن إتمامها بعد إنصراف العميل أو حتى في نهاية يوم العمل بعد إغلاق باب العملاء .

وعلى هذا فيجب أن يحدد مقدما توقيت القيد بالدفاتر والسجلات الخلفة عند النظر في تطوير الخدمات المصرفية وتوسيع مجالاتها حتى لا تكون عبئا جديدا يساهم في تعطيل العملاء وتأخيرهم . .







المصدر : ..... المجلد السادس لاسلامية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : مارس ١٩٨٩

### ( ب ) معلومات تتعلق بالأجل الطويل :

وهي المعلومات التي تهدف إلى مساعدة الإدارة في ممارسة التخطيط طويل الأجل ووضع ومراجعة الأهداف والسياسات وتلزم لاتخاذ القرارات الطويلة الأجل ويرى الباحث ضرورة دراسة العوامل المكانية التي قد تعتبر قيدا على القيام بالعمل المصغر ضمن التخطيط الطويل الأجل وخاصة عند تطبيق أساليب التحليل الكمي وهذه العوامل هي :

### أولا : بيان عن مساحة البنك وأقسامه :

حيث أن مساحة الفرع ونسبة مساحة صالة العملاء إلى صالة العاملين تؤثر تأثيرا مباشرا على معدلات انتظار العملاء ، فكلما اتسعت صالة العملاء كلما كان ذلك داعيا إلى راحة العملاء وتسهيل معرفتهم بالشبابيك الخاصة بالعمليات المصرفية التي يطلبونها ، وأيضا يمكن بسهولة وضع الوسائل التي ترشد العملاء في أماكن ظاهرة لهم . ومن ناحية أخرى فإن اتساع صالة العاملين يعطي مرونة في إعادة النظر في التنظيم المكاني القائم بحيث يتناسب مع

تسلسل العمليات المؤدية إلى إنجاز الخدمة وتؤثر أيضا في سهولة الحركة ، كما أن شكل الفرع الداخل يؤثر في وقت إنجاز الخدمات وعدد الشبابيك وترتيب المكاتب ترتيبا منطقيا ، هذا ويجب مراعاة هذه الاعتبارات عند النظر في إمكانيات تطوير الخدمات المصرفية حيث التأكد من أن التطوير المستهدف يسوِّع شكل الفرع بحيث لا يؤدي إلى زيادة العمل .

### ثانيا : بيانات عن منافذ الخدمة المتاحة وإمكانية فتح منافذ جديدة :

إن دراسة تلك الإمكانيات يحدد أطول الصفوف التي يصطف بها العملاء ، فإذا افترضنا أن قرابة عشرين جماعوا جميعا في وقت واحد وكل عميل يقف أمام موظف الشباك ( المرحلة الأولى من إنجاز وإتمام الخدمة ) دليقتين ، فلا شك





المصدر : المجلة الإسلامية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : مارس ١٩٨٩

أن العميل الأول سيبحث أمام موظف الشباك دقيقين والعمل التالي مستغرق وقوفه بالشباك وأمام الموظف أربعة دقائق والعمل الثالث مستغرق ستة دقائق إلى أن يصل إلى العميل المشرين فينتظر ٣٨ دقيقة حتى يصل إلى موظف الشباك + ٧ دقيقة أمامه ، وعند انتهاء العميل من إنجاز خدمته يكون قد مر عليه في الصف أربعون دقيقة ، وهنا تبرز أهمية مشكلة صفوف الانتظار ، وضرورة العمل على حلها سواء كان ذلك بفتح شبايك جديدة مع توفير العاملين الكفاء عليها ، أو بترتيب الشبايك على أساس اتسباب العمل بسرعة خدمة العميل .

#### ٢ - طول الوقت :

إن الوقت اللازم لجميع وإعداد البيانات في الغالب يكون أكثر من الوقت اللازم لتسجيلها حيث يتم التسجيل لهذه البيانات بمجرد حدوث حدث معين والوقت يحدده طبيعة البيانات المطلوبة والفترة التي تغطيها هذه البيانات ( يوم - شهر سنة .... ) كما أن نفس المعلومات قد تقدم في أوقات مختلفة أو في أماكن متعددة لخدمة أغراض متنوعة ، والمعلومات التي تطلبها جهات التخطيط بمجرد حدوثها يجب أن تحدد بدقة لما قد يؤدي إليه تأخير وصول هذه المعلومات من أضرار بالغة ، كأن يستخدم الخطط معلومات قديمة - وهو لا يفي أنها لا تتناسب مع الظروف الحالية في البنك فتوضع في النهاية عطف غير القيمة .

#### ٤ - التكامل :

قد تعتمد درجة أهمية البيانات المجمعة على مدى تكاملها لذلك يجب تحديد درجة التكامل المطلوبة في البيانات لتحديد طريقة جمعها وتخليها فأحياناً يكون الجزء الأكبر والرئيسي للمعلومات غير موجود مما يتطلب استيفاء هذه البيانات الناقصة وأحياناً أخرى قد يكون الانقطاع إلى عنصر التكامل في جزء أو كل من البيانات المعطاة . المهم هو معرفة سبب عدم التكامل لتلافيه .

( أ ) قد يكون السبب طبيعة هذه البيانات الضخمة حيث تحتاج إلى معلومات متشعبة ومتعددة عن معدلات الطلب والاستهلاك والانتاج ، والأماكن الجغرافية ، وتوزيع الموارد مما لا يسهل الحصول عليها .





المصدر : المجلة الإسلامية

التاريخ : مارس ١٩٨٩ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

(ب) قد يكون السبب هو حلول الوقت والمال : إن الحصول على المعلومات الملائمة الوافية يكلف الكثير في أغلب الأحيان وخاصة عندما يطلب المخطط الحصول على معلومات بسرعة أكثر مما يمكن جمعها . وإذا اتخذ المخطط قراراً بعدم الحصول على هذه المعلومات أو الحصول عليها مع درجة أقل من التكامل ، معنى ذلك أن ميزة الحصول على معلومات أو الحصول عليها مع درجة أقل من التكامل ، معنى ذلك أن ميزة الحصول على معلومات متكاملة تقل عن تكلفة الحصول على هذه المعلومات .

#### ٥ - المسرونة :

أو بمعنى آخر تحديد البيانات التي لها استخدامات متعددة سواء في شكلها الأصل أو بعد تجهيزها في صورة تقارير ، أو البيانات التي يستخدمها أشخاص مختلفون في أماكن متفرقة لأغراض متنوعة ، هذه المعلومات يجب أن يحدد لها الوسائل المرونة التي تسمح بتجميعها على صور مختلفة ، بدون زيادة نسبية كبيرة في الوقت أو الجهد ، أو في التكلفة اللازمة لتجميعها .

#### ٦ - الاستمرار :

هناك مجموعة متكررة من المعلومات يجب الاتفاق على فترة تجميعها بين الجهاز المركزي للمعلومات التخصصية وبما لا الأجهزة التخطيطية والرقابية . فأحيانا قد نجد أن هناك تقارير يومية يمكن دمجها في صورة تقارير أسبوعية فتلل الوقت والجهد المبذول في عملية التجميع .

#### ٧ - السرية :

تحديد البيانات السرية لوضع نظام لتجميع هذه المعلومات من مصادرها . وتحديد ما إذا كانت هذه المعلومات سرية في جميع الأوقات وفي مختلف الظروف أو في أوقات خاصة . مع تحديد هذه الأوقات . فأحيانا ما قد يكون سرى في وقت ما قد لا يكون سرى في وقت آخر وهذا العامل يلعب دورا خطيرا بصفة خاصة في البنوك .





المصدر : البيانات الإسلامية

التاريخ : مارس ١٩٨٩ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

#### ٨ - الدقة :

يجب تحديد درجة الدقة في المعلومات المجمعة في مراحل إعدادها المختلفة للتركيز على الواضحات التي تؤدي إلى عدم دقة هذه المعلومات .

- ( أ ) فاللعلومات قد تكون غير دقيقة في شكلها الأصل الذي تعطي به ، كأن يكون التسجيل غير سليم .  
( ب ) كما قد يكون عرض هذه المعلومات غير دقيق ، أي لا تكون ممثلة لجميع النواحي التي يجب أن تعرضها .  
( جـ ) أو قد تكون عملية تشغيل المعلومات غير دقيقة ، نتيجة لأخطاء في المعدات أو الفنون أو الطرق المستخدمة .

#### ٩ - سهولة الرقابة :

ويقصد بها تحديد صعوبة أو سهولة ملاحظة وكتابة التقارير عن التغيرات المهمة في المعلومات كما تحدث . وهذا العصر يحتر مهم ، بصفة خاصة عندما تستخدم البيانات في تكوين خطة شاملة وممتدة . كما أن سهولة عملية الرقابة هي أساسا من أهم وظائف البيانات في عملية التخطيط .

#### ١٠ - الجوانب السلوكية في البيانات :

يقترح الباحث ضرورة دراسة العوامل والمفاهيم السلوكية عند تصميم نظام للمعلومات الإدارية في البنك لكل من عملاء البنك والعاملين فيه ، ومن هذه المفاهيم السلوكية ما أوردتها تقارير جمعية المحاسبين الأمريكيين .

أولا : الدافعية .

ثانيا : القلق والصراع .

ثالثا : الاتجاهات وتغيرها .







المصدر : البنوك الإسلامية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : مارس ١٩٨٩

وسوف يعرض الباحث متطلبات هذه الجوانب السلوكية بشيء من التفسير .

#### أولاً - الدافعة :

وتختص هذه النظرية بدراسة الأسباب التي تدعو الأفراد إلى اختيار أو رفض إجراءات معينة وإصرارهم على اختيار معين ، رغم ما قد يواجهونه من صعوبات وأخطار .

ويرى الباحث أن مضمون نظرية الدافعية بالنسبة للمحاسبين قد يفوق أى فرع آخر من العلوم السلوكية ، أو بعبارة أخرى فإن البحث عن السلوك التنظيمي يجب أن يتجه إلى بيان نوع الدوافع التي تتولد عن التنظيم في البنوك ، وأن يتناول تطوير العمل المصرفي لتحقيق أقصى إشباع ممكن للاحتياجات المرتبطة بالعمل وذلك بوضع سياسة واضحة للدوافع والحوافز والترقية بالنسبة للعاملين حتى يقدمون أقصى مساهمة ممكنة للمنطقة التي يعملون فيها .

كذلك يجب على التنظيم في المصرف مراعاة أهمية الوقت بالنسبة للعملاء الذين يتعاملون لدى البنك ، وذلك بسرعة إنجاز الأعمال وتلبية رغبات العملاء والاستجابة إلى طلباتهم ، وبالتالي تقليل معدلات انتظار العملاء وهذا العامل من وجهة نظر الباحث يعتبر من الدوافع الأساسية التي تبنى عليها تطوير الخدمات المصرفية وتوسع مجالاتها .

#### ثانياً - دراسة القلق والصراع لدى العاملين المتعاملين مع البنك :

يمثل مفهوم القلق كما أوضحته جمعية المحاسبين الأمريكيين وأنه الحالة التي يمر بها الفرد عندما يتعرض لأخطار خارجية تهدد تحقيق ذاته ، كما عرفت اللجنة الصراع على أنه « يشير إلى سلوك المجموعات المتنافسة بعضها على بعض أو التناحس بين الأفراد أو عدم التأكد من داخل الفرد » ويرى الباحث ضرورة دراسة هذه العوامل عند تطوير الخدمات المصرفية حيث أن بعض النظم التي قد يتجهها البنك قد تسبب قلقاً





المصدر : الميثاق الإسلامي

النشر والخدشات الصحفية والمعلومات التاريخ : مارس ١٩٨٩

وصراعاً لدى العاملين والمتعاملين مع البنك ، لذلك يرى الباحث أنه يلزم تطوير الخدمات المصرفية القضاء على التلق والصراع عن طريق دراسة ما يلي :

( أ ) دراسة الهيكل التنظيمي وضرورة تطويره :

إن تطوير الخدمات المصرفية وتوسيع مجالاتها لا يمكن أن

يتم من فراغ تنظيمي ومن مستلزمات هذا التطوير القضاء على التلق والصراع ضرورة التنسيق وتحديد الاختصاصات وتناسب السلطات مع المسؤوليات ، ووضوح السياسات الإدارية المختلفة ، كما يرى الباحث ضرورة تقسيم العمل في المصارف بصفة عامة حيث أنه من الملاحظ أن تقسيم العمل يتم غالباً في الفروع الكبيرة الحجم ، وهي تمثل نسبة ضئيلة من المجموع الكلي للفروع ، حيث يلاحظ في الفروع الصغيرة الحجم أن رئيس الحسابات يقوم بالإشراف على كل أعمال الفروع تقريباً ، وهذا يمثل نقطة اختناق في مراحل سير العمل إذا يتكبد على مكتبه الكثير من المستندات والشيكات والأوراق لمراجعتها والتوقيع عليها ، وهذا يعطل فترة انتظار العميل الأمر الذي يساعد على خفاق قلق لدى العميل تجاه البنك .

كذلك يرى الباحث ضرورة التعاون بين جميع أعضاء الهيكل التنظيمي في البنك حيث أن ذلك يساعد على اكتشاف العقبات والمعوقات التي تقف حائلاً دون التطوير ، وبالتالي القضاء أو على الأقل تخفيف الصراع بين أعضاء المنظمة .

كذلك يرى الباحث ضرورة تقسيم النشاط المصرفي إلى مراكز مسئولية عند تطوير الهيكل التنظيمي حيث يجب على كل شخص في الهيكل التنظيمي أن يعرف المراكز التي يتبعها كما أن التخصص وتقسيم العمل من العوامل التي تساعد في تنفيذ التطوير المستهدف للخدمات المصرفية والحد من الصراع والتلق والأمر الذي يحفز العاملين على تنفيذ التطوير وتحسينه .

( ب ) توافر عنصر الأمان والاطمئنان لدى العاملين والمتعاملين مع البنك ، يجب توافر الأمان والاطمئنان





المصدر : البنوك الإسلامية

التاريخ : مارس ١٩٨٩ النشر والخدمات المصرفية والمعلومات

للعاملين بالجهاز المصرفي الذي سيرلون تنفيذ هذا التطوير ، الأمر الذي يجب ألا يترتب عليه تعرض العاملين لمخاطر معينة سواء من الناحية المالية أو الجسدية أو النفسية وذلك حتى يظلون بروح عالية على تقديم جهودهم المطلوبة ومقترحاتهم البناءة التي تكشف عن واقع التطبيق العلمي .

كما يجب توفير عنصر الأمان والأطمئنان بالنسبة للعملاء المتعاملين مع البنك وذلك بسرعة إنجاز أعمالهم كذلك الاحتكاك الدائم مع العملاء المتعاملين مع البنك لأن ذلك قد يؤدي إلى إدخال خدمات مصرفية جديدة حسب لوائح معينة من العملاء أو تصوير الخدمات القائمة حسب رغبات العملاء ولاشك أن ذلك سوف يخفف من حدة القلق عند التعامل العميق مع البنك .

(جـ) سياسة تدريب العاملين لمسايرة تطوير الخدمات المصرفية ، يجب أن تسير سياسة التدريب ووسائله مع خطة تطوير الخدمات المصرفية أو توسيع مجالها لأن ذلك سوف يؤدي إلى سرعة إنجاز الأعمال وتلبية رغبات العملاء والاستجابة إلى طلباتهم وبالتالي تقليل معدلات انتظار العملاء وهذا يتطلب خبرات إضافية وكفاءات متنوعة وعلى درجة من المهارة ، ويجب أن تكون هذه الكفاءات محددة حتى تتماشى مع متطلبات التطوير وهذا يتطلب من ناحية أخرى تطوير أماكن العمل حتى يتناسب مع التسلسل الجديد للعمليات وتوفير وسائل جديدة للعمل بمساعدة على تقديم الخدمات المصرفية الجديدة دون مواقف من داخل البنك ولاشك أن هذا العامل هو اللبنة الأساسية التي يبنى عليها تطوير الخدمات المصرفية وتوسيع مجالها لأن تلك السياسة ستؤدي إلى القضاء أو التخفيف من القلق والصراع بين العاملين كذلك سهولة وسرعة تقديم الخدمات المصرفية التي يخفف من القلق لدى العاملين المتعاملين مع البنك الأمر الذي سيؤدي إلى إنجاز تطور الخدمات المصرفية .

ثالثا : الاتجاهات وتغييرها :





المصدر : المواء الإسلامية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ع.ر.س. ١٩٨٩

إن معرفة اتجاهات العملاء المتعاملين مع البنك والعاملين فيه يصير عاملا هاما في التنبؤ والتأثير في سلوكهم . ويمكن تعريف الاتجاهات بأنها تنظيم معتاسق من المفاهيم والمعتقدات والعادات والدوافع بالنسبة لشيء محدد .

لذلك يرى الباحث ضرورة أن يكون الهيكل التنظيمي في البنك واضحا محددا حتى لا يخلق الاتجاهات غير مرغوبة داخل البنك الأمر الذي يزيد القلق والصراع بين أعضاء المنظمة كذلك دراسة اتجاهات العملاء العملاء تجاه البنك وذلك بدراسة نوعية العملاء حيث تؤثر نوعية العملاء على الوقت الذي ينتظرونه بالبنك وذلك من نواحي مختلفة تبين معرفتهم لمتطلبات إنجاز أعمالهم كذلك ثقافة العملاء وبيئتهم الحضارية والتي تحدد أهمية الوقت لديهم - لذا يجب أن يناسب شكل التطوير في الخدمات المصرفية وتكلفته مع اتجاه العملاء ناحية البنك مع الأخذ في الاعتبار الوعي المصرفي وعمية معاملتهم مع البنك ولا شك أن دراسة تلك الاتجاهات تساعد بشكل واضح على تطوير الخدمات المصرفية .

الفرع الثاني : النموذج الرياضي المقترح لتطوير الخدمات المصرفية :

وتظهر أهمية التحليل الكمي كأداة تخطيطية في المقام الأول قبل أن تكون أداة رقابية أي إنها وسيلة دقيقة لاكتشاف البدائل الممكنة ثم تقديمها واختيار أفضل بديل منها ، وذلك بهدف استغلال الوقت المتاح لأداء الخدمات المصرفية أفضل إستغلال .

وفي حقيقة الأمر تطور استخدام هذه الأساليب العلمية يحمل معه تحديا يجب أن يواجهه المحاسبون في الوقت الحاضر ، ففى الماضى استطاع المحاسبون بالمهارة الخاصة وبعد النظر







والخبرة العلمية ، أن يجلبوا حلا لكثير من المشاكل ، وبازدياد حجم المشاكل وتعقدها لم يعد من الممكن استخدام هذا الأسلوب في معالجتها ، بل أصبح من الضروري على المحاسبين أن يضمنوا على قدرتهم الخاصة الأساليب العلمية في التحليل حتى يكون لهم مجال في الإدارة الحديثة وبذلك يجب أن توسع في فهم طبيعة المحاسبة فلا تقتصر عند حد النظر إلى الوظيفة المحاسبية على أنها تتحدد بتسجيل وتبويب المعاملات المالية ثم تحليل وتفسير وعرض نتائجها ، بل يجب النظر إليها بوصفها نظاما لتجميع بيانات كمية وبنائنا من المعلومات بما في ذلك الطرق والوسائل التي تتعلق باستخدام هذه المعلومات من أجل مساعدة الإدارة في التخطيط للمستقبل والرقابة .

وهذا الفهم للوظيفة المحاسبية نجد أن المحاسبة تقرب من بحوث العمليات التي تهدف إلى البحث عن أفضل الحلول للمشاكل التي تواجه الوحدة الاقتصادية وتقدم في اختيار البدائل .. ومن ثم فإن المحاسبة وبحوث العمليات تلتيان في خدمة الإدارة في مجال التخطيط مع اختلاف طبيعة دورهما والوسائل المساعدة لكل منهما .

ولهذا فإن دور المحاسب في رأى الباحث يتلخص في قيامه بتجميع وتجهيز البيانات المختلفة الناشئة عن النظام المحاسبي السليم وتقديمها لجهاز المعلومات في الوحدة وهذه البيانات تتعلق بالصرف على المشكلة موضوع البحث لأن الصرف على المشكلة يفيد في صياغة نموذج الحل ، وأخيرا في تقييم النموذج ، وهو عن تقديم هذه البيانات بالصورة التي تلزم متطلبات بحوث العمليات وحتى يؤدي المحاسب هذا الدور بالكفاءة المطلوبة يتحتم عليه :





المصدر : أكتوبله لاسلامية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٨٩

- أن يتم تقدير كلف من طرق التحليل الكمي حتى لا تصبح منه فرصة لتقديم خدمة حقيقية للإدارة وحتى يبقى للمهمة منزلتها التاريخية بوصفها أكثر الأدوات الكمية أهمية للوحدة .

- يقصر دائرة عمله بمعالجة وتفسير وقائع تاريخية بل بنظرة للمستقبل وإلى متطلبات التخطيط والرقابة ، وهذا ما سوف يستمره الباحث من خلال هذا البحث نظرا لأن الخدمات المصرفية تؤدي في ظروف معينة ، سواء ما يتعلق منها بالدولة أو ما يتصل منها بظروف الجهاز المصرفي وإمكاناته المتاحة - وتوقعات العاملين به ، فضلا عن أن نوعية عملاء الجهاز المصرفي طالى الخدمة تؤثر أيضا في نوع الخدمة وكيفية إنجازها والوقت المستغرق فيها ، لذلك يرى الباحث ضرورة استخدام الأسلوب العلمي لتطوير الخدمات المصرفية والنظر في إمكانية توسيع مجالاتها لتلبي احتياجات الدولة من ناحية ، ورغبات العملاء من ناحية أخرى .

ومن خلال البحث يناقش الباحث إحدى المشكلات التي تواجه قطاع الخدمات المصرفية وهي مشكلة عملاء البنك الذين يصطفون أمام شباك موظفي البنك لإنجاز الخدمة المطلوبة حيث تختلف طول خط الانتظار بحسب كفاية الخدمة وعدد مراكز تأدية الخدمة وطاقتها وكذلك بحسب وصول الوحدات الواردة طالبة الخدمة ، ونجد في بعض الحالات خطوطا طويلة للانتظار بينما في حالات أخرى لا توجد خطوط انتظار لأن الخدمة تؤدي فوراً .

ويقترح الباحث استخدام أسلوب نماذج خطوط الانتظار لتطوير الخدمات المصرفية لحل مشاكل انتظار العملاء حيث تتعرف صفوف الانتظار بأنها الوصول التابع لمجموعة من الطلبات المراد خدمتها ، فإذا كان معدل وصول الطلبات أكبر من معدل خدمة هذه الطلبات فإن على بعض هذه الطلبات أن تنتظر في الصف أمام أجهزة الخدمة منتظرة عاطلة أي تكون هي بذاتها صف انتظار ، لذلك نرى أن خطورة المشكلة تكمن في أن كلا من نوعي الانتظار (انتظار الوحدات طالبة الخدمة وأجهزة الخدمة) ، إنما يمثل تبصر تكلفة ، وبالتالي فإن تخفيض وقت انتظار الوحدات





المصدر: التنبؤات الإسلامية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: مارس ١٩٨٩

طالبة الخدمة قد يم زيادة عدد أجهزة الخدمة يترتب عليه زيادة وقت انتظار العملاء ، مما قد يؤدي إلى انصرافهم عن طلب الخدمة .

ويرى الباحث أن تطبيق أسلوب صفوف الانتظار في تطوير الخدمات المصرفية يؤدي إلى تسهيل حساب مقاييس معينة يستعان بها في الوصول إلى أنسب الحلول مثل :

- تحديد احتمال وجود عدد معين من عملاء البنك في صف انتظار .

- تحديد عدد العملاء المنتظرين في أى وقت .

- متوسط فترة انتظار العملاء في أى وقت .

ويمكن تقسيم مشكلة صفوف الانتظار إلى :

( أ ) تيار المدخلات أو توزيع طالبي الخدمة :

وهو تيار العملاء المراد خدمتهم ، ويوجد عادة فترة زمنية بين كل طلب وآخر ولكن يصعب تحديدها أو تحديد نقطة وصول الطلبات ، وذلك لأن تيار المدخلات يكون متغيراً عشوائياً ويعتمد على الزمن ، ولذلك فمن الأفضل معرفة صفات هذا المتغير وإعداد توزيع احتمالي لسلوكه من التوزيعات الأكثر شيوعاً وهو توزيع « بواسون » .

( ب ) عملية الخدمة :

وهو أداء الخدمة لتيار المدخلات وبذلك يكون ضروريا معرفة وضع ترتيب أجهزة الخدمة ومعرفة عدد العيود التي ستسيرها جهاز الخدمة ويعبر عنه بالنسبة لوحدة زمنية كأن يكون المعدل « هـ » طلب في الساعة أو « عملاء في اليوم ، أو عشرين سيارة في الساعة .. وهكذا ...





المصدر : ..... ٢ تبينوله للإسلامية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : مارس ١٩٨٩

- وقد يكون وقت أداء الخدمة ثابتا لكل العملاء .
- وقد يكون أداء الخدمة عشوائى أى متغير ولكن احتمالاته معروفة .

ويلاحظ أن علاج مشكلات الانتظار يعتمد على حساب الاحتمالات لكل من وصول العملاء واحتمالات طول وقت أداء الخدمة . وحيث لا يتيسر معرفة هذه الاحتمالات فإن التنبؤ بنشاط خط الانتظار من عدمه أو التنبؤ بمتوسط فترة الانتظار للعميل أو لوحدة تأدية الخدمة يصبح مستحيلا .

(جد) تيار المخرجات :

تمثل المخرجات في (الوحدات) التي أدبت لها الخدمة ومن الواضح أن كل وحدة حصلت على خدمة ، ... قد مكثت لفترة من الوقت لتأديتها وتسمى هذه الفترة بمدة الخدمة كما أنه من الواضح أيضا أن طول هذه الفترة إنما يعتمد على عوامل كثيرة منها :

- كمية الخدمة المطلوبة ونوعيتها .
- حالة الجهاز الذى يقوم بأداء الخدمة .

لذلك فإنه لا يمكن معرفة طول هذه الفترة مسبقا ، وإنما يعتبر متغيرا عشوائيا . يجب معرفة الملوكة الاحتمال له ، أى يجب تحديد التوزيع الاحتمالى لمدة الخدمة ، ومن التوزيعات العامة التى تستخدم في تحديد مدة الخدمة هو التوزيع الأس السالب . فإذا فرض أن لدينا متغير عشوائى مثل (س) ، فإن قيمة هذا المتغير تتراوح من صفر إلى واحد .

أساسيات النموذج الرياضى المقترح لحل مشاكل انتظار العملاء فى البنوك :

قبل أن يعرض الباحث النموذج الذى يقترحه لحل المشكلة موضوع البحث يلزم الإشارة إلى أمور عامة يجب مراعاتها







المصدر: البنوك الإسلامية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : التاريخ: مارس ١٩٨٩

أعند حل مشاكل صفوف الانتظار تمثل في الآتي :

- ( أ ) التأكد من أن البيانات التي تم جمعها معبرة عن حالة المجتمع ولا تحتوي على حالات خاصة .  
( ب ) تدوين البيانات التي سوف تستخدم في حل المشكلة موضوع البحث .

( جـ ) التعبير عن متوسط معدل وصول الوحدات طالبة الخدمة بالرمز ( ) وكذلك متوسط معدل الخدمة بالرمز ( ) بوحدات زمنية من طبيعة واحدة مثل الدقائق أو الساعات ..... غ .

( د ) تحديد ما إذا كانت المدخلات تأتي من مجتمع محدود أو مجتمع غير محدود .

( هـ ) بيان الحدود الواجبة لاتخاذ القرار .

ويقوم النموذج الذي اقترحه الباحث لحل مشاكل الانتظار في قطاع البنوك على الفروض الآتية :

١ - أن معدل وصول الوحدات طالبة الخدمة يتبع توزيع بواسون ..

٢ - أن زمن الخدمة يتبع التوزيع الأسي .

٣ - أن نظام الخدمة المتبع هو الوحدات التي تصل أولاً تقدم أولاً .

وعلى أساس الفروض السابقة يمكن تطبيق المعادلات الآتية في هذا النموذج :

$$C = \frac{M}{\bar{M}} = \frac{\text{متوسط معدل الوصول}}{\text{متوسط معدل الخدمة}}$$

حيث C تمثل احتمال وجود وحدة واحدة في خط الانتظار وتمثل درجة كثافة الحركة ويسمى أحياناً بمعامل الاستخدام .

وحيث أن M تمثل عدد منافذ الخدمة وعدد الشبايك في البنك .





المصدر: التنبؤات الاقتصادية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: مارس ١٩٨٩

- ح. ن احتمال وجود عدد من الوحدات في غلط الانتظار لحظة من الوقت .  
ح صفر = احتمال عدم وجود أى وحدة في غلط الانتظار لحظة من الوقت .  
ت (أ) = متوسط الوقت الذى يقضيه العميل في الانتظار قبل بدء الخدمة .  
ويكون النموذج المقترح كما يلى :

$$\text{حيث أن } C = \frac{1}{1 - S}$$

$$\frac{\frac{C(S)}{(S-1)} + \frac{C(0)}{1(0)}}{S} = \frac{C(S)(1-S)}{[1 - \frac{C}{S}]}$$

ولو فرضنا أنه في أحد البنوك تمكنت الإدارة من توفير المعلومات الآتية عن طريق معدلات تدفق العملاء في الساعة وكان المعدل ٢٤ عميلا وكل عميل يقضى بمتوسط ٥ دقائق على أن النظام المتبع للخدمة هو الحاضر أولا يخدم أولا - كما أن البنك يفتح أبوابه أمام العملاء ٥ ساعات يوميا . ويكون تطبيق النموذج المقترح كما يلى :

$$\begin{aligned} \text{معدل الوصول} &= 24 \text{ عميلا / ساعة} \\ \text{معدل الخدمة} &= 12 \text{ عميلا / ساعة} \\ \text{حيث } C &= \frac{24}{12} = 2 \\ \text{وبفرض أن البنك يستطيع فتح 3 منافذ للخدمة (عدد الشبايك)} \end{aligned}$$





المصدر: البيانات الثانوية

التاريخ: مارس ١٩٨٩ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

$$\text{حيث أن } C = \frac{1}{1 - \dots}$$

$$\frac{C(1)}{(1-C)} + \frac{C(2)}{1(2)} = \frac{1}{n}$$

$$\frac{C(1)}{(1-C)} + \frac{C(2)}{1} = 0.8$$

$$\frac{1}{C(2)} + \frac{C(2)}{1 \times 2} + \frac{C(2)}{1} + \frac{C(2)}{1} = 0.8$$

$$0.8 = \frac{1}{1} = \frac{1}{\frac{1}{2} + 2 + 2 + 1}$$

لأننا : متوسط الوقت الذي يقضيه العميل في خط الانتظار قبل بدء الخدمة ت (أ)

$$T(1) = \frac{C(1)}{C}$$

$$(1-C) \left( \frac{C}{1} \right)$$

$$T(1) = \frac{C(1)}{C(1-C) \left( \frac{C}{1} \right) \times 12}$$

$$T(1) = \frac{0.88}{\frac{1}{2} \times 6 \times 36} = \frac{0.88}{1.08} = 0.81$$

متوسط الوقت الذي يقضيه العميل في خط الانتظار في شبكاتك (منافذ خدمة) قبل بدء الخدمة هو ٠.٨١ دقيقة

$$\frac{0.81 \times 60 \times 24}{60} = \text{انتظار للصف هنا}$$





المصدر: البحوث الإسلامية

التاريخ: مارس ١٩٨٩ للتشهر والخدمات الصحفية والمعلومات

وإذا استطاع البنك فتح منفذ رابع للخدمة (شباك) سيكون تطبيق النموذج المقترح حيث أن من تصبح ٤ بدلاً من ٣ كالتالي:

$$ت (١) = \frac{١٣ \cdot (٢)}{٢(٢-١) + (١ \times ٢ \times ٣ \times ٤) + (٤) + (١٢)}$$

$$ج = \frac{\frac{١}{٢} + \frac{١}{١٣} + \frac{١}{١١} + \frac{١}{١٩}}{\frac{١}{٢(٢-١)} + \frac{١}{١ \times ٢ \times ٣ \times ٤} + \frac{١}{٤} + \frac{١}{١٢}}$$

$$= \frac{١٦}{\frac{١}{٢} + \frac{١}{١٣} + \frac{١}{١١} + \frac{١}{١٩}} + \frac{١}{١} + ٢ + ٢ + ١$$

$$١٣ = \frac{٢}{٧} = \frac{١}{٧} = \frac{١}{٧} = \frac{١}{٧}$$

$$٧ \frac{٢}{٧} \quad ٨ \frac{١}{٧} \quad + \quad ٦ \frac{١}{٧}$$

ويكون متوسط الوقت الذي يقضيه العميل في خط الانتظار قبل بدء الخدمة .

$$ساعة ,٠٠٧ = \frac{١٦ \times ,١٣}{\frac{١}{٧} \times ٢٤ \times ٤٨}$$

$$ساعة ,٠٠٧ = \frac{١٦ \times ,١٣}{\frac{١}{٧} \times ٢٤ \times ٤٨}$$

$$دقيقة ,٠٤٧ = ٦٠ \times ,٠٠٧ =$$

∴ متوسط الوقت الذي يقضيه العميل في خط الانتظار في حالة زيادة منافذ الخدمة إلى أربعة منافذ (شبايك) قبل بدء الخدمة المنخفض لكي يصبح ,٠٤٧ دقيقة .

$$ويعتبر مجموع الانتظار في اليوم = \frac{٠,٤٧ \times ٥ \times ٢٤}{٦٠}$$

أي متوسط الوقت الذي يقضيه العميل في الانتظار المنخفض في حالة زيادة مراكز الخدمة من ٣ إلى ٤ من ٢,٧٠٠ دقيقة إلى ,٠٤٧ دقيقة نتيجة لتطبيق النموذج المقترح وهو ما يرى الباحث من ضرورة استخدام الإدارة في







المصدر: البنوك الإسلامية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: مارس ١٩٨٩

البنك تلك النماذج الكمية في تخطيط تلك المشكلة حتى يمكن  
القضاء على الاختناقات على شبكات الخدمات المصرفية أو  
على الأقل تخفيفها بشكل ملحوظ الأمر الذي يعد أمراً  
ضرورياً لتطوير الخدمة المصرفية .

#### نتائج وتوصيات البحث

١ - يوصى الباحث بضرورة إيجاد نظام  
للمعلومات والدراسات السلوكية كركيزة  
أساسية لتطبيق النموذج الذي اقترحه الباحث  
على أن يتم ربط هذا النظام بنظام للمعلومات  
على المستوى القومي بعلاوة البنك المركزي  
للاستفادة من بيانات ومعلومات التغذية  
العكسية .

٢ - يوصى الباحث بتطبيق النموذج المقترح  
حيث يوضح أنه في حالة وجود اختناقي في أداء  
الخدمات المصرفية فإنه يجب تطبيق سياسة  
التوسع الأفقي والرأسي معاً ، والأولى تعني  
توسعات في منافذ الخدمة والثانية برفع الكفاءة

التدريبية للعاملين وضغط الأعمال الروتينية  
أثناء تأدية الخدمة .

والله ولي التوفيق د. كمال عبد السلام حسن





المصدر: النبوة الإسلامية

التاريخ: مارس ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# التكاليف والرقابة في الفكر الإسلامي

للأستاذ الدكتور / محمد عطية  
أستاذ محاسبة التكاليف بجامعة  
الزقازيق - وأستاذ المحاسبة  
الإسلامية بجامعة أم القرى

إن القرآن الكريم لم يكن رسالة إلى قوم معين أو إلى فئة من البشر في وقت معين بالذات ، بل هو كتاب جامع يناسب كل الأفرام والفئات والأزمنة - فهو ينظم العلاقات الاجتماعية ويشرح القوانين والعلاقات الطبيعية والكونية ، ويسجل الحوادث التاريخية ويهيئ ويبين الطريق في هذه الحالة ﴿ وكل شيء فصلناه تفصيلاً ﴾ .

والإسلام له الفضل الأول في تطور الأفكار الاقتصادية إلى شكلها الحديث ، لأن الإسلام رسالة شريعة وفكر وعمل للبشرية كلها ، فقد خلق الله سبحانه وتعالى الإنسان لكي يكون خليفة في الأرض ، ويعلم الخالق جلت قدرته - يقينا - ما يصلح خلقه وينظم شئونهم ويهديهم إلى سوء السيل ﴿ ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير ﴾ .

والرقابة العلمية هي مقارنة النتائج الفعلية بالأهداف المحددة مقدما ، وبذلك فإن الرقابة تتضمن التخطيط





المصدر: البزلة الإسلامية

التاريخ: مارس ١٩٨٩ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

للمستقبل وإعداد الأنماط وقياس الانحرافات ومحاسبة المسئولين .

ويبحث الإسلام على استغلال الموارد الاقتصادية أحسن استغلال ، وتحقيق رقابة عامة لتحقيق ذلك ، وقد مر رسول

الله ( صلى الله عليه وسلم ) على شاة ميتة وملقاة على الأرض فقال عليه السلام ( ما عليها لو انطعم بها بيا ) قالوا إنها ميتة فقال : ( إنما حرم الله أكلها ) .

القياس الدقيق :

علم القياس هو العلم الذى يبحث فى صحة النتائج أو فساده وهو العلم الذى يجمع القوانين التى تعصم الذهن من الوقوع فى الخطأ فى الأحكام ، وعلم القياس من علوم الرسائل لا من معارف الفانيات ، بمعنى أنه وسيلة فقط توصلنا إلى أغراض عملية فى العلوم المتداصلة ، ولذلك فإن أساتذة الانتاج يعرفون علم القياس بأنه هو علم تقييم التقديرات المجهول .

والمعنى الثانى لعملية القياس هو تقدير أو معرفة قيمة الشيء بمقارنته بكمية معيار معروف معارف عليه ، وقد يكون الشيء المقاس وزناً أو مسافة أو حجماً أو زمناً أو تكلفة أو غير ذلك ، وهذا يعنى بالتحال أن القياس هو مقارنة بين الشيء المراد قياسه ، وبين شيء آخر معروف قدره ومطلق عليه .

وقد اهتم الإسلام بضبط القياس لأنه يورث العدالة والرق والسعادة والرخاء للمجتمع ، ولتستشهد بقوله تعالى : ﴿ وأقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان ﴾ ، ويقول تعالى أيضاً : ﴿ وأوفوا بالكيل إذا كنتم بالقياس المستقيم ﴾ ، ويقول رسول الله ﷺ ( زن وأرجح ) ويصف الله سبحانه وتعالى دقة قياسه جلت قدرته بقوله ﴿ وأحاط بما لديهم ، وأحصى كل شيء عدداً ﴾ وفى آية أخرى ﴿ فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره ﴾ ويقول تعالى : ﴿ ونضع الموازين القسط ليوم القيمة فلا تظلم نفس شيئاً ، وإن كان مثقال حبة من خردل أتينا بها ،





المصدر : الميزان الإسلامية

التاريخ : مارس ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وكفى بنا حاسين .

ول العصر الحالي ، يقول علماء المراكب الفضائية أن  
الإنسان قد تمكن من وضع قدميه على القمر بفضل عاملين  
أساسيين ، هما القياس الدقيق والأجهزة الإلكترونية ، وأن  
تطور القياس إلى هذه الدقة المذهلة يعود إلى تقدم الرياضة  
الحديثة واختراع الأجهزة الحاسبة الإلكترونية .  
التخطيط :

يحاول الإنسان أن يوازن بين ما يستحوذ عليه وما هو  
لازم له ، وقد حرص كل مسلم على موازنة إيراداته بنفسه

المرفوعة ، أسوة بما اتبعه يوسف عليه السلام الذي قام  
بتخزين الحبوب المتوقع انتاجها ، عندما تبأ بحوث سبع  
سنين دون انتاج ﴿ قال تزرعون سبع سنين دأبا فما حصدتم  
فلدروه في سبله إلا قليلا مما تأكلون ﴾ ، ثم يأتي من بعد ذلك  
سبع شداد يأكلن ما قدمتم هن إلا قليلا مما تحصدون ﴿  
والإسلام يجمع بين الانتفاع بالعقل والإيمان بالغيب ، فيقول  
على بن أبي طالب ( إغفلها وتوكل ) .

ومن مزايها التخطيط الجيد أن يكون في حدود الطاقة  
﴿ وأعدوا لهم ما استطعتم ﴾ وأن يكون متبنا على أرقام علمية  
يمكن الاعتماد عليها ﴿ ولا تلف ما ليس لك به علم ﴾ .

إعداد الأنماط :

يقضي إعداد الأنماط ( المعايير ) القيام بالبحوث  
والدراسات بقصد تحديد مجموعة من المواصفات أو الشروط  
أو الكميات التي تعدها الإدارة ، ثم تصورها كدليل مرشد  
للمستورين عن التنفيذ ، والتكاليف الخطية ذات شقين الأول  
يمثل أنماط كمية والثاني أنماط نقدية أو بمعنى آخر الترجمة  
المالية لأنماط الكمية ، ويقول الرسول ﷺ ( خيركم الخط  
الأوسط ) كما يقول أيضا ( أما أنها ستكون لكم الأنماط ) .

وقد بين الله عز وجل في خلقه للكون من معاد وما يعرج  
فيها ، ومن أرض وما يخرج منها ، أنه كان حكيما وخيرا ،  
فقد كانت التنظيمات والترتيبات لهذا الكون والمجتمعات  
التي تضم مخلوقاته من : إنس وجن ونبات وحوان كلها







المصدر: البوابة الإسلامية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: مارس ١٩٨٩

قائمة على المعايير الدقيقة وقد حدد الله سبحانه وتعالى -  
لطفا ورحمة - الرزق لعباده بأنماط ومحاسبات معينة عسوية  
أن يغفوا في الأرض ، وما فعل ذلك إلا لأنه غير عباده فأراد  
اللطيف والرحمة بهم ﴿ولو بسط الله الرزق لعباده لبغوا في  
الأرض ، ولكن ينزل بقدر ما يشاء إنه بعباده غير  
بصير﴾ .

وهناك آيات كثيرة تشير إلى إعداد الأنماط ومن ذلك  
قوله تعالى ﴿وكل شيء عنده بمقدار ، ﴿وإن من شيء إلا  
عندنا خزائنه وما ننزله إلا بقدر معلوم﴾ كما بين الله سبحانه  
وتعالى تربيته لأقوات البشر على الأرض ، وكيف أنه قدر  
هذه الأقوات وحددها في أربعة أيام وجعل في الأرض  
الإمكانات المتاحة لتوليد هذه الأقوات للعباد جميعا فقال  
سبحانه وتعالى : ﴿وجعل فيها رواسي من فوقها وبارك فيها  
وقدر فيها أقواتها في أربعة أيام سواء للسائلين﴾ .

وكما قدر الله سبحانه وتعالى الأنماط في خلقه للكون ،  
لقد فرض الله عز وجل على الإنسان الأنماط التي يجب أن  
يتبعها في حدود ما يرضى الله وينظم المجتمع لتكون مرشدا  
للتفكير واستخدامها في أغراض المقارنة والرقابة ، ومن أمثلة  
ذلك عندما أمر الله سبحانه وتعالى نبيه داود عليه السلام أن  
يصنع الدروع اللازمة لحياته وجيشه ، ولكنه أمره في نفس  
الوقت بمعايرة السرد وأجزاء الحديد التي يصنع منها هذه  
الدروع حتى تكون ملائمة لأداء مهمتها في المحافظة على أفراد  
الجيش ، وأن يتم صناعتها دون تبذير في استخدام الحديد  
الحام فيقول عز من قائل ﴿ولقد آتينا داود منا فضلا يا جبال  
أوقفي معه والطير وألما له الحديد أن اعمل مهابات وقدر في  
السرد : واعملوا صالحا إني بما تعملون بصير﴾ .

ولقد تطورت طرق المعايرة في العصر الحديث حتى  
صارت علمية بحتة وتعتمد على الكثير من أصول المحاسبة  
والمهندسة والإحصاء ، وفي الواقع ، فإن الأنماط غير المبينة  
على أسس علمية سليمة لا تؤدي إلى الأغراض المرجوة منها  
بل كثيرا ما تكون معقدة .

الرقابة :





الرقابة في اللغة معناها الحفظ والحراسة ، وهي تم بمعرفة الأفراد ل جميع المسويات لتبج الآخرين أثناء تأدية واجباتهم ومراجعة أعمالهم والتأكد أنها تسر وفقا للأهداف أو الأنماط المقررة ، والحكم عليها إما بالدقة والكفاءة أو الخذلان والإهمال .

وقد بين الإسلام أن الرقابة تم على ثلاثة مستويات هي رقابة الله سبحانه وتعالى ورقابة من الغير ورقابة ذاتية ، وهذه الرقابة تم بمقارنة النتائج الفعلية بالأنماط المحددة مقدما ، وقد ذكر الله سبحانه وتعالى أن رقابته تم على أعمال العبد بأعداد أنماط الحساب ومراقبة الأفعال فيقول تعالى : ﴿ ونضع الموازين القسط ليوم القيامة ﴾ وهذه الموازين هي التي حددها الله بأنها الحق في قوله : ﴿ والوزن يومئذ الحق ﴾ كما ذكرها في موضع آخر حين أنه أنزل الكتاب المقدس وهو المعيار أو الميزان الذي يحاسب الناس على أساسه فقال سبحانه ﴿ الله الذي أنزل الكتاب بالحق والميزان ﴾ .

ولهما يتعلق بجمع الأحداث الفعلية للإنسان وإلهايا ، يوضح السميع البصير كيف أنه مع الإنسان دائما فيقول سبحانه ﴿ ما يكون من مجرى ثلاثة إلا هو رابعم ولا خمسة إلا هو سادسهم ولا أدنى من ذلك ولا أكثر إلا هو معهم أينما كانوا ثم يهؤمهم بما عملوا يوم القيامة . إن الله بكل شيء عليم ﴾ .

كما يؤكد سبحانه وتعالى علمه بكل شيء بقوله : ﴿ ولقد خلقنا الإنسان وتعلم ما تروسس به نفسه ونحن أقرب إليه من حسبل الوريد إذ ينطق الغليظان عن اليمن وعن الشمال بعيد ، ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد ﴾ كما يذكرنا الله سبحانه وتعالى بأن كل شيء نفعله مكتوب ومسجل في كتاب دقيق بقوله ﴿ وكل شيء فعلوه في الزبر ، وكل صغير وكبير مستطر ﴾ .

أما الرقابة التي يقوم بها الغير على الإنسان فهي تختلف عن رقابة الله سبحانه وتعالى أو الرقابة الذاتية التي تبج من ضمير الإنسان عندما يظفر نفسه ، وقد وردت رقابة الغير في





المصدر: النبوة الإسلامية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٨٩/٣/١٩

قوله تعالى ﴿وقل أعمالوا فسوى الله عملكم ورسوله والمؤمنون﴾ وتعتمد الرقابة الحديثة على أدوات القياس (أنماط الكفاية) وحصر النتائج الفعلية ومقارنتها بالأنماط وقياس الانحرافات ودراستها، وإنفاذ الإجراءات اللازمة لتفادي حدوثها.

### قياس الانحرافات :

إن غاية التكاليف الفعلية هو اكتشاف التواحي التي انخرط فيها سير العمل الفعلي عن المقاييس الفعلية، إذ أن ذلك يدل على أن هناك عوامل فنية أو اقتصادية تعطلت مع سير العمل الفعلي أدت إلى هذا الانحراف، وقد تكون هذه العوامل لصالح المشروع إذا كانت الانحرافات التكاليف موجبة أو في غير صالح المشروع إذا كانت هذه الانحرافات سالبة.

وقد بين الله سبحانه وتعالى عملية مقارنة العمليات بالأنماط، فإنه يذكرنا سبحانه وتعالى بالمعايير والأنماط التي شرعها لنا، ومحاسبنا على هذه المعايير بالقياس والعدل فيقول تعالى ﴿والوزن يومئذ الحق فمن ثقلت موازينه فأولئك هم المفلحون﴾ وهذا يعني بوضوح في عملية مقارنة الأنماط بالأنماط واكتشاف الانحرافات، وأن أصحاب الانحراف الموجب هم المفلحون، كما قال عز وجل في موضع آخر ﴿ومن خفت موازينه فأولئك الذين خسروا أنفسهم في جهنم خالدون﴾ وهنا يتبين أن أصحاب الانحراف السالب هم الخاسرون.

ويم تحليل الانحرافات التكاليف حسب عناصرها ومسبباتها حتى يمكن تحديد المستويات والعمل على ملاطفة حدوث الانحرافات السالبة لتحقيق الكفاية الانتاجية في المشروع وزيادة فرص الربحية به.

### محاسبة المسؤولين :

تهدف الرقابة إلى تقييم الاداء ومحاسبة المسؤولين عن التصرفات الفعلية ﴿وأن ليس للإنسان إلا ما سعى﴾، وأن سعيه سوف يرى، ثم يجزاه الجزاء الأولي.

ومحاسبة المسؤولين هي الخطوة الأخيرة في عملية الرقابة،





المصدر : المجلد ١٤ الإسلامي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : مارس ١٩٨٩

وقد ذكر الله سبحانه وتعالى أن كل إنسان مسئول عن أفعاله التي تسجل في كتاب محاسب يعطى له ليقرأ بنفسه التزاماته ومسئولياته وكل إنسان أزمناه طاقته في عقله وبخبر له يوم القيامة كتابا يلقاه منشورا ، وفي هذه الآية الكريمة مبدأ الإفصاح في المحاسبة المالية وهو إظهار البيانات المحاسبية واضحة وشاملة ، ومبدأ مراكز المسئولية في محاسبة التكاليف وهو توجيه التقارير وفقا للمصروفات الإدارية الواردة في الهيكل التنظيمي .

ويظهر مبدأ محاسبة المسئولية أيضا في قوله جل وعلا ﴿ولا تكسب كل نفس إلا عليها ولا تزر وازرة وزر﴾ أخرى أي أن كل نفس لا تعمل إلا ذنوبها وكل أمره بما كسب رهين .

وفي الختام ندادي بصيغة عالية متبوية ( أن الرجوع إلى كتاب الله في كل شيء والاستعانة بما ورد به من قواعد وإجراءات ومناهج يجب أن يكون الاتجاه العام للباحثين والدارسين في جميع حقول العلم والمعرفة ، فلا يسمو فوق كتاب الله مرجع أو كتاب ، ولا يملو فوق كلمته كلمة ولا قول ولا يلقو الاستدلال به استدلال أو حجة ، والاستاذ الجامعي بصفة خاصة يجب أن يلم بهذا المرجع السماوي في المرتبة الأولى ، وقبل إلزامه بأي مرجع آخر من تأليف البشر مهما كان مستواهم الفكري والعلمي ، ويرى أن هناك الكثير من الآيات القرآنية التي تدعم نظريات التكاليف ومبادئها ، وعلى الباحثين أن يتقبلوا عنها ، ويستخرجون من ضائهم - ما فرطنا في الكتاب من شيء - ويستخرجون من كنوزه الثمينة الكثير من مقومات العلم والمعرفة بقدر ما يريد الله منهم - ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء ، والله تعالى أعلم .







المصدر: الموقف الإسلامي

التاريخ: مارس ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

#### مقدمة

نشرنا في العدد الماضي ( ٦٤ ) مقالا بعنوان  
« محاسبة الزكاة للشركات بأنواعها ، وتحديد  
الوعاء الزكوي في ميزانيتها ، ومعايير التقويم  
للأعيان المزكاة ، للدكتور شوقي اسماعيل  
شحاتة

وتابع اليوم نشر باقي البحث ( القسم  
الثاني - تحديد الوعاء الزكوي في شركات  
الأشخاص - دراسة تطبيقية ، والقسم  
الثالث : تحديد الوعاء الزكوي في شركات  
الأموال - الشركات المساهمة ) دراسة  
تطبيقية :

## القسم الثاني

### ٨ - تحديد الوعاء الزكوي في شركات الأشخاص

#### دراسة تطبيقية

#### للأستاذ الدكتور : شوقي اسماعيل شحاتة

- ٨ / ١ - مصادر الأموال الداعية في شركات الأشخاص سواء كانت شركات تضامن أو شركات توصية بسيطة وتشمل :
- رأس المال ويظهر في الميزانية رأس مال كل شريك متضامن أو موصى على حدة حيث أن كل شريك في شركات الأشخاص





المصدر : النبوة الإسلامية

التاريخ : مارس ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ملزم بأداء الزكاة على أمواله الزكائية شخصيا شأنه شأن الحاجر الفرد .

- الاحتمالات .

- أرباح العام .

٥ / ٢ - مناقشة جواز صحة الشركة في رأس المال في شركات الأشخاص بالعروض وهي ما سوى النقود ، واختلاف آراء الفقهاء :

مذهب الحنفية :

يشترط الحنفية أن يكون رأس المال من الأثمان أى النقود ، ولا تصح بالعروض إلا أن « الزيلعي » المتوفى سنة ٧٤٣ هـ يرى أن هناك وسيلة الإشتراك بالعروض وهي أن يبيع كل شريك جزءا من عروضه بجزء من عروض الآخر ، وبذلك يصبح الشركاء شركاء في الملك ، ثم بالعقد تصير شركة عقد ، وليس من الضروري أن يتم البيع مقايضة ، إذا يجوز أن يتم بالدراهم أى بالنقود .

ومذهب الشافعية : في رأى أن الشركة تصح في كل مثل من نقود وكيالات ، وموزونات ومعدودات متقاربة ، وتصح في القيمي بالوسيلة التي ذكرها الحنفية وهي عملية البيع بين الشركاء - وفي رأى أنها لا تصح إلا بالنقد المضروب - النقود .

مذهب المالكية :

إنفق المالكية على جواز الشركة في الصنف الواحد من النقود ، وعلى جواز الشركة بالعرضين يكونان بصفة واحدة واختلفوا في الشركة بالعرضين المختلئين ، وبالنقود المختلفة فيها بعمليات مختلفة حسب اتفاق الشركاء وتظهر ثمة هذا الخلاف في الشركات التي يدفع رأس المال بالجنبة المصري مثلا أو الدولار الأمريكي أو الريال السعودي .





المصدر: النبوة الإسلامية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: مارس ١٩٥٩

### مذهب الخنابلة :

العروض لا تجوز الشركة فيها ، وعن «أحد» رواية أخرى أن الشركة والمضاربة - أى المضاربة الشرعية - تجوز بالعروض ، وتقبل قيمتها وقت العقد رأس المال ، ذلك لأن مقصود الشركة جواز تصرف الشريكين في المالين جميعا ، وأن يصير الربح بينهما ، وهذا يحصل في العروض كحصوله في النقود . وقد أشرفت على رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التجارة - جامعة الأزهر - تناولت هذه المشكلة ، وكان الباحث موافقا في رسالته وقدم مفهوما جيدا في جانب جواز الاشتراك بالعروض في رأس مال الشركات يقوم على أنه من استقراء آراء الفقهاء فيها يتعلق بمدى جواز الاشتراك بالعروض في رأس المال تين أن هذه الآراء كانت منصبة على عروض التجارة ، ولم

تعرض لحكم الاشتراك بعروض القنية - أى الأصول الثابتة - وأنه من دراسة علل عدم جواز الاشتراك بعرض التجارة في الشركة يمكن القول بأن هذا الحكم لا ينسحب على الأصول الثابتة - عروض القنية - للأسباب التالية :-

أولا : أن الأصول الثابتة - عروض القنية - غير مخصصة للبيع ، وإنما هي مخصصة لعرض الانتفاع بها في الشركة وتحصيل الربح .

ثانيا : أن الزيادة في قيمة الأصول الثابتة - عروض القنية - ليست محلا للتوزيع ، ومن ثم لا يشترك فيها الشريك غير المالك للأصل .

ثالثا : الأصل في الأشياء الحل ما لم يتم دليل على العكس ، ولا تقاس الأصول





## المصدر : النبذة الإسلامية

التاريخ : مارس ١٩٨٩

الحسابات الشخصية الدائنة لكل شريك  
مطروحا منها لكل شريك الحسابات الشخصية

المدينة - وذلك وصولا لتحديد المركز  
الزكوى لكل شريك على حدة .

ويراعى فى شركة التوصية البسيطة أن  
الحسارة توزع بنسبة رأس المال لى جميع  
الأحوال ذلك أن مسؤولية الشريك الموصى  
محددة برأس ماله - ومؤدى ذلك أنه إذا  
زادت خسارة الشريك الموصى على رأس ماله  
فإن الشركاء المتضامنين يتحملون هذه الخسارة  
بنسبة دعوس أموالهم .

وإذا كان للشريك الموصى رصيد دائن أو  
قرض فإنه يدخل فى مركزه الزكوى .

أما إذا كان للشريك الموصى رصيد مدين  
نشأ بسبب خسائر عن أعوام سابقة فإنه لا  
يجوز تحصيله من الشريك الموصى الذى تتحدد  
مسئوليته فى حدود رأس ماله ، ويقفل فى  
حساب رأسماله .

وإذا كان منشأ الرصيد المدين للشريك  
الموصى مسجوبا قام بسحبها فإنه يلتزم بسداد  
الرصيد المدين ، ولو زادت الخسائر عن رأس  
المال المدفوع .

## للتشهر والخدمات الصحفية والمعلومات

الثابتة - عروض القنينة - على الأصول  
المتداولة - عروض التجارة .

رابعا : من الممكن تحديد قيمة هذه  
العروض بواسطة الخبراء أو بالاتفاق بين  
الشركاء ، وتجعل قيمتها عند عقد الشركة عملة  
لنصيب الشريك صاحبها فى رأس المال .

٨ / ٢ - تحديد الوعاء الزكوى فى  
شركات التضامن

ينا أن كل شريك فى شركات الأشخاص  
سواء شركة التضامن أو شركة التوصية  
البسيطة يعامل فى أداء الزكاة معاملة التاجر  
الفرد ، وهو مكلف بأدائها شخصيا - وترتبط  
الزكاة على كل شريك على أمواله من رأس مال  
وأرباح منفصلا عن باقى الشركاء ومتصفا  
بنصيب الزكاة كاملا .

ويتعين مراعاة حصة كل شريك فى رأس  
المال ، ونسبة توزيع الأرباح بين الشركاء عند  
إعداد المركز الزكوى .

إذا كانت حصص إسهام الشركاء فى شركة  
التضامن متساوية فى رأس المال ونسب توزيع  
الأرباح بينهم متساوية فإن حصص الشركاء فى  
الوعاء الزكوى تكون متساوية .

إما إذا اختلفت حصص إسهام الشركاء فى  
شركة التضامن فى رأس المال أو نسب توزيع  
الأرباح بينهم فيتمتعين بأخذ ذلك فى الاعتبار عند  
تحديد الوعاء الزكوى لكل شريك على حدة  
منفصلا عن باقى الشركاء سواء لحصته فى رأس  
المال المدفوع أو نصيبه فى ربح العام ، أو  
حصته فى الأرباح المرحلة من أعوام سابقة ، أو  
فى الاحياطات مضافا إلى ذلك أرصدة







المصدر : البنوك الإسلامية

التاريخ : مارس ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

القسم الثالث  
٩ - تحديد

الوعاء

الزكوى فى

شركات

الأموال -

الشركات

المساهمة

دراسة تطبيقية

١ / ٩ - مصادر الأموال الداخلية -

الذاتية - فى ميزانيات شركات

الأموال - حقوق المساهمين

١ - رأس المال النقدى المدفوع فى أول السنة

المالية :

العمليات الأولى فى حياة المشروع بعد  
عملية الأكتساب النقدى فى رأس المال المصدر  
المدفوع هى تبديل رأس المال النقدى ( كما يقول  
الفقهاء ) من غير جنسه بعروض منها عروض  
التجارة - الأصول المتداولة ، وهى المعدة

لبيع كأصول لإبرادة ، ومنها عروض القنية -  
الأصول الثابتة - وهى غير المعدة للبيع بل  
للاحتفاظ بها لاستخدامها فى العمليات  
الانتاجية طلبا للربح الذى يحصل بالانتفاع  
بكل من عروض التجارة وعروض القنية ، كل  
فيما هو مقصود منه ، وتترأى دورات تقلاب  
المال فى المشروع المستمر حالا بعد حال ،  
وفعلا بعد فعل كوحدة اقتصادية تستهدف  
تحقيق الربح .

وقد بينا أن الزيادة فى قيمة رأس المال  
خلال السنة لا تخضع للزكاة خلال السنة التى  
دفعت فيها ، لأنه لم يمس عليها الحلول أما أرباح  
هذه الزيادة فإنها تخضع للزكاة ضمن أرباح  
الشركة .

٢ - الاحتمالات - على التفصيل الذى  
وضحناه .

٣ - صالى أرباح العام القابل للتوزيع قبل  
خصم الزكاة المفروضة شرعا على الرأى الذى  
تختاره والمعمول به .

٤ - أرباح مرحلة .

د. شوقى إسماعيل شحاته.





المصدر: النبوة الإسلامية

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: مارس ١٩٨٩

# تقويم

## مَسِيرَةُ الْبَنُوَكِ

### الإِسلامِيَّة

### د . جمال الدين

### عَظِيَّة

لقد تناولنا في كتاب « الأمة » عن البَنُوَكِ الإسلاميَّة بحث  
الكثير من مشاكل البَنُوَكِ الإسلاميَّة والفرصا العلاج في كل  
منا ، ولا نريد هنا ذكر ما أوردناه هناك ، وإنما نكتب  
بعداد الاقتراحات بصورة موجزة .

#### أولاً : حماية الفكرة

١ - أول وأهم ما تحتاجه فكرة البَنُوَكِ الإسلاميَّة هو  
استكمال عملية التطوير التي لم تأخذ حظها من الضج ،  
ويشمل ذلك وضوح الإطار الاقتصادي الإسلامي ودور  
البَنُوَكِ الإسلاميَّة فيه ، وعلى وجه الخصوص استكمال  
وتطوير الأدوات المصرفية والإستثمارية التي تسعملها هذه  
البَنُوَكِ .

وتتمثل في هذا العجز كثير من المشاكل والمعوقات  
الأخرى التي سيأتى ذكرها وأهمها الطريق المسدود الذي





المصدر : البنوك الإسلامية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : مارس ١٩٨٩

وصلت إلى الحركة - طريق التقليد - وعدم وضوح الرؤية أمام العاملين في هذا الحقل - إلا القليل - مما جعل الإسهام الجاد الحقيقي في عملية التطوير محدوداً وبطيئاً للغاية ، ولا يتفق مع أهمية الحركة وحجم الأموال المهدود بها إليها . فإذا أخذنا التالسات الشخصية التي تحرك بعض العاملين في هذا

الحقل من ناحية وعزوف البنوك عن تحمل عبء عملية البحث العلمي والتطوير ، نجد أن المسألة بحاجة إلى حل جذري .

وقد قدمت بالفعل الاقتراحات عملية لتشيط هذا الموضوع ، إلى عدد من المؤسسات في مناسبات مختلفة ، ولكن الأسباب التي سبق الإشارة إليها أدت إلى الموقف السلبي من هذه الاقتراحات .

ويمكن تلخيص المطلوب في هذه الناحية - إلى جانب موضوع الإطار الإسلامي ودور البنوك الإسلامية فيه ، وهو موضوع اهتمام عدد من مراكز ومعاهد البحوث خاصة مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبدالعزيز « بجدة » .

#### ٩ - تفصيل وضبط إطار المعاملات :

إن أهمية هذا التفصيل وضرورته تكمن في أن البنوك الإسلامية يعمل معظمها في إطار قانوني غير إسلامي بمعنى أنه في حالة نقص أحد العقود ليس من المرجح فيه إكاله من القانون المدني أو التجاري للدولة التي بها مقر البنك ، إذ أن نصوص هذا القانون تقوم على أساس نظم قانونية أخرى مختلفة عن الشريعة الإسلامية ، والحال في البنوك الربوية أنها تتمتع بميزات في هذا المجال : أن عقودها تفصيلية ، وأن قرأتين ببلادها تكمل النقص إن وجد .

قد يقال إن بإمكان إكمال النقص في العقود بالرجوع إلى الشريعة الإسلامية التي تنص هذه العقود على تطبيقها ، وهذا في الحقيقة غير كاف إذ أنه يندر وجود حكم مطبق عليه





المصدر : البنوك الإسلامية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : مارس ١٩٨٩

بين الفقهاء في هذه المسائل ، وما لم ينعى في النقد - الذي هو شريعة المتقدين - على الرأي المطلوب تطبيقه في حالة الخلاف فيكون بإمكان كل طرف أن يجد رأياً فقهيًا يساند مصلحته ، ولا يساعد هذا على تسوية الخلافات بل يذكي نارها ، ويصيب بالضرر في الصميم فكرة البنوك الإسلامية بل فكرة تطبيق الشريعة الإسلامية بوجه عام .

ولنا في عصور عقد المراجعة - وهو من أسهل المعاملات التي تمارسها البنوك الإسلامية بحث مفصل يوضح المشاكل القانونية التي تحيط بتطبيقه ، وبالق عقود التي تستخدمها البنوك الإسلامية بحاجة إلى مثل هذا التقصي .

## ٢ - إستحداث أدوات بديلة :

إن عملية تطوير أدوات الإستثمار والأعمال المصرفية والإستثمارية عملية إجتهدية بكل معنى الكلمة ، وهي عملية إجتهدية لا من الناحية الشرعية لحسب وإنما من الناحية المصرفية أيضا ، إذ إننا بصدد استحداث أدوات لم يسبق إستخدامها لا من جانب الشرعيين ولا من جانب المصرفيين . وهي عملية متعددة الأبعاد ، إذ أن إستحداث هذه الأدوات لا يراعى فيه موافقة الشريعة الإسلامية لحسب وإنما يراعى فيه كذلك متطلبات القوانين الوضعية التي تختلف بطبيعتها من بلد إلى بلد ، لذلك فالتوقع أن تتعدد النماذج لنفس الصيغة بعمدة البلاد ، وتتوسع بتوسع متطلبات القانون في كل بلد .

ثم أنه من التواصي التي يلزم مراعاتها كذلك هو أن تكون التكلفة الناتجة عن استخدام الصيغة المستحدثة أقل ما يمكن سواء من ناحية الضرائب التي تخضع لها العملية أو من ناحية عمولات وأرباح وأجور الوسطاء والمستشارين .

لذلك فإن مشاركة الخبراء الشرعيين والقانونيين والمصرفيين والضرائبين في هذه العملية أمر ضروري .

وهدف هذه العملية هو استحداث العديد من الأدوات التي تكفل للبنوك الإسلامية أن تقوم بكافة الوظائف التي تقوم بها البنوك التقليدية ، إذ أن عجز البنك الإسلامي عن







## المصدر : النبوة الإسلامية

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : مارس ١٩٨٩

أداء وظيفة ما سوف يتفنى عن البنك الإسلامي مرتبة البديل عن البنك التقليدي طالما أن نظامه لم يكتمل أو لم يتضح بعد ، وهو ما يبرر استمرار البنوك التقليدية بل واستمرار تعامل عملاء البنوك الإسلامية معها كما هو حادث بالنسبة لمسألة خطابات الضمان مثلا .

### ٣ - إستحداث أدوات رائدة :

لا يقتصر الموقف من البنوك الإسلامية على استكمال ما يؤهلها كبديل للبنوك التقليدية ، وإنما كذلك أن تكون رائدة ومتقدمة وذلك حينما تقوم بوظائف جديدة لا تقوم بها البنوك التقليدية . إن مجرد تقديم البنوك الإسلامية بدائل جديدة للوظائف الحالية للبنوك التقليدية يجعلها في المجال المصرى صيفا أخرى من المفقود العديدة التي يستلزمها قيامها بوظائف البنوك التقليدية على غير أساس القائلة .

ولكن انطلاقها لأداء وظائف جديدة لا تقوم بها البنوك التقليدية سوف يعطى العمل المصرى أبعادا جديدة ، ويكفى أن نشير كأمثلة إلى الدور الإعلامى والتربوى الذى يمكن أن تقوم به البنوك الإسلامية بل الذى ينبغي عليها القيام به لتسهيل عملها وتذليل المشاكل التى تعترضها مما سنأتى على ذكر بعضه فيما بعد ، وكذلك إلى الدور التوعوى الذى يشمل كافة القطاعات من الزراعة والصناعة إلى الخدمات والحرف والصناعات المنزلية .

- وسجى نظل على أرض الواقع ، نورد فيما يلى نماذج للمسائل التى تتقدم غيرها فى سلم الأولويات :  
مشكلة تأخر المدين القادر المماطل

مشكلة الإستثمارات القصيرة ، وما تستلزمه من أدوات مناسبة خاصة ما يتعلق بتحويل الإستحقاقات القصيرة إلى إستثمارات طويلة ، وإيجاد سوق ثانوى ومسألة الخصم .

مشكلة خطابات الضمان  
مشكلة التمويل بالحساب المكشوف

- ولنعرض الآن مختلف الأجهزة والتقنيات التى أسهمت أو يمكن أو يمكن أن تسهم فى تحقيق المطلوب ثم نلخص بالإقتراح المحدد لنا فى هذا المجال :





المصدر : البنية الإسلامية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : مارس ١٩٨٩

- أول ما ينبغي أن نوه به هو الجهد الذي قامت ومازالت تقوم به مخطف الأجهزة في «باكستان» فمُنذ تكليف الرئيس الباكستاني في ١٩٧٧/٩/٢٩ مجلس الفكر الإسلامي بإعداد دراسة عن النظام الإقتصادي والمصرفي، والدراسات تتوالى على المستويات التطبيقية والتفصيلية بالذات من مخطف الأجهزة الشرعية والمصرفية .

- تأتي بعد ذلك جهود مراكز البحوث المتخصصة ، وأهمها مركز بحوث الإقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبدالعزيز ومركز البحوث والضرب التابع للبنك الإسلامي؛ ولا شك أن الأول أنشطهما وأكثرهما فاعلية في هذا المجال حتى الآن ، ولكن الملاحظ أن إهتمامه الأكبر يدور حول بحث الإطار الإقتصادي، الإسلامي ودور البنوك فيه بينما لا تحل الأدوات المصرفية ما تستعطفه من إهتمام ، ولعل أحد أسباب ذلك هو خلو المركز من العناصر المتخصصة في الجوانب العملية من العمل المصرفي مما يجعل الفاحية الأكاديمية أطلى على غيرها من الإهتمامات .

- ثم هناك رسائل الماجستير والدكتوراه ، ولا يخفى أهميتها إذا أحسن إختيار الموضوع الذي يسد حاجة في خريطة

البحوث المطلوبة لحركة البنوك الإسلامية ، وقليل منها للأسف هو الذي يؤدي هذا الدور والغالبية العظمى مازالت إما تصور في عموميات أو تتناول بشكل مكرر ما سبق بحثه دون إضافة جديد ، وكلا الأمرين يخرج بالبحث عن إستيفاء الشروط الأكاديمية لبحوث الدكتوراه ، والمسئولة الأولى تقع على عاتق الأساتذة المشرفين . وهذا لو اهتمت

مراكز البحوث بطرح برنامج طويل الأمد للبحوث المطلوبة وتشجيع من يتناولها بمكافأة مالية أو ينشر رسالته أو غير ذلك من أساليب الترغيب سعيًا إلى توظيف جهد طلاب الماجستير والدكتوراه لإنجاز خريطة العمل المطلوب .

- بقيت وسيلة المؤتمرات والندوات العلمية سواء على مستوى الشرعيين أو المصرفيين أو المهتمين عامة ، وسواء ذات صبغة محلية أو دولية .





المصدر: البنك الإسلامي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: مارس ١٩٨٩

وقد كثرت هذه المؤتمرات والندوات في السنوات الأخيرة وغلب على معظمها طابع عمومية الأبحاث وتكرارها .

إقتراحنا المحدد في الموضوع :

هو تكوين فريق عمل من عدد محدود من المختصين في العمليات المصرفية وفقه المعاملات والقانون التجاري والاقتصادى والمالية ، ويعقد هذا الفريق جلسات عمل بعد أوراها وتوزع قبل الجلسة بوقت كاف لاستعداد الحاضرين ، ويقوم بتخطيط الموضوعات وتوزيعها على الأعضاء لجنة تحضيرية مصغرة من شخصين أو ثلاثة ، وتكرر الجلسات قدر تواجد مواد جديدة للبحث والنقاش ، وتوزع مادة كل جلسة بعد إنجازها في عدد محدود على البنوك الإسلامية لاستطلاع رأيها . ويفترض الإقترح عقد أربع دورات من جلسات العمل خلال السنة بمتوسط مدة أسبوع لكل دورة وحضور حوالي عشرة أشخاص وعقد أربع اجتماعات للجنة التحضيرية فيما بين الدورات لمدة خمسة أيام . ويستعان إلى جانب فريق العمل الثابت بخبراء في مسائل محددة كالضرائب أو الإستثمارات المتخصصة كالإيجار والأسهم والبورصات ، يشاركون في الأجزاء من البحث التي تستدعي خبراتهم الخاصة .

ب - يأتي اختيار وتكوين وتدريب الكوادر العاملة في البنك الإسلامية في مقدمة المسائل - بعد تطوير الأدوات التي سبقت الإشارة إليها - الجديرة بالاهتمام .

وقد كان للإتحاد الدولى للبنوك الإسلامية وجهة نظر في هذا الموضوع أثبتت الأيام صحتها وعمقها وإن كان الإتحاد نفسه لم يوفق في تطبيقها ، وتلخص في خطأ الاعتقاد على المصرفيين الربويين ، وضرورة إعطاء الأولوية للعقلاء المقتضين بالفكرة وتزويدهم بعد حسن اختيارهم بالتكوين والتدريب المصرفى اللازم .

وكان للإتحاد نظام خاص لاختيار العاملين قام بتطبيقه في بنكي فيصل السودانى والمصرى نتج عنه ظهور سلبيات عدم الخبرة المصرفية ، فقام الإتحاد بتأسيس معهد قيرص لتكوين العاملين تكويناً متكاملاً وعيناً ، ولكن التجربة لم تنجح لها





المصدر : النبلاء الإسلامية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : مارس ١٩٨٩

الإستمرار بسبب الصعوبات المالية ، وحلها لو جددت في موقع آخر أنسب من قبرص كمصر أو السودان إذ بدون أمثال هذه المعاهد الدائمة ستظل البنوك الإسلامية تعاني من مشكلة العاملين وما ينتج عنها من غياب الوجه المشرق والحيوية المتجددة ناهيك عن المآسى التي تحدث بين الحين والحين من العاصر غير الملائمة والتي تفرضها الظروف على البنوك الإسلامية .

وإذا كان الإختيار والتكوين الأساسى لم يحلها بغير ما أشرنا إليه ، فإن التدريب حظى وما زال ببعض العناية من خلال الدورات الموسمية التى ينظمها بنك دى الإسلامى وبنك بنجلاديش الإسلامى والمعهد العلمى للاقتصاد الإسلامى فى إسلام أباد ، ومعهد التدريب والبحوث فى البنك الإسلامى للصحة .

والملاحظ فى هذه الدورات أنها قاصرة على صفات العاملين دون كبار المسئولين على مستوى أعضاء مجالس الإدارات وهيئات الرقابة الشرعية ومراقبى الحسابات ، مع إن الحاجة ماسة إلى إلقاء مفاهيم هذه العاصر ذات الكلمة النافذة فى سياسات البنك - على أساس واضح مفصل ، خاصة وأن المسئولين عن الأعمال الرائدة - والبنوك الإسلامية مازالت فى هذه المرحلة - يتعلمون من القرارات المؤثرة فى تشكيل اتجاه العمل وسياساته ونظمه ما يحتاج إلى دراسة وبصيرة بطبيعة هذا العمل المميزة .

والمتفرح أن يتم هذا الأمر على مرحلتين : الأولى تأهيل بشكل ندوات تخطط لبحث بعض الشاؤور الأساسية فى العمل المصرى الإسلامى ، ولا حرج على كبار المسئولين فى حضور مثل هذه الندوات فالمعروف أن الندوات العلمية المتخصصة







المصدر : البنوك الإسلامية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : مارس ١٩٨٩

التي نظمت في أوروبا وأمريكا عن موضوع البنوك الإسلامية كان يحضرها رؤساء ونواب رؤساء البنوك العالمية الكبرى .

والمرحلة الثانية هي إعطاء الأولوية في المستقبل القريب في احتلال هذه المناصب الرئيسية في البنوك الإسلامية لن جمع بين الثقافتين الإسلامية والمصرفية وشارك في عدد من الندوات العلمية المشار إليها ، فيشترط مثلا في المستشار الشرعي حصوله على دبلوم في الدراسات المصرفية ، كما يشترط في كبار المسؤولين حصولهم على دبلوم في الدراسات الإسلامية .

جـ - بالتصريح بالإشراف الشرعي حاليا في معظم البنوك الإسلامية على الوظيفة الاتقالية، يسأل فيجب دون القيام بأى دور إيجابى في تخطيط ومراقبة الجانب الشرعى ، وإذا كانت مشكلة إزدواج الثقافتين عائقا في سبيل قيام العناصر الشرعية في كل بنك بمهمة التخطيط ، فيمكن القيام بها على مستوى البنوك الإسلامية ككل ، والمطلوب هو التعبير المصرى لإنجاز دليل عمل بتفاصيل العمل المصرى الإسلامى ، ويمكن إدخال هذا المشروع ضمن مهمة النظرة التى أشرنا إليها في البند (أ) ويلى أن تزدى العناصر الشرعية دورها في الرقابة بصورة كاملة وليس بصورة الإلقاء إذا استغيت أو فحص عينات ، ولعل أنسب الصور التى طبقت بالفعل طريقة الرقابة الكاملة هي بصورة بنك التضامن الإسلامى في السودان حيث تفرعت إدارة الفتوى ضمن جهاز البنك وقامت بالتدخل في جميع مراحل كل عملية قبل بدنها وحتى نهاية تنفيذها .

( يراجع كتاب الأمة ١٣ ص ٦٨ - ٧٤ )

د - لا مناص من التنظيم القانونى لنشاط البنوك الإسلامية بأصدار قانون مصرفى ينظم هذا النشاط تحت إشراف البنك المركزى أو هيئة الإشراف على البنوك حسب الأحوال .





المصدر: البنوك الإسلامية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: مارس ١٩٨٩

وقد تألفت لجنة من محافظي البنوك المركزية للباكستان والأردن والسودان والإمارات وماليزيا والسعودية لتقديم تقرير عن الموضوع إلى اجتماعات محافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، ويمكن الرجوع إليه.

هذا وقد طرح الموضوع في عدة اجتماعات لمحافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، ولما يشغل بعد أي قرار نهائي في الموضوع.

ومن جهة أخرى فقد حاول بعض المهتمين بأمور البنوك الإسلامية الإسهام في تطوير هذه العلاقة بين البنوك الإسلامية والبنوك المركزية. وهو الموضوع الذي تم بحثه في ندوة البنوك الإسلامية ببجلاديش .. وما تم بحثه في هذه الندوة:

أ - ضرورة التفريق بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية من حيث القواعد التي يُلغى لها كل منهما.

ب - ١ - إيجاد صيغة واحدة ملائمة لعرض البيانات عن نشاط البنوك الإسلامية على أنموذج مستقل يتلاءم وطبيعة نشاطها.

٢ - إيجاد أنموذج لميزانية البنك الإسلامي تنطق مع طبيعته وكذلك الأسس التي يقوم عليها إعداد الميزانية وقواعد المراجعة.

٣ - وضع سياسة محاسبية موحدة للبنوك الإسلامية.

ج - وضع نظام يمكن بمقتضاه للبنك المركزي أن يقوم بنور الملجأ الأخير للبنوك الإسلامية إما بتقديم السيولة اللازمة - على أن تعامل معاملة أصحاب الودائع الاستثمارية من حيث العائد المستحق للبنك المركزي عنها - وإما بتقديم هذه السيولة اللازمة مما يتجمع لدى البنك المركزي من أرصدة ما تودعه لديه البنوك الإسلامية كسبة من الودائع الاستثمارية لديها بالإضافة إلى نسبة من الحسابات الجارية وحسابات التوفير.





المصدر: البنوك الإسلامية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: مارس ١٩٨٩

٥ - تلفظ البنوك الإسلامية الصلة الدائمة بالرأى العام الإسلامي ، وإذا كانت البنوك التقليدية لا يتم عادة بالصلة مع الرأى العام إلا في إطار الدعاية للتعامل معها ، فإن البنوك الإسلامية تختلف في وضعها من هذه الناحية بسبب حداثة العهد بها وما يثار حولها من تساؤلات تحتاج إلى إجابات وإلى حوار في بعض الأحيان .

ومن الملاحظ أن البنوك الإسلامية لا ترحب بمثل هذه الصلات ، وتأخذ موقفا دفاعيا فيه الكثير من الحساسية غير المبررة . وقد حاولت بعض الصحف اليومية والإسبوعية والشهيرة المتخصصة طرح بعض مسائل تتعلق بالبنوك الإسلامية للمناقشة دون كثير تحاوب من جانب البنوك رغم الحاجة الماسة إلى هذا الحوار المفتوح ، ولعل اجتماع الجمعية العمومية السنوى لبنك فيصل المصرى - هو أحد المناسبات النادرة في هذا المجال - والذي يمد عدة ساعات وإلى ساعات الفجر الأولى أحيانا ، دليل على التقاد فرس الحوار

المفتوح مع البنوك الإسلامية .

إن مناقشة مشاكل البنوك الإسلامية - وهي ليست أسراراً فالكثيرون على علم بتفاصيلها - وتحليل ميزانيتها والحوار بين المسؤولين فيها وبين أجهزة الإعلام المختلفة ، علامة صحية ينبغي الحرص عليها - لا تمسحها - لما تحققه من تفاعل الرأى العام - وهو سند هذه البنوك - معها ، وامتصاص الانتقادات ، والرد على الشبهات أولاً بأول حتى لا يؤول مصير البنوك الإسلامية لتصبح مؤسسات فتوية لا يتم بأمرها الرأى العام بمفهومه المريض .

ولقد علل البعض غياب برامج الإعلام من منظمات البنوك الإسلامية بعدم حاجتها إلى الدعاية وعلى وجه الخصوص بعدم حاجتها إلى المزيد من الودائع في الوقت الذى تنمى فيه من زيادة الودائع لديها عن طاقتها الاستيعابية ، وهذا خطأ في فهم مهمة الإعلام ، فالإعلام ليس وسيلة للدعاية ولكنه حق للرأى العام تتحقق بممارسته كثير من المصالح ليس للبنوك والرأى العام فحسب ولكن للفكرة





المصدر: البنوك الإسلامية

التاريخ: مارس ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ذاتها كذلك وهذا ما جئنا تناول هذا الموضوع تحت مقصد  
« حماية الفكرة »، وستناول تحت عنوان « الإعلام » من هذا  
البحث عرض بعض المقترحات في هذا الصدد في ضوء بعض  
التجارب الحالية والماضية .

### ثانيا - حماية صغار المساهمين :

سبق أن أشرنا إلى طغيان رأس المال المتصل في كبار  
المساهمين وأوضحنا ضرورة على الفكرة ذاتها واقتراحنا  
لحلها الحد من التملك ومن حقوق التصويت على النحو  
الذي أوصت به لجنة البنوك المركزية . ولنا إن حماية هذا  
الطغيان لا يقتصر أثرها على الفكرة ذاتها وإنما تمتد كذلك إلى  
صغار المساهمين الذين يصبحون لا حول لهم ولا قوة .

ولا شك أن الاقتراح المشار إليه كفيل إذا نفذ بحماية  
صغار المساهمين ، ولكننا نشير بالإضافة إليه إلى التراحين  
آخرون :

ح - أولها : هو تجمع صغار المساهمين وتنظيم جهودهم ،  
إذ أن أصواتهم ، وعدم حرصهم على حضور الجمعيات  
العمومية أصلا يمكن لكبار المساهمين من الطغيان . والصورة  
التي تأخذها عادة أمثال هذه التجمعات هي صورة إنشاء  
جمعية لصغار المساهمين تقوم بتابعة أوضاع البنك وتحديد  
... - - - - -  
توكيلات إلى غير ذلك من الأساليب الكفيلة بحماية حقوق  
صغار المساهمين والتي تناسب الأساليب التي يلجأ إليها كبار  
المساهمين في ظل النظام الرأسمالي .

ط - والاقتراح الثاني : تشجيع إنشاء بنوك إسلامية تأخذ  
صورة الشركة التعاونية ، وميزة هذه الشركة أن لكل  
مساهم صوت واحد مهما كان عدد الأسهم التي يحملها  
بمختلف الشركات التجارية المساهمة حيث لكل مساهم من  
الأصوات بحسب عدد أسهمه .

وقد ذكر البروفيسور «عل سوليك» في كتيب نشره عن  
البنوك الإسلامية إلى أن هذه هي الصورة الوحيدة للبنك  
الإسلامي ، وما عداها ليس إلا صورة رأسمالية تحمل اسم  
إسلاميا .







المصدر: الميزان الاسلامي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: مارس ١٩٨٩

والغريب أن هذه الصورة ممكنة قانوناً وموجودة فعلاً في أوروبا وأمريكا ، ولكن قوانين البلاد الإسلامية تمنع أن يقوم بأنشطة البنوك والتأمين والاستثمار أى صورة من الشركات سوى الشركات المساهمة .  
ولذلك يحتاج الأمر إلى تعديل هذه القوانين .

### ثالثاً : حماية المودعين :

ولا يوجد للمودعين في البنوك التقليدية أى دور زائد ، إذ أن علاقتهم بالبنك علاقة دائن بمدين ، ولا يؤثر على المودع ما حققه البنك من ربح أو خسارة ، إذ أن ذلك عائد إلى المساهمين فهم إذن الذين يختارون مجلس الإدارة ومراقبي الحسابات .

أما البنك الإسلامي فإن المودعين يتأثرون بنتائج أعمال البنك ربها وخسارة ، واختيار مجلس الإدارة ومراقبي الحسابات بواسطة الجمعية العامة للمساهمين يجعل المودعين جنباً من رقابة العمل الذي يشاركون في نتائجه .

كما أن تقرير ما يحجز من الداخل - كمخصصات للديون المشكوك فيها أو المعلومة ، أو لانخفاض قيمة الاستثمارات أو انخفاض عملاتها ، وما يترتب على ذلك من نتائج ، سواء كانت ربها للتوزيع أو خسارة يخفض بها أصل الودائع - إنما يتم إقراره في الجمعية العامة للمساهمين ، ويتأثر به مباشرة المودعون دون أن يكون لهم كلمة في هذا المجال .

فإذا أخذنا في الاعتبار أن حجم الودائع قد بلغ في بعض البنوك الإسلامية تخمين ضعفاً لحجم رأس المال تبن مدى أهمية الموضوع .

ولم يبدأ حتى الآن أى بنك إسلامي خطوة في هذا الاتجاه .

غير أن القاتسون الباكستاني عند تعديله في ١٩٨٨ م . للسماح بإصدار شهادات المشاركة المؤقتة قد أجاز حملة هذه الشهادات أن يبيعوا أميناً مهمته التأكيد من حسن إدارة العمل الذي تستثمر فيه أموال هذه





المصدر : الجريدة الإسلامية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : مارس ١٩٨٩

الشهادات ، وله في سبيل ذلك حق الطغيش على السجلات  
وطلب المعلومات وزيارة مكان العمل .

كما نص القانون على تقديم مراقب الحسابات شهادة بأن  
أعمال شركة المضاربة تسير وفقاً لأغراض وشروط  
المضاربة .

.. والخل الذي لراه في هذا الموضوع ذو شقين :

١ - ٩ - الشق الأول يتعلق بالإعلام اللازم لتفاصيل  
أعمال البنك ، إذ أن المودع في البنك التقليدي يحدد علاقته  
على أساس سعر فائدة يرتضيه مقدماً ، وعند نهاية الوديعة  
يحدد بها بناء على سعر جديد سار عند التجديد .

أما المودع في البنك الإسلامي فإنه يودع دون اطلاع  
على أحوال البنك الذي سيشارك في نتائجه ليس أمامه سوى  
ميزانية العام السابق التي قد يتأخر نشرها عدة شهور بعد  
نهاية السنة المالية ولا تعطي بالثاني حالة البنك المالية في الوقت  
الذي يودع فيه ، بل إن المودع الذي أودع وديعة في الشهر  
الثالث لمدة سنة قابلة للتجديد لا يعرف في نهاية مدة وديعته  
الأولى ما حققته من ربح حتى يقرر - في ضوء ذلك -  
تجديدها أو سحبها ، إذ أن نتيجة أعمال السنة السابقة إنما  
تظهر في الشهر الخامس أو السادس ، بعد إنجاز الحسابات ،  
 واجتماع الجمعية العمومية التي يسمح القانون بمقابلة حتى  
نهاية الشهر السادس ، وهكذا لا يستطيع المودع اتخاذ قراره  
عن بيئة هذا من ناحية .

ومن ناحية أخرى فإن البيان الذي يحصل عليه بعد إعلان  
الميزانية يقتصر على النسبة التي حققها وديعته ، فإن كانت  
مجزية لها ، وإلا فإنه لا يعرف ما سبب نقصان الأرباح ولا  
أين استثمرت أموال البنك .. إلى غير ذلك من الأسئلة التي  
لا يجد لها جواباً شافياً ، ولو أنه وجد الجواب فإنه يتخذ





المصدر : البنوك الإسلامية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : مارس ١٩٨٩

قراره عن ينة ، إما بالتجاوب مع البنك في خطته ، بل وقد يزيد ودائمه ويدعو غيره إلى الإبداع رغم ضالة العائد إذا اقتنع بمبررات النتيجة ، وإما بسحب وديعته .

لذلك فإن الشق الأول الذي نراه هو أن يفسح البنك لى بياناته المالية المرفقة بالميزانية إلى أقصى حد ممكن عن عملياته ، موضحا بالجداول التحليلية حجم ودائمه موزعة حسب المدد والعملات والأنواع المختلفة من الودائع ( تجارية/ توفير/ عامة/ مخصصة ) وحجم استثماراته موزعة حسب المدد والعملات والقطاعات والبلدان .

كما يوضح سياسته الإستثمارية ونظامه المحاسبي والمشاكل التي يواجهها ، وخطته لخلقها ، ولا يقتصر ذلك على الميزانية السنوية ، بل يصدر النشرات الإخبارية الدورية التي تصح للمودعين معرفة أوضاعه أولا بأول .

٤ - ٢ - الشق الثاني يتعلق بسلطات المودعين النظامية ، وهم - كما أشرنا - ليسوا مساهمين حتى يتمتعوا بحقوق المساهمين ويمارسوا سلطاتهم ، وليسوا بالدائنين حتى يظلوا بمنأى عن إدارة البنك .

وإذا كانت القوانين تسمح بعقد جمعية عمومية لحملة السندات في الشركات المساهمة - وهم مجرد دائنين للشركة - فلماذا لا يكون للمودعين - وهم أصحاب مصلحة أكثر من الدائنين - وضعهم ؟

والذي نراه في هذا الخصوص هو أن يكون للمودعين حق حضور الجمعية العمومية للمساهمين والمشاركة معهم في مناقشة الميزانية وحساب الأرباح والخسائر واختيار مراقبي الحسابات دون مجلس الإدارة - الذي يختص باختياره المساهمون - على أن تكون ممارسة هذا الحق ضمن الشروط التالية :

.. أن يقتصر ذلك على من تزيد حجم وديعته عن لقر معين ( ١٠٠٠٠٠ دولار مثلا ) . وأن يزيد أجل وديعته عن مدة معينة ( سنة مثلا ) .





المصدر : النبذة الإسلامية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : مارس ١٩٨٩

.. أن يكون لهم عدد التصويت عدد من الأصوات  
يناسب حجم الوديعة ، بحيث يكون كل صوت مثلاً المبلغ  
ساو لعدة أضعاف قيمة السهم ( فإذا كانت قيمة السهم  
المثل بصوت واحد مائة دولار يكون للمودع صوت واحد  
لكل خمسة دولار مثلاً ، أى خمسة أضعاف السهم ) .

في هذه الصورة تحفظ للمساهمين بوزن مقول في الجمعية  
العمومية ، ولا يحرم المودعين أصحاب المصلحة العامة من  
المشاركة برأيهم بشكل نسي في القرارات المتعلقة  
بمصلحتهم .

والاقتراح الأخير يحتاج تطبيقه بطبيعة الحال إلى تعديل  
النظم الأساسية للبنوك بل قد يحتاج في بعض البلاد تعديل  
قوانين الشركات .

أما الاقتراح الأول فلا يحتاج تغييره لأكثر من قرار  
تتخذه الجمعية العمومية أو مجلس الإدارة . بل قد يدخل  
ضمن سلطات المدير العام اتخاذ الإجراءات التي تضمنها هذا  
الاقتراح ، وإن كان من الأنسب دائماً أن يصدر التكليف  
من سلطة أعلى من المدير العام ، وأن يكلف بذلك المدقق  
الداخلي للبنك حتى لا يؤدي قيام المدير العام بذلك إلى  
حجب الأخطاء وإبراز الخاسر أو الصالحا .

رابعا : حماية البنوك :

قد يستغرب البعض أن تكون البنوك الإسلامية بحاجة إلى  
حماية من عملياتها ، ولكن التجربة أثبتت أنها ضعيفة في  
مواجهة العملاء عدائي الحرية وعدائي الضمير ، والبنوك  
التقليدية بمنأى - من الناحية النظرية - عن كلا الخطرين ،  
إذ أن علاقتها بعملائها المقترضين علاقة دائن بمدين ثم هي  
تأخذ من الضمانات ما يزيد عن قيمة الدين ولا يتعها بعد  
ذلك إن كان العميل عديم الخبرة أو سوء الحظ فحسارته عليه  
على كل حال ، وذلك بخلاف الحال في البنوك الإسلامية إذا  
استخدمت صيغتي المضاربة والمشاركة إذ أنها تتحمل حينئذ  
مخبة هذه الحسارة ، ومن هنا كان عليها عبء إضافي في  
دراسة المشروع المطلوب منها تمويله ولي التحرر عن مخيرة  
العميل وسابقة أعماله .







المصدر: المبنى الاسلامي

للتشريح والذخائر الصحفية والمعلومات التاريخ: مارس ١٩٨٩

أما الخطر الثاني وهو انعدام الضمير فإنه إن تمثل في تعريف العمل لحساباته فذلك لا يعم البنك التقليدي. خلافا للبنك الإسلامي على النحو السابق شرحه، وإن تمثل في تأخر العمل عن السداد فالقائدة التأخيرية - وهي أعلى من القائدة الائتمانية - كقيلة بجزءه عن التأخير وتبويض البنك التقليدي، أما البنك الإسلامي فلا يستطيع استخدام هذا الإجراء الذي نظمته القوانين الوضعية، وبقي لذلك بدون حابة.

وعلاج هذا الوضع يكون في التماهي:

ل - الأول: بالإهتمام بالوعية والتربية الإسلامية

ر - الثاني: من خلال... من التعامل وهي الجانب الذي لم يلق مثل الإهتمام الذي لقيه جوانب المبادات والأخلاق الاجتماعية، ويمكن للبنوك الإسلامية وضع البرامج المكثفة في هذا الاتجاه وتوصيلها بوسائل الإعلام العامة من إذاعة مرئية ومسموعة وصحافة فضلا عن التعاون مع أئمة المساجد والجماعات الإسلامية، وأظن أن تخصيص قدر من الزكاة لهذا الغرض لا يخرجها عن مصرف في سبيل الله، بمفهومه الواسع الذي يشمل الدعوة والتربية.

وبذلك تسهم البنوك الإسلامية في حركة الإصلاح الخلقى والاجتهادى بما لا تقدمه البنوك التقليدية. ولا يخفى هذا بطبيعة الحال إعمال الحذر والحطة الواجبين عند دراسة المشروعات والتحرى عن العملاء ومتابعهم.

م - والعلاج الثالث: يقتضى إصدار بعض القوانين وتعديل بعضها الآخر بما يحقق الحماية الضرورية للبنوك. من الامتيازات التي تملكها البنوك التقليدية الحماية الجزائية التي يسبغها القانون على الشيكات المسحوبة على البنوك بحيث يشكل سحب شيك دون رصيد أو إيقاف دليغ شيك بعد مسحه جريمة يعاقب عليها القانون في معظم الدول، مع أن الشيك في وضعه القانونى العام لا يخرج عن كونه حوالة - من صاحب الحساب للمستفيد من الشيك - على البنك، ولا تتمتع الحوالات الأخرى بهذه الحماية الجزائية التي قصد القانون - باختصاص شيكات البنوك الأخرى - بما إلى احترام الكافة لهذه الأداة من أدوات الوفاء.





المصدر: الجزالة الإسلامية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: مارس ١٩٨٩

وحياسا على هذه السياسة التشريعية واعتمادا لها : هل لنا أن نقترح إسباغ هذه الحماية الجزائية على المستندات الإذنية والكمبيالات حتى نعيد إلى الالتزامات التعاقدية في المسائل التجارية جدتها ، ونختصر على المتقاضين كثيرا من الوقت والمال الذي يتبع في المطالبة بديون ثابتة لا تحتمل المعاملات التي تتبعها نظم التقاضي الحديثة ؟

إن البنوك الإسلامية أخرج ما تكون إلى هذه الحماية ، رجوا للمتعاملين غير الجادين عن المعاملة في الوفاء بالتزاماتهم الثابتة ، خاصة وأن البنك الإسلامي يفتقد عنصره يجمع به البنك التقليدي وغیره من الدائنين وهو اشتراط الفرقة التأخيرية أو طلب التصويف عن تأخر الدين في الوفاء ، إذ أن الرأي الغالب بين الفقهاء المعاصرين أن الدائن يملك مطالبة مدينه القادر المعامل عما لحقه من خسارة عميقة نتيجة التأخير في السداد ، ولكن لا يملك المطالبة بالتصويف

عما فاتته من حاسب ، لذلك يصيب بـ "جـ" - "جـ" ضحية للمتاملين الذين يعرفون نقطة الضعف هذه ويستغلونها بأشجع استغلال .

والمقصود بطبيعة الحال المدين القادر المعامل الذي ورد الحديث الشريف بشأنه ، مظل الذي ظلم ، يبع عقوبته وعرضه ، وليس المقصود المدين المسر الذي أوضحت الآية الكريمة حكمه ( وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة ) وبيان التفريق بين المسر والمعامل القادر يحتاج إلى توضيح وضوابط عملية تسهل تطبيق هذه الأحكام ، إذ أن كثيرا ممن يدعون الإعسار هم من يوسعون في أفعالهم فوق طاقتهم مما يؤدي إلى اضطراب أحوالهم المالية وليس لهذا النوع أيبح الإنتظار إلى ميسرة ، لميسرة هؤلاء يقتضون بيا أعمالا جديدة للإلتزام غير المشروع على حساب الدائنين .

لقد تبين المشروع " الباكستاني " إلى هذه الناحية فأصدر في ١٩٨٤/١٢/٣١ م . قانونين لحماية البنوك الإسلامية : ( أ ) ويعرّب أحدهما " ويسمى قانون المحاكم المصرفية " أنشئت عمّا كان خاصة لمعاونة المصارف في الحصول عل





المصدر : النبأ الإسلامي

للتنشر والبيانات الصحفية والمعلومات التاريخ : مارس ١٩٨٩

حقولها خلال مدة قصيرة ٩٠ يوما عادة ، وتحفظ المحاكم بالمبالغ المتنازع عليها أو ضمانات بها لحين انتهاء النزاع .  
وقد أباح القانون لهذه المحاكم فرض العقوبات اللازمة في حالة تقديم بيانات خطأ للمحكمة .

وفي حالة تقديم البنك شكوى ضد أحد العملاء فإن المحكمة تعطى العميل مهلة عشرة أيام للرد على الشكوى ، وفي حالة عدم الرد تصدر حكمها ، وللعميل خلال ( ٣٠ ) يوما من صدور الحكم طلب الغائه إذا قدم أدلة كافية لإقناع المحكمة ، ويأبى بالعميل الذي عاقبه عن تقديم الرد خلال المهلة الأولى .

وفي حالة استقالة النزاع لأكثر من ( ٩٠ ) يوما تطلب المحكمة من العميل تقديم مبلغ النزاع نقدا كاملا ، أو تقديم ضمان يفي به ، وذلك ما لم يتبين لها ألا يد له في تأخير فصل النزاع . وفي حالة طلب الأمانة وعدم تقديم العميل لها تصدر المحكمة حكمها لصالح البنك وللبنك دائما سحب مبلغ الأمانة المودع بالمحكمة مقابل تعهد بإعادته في حالة طلبه ..

ولن تصدر ضده حكم حتى استئنافه أمام المحكمة العليا التي تنظره خلال ( ٣٠ ) يوما بشرط أن يودع العميل المبلغ المحكوم عليه به . وتأمر المحكمة بتنفيذ الأحكام الصادرة عنها بناء على طلب المحكوم لصالحه ، ولها في ذلك صلاحية المحكمة المدنية ، كما أن لها إيقاف المدين المحكوم ضده وحجزه كوسيلة من وسائل التنفيذ .

كما أن للمحكمة في حالة تأخير تنفيذ الحكم الصادر عنها أكثر من ( ٣٠ ) يوما ، حق تقرير غرامة تأخير تدفع من المدين المحكوم عليه إلى البنك المتضرر . كما أن للبنك - بعد صدور الحكم لصالحه - التنفيذ مباشرة على الممتلكات التي يحتفظ بها كضمانة من عملائه سواء بالزاد العلى أو البيع المباشر ، ويقدم حسابا بذلك إلى المحكمة خلال ( ٣٠ ) يوما .





المصدر : المجلد الإسلامي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : مدرج ١٣٩٩

ويمكن للمحكمة المعاقبة - بمحد أقصى ٥ سنوات  
حسباً - أن يقوم عمداً بإهلاك أو نقل أو نقص قيمة الأملاك  
الشاملة لحق البنك والتي على أساسها قدر له التمويل ، أو نقل  
ملكيتها دون موافقة البنك ، وذلك بالإضافة إلى فرض  
غرامة عليه ، واتخاذ أى إجراء آخر يمكن اتخاذه ضده ،  
وبذلك يمكن تعويض البنك عن مصاريف التقاضي والخسائر  
التي تكبدتها مع إلزام العميل برد الأملاك المرهونة أو  
التعويض عن قيمتها .

وفي حالة وقوع مخالفة من شخص معنوي فإن المسؤولين  
التفويضيين هم الذين توجه إليهم العقوبات ما لم يثبتوا أنهم لم  
يكونوا مسؤولين عن المخالفة .

ب - أما القانون الثالث الذي سملر في ١٩٨٤/١٢/٣١ م  
لحماية البنوك ، ويسمى قانون الخدمات المصرفية والمالية  
فقد تولى تعديل سبعة قوانين كما سبق البيان وأصبح للبنوك :  
.. حق تبادل المعلومات السرية فيما بينها عن عملها ،  
مع إعفائها من المسؤولية طالما تم ذلك بحسن نية .

.. حق تحويل تمويلها المؤقت لعملياتها من الشركات إلى  
أسهم عادية في رأس مال هذه الشركات .

ولرى - حماية للبنوك الإسلامية ( مودعيا ومساهما )  
من المواطنين - أن تتضمن القوانين المصرفية الخاصة بها  
هذين الامتيازين :

( أ ) الحماية الجزائية للسندات الإذنية والكمبيالات  
الصادرة لصالحها ، اسوة بالتيحاج .  
( ب ) إسباغ الصيغة التنفيذية بقوة القانون على الاطفاقات  
التي يرمها البنوك ، على النحو الذي بافرت إليه  
باكستان .

خامساً : تحقيق المصلحة الإسلامية العامة :  
إن المصلحة الإسلامية العامة تقتضى أن تستثمر أموال  
المسلمين في بلاد المسلمين ، خاصة وأن حاجة هذه البلاد إلى  
المشروعات الاستثمارية على مختلف المستويات والقطاعات لا  
تحتاج إلى بيان . وقد قدمنا أن واقع البنوك الإسلامية يسرى في  
غير هذا الاتجاه .







المصدر: البنوك الإسلامية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: مارس ١٩٨٩

(يراجع كتاب الأمة ١٣ ص ١٨٠ - ١٨٣)

ونحن نلوم البنوك الإسلامية على ذلك ، فالمشاكل والعقبات أكبر من أن نواجهها بالعواطف والمشاعر بل لا مناص من إزاحة هذه العقبات وحل تلك المشاكل حتى تعود أموال المسلمين إلى بلادهم وتمثل أهم المشاكل في الآتي :

- قيود حركة رموس الأموال إلى ومن البلد المضيف .
- تخفيض سعر العملة المحلية أو انخفاضها .
- النقص في أجهزة وقوات وأوعية الاستثمار .

ولا تخص هذه المشاكل بالبنوك الإسلامية ، إذ هي موضوع شكوى جميع المستثمرين الراغبين في الاستثمار في البلاد التي تعاني من هذه المشاكل ، وبعضهم قد جرب مرارا وأصبح متعده الثقة في الوعود والأمان بما في ذلك قوانين ضمان وتشجيع الاستثمار التي تصدرها بعض هذه الدول ثم تلغيا أو تعديلها حسبما يحلو لها .

وليس من مهمة هذا البحث الخوض في تفاصيل هذه المشكلة المتشعبة .

ن - ويقع عبء العلاج في الدرجة الأولى على حكومات تلك الدول إذ يندفع إصلاح الأوضاع بما يشجع رأس المال « الأجبي » على التدفق والمساهمة في مشاريع التنمية ، كما أن يندفع احترام ما تصدره من قوانين يبنى عليها دخول الأموال فلا يجوز قانونا ولا شرعا نقض هذه القوانين بعد أن تعلقت بها حقوق مكتسبة للآخرين .

ولكن الأمر ليس بهذه السهولة بحيث يمكن أن تستقل الحكومات بمعالجة المشكلة أساسا في ضعف اقتصاديات هذه البلاد ، وما لم يتغير سلوك الأفراد بحيث يصبح كل مواطن منتجا أكثر من مستهلك ، تصبح معه هذه الدول

مصدرة أكثر منها مستوردة ، فستقل أوضاعها الاقتصادية في تدهور مستمر ويستمر بالتالي إزعاض المستثمرين عنها بما في ذلك البنوك الإسلامية في الدول الأخرى .

- والذي تستطيع أن تفعله البنوك الإسلامية المحلية ، بل الذي ينبغي أن تفعله هو أن تعين على إصلاح الأوضاع الاقتصادية باعطاء الأولوية في التمويل للمشروعات الإنتاجية





المصدر : النبوة الإسلامية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : مارس ١٩٨٩

وللتصدير ، ولا تجرف في التيار السهل ذي الريح الوليد  
من تحويل الواردات والمشروعات الاستهلاكية والكمالية ،  
هنا ينبغي أن يكون للبنك الإسلامي مؤلف الوعي والإصرار  
المنطق مع الفكرة التي قامت من أجلها هذه البنوك .

- كما تستطيع - بل ينبغي - أن تسهم البنوك الإسلامية في  
توعية المواطنين بواجبهم الاقتصادي بكل وسائل الإعلام  
والتيقظ المتاحة لها .  
لقد شهدت بعض هذه البلاد فترات في تاريخها كان  
شعار مقاطعة المضائق الأجنبية شعاراً وطنياً وهذا أحد أسرار  
نهضة اليابان وألمانيا وغيرها ، أما شعار تفضيل المسعور فلا  
يؤدي إلا إلى الخراب والإفلاس .

سادساً : القترحات عامة

- مجال الإعلام :

أوضحنا فيما سبق ضرورة اهتمام البنوك  
الإسلامية بوسائل الإعلام للتعريف المستمر  
بالفكرة وبطورات الممارسة ، ولإحاطة جمهور  
المودعين بأكبر قدر ممكن من أخبار البنك  
واستثماراته وأرباحه ، وللتوعية بأخلاقيات  
التعامل الإسلامية ، وللتوعية بضرورة زيادة  
الانتاج وترشيد الاستهلاك وتفضيل منتجات  
البلاد الإسلامية .

وأشرنا إلى الموقف السلبي للبنوك الإسلامية  
تجاه وسائل الإعلام .

وفي خصوص الصحافة المتخصصة نذكر

المجالات التالية :

مجلة بحوث الاقتصاد الإسلامي بمجدة .





المصدر: البنوك الإسلامية

التاريخ: مارس ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مشارك بين هذه المجلات ، ولا نشك في أن اجتماعا سنويا أو نصف سنوي بين المسئولين عن هذه المجلات سيكون له آثار واضحة في تخطيط وإعداد وتنسيق هذه المجلات .

- رغم ما قد يبدو للبعض من أن الوقت لم يحن بعد لقيام وكالة تصنيف للبنوك الإسلامية ، إلا أننا نظن أن الإسراع بقيام مثل هذه الوكالة وتعاون البنوك الإسلامية معها سيكون له النفع الكبير سواء على صعيد تقييم أو تقويم البنوك الإسلامية ، ذلك أن تطبيق معايير موضوعية عالمية على النتائج التي تحققها البنوك الإسلامية من جهة فنية محايدة هو من أحسن ما يحتاجه العمل المصرفي الإسلامي لتبيين خطواته واتجاهاته بالمعايير العالمية .

والله ولي التوفيق

د. جمال الدين عطية

مجلة مركز صالح كامل للدراسات التجارية بالقاهرة .

مجلة البنوك الإسلامية التي يصدرها الاتحاد بالعربية من القاهرة .

مجلة البنوك الإسلامية التي يصدرها الاتحاد بالإنجليزية من كراتشي .

مجلة الاقتصاد الإسلامي بدبي .

مجلة النور بالكويت .

مجلة المقتصد من الخرطوم .

كما تهتم بعض المجلات الأخرى بالبنوك الإسلامية مثل :

مجلة المسلم المعاصر .

مجلة آرايا التي تصدر بالإنجليزية من لندن .

ولا يوجد حتى الآن أى تنسيق أو جهد

© © ©





المصدر : ..... النبوة الإسلامية

التاريخ : ..... ١٩٨٩ م

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# تعقيب على بحث الدكتور جمال الدين عطية عن تقويم مسيرة البنوك الإسلامية

للدكتور : حاتم القرنشاوى أستاذ الاقتصاد بجامعة الأزهر  
والجامعة الأمريكية بالقاهرة

يعرض البحث لواحدة من أهم قضايا الاقتصاد الإسلامى سواء على مستوى النظر أو التطبيق فالبنوك الإسلامية فوضت نفسها بحكم الواقع كرمز وطلعة لتطبيق الاقتصاد الإسلامى . ورغم ما قد يثار حول مدى مصداقية تمثيل البنوك الإسلامية كفكرة أو كتطبيق لموتكرات الاقتصاد الإسلامى وإفاقه إلا أن ذلك هو ما رسخ في ذهن الرأى العام ، ومن ثم فإن إنجازات تلك البنوك ومثالبها تحسب شئنا أم أبينا للاقتصاد الإسلامى كله أو تحسب عليه .

ومن هذا المنطلق تبرز الأهمية الكبرى لما انصرف إليه الكاتب في هذا البحث وفي دراساته السابقة . التى استهل بحثه بالإشارة إليها وخاصة ما ورد منها في كتاب « الأمة » وتكررت إشارته إليه مرات خلال البحث وإن لم يشير إلى ناشره ومكان نشره ، ولا شك أن الأستاذ الباحث بما له من باع مشهود في مجال النظر والتطبيق والكتابة قد نجح في أن يثير شغف القارئ للاطلاع على كتابه في الوقت الذى نجح فيه كذلك في أن يعالج عديدا من القضايا بدبلوماسية لا تخلو من الحسم في كثير من المواقع لأن ممارسات البنوك الإسلامية بقدر ما تثير من الحماس والفخر تدفع إلى السطح بمشاعر الإحباط بل والضغط أحيانا .

ولعله من الأوفق - حتى لا يستطرد بنا الحديث وهو ذو شجون - أن نتقل إلى استعراض المقترحات التى قدمها الكاتب لتصويب مسيرة البنوك الإسلامية - إن جاز القول بذلك - والتى صنفها في مجموعات ستة .







المجموعة الأولى : وهي التي تتعلق بحماية الفكرة التي قامت البنوك الإسلامية لتحقيقها :

شغلت الاقتراحات المتعلقة بهذا الأمر ما يزيد على ثلثي البحث وهو أمر غير مستغرب إذ أن عدم استكمال عملية التطوير قد وعمل بحركة البنوك الإسلامية إلى طريق شبه مسدود ولا شك أن نوعية قيادات العمل المصرفي الإسلامي في بعض الأحيان وما استغرقت فيه من ضغوط العمل اليومي وبحكم خلفياتها تساهم في وضع المزيد من العراقيل أمام هذا الأمر . ولعل القصور الواضح في تقديم أدوات مصرفية رائدة تعكس الفرق الذي يجب أن يكون بين البنك الإسلامي والبنك بمفهومه التقليدي هو التحدي الأكبر الذي مازالت مسيرة البنوك الإسلامية عاجزة حتى اليوم عن مواجهته . وفي اعتقادي أن الاقتراح اأحمد الذي تقدم به الكاتب في هذا الشأن يتكوين فريق عمل محدود للتصدي لهذا الأمر وما اقترحه من أسلوب للعمل يمثل مدخلا عمليا بشرط أن يحدد مدى زمني معقول ومعدلات للانجاز حتى لا تدور الأيام ويتحول عمل الفريق إلى مضايقت. مناقشات نظرية وجدل قد لا يقدر له أن ينتهي .

ومن الناحية الأخرى فإن إشارة الكاتب إلى ضرورة الاهتمام بتدريب القيادات أمر لا غنى عنه خاصة أن تدريب الكوادر قد يشمر في مرحلة الإعداد ولكنه يصطدم في التطبيق بمطالقات القيادات وتعليماتها التي كثيرا ما تبعد عما تلقاه المتدرب واقعه به ومن ثم يحدث ذلك الازدواج الذي يميز كثيرا من المصارف الإسلامية ويصل في بعضها إلى حد انقسام الشخصية . وثائق التوصية بادماج الإشراف الشرعي في العمل اليومي كبادرة أمل يمكن أن تسهم بالكثير في مجال التأصيل والتطوير .

وفي مجال الإدارة والإشراف فقد أورد الكاتب ملخصا لتقرير لجنة محافظي البنوك المركزية للبائستان والأردن والسودان والإمارات وماليزيا والسعودية ولعلنا - في عجلة الوقت أن نبرز ما يلي من توصيات ذلك التقرير :

- يبدو التقرير وكأنه بالغ في أمور الرقابة على المصارف الإسلامية حيث طالبها بإخضاعها تقريبا لكل ما تخضع له البنوك التجارية فضلا عن الرقابة الشرعية .
- أثار التقرير مسألة وضع حد أقصى للملكية أسهم البنك - واستثنى من ذلك الأجهزة الحكومية وإن كنا ننفق من حيث المبدأ على الفكرة إلا أن الاستثناء ينبغي أن يزال .
- بالغ التقرير في الحد من صلاحيات الإدارة في تكوين محافظ استثماراتها وحفظ حق البنك المركزي في فرض شروط إضافية فيما أسماه بالظروف الاستثنائية . كما حذر على البنك القيام بأية عمليات لحسابه الخاص وطلب موافقة البنك المركزي على أى صيغة جديدة للتمويل تقترحها البنوك وهو قيد إضافي لا نرى له مبررا إذا توافرت للصيغ المختلفة الضمانات الشرعية الملائمة .





المصدر : المجلد الإسلامي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : مارس ١٩٨٩

ولعل من أخطر ما أضافه هذا الجزء من البحث هو دور المودعين في توحيد مسيرة البنك والرقابة عليه - وهو أمر طالما نادينا به - انطلاقاً من الطبيعة الخاصة للعلاقة بين المودع والبنك في ظل الصيغة الإسلامية وإن كان تحفظنا على الاقتراح في البحث هو عودته مرة أخرى لمفهوم سيطرة رأس المال حيث تراوح ذلك الحد الأدنى المطلوب بين ٢٠.٠٠٠ دولار - ١٠٠.٠٠٠ دولار في موقع آخر من البحث . وفي يقيننا أنه من المفيد أن تم التوصية بغرض عمل محدد يلتزم به البنك الإسلامي تجاه مودعيه ويتمثل في ضرورة إطلاعهم - دون تفرقة - على كافة أنشطته ومؤشرات توظيفاته في صورة نشرة دورية ، ثم في شكل عقد جمعية عمومية للمودعين ذوى الودائع المستقرة - أى التى مضى عليها أكثر من عام - تناقش أمور البنك المختلفة من وجهة نظر المودعين وما يظلمونه كأرباب مال وذوى خبرة .

المجموعة الثانية : وهى المرتبطة بحماية صغار المساهمين :

ولعل اقتراح صورة الشركة التعاونية للبنوك الإسلامية هو المطلب المثالي في هذا الأمر ويقتضى أن تطالب الهيئات التشريعية في البلاد الإسلامية بدراسة إمكانية تطبيق هذه الصورة .

المجموعة الثالثة : وتعلق بحماية المودعين :

وهو أمر كما أشرنا إليه من قبل يمثل أهمية بالغة ونفق تماماً مع ما اقترحه الكاتب في هذا الشأن عدا تحفظنا على ربطه غير المبرر بين حق المودع في ممارسة ما اقترحه له من صلاحيات وبين حجم وديعته وقد يكون أكثر معقولة في ضوء مفهوم الشركة المساهمة الربط بين حجم التمويل وبين قوة التصويت - وإن كنا نتحفظ عليه في حدود معينة - ولكن من غير المقبول الربط بين الحق المطلق في المناقشة وبين حجم الوديعة وإن كنا نرى الربط بين معيار استقرار الوديعة - كما سبق وأسلفنا - وممارسة حقوق الرقابة وإبداء الرأى .

المجموعة الرابعة : وتناقش حماية البنوك :

ولا شك أن المقترحات المقدمة في هذا الشأن تنبع من آلام الممارسة الفعلية ونفق تماماً مع ما ورد بها إلا أننا نضيف ضرورة تكوين وتطوير أجهزة الدراسة والاستثمار والمتابعة في البنوك ذاتها لأنها تمثل خط الدفاع الأول ومازال هذا الخط مليئاً بالثغرات التى تسمح بنفاذ كل المالبس التى عددها الباحث ويعود بنا حديثنا إلى أهمية التدريب المستمر وتكوين الكوادر وهو ما يقوم به عديد من الجهات ومنها - مركز الاقتصاد الإسلامى - في المصرف الإسلامى في مصر بالإضافة إلى العديد من المؤسسات التى أشار إليها الباحث .





المصدر : البنوك الإسلامية

التاريخ : مارس ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

#### المجموعة الخامسة : وتتصل بتحقيق المصلحة الإسلامية العامة :

ولا شك أن الأمر يتسع هنا ليشمل الكثير إلا أنه برغم أن المؤلف أورد عن حق دورا غير منكور على الحكومات أن تقوم به إلا أن هنا دورا أساسيا لم تقدم به البنوك الإسلامية بالصورة الواجبة في حدود المتاحة لها في الإسهام في عملية التنمية الداخلية في البلدان الإسلامية المختلفة .

#### المجموعة السادسة : وتضم بعض الاقتراحات العامة :

وبعضها يتصل بالاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية وأظنني لست في موقع يسمح لي بالتعليق عليها لأنها ترتبط أكثر بموقع البنوك الأعضاء أو غير الأعضاء ولست ممثلا لأحدها ولم أكن . وأما ما يتعلق بقيام مجموعة للدراسة وترجمة الاقتراحات إلى واقع عمل فأمل منشود ، ولكننا إذا أضفنا إليه نظرة الباحث ذاته من أن القائمين على البنوك الإسلامية ليس لديهم الحماس لادخال تغييرات جوهرية في النظام القائم فإن الأمر كله يصبح شيئا « يحار في فهمه اللبيب » . ولكن الأمر لله من قبل ومن بعد ، ويغني للباحث منا كل التقدير والشكر على جهده المادف واقتراحاته القابلة في حلها للتطبيق والتي هي ثمرة طريق طويل من البحث والدراسة والممارسة والعمل من أجل إعلاء كلمة الله سبحانه وتعالى .

د . حاتم القرنشاوي





المصدر : النبوة الإسلامية

التاريخ : مايو ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# الزكاة وتمويل التنمية

للدكتورة : نعمت عبد اللطيف مشهور .

لكل تشريع اقتصادي هدف محدد ، يعمل على تحقيقه ، فينبغي في ذلك نجاحا كاملا أو متراجعا ، كل الوقت أو بعضه ؛ ذلك هو الحال بالنسبة للتشريعات الوضعية . أما التشريع الإلهي ، فهو تشريع صالح لكل زمان ومكان ، شامل هدفا وأسلوبا ، يصعب على الإنسان - على اتساع قدراته - أن يلتم بكل أبعاده . وهما نحن اليوم ، نحاول التعرف على أحد أوجه تشريع الزكاة العديدة ، وهو دورها في تمويل التنمية .

## مقدمة :

إن البحث في مجال التنمية ، يرتبط ارتباطا وثيقا بدراسة الموارد القولية اللازمة لنجاحها ، ذلك أن القيام بعملية تنمية ناجحة يتطلب توفير الموارد المادية والبشرية المناسبة ، كما وكيفا . وتحل مشكلة توفير الموارد المادية - وبخاصة في صورتها المالية - قدرا كبيرا من اهتمام القائمين على التنمية ، نظرا لندرتها في المجتمعات المقتلة على العملية التنموية ، وذلك لأهميتها في بناء الهياكل الأساسية للإنتاج ، فضلا عن الحاجة إليها في تحسين بعض السمات النوعية للموارد البشرية .

واتباع سياسة مالية توفر تلك الموارد - تدريجيا - يكون لها مزاياها المعنوية ، فضلا عن المادية منها . وهو ما تحققه فريضة الزكاة في تحديدها لنسب ، ونصاب الزكاة ، إلى جانب أن الاقتناع بضرورة تحقيق التنمية ، والإسهام الفعال في تمويلها ، يجعل الفرد يتحمل طواعية عبء المشاركة الإيجابية في إنجاح العملية الإنمائية .

ذلك أن العملية الإنمائية ليست إلا هجوما إراديا ، ومنظما على أسباب التخلف في المجتمع ؛ يتطلب له أفراد المجتمع ، ويقومون بجميع مراحل : من إعداد ، وتنفيذ ، ومراقبة ، ومتابعة ، تحقيقا لمصلحتهم الجماعية ، وتحقيقا لمصلحة كل فرد يعيش في هذا المجتمع . وبذلك يتأكد أن تمويل التنمية داخليا . في الجزء الأكبر منه - أو ما يعرف باستراتيجية الاعتماد على الذات self - reliance strategy هو أفضل أساليب تمويل التنمية على الإطلاق ، إن استطاع المجتمع أن يقوم به ، ويوفره .







المصدر : النبوة الإسلامية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : مايو ١٩٨٩

مفهوم التنمية في الإسلام :

ولكن ما هي التنمية التي يسعى الإسلام إلى تحقيقها ؟

( وَنَا خَلَقْتُ الْجِبْنَ وَالْإِنْسَ إِلَّا يَعْمَلُونَ ) ( آية ٥٦ سورة الذاريات ) إن غاية وجود الإنسان على الأرض ، هو القيام بالعبادة الحققة للخالق سبحانه وتعالى ، وتمثل هذه العبادة في الامتثال لأوامره سبحانه ، والابتغاء عن نواهيهِ . ولكن هل العبادة هنا هي إقامة الصلوات الخمس ، أو التحسك بأركان الإسلام الخمس فحسب ؟ على ما يكون لها من عميق الأثر في الانسان نفسه ، واجتماع ككل . إن الامتثال لأوامر الخالق سبحانه يتطلب أداء الرسالة التي من أجلها استخلف الله عمار الأرض ( وَنَسْتَخْلِفُكُمْ فِي الْأَرْضِ فَنَنْظُرُ كَيْفَ تَعْمَلُونَ ) ( ١٢٩ الأعراف ) وعمل بنو آدم المستخلفين هو إعمار الأرض لقوله سبحانه ( هُوَ أَنشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ) ( ٦١ هود ) السين والناء في قوله تعالى ( استعمركم ) تليد الطلب . والطلب المطلق من الله تعالى دليل على الوجوب . والعمارة في أصل مادة العمر بالفتح والضم وبضمين ، معناها الحياة وأعمره المكان واستعمره فيه جملة عمره .

ومن هنا كانت عمارة الأرض فريضة دينية ، من حيث إنها أمر إلهي واجب التنفيذ ، على المستخلفين أن يدخلوا التصاير اللازمة لتحقيقه والقيام به على الوجه الأمثل . إلا أن الجهد الانمائي في الإسلام لا يقتصر على إعمار الأرض ، وما بها من مخلوقات سخرها الله لخدمة البشر ، وإنما يمتد ليحقق أسس التوزيع العادل لهذا الثمر المادى . ذلك أن العدل وإنصاف المظلوم وتجنب الظلم مع ما في ذلك من الأجر يزيد به الخراج وتكثر به عمارة البلاد والبركة مع العدل وهي تفقد مع الجور ، والخراج المأخوذ مع الجور تنقص به البلاد وتخرب .

فالتنمية في الإسلام هي عمارة البلاد ، من خلال تحقيق التقدم الاقتصادى وتوفير عدالة التوزيع . وبمثل ذلك في الوصول بالمستويات الانتاجية والتوزيعية إلى تحقيق مستوى الكفاية لكل فرد يضمه المجتمع الإسلامى - دون استثناء . ومن هنا فإن التنمية الحققة التي هي ليست مجرد إجراء نحو اقتصادى - بالمعنى المادى له - داخل إطار اجتماعى قائم ، وإنما استبدال حضارة بأخرى ، هو أساس مفهوم التنمية في الإسلام .

فريضة الزكاة :

إن الزكاة هي الركن الأوسط للعقيدة الإسلامية ، وتمتاز بأنها فريضة دينية ومالية معا ، يشمل أثرها الزكى نفسه ، بما تبيحه له من التصديق على إيمانه من خلال بلدها كاملة ، طوعا ، كما يمتد أثرها إلى أفراد المجتمع الذى تجمع فيه . ليوذى التطبيق الأمين لها ، سواء في جانب المكلفين ، أو في جانب المصارف ، إلى انتقال المجتمع برمه إلى مصاف أكثر المجتمعات تقدما وحضارة . وهو ما شهده التاريخ الاقتصادى لتحول بعض قبائل بدو تجوب الصحراء إلى دولة حضارية قوية ، اقتصاديا ، واجتماعيا ، وسياسيا .

لزكاة مورد هام لتمويل التنمية :





تتمرس فريضة الزكاة دورها الهام في تمويل التنمية حيث توفر موردا ماليا ضخما أو متجددا سنة بعد أخرى ، فهي فريضة منوطة بكل مال نامي مملوكا ملكا تاما ، لمسلم حر ، خالصا من الدين ، متى بلغ النصاب ، وحال عليه الحول .  
وفي شروط جباية الزكاة تأكيد على وفرة حصيلها ، بل وتزايدها مع تقدم المجتمع ، حيث :

١ - تتمتع فريضة الزكاة بسمة وعاتها ، حيث ترتبط أساسا بالمال النامي ، أي كانت صورته . ففي حين كانت الأموال النشطة بها في عهد الرسول ( صلى الله عليه وسلم ) أربعة أنواع فقط : الأنعام السائمة - والنقود من الذهب والفضة - الزروع والخيار - الكوز ، إلا أن هذا الوعاء اتسع ليشمل كل مال نامي تحقيقا أو تقديرا ، بالفعل أو بالقوة . ذلك أن مبدأ دوران فريضة الزكاة مع النماء وجوبا وعمدا ، يضمن إلى الأموال التقليدية كل ما استحدثت أو سيحدثت من أنواع الأموال واستثماراتها ، ولو لم يكن جاء به نص عن رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) . وفي ذلك مساهمة لما يفرزه التقدم الاقتصادي من الأموال ذات النماء ، أي الأموال الزكائية ؛ وضمان لتزايد حصيلة الزكاة مع ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي . كذلك فإن مبدأ ربط الزكاة بالأموال النامية ، فعلا أو تقديرا ، يؤدي إلى انتظام حصيلها ، ولو لم يحقق الاقتصاد أرباحا تذكر ، ذلك أنها تفرض على الرصيد النقدي ، ولو لم يحقق ربحا بسبب عدم استغلاله .

٢ - لا يشترط للزكاة ما يشترط للعبادات الأخرى من بلوغ ورشد : فإتفق أعضاء مؤتمر البحوث الإسلامية على أن الزكاة تجب في أموال غير المكلفين ، وأن ذلك هو ما اتفق مع النقول المأثورة عن الرسول ( صلى الله عليه وسلم ) وعن الصحابة التابعين .

وهو ما يؤكده قول المشرع سبحانه : ( تحذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيتهم بها ) ( التوبة آية ١٠٣ ) فهذا عموم لكل صغير ولكل كبير ، وعاقل ومجنون ، لأنهم جميعا محتاجون إلى الله تعالى وتزكيتهم إياهم . بل إن الزكاة لا تسقط بموت رب المال ، وإنما تجب في المال نفسه ، أو من التركة كلها ، مقدمة على سائر الديون والالتزامات ، لقوله ( صلى الله عليه وسلم ) : « فدين الله أحق بالقضاء » . كما تجب الزكاة في مال الجنين ، من وقت التأكد أنه في بطن أمه . ولا يخفى ما لشمول المكلفين بالزكاة من أثر في وفرة حصيلها ، وتزايدها بتزايد المسلمين إن شاء الله .

٣ - إن تحديد نصيبا للزكاة عند المستوى الذي لا يكفل سوى الحاجيات الأساسية ، يضمن انسياب حصيلة وفرة من الزكاة ، وتزايدها بانضمام أموال جديدة يتوافر لها النصاب ، مع بداية العملية الإنتاجية ، وارتفاع المستوى الاقتصادي لأعداد متزايدة من أفراد المجتمع .

٤ - إن تجدد فريضة الزكاة مع بداية كل حول هجري ، ومع كل حصاد ، يوفر للتنمية موردا منتظما يتجدد ، ليس سنة بعد أخرى فحسب ، وإنما خلال السنة الواحدة لاختلاف مواسم الحصاد .

٥ - إن مقدار الزكاة المفروض على الأموال الزكائية يتراوح بين العشر ، ونصف العشر فيما سقت السماء والأثمار والعيون ، وإن كان عشريا . ورابع العشر فيما سقى بالسواقي أو النضح ، وللقديين الذهب والفضة ، وفي عروض التجارة على اختلافها . ويعتبر هذا المقدار موردا هاما لا يقل عن ٢,٥٪ من كل مال نامي في المجتمع . ويتزايد هذا المورد بدهاءة مع نمو الاقتصاد ، كما يتجدد سنويا ، فيجنب الاقتصاد الهزات الاقتصادية ، ويحميه من مخاطر الدورات التجارية ، إذ يتم تصحيح المتغيرات الاقتصادية باستمرار ، دون الانتظار حتى تصل إلى وضع تراكمي يصعب معه علاجها .

٦ - كذلك تتميز الزكاة بتخصيص مواردها ، حيث قام الشارع سبحانه بتحديد مصارفها تحديدا شاملا مانعا . ويسهم هذا التخصيص في زيادة الإيرادات العامة ، لذا يطالب الاقتصاديون الفكر الوضعي بتطبيقه في الدول النامية ، وفي ذلك تأكيد في الحفز على إخراج الزكاة كاملة ، وتأكيد على وفرة حصيلها .





المصدر: البنوك الإسلامية

النشر والخدمات الصحية والمعلومات التاريخ: مايو ١٩٨٩

٧ - يضيف إلى أهمية الزكاة كمورد تمويل التنمية ، صيتها الإيمانية الأصيلة التي تدفع الأفراد إلى العمل على إخراج زكاتهم كاملة غير منقوصة .

وما يؤكد وفرة الزكاة كمورد تمويل التنمية انخفاض نفقات جبايتها ، بحيث لا تزيد على الزمن ، إذ أن للعاملين عليها سهمًا من ثمانية حدودها المشرع سبحانه وتعالى ، فلا يزدادون عليه . وبذلك تخصص حصيلة الزكاة - دون استقطاع كبير - لتحقيق دورها في تمويل التنمية في المجتمع الإسلامي .

### كيف تعمل الزكاة على تمويل التنمية ؟

لقد جاءت الآية رقم ٦٠ من سورة التوبة ، بتحذير شامل جامع لمصارف الزكاة ، وهو ما لم تشهد ظاهرة اقتصادية أخرى ، فحددت بذلك الأوجه التي يعم من خلالها تمويل التنمية تمويلًا مباشرًا ، فضلًا عن دورها في توفير التمويل غير المباشر ، وهو ما ستعرض له تباعًا .

### ١ - تمويل الزكاة المباشر للتنمية :

تركز المدارس الاقتصادية تمويل التنمية إما على التمويل من جانب العرض Supply - side economies أو التمويل من جانب الطلب Demand - side economies وقد كان لكل من الاتجاهين ظروفه التاريخية الخاصة التي نشأت في ظلها نظريته ، واستقى منها مبرراته ؛ كما انتهت فترة كل اتجاه بانتهاء الظروف المنشئة له ، ومعالجته للموقف الاقتصادي الذي تصدى لاصلاحه أو تبريره ، وأدخلت عليه التعديلات التي تجعله ملائمًا للمواقف الاقتصادية المتغيرة .

أما التشريع الإلهي للزكاة ، فقد نزل من لدن حكيم عليم ليكون صالحًا في كل زمان ومكان ؛ فلا ينتظر ظروفًا يعمل على مواجهتها ، ولا مشاكل يجهد في حلها . ذلك أنه جعل من مصارف الزكاة المنافذ التي تقوم العملية الإنمائية من جانب العرض والطلب على السواء .

### من ناحية العرض :

تعمل الزكاة على تمويل النواحي الانتاجية للعملية الإنمائية عن طريق توفير الأدوات الانتاجية وبناء الهياكل الأساسية ، وتطوير العلمى للإنتاج كما وكيفا ، وتمويل صناعات عسكرية واستراتيجية يكون لها شأنها في دفع العملية الإنمائية بقوة في الطريق الصحيح .

كما تسهم الزكاة من خلال مصارفها في توفير جو الثقة والأمان اللازم لبدء العملية الإنمائية والذي يعتبر من الشروط الأساسية لاستمرارها ونجاحها .

### (١) توفير الأدوات الانتاجية وتمويل الاستثمارات

١ - تمويل رأس المال الانتاجي :





## المصدر: البنوّة الإسلامية

## للنشر والذخائر الصحفية والمعلومات

التاريخ: مايو ١٩٨٩

فرضت الزكاة لتوفير كفاية أفراد المجتمع ، ولا يكون ذلك بوضع لقيمات تسد جوعهم ، أو درعيات تقلل عثرهم ، وإنما يكون ذلك بتوفير ما تحصل به الكفاية على الدوام استدلالاً بحديث « قيسه بن الخرق الهلالي » رضى الله عنه أن رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) قال : « لا تحل المسألة إلا لأحد ثلاثة : رجل تحمل حالة فعلت له المسألة حتى يصيبها ثم يمك ، ورجل أصابته جائحة ، اجتاحت ماله فعلت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش - أو قال سداداً من عيش - ورجل أصابته فاقة حتى يقول ثلاثة من ذوى الحجاء من قومه : قد أصابت فلاناً فاقة فعلت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش ، أو قال سداداً من عيش فما سواهن من المسألة يا قيسه سحت يأكلها صاحبها سحتاً . وما تحصل به الكفاية ، ويسد به الحاجة ليس مجرد نقداً يستعان به على سداد الحوائج الأصلية ، وإنما توفير الأداة الانتاجية التى يحسن استغلالها في التكسب ، فقد فسر ذلك « النوى » بقوله : « قالوا فإن كان عادته الاحتراف أعطى ما يشتري به حرفته ، وآلات حرفته ، قلت قيمة ذلك أم كثرت ، ويكون قدره بحيث يحصل له من ربحه ما يفي بكفايته غالباً تقريباً ، ويختلف ذلك باختلاف الحرف والبلاد والأزمان والأشخاص ... وقرب جماعة من أصحابنا ذلك بأن حددوا لكل مهنة ما يكفها لتوفير أدواتها الانتاجية كالبقل ، وبائع الجواهر ، ومن كان تاجراً أو غنياً أو عطاراً أو صرافاً أعطى بنسبة ذلك . ومن كان غنياً أو تاجراً أو قصاراً أو قصاراً ، أو غيرهم من أهل الصنائع أعطى ما يشتري به من الآلات التى تصلح لطله . وإن كان من أهل الضياع ( الزراع ) يعطى ما يشتري به ضيعة أو حصّة في ضيعة تكفيه غلتها على الدوام .

وبناء على هذا رأى ، يرى الشيخ د . يوسف القرضاوى أن الدولة المسلمة تستطيع أن تنشئ من أموال الزكاة مصانع ، وعقارات ، ومؤسسات تجارية ، ونحوها . وتملكها للفقراء كلها ، أو بعضها لتدر عليهم دخلاً يقوم بكفائهم كاملة ، ولا تجعل لهم الحق في بيعها ، ونقل ملكيتها ، لتظل شبه موقوفة عليهم . إلا أن رأى عندنا هو تملك كل مستحق الزكاة نصيبه في هذه المنشآت في صورة أسهم ( إسهمية ) .

وبذلك تؤدى الزكاة دورها في توفير الموارد الانتاجية اللازمة لتفليذ العملية الإنتاجية ، من خلال المصروف الأول الخاص بالفقراء والمساكين .

### ١ ٢ تمويل رأس المال الاجتماعى الثابت :

وبدعم هذا رأى ما ذهب إليه الخلفاء الراشدون من اتفاق لسهم « في سبل الله » ليس في إعداد الجيوش فحسب ، وإنما في إقامة جميع المؤسسات والمنشآت الاستثمارية اللازمة لتقوية الأمة الإسلامية مثل حفر الترع ، والقنوات ، وتشديد الجسور والقاطر والمباني انعماء . وقد قال بذلك العديد من العلماء المتقدمين ، ومنهم الفخر الرازى .

كذلك ذكر « أبو يوسف » أن من أسهم الزكاة ، سهم في إصلاح طرق المسلمين ، وهو سهم « ابن السيل » ، الذى يسهم في توفير البنية الأساسية من خلال الطرق المعبدة ، وشبكات المواصلات الضرورية لتسهيل مراحل العملية الإنتاجية المختلفة .

ومن هنا يتضح لنا أن سهمي ( في سبل الله ) ، ( وابن السيل ) يضيفان إلى توفير الموارد الانتاجية في بناء الهياكل الأساسية - المعروفة برأس المال الاجتماعى الثابت - اللازمة لتبنيّة المناخ العام للاستثمار ، حيث أن القيام بإنشاء هذه المؤسسات والمرافق الحيوية الضرورية يسهم في تشجيع بدء واستمرار التنمية ، من خلال الإسهام في تخفيض نفقات إقامة وتشغيل المشروعات الانتاجية ، وهو ما يعرف بالوقورات الخارجية .







المصدر : البنيان الإسلامي

التاريخ : مايو ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### ١ - ٣ تمويل الصناعات الحربية :

يضيف سهمه في سبيل الله ، مصلدا جديدا للتمويل المباشر للزكاة ، حيث أن الجهاد في سبيل الله ، وما يتطلبه إعداد القوة لإزهاق العدو ، من إنشاء صناعات حربية متعددة ، والقيام باستشارات في المجالات العسكرية ، بغير أحد المحاور الرئيسية التي قد تسهم مباشرة في دفع العملية الإنمائية قدما . وهو ما اعتمدت عليه بعض الاقتصاديات الأوروبية والأمريكية في التغلب على فترات الكساد التي منيت بها ، ودفع العملية الإنمائية بنية تحقيق نهضتها الاقتصادية الحديثة .

### ١ - ٤ تمويل تطوير العملية الإنمائية علميا :

إن العملية الإنمائية التي تقوم الزكاة بتمويلها ليست هي تلك التقليدية ، المتوارثة عبر الأجيال ، وإنما على المسلمين أن يرفعوا بمستويات أدائهم من خلال بحثهم الدالب عن الأنفصل دائما ، تقربا إلى الله ، وعملا بقوله ( صلى الله عليه وسلم ) « إن الله تعالى يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه » . وتسهم الزكاة في تمويل الأبحاث العلمية اللازمة ، والدراسات الضرورية ، ب توفير الفراغ اللازم لأبناء المسلمين النجباء والمتفوقين طالما أن فائدة علمهم ليست مقصورة عليهم ، وإنما هي مجموع الأمة . وعلى ذلك يعطى من سهم الفقراء والمساكين الطالب المتفرغ لعلوم نافع ، إذا ما تعذر عليه الجمع بين الكسب وطلب العلم ، طالما كان فيما يحتاج إليه المسلمون لمصلحة دينهم ودنياهم . وأي فائدة أهم من إنجاز العملية التنموية التي هي في الإسلام - إزقاء المجتمع من كافة الوجوه المادية والمعنوية . كذلك فإن من أهم ما ينبغي في سبيل الله - في زماننا هذا - النفقة على المدارس وغيرها من مراكز الأبحاث والتدريب ، مما تقوم به المصلحة العامة ، تحقيقا للجهاد في سبيل الله فكريا أو تربويا أو اجتماعيا أو اقتصاديا أو سياسيا ، فضلا عن الجهاد العسكري .

### ٢ ( تهيئة المناخ الملائم للتنمية :

إن دور الزكاة التمويل لا يقتصر على تشجيع جانب العرض في العملية التنموية ، وإنما تقوم بدور هام وخطير في تهيئة المناخ الذي يضمن استمرار هذا العرض ، وعدم تحويله عن الاقتصاد الإسلامي . ويكون ذلك ب توفير الحماية للمجتمع ككل ،





## المصدر: النبوة الإسلامية

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: مايو ١٩٨٩

وتوفير الثقة في الاقتصاد ، وتشجيع الأفراد على خوض التجارب الاستثمارية المفيدة للمجتمع .

إن المقصود بهم « في سبيل الله » هو الجهاد العسكري في سبيل الله اتفاقاً على المذاهب الأربعة . وتؤدي حماية النفوس ، والسهر على تأمين حدود الدولة الإسلامية من هجمات الأعداء وغاراتهم ، إلى جعل المناخ الداعى للدولة الإسلامية أكثر أمناً واستقراراً ، لما يوفره من حماية للاستثمارات المحلية والمشاريع الاقتصادية المختلفة داخل الدولة الإسلامية ، بل وتشجيع الاستثمارات الأجنبية ، وتدفق رؤوس الأموال إلى الاقتصاد الإسلامي ، بشرط لا يتجحف ، طاملاً أنه في موقف القوة .

ولسهم « المؤلفة قلوبهم » دوره في تأمين استقرار الاقتصاد ، وتوفير الأمن لما هو قائم من استثمارات ، ومشاريع ، وصناعات ، وحاجته من ضرور أعدائه ومكائدهم ، حيث يرى فقهاؤنا المعاصرون أن جزءاً من مصرف هذا السهم في عصرنا ، هو لكسب أنصار للإسلام ، وكف شرهم عن دعوته ودولته .

ويستمر لهذا السهم دوره الهام ، حتى يومنا الحاضر ، في مجال تأمين الاستقرار للمجتمع الإسلامي ، وكل مؤسساته الاقتصادية والاجتماعية ؛ حيث نرى ، في عصرنا الحديث ، أن أقوى الدول هي التي تتألف الدول الصغيرة ، والشعوب المحدودة الطاقات ، كما نرى في معونة الولايات المتحدة الأمريكية لدول أوروبا ، وبعض دول الشرق النامية . ومن الأدلة التي تؤكد استمرار هذا السهم ما قاله الإمام « الطبري » أن الله جعل في هذا السهم « معونة للدين ، كما يعطي الذي يعطاه بالجهاد في سبيل الله أن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) أعطى من المؤلفة قلوبهم بعد أن فتح الله عليه القصر ، وفشا السلام وعز أهله فلا حجة تلجج بأن يقول : لا يتألف اليوم على الإسلام أحد ، لامتاع أهله بكرة العدد ممن أرادهم ، وقد أعطى النبي ( صلى الله عليه وسلم ) من أعطى منهم في الحال التي وصفت » .

ويضيف سهم الغارمين إلى حالة الثقة التي توفرها الزكاة ، والتي لا يوجد لها مثل في أى اقتصاد آخر ، فبدلاً من زيادة القوائد على الديون التي يطالب أصحابها بتمديدها لمعجزهم عن سدادها ، نجد أن الزكاة تضمن للغارم في الكوارث التجارية وغير التجارية ، حصوله على نصيبه من سهم الغارمين ، طاملاً كان دينه في غير معصية . ولذا فهي تشجع جواً من الثقة والاطمئنان يشجع أصحاب رؤوس الأموال على بلدها - في صورة قروض حسنة - لمن يقدمون على إقامة المشروعات النافعة للأمة ، الاقتصادية كانت أم اجتماعية . فمن القرض لتجارة أو صناعة أو فلاحية ، وعجز عن سداد دينه - من غير إصراف أو شطط - فإن سهم الغارمين سوف يقضى عنه . فإذا كان الغارم ممن له أصول يستغلها ، ويعتمد عليها في معاشه ، فركبه دينه ، فيلجته إلى بيعها ، ويعلم أنه إذا باعها خرج عن حاله ، فهذا يؤدي دينه من الزكاة ، إذ تعتبر هذه الأدوات والآلات الانشائية من كفايته التي لا يجبر على تصفيتها سداداً لدينه . وبذلك تحفظ الزكاة عليه أصوله الانتاجية ، واستمراره كطاقة انتاجية عاملة ، نفيد الاقتصاد ، ونخدم الجمهور الانمائية .

كذلك إذا كان اقترض الغارم لإقامة إحدى المشروعات التي تعمل على تنمية رأس المال البشري كمؤسسة للأيتام ، أو مستشفى لعلاج الفقراء ، أو مسجداً لإقامة الصلاة ، أو مدرسة لتعليم المسلمين ، فإن نص الشافعية يقرر أن يعطى من استدان من أجل إقامة هذه المشروعات ، من مال الزكاة ما يسد به دينه وإن كان غنياً .

وبذلك يضيف سهم الغارمين إلى تمويل الزكاة للتعمية موارد عديدة من خلال تشجيع الائتمان ، وبذل القرض الحسن ، حيث يعتبر هذا السهم أفضل ضمان المقرض ، في حالة إعسار المقترض . بل إن فقهاً المعاصرين يرون ، أن من باب القياس الأولى والمقاصد العامة للإسلام في باب الزكاة ، إنشاء صندوق خاص تغطي منه القروض الحسنة ، الخالية من الربا تدر إلى بيت المال . وفي ذلك مصدر تمويل هام لتنفيذ العملية الانمائية بنجاح ، بعيداً عن وطأة القوائد ومضاعفاتها ، التي تهدد مصير التنمية كلها ، في الكثير من الأحيان .





المصدر: البيوت الاسلاميه

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: مايو ١٩٨٩

( ٢ ) تنمية رأس المال البشرى :

كما تسهم الزكاة في تمويل الإمكانات المادية التي تعتمد عليها التنمية ، فإنها تسهم في التمويل المباشر لتنمية رأس المال البشرى ، كما ونوعا ، الذى هو محرك وهدف العملية الإنمائية .

تضمن الزكاة توفير حد الكفاية لكل فرد في المجتمع سواء أكان مزميا أم مستحقا للزكاة . فهي تضمن توفير حاجات المسلم للحفاظ على دينه ونفسه وعقله ونسله وماله . ذلك أنها لا تؤخذ إلا من المال الذى توافر فيه شرط النصاب ، القابل عن الحاجات الأصلية التى لا غنى عنها للمالكه : كالطعام والملبس والسكن والمركب وآلات الحرفة ، مما يكفل له أى وحدة إنتاجية فاعلة في تحقيق التنمية .

كما تهدف الزكاة إلى توفير حاجات الكفاية لكل من مصارفها ، على اختلاف هذه الكفاية للعام أو للعمر . بما يحول هذه المصارف من وحدات إنسانية تبحث عن حقوقها في الحياة الكريمة ، إلى وحدات إنسانية مكثبة وقادرة بدنيا وعلميا على الصفرح للإنتاج الذى تملك مقوماته النفسية والمادية ، فتسهم إسهاما فعالا في تحقيق أهداف المجتمع للرق والقدم .

كذلك كان لسهم في الرقاب ، الفضل في تحرير قوة عاملة لا تقتصر دائرة نشاطها الإنتاجي على مالكتها فحسب ، فضلا عن أن تحريرها يؤدى إلى تفجير إمكاناتها الابتكارية وطاقاتها الإنتاجية للإسهام بقضائى جهدها في الارتفاع بمسوى مجتمع التفتين الذى تدبى لشرعيته بحريتها .

وإلى عصرنا الحاضر ، يمكن لسهم في سبل الله ، الإسهام في تحرير الشعوب الإسلامية اقتصاديا ، حتى تستطيع أن تنجى ثمار جهودها التنموية خالصة ، دون من يسيطرون على مقدراتها ويحتكرون مواردها المادية وجهود أبنائها .

من ناحية الطلب :

لقد كان الإسلام أول تشريع عمل على تمويل التنمية من جانب الطلب بنجاح ، حيث أثبت أن تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية ، يسرع بالتنمية ولا يعطلها ، كما زعم معظم الاقتصاديين الغربيين . ذلك أن تشريع الزكاة لا يحقق العدالة الاقتصادية من خلال ضرائب تصاعدية يفرضها بقوة القانون والسلطان على الأغنياء ، مما يقتل لديهم الحافز للإنتاج ، ولزيادة دعوهم ، وإنما ييم ذلك من خلال فريضة دينية ، يرى المسلمون في بلدا بركة وغناء لأموالهم .

ومن هنا فإن إعادة الزكاة لتوزيع الدخل ، يكون له دوره الهام في خلق سوق واسعة شديدة الاستيعاب ، فضلا عن تحقيقه للعدالة الاجتماعية - ذلك أن حصول الفئات التي تعجز عن توفير كفايتها لأسباب قهريه - لا يدخل فيها الكسل أو التخاذل - على هذه الكفاية من أموال الأغنياء ، يعنى ارتفاع الميل الحدى للاستهلاك إلى درجة كبيرة ، وذلك نتيجة ارتفاع هذا الميل بشدة لدى بعض مصارف الزكاة كالفقراء والمساكين ، بينما لا يؤدى قضاء فريضة الزكاة إلى تخفيض الميل للاستهلاك لدى الأغنياء ، وذلك خاصة بالنسبة للسلع الأساسية أو الضروريات وكذلك الحاجيات ، فتكون الغصلة النهائية هي اتساع السوق في الاقتصاد الإسلامى بطريقة مستمرة لانضمام فئات جديدة من الأفراد يملكون القوة الشرائية التى تدعم طلبهم على الضروريات فضلا عن عدم خروج أى أفراد منها لإعصارهم أو تعرضهم لأزمات اقتصادية شخصية ، مع عدم الانقراض من الطلب الفعال للأغنياء ، خاصة في دائرة الضروريات والحاجيات .





المصدر: البنوك الإسلامية

ح. ١٩٨٩

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ويعتبر تمويل الزكاة من جانب الطلب ، من أهم وسائل تحقيق التنمية ، التي تلجأ إليها بعض الدول الغنية المتخمة ، التي تعمل على التبرع بأموال من عندها للدول الفقيرة - ليس لوجه الله تعالى - ولكن لكي تخلق قوة شرائية لمنتجاتها ، تحمي مسوئها الاقتصادي من الركود والانهار . إلا أن تشريع الزكاة لا يترك هذه السوق شديدة الاستيعاب لظروف بذل الأموال من قبل الأغنياء - دولا أو أفرادا - وإنما يتم ذلك بطريقة دورية منتظمة تضمن للاقتصاد الإسلامي الاستقرار ، وتقيه شر التقلبات الاقتصادية ، التي أصبحت إحدى سمات الاقتصاديات الوضعية الحديثة ، متقدمة ومتخلفة .

تمويل الزكاة غير المباشر للتنمية :

تقوم الزكاة بتوفير الموارد المالية اللازمة لتحقيق التنمية من خلال محاربتها الفعلية للاكتناز ، ومن خلال عمل مضاعف الزكاة .

١) مقارنة التوزيع

إن الزكاة المفروضة على كل مال نامي ، بالغ للصاب ، حال عليه الحول ، تهدد رأس المال بالتقصص سنة بعد أخرى ، بل والتلاشي تماما في فترة تقل عن أربعين سنة . فمن النسي ( صلى الله عليه وسلم ) : « انحروا في أموال اليتامى لا تأكلها الزكاة » . ومن هنا يصبح إخراج الزكاة حافزا على استثمار الأموال ، حتى يكون إخراجها من الأرباح لا من رأس المال ، فضلا عن التطلع للربح الحلال ، بعد تطهير المال وتركيبه .

وتعالج الزكاة الأسباب النفسية والموضوعية التي تدفع بالأفراد إلى الاكتناز والإحجام عن المشاركة في النشاط الاقتصادي . ذلك أن تشريع الزكاة ضمان لكل من تعرض لفقد أحد مائتي الزكاة : القوة والفنى . فهي حق لمن أصابته ظروف شخصية من ضعف أو عجز أو شيخوخة ، أفقدته القدرة على بلوغ حد الكفاية من عمله الخاص ، سواء أعجز عن توفير حاجاته الأساسية كلها أو بعضها ، أو كان ذلك نتيجة تفرغه لتحقيق علم يحتاج إليه المسلمون . كما أنها حق لمن يواجه كارثة تجارية أو شخصية تذهب بماله .

و ضمان الزكاة حد الكفاية لمصارفها بخفض من الأسباب الموضوعية والنفسية لاكتناز الأموال إلى أقل مستوى لها ، فضلا عما تعرض له هذه الأموال المكتنزة من تناقص قوتها الشرائية وتناقصها بإخراج الزكاة ، مما يقلل من قيمتها كضمان فعلي لمواجهة الأسباب الموضوعية والنفسية لاكتناز الأموال .

ولا يقتصر دور الزكاة - في هذا المجال - على معالجة قضية الاكتناز وحدها ، وإنما تعالج قضية الموارد المترتبة Waiting Resources ، لأنه كلما زاد انتظار هذه الموارد للفرص ، قلت قوتها الشرائية من جهة ، وقلت قدرتها على تمويض النقص الناشئ عن تأدية الزكاة من جهة أخرى ، وهذا يؤدي إلى دفع الموارد المترتبة إلى الدائرة الاقتصادية ثانية ، في مجال الإنتاج ، بسرعة أكبر منه في حالة عدم وجود الزكاة .







## المصدر: الجواهر الإسلامية

التاريخ: مايو ١٩٨٩

## للنشر والخدات الصحفية والمعلومات

### (١) مضاعف الزكاة :

إن دور الزكاة في تمويل التنمية لا يعترف على الدفعة الأولى التي تقول مباشرة كافة أوجه العملية الإنتاجية ، وإنما تزيد أضعافا مضاعفة على مقدار الاتفاق الأولى . وقد أصل الإسلام هذا المفهوم منذ ألف وأربعمائة سنة في قوله تعالى : ( مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ خَبْثَةٍ أُتْبِثَتْ سَبْعَ مِثَابٍ إِلَى كُلِّ مُثْبِتَةٍ مِثَابٌ خَبْثَةٍ وَاللَّهُ يَضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ) ( آية ٢٦١ من البقرة ) حيث لا تقتصر هذه المضاعفة على ثواب الآخرة ، وإنما تتحقق بصورة مادية في الحياة الدنيا ، إذ تمتد الآثار المترتبة على الاتفاق الأولى للزكاة ، وتتضاعف لتنمي الاقتصاد كله ، حتى يعم الخير ، ويعود النفع على المنفق نفسه ، لقوله تعالى : ( وَمَا يُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُؤْتِ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ) ( ٢٧٢ سورة البقرة ) .

ويمكن القول أن إخراج الزكاة يترتب عليه زيادات مضاعفة في مستوى النشاط الاقتصادي بمعدلات سنوية تتراوح بين ٢٥٪ ، ٥٠٪ ، و ٩٠٪ من قيمة الإخراج الأولى . وذلك وفقا لمقادير الزكاة المقررة على مختلف أنواع الأموال .

ويؤكد من قوة المضاعف وفعاليته قلة التهربات منه حيث :

- يتكرر تيار الزكاة المنفق سنويا ، وبكميات تتجه إلى التزايد مع تزايد عدد أفراد المجتمع ، وتزايد عدد من يصلون إلى النصاب المقرر نتيجة نمو المجتمع وتقدمه .

- أن المجتمع الإسلامي مجتمع وسط لا إسراف فيه ولا تبذير ، كما أنه لا يمارسات ولا استنزافات محرمة شرعا ، ولذلك أبعد الأثر في الإفادة الكاملة من كل الموارد المادية والبشرية المتاحة ، وعدم إهدارها أو تسربها من دورة تحقيق التنمية الشاملة .

- أن الأصل في فريضة الزكاة أنها ضريبة محلية ، تجبى من المكلفين في مكان تصفق على المستحقين من أهل هذا المكان ، عملا بوصيته ( صلى الله عليه وسلم ) إلى « معاذ » حين بعثه إلى اليمن يدعو أهلها إلى الإسلام والصلاة قال : « فإذا أفروا بذلك

فقل لهم : إن الله فرض عليكم صدقة أموالكم ، فتعذ من أغنيائكم فتد في فقرائكم » . وفي ذلك تأكيد لاعتناق الاقتصاد الإسلامي استراتيجية الاعتماد على الذات ، وقد فسرها « علي » - ( كرم الله وجهه ) - بقوله : إن الله عز وجل فرض على الأغنياء في أموالهم ما يكفي الفقراء . فإن جماعوا أو عروا أو جهدوا فبمنع الأغنياء . وحق على الله تبارك وتعالى أن يحاسبهم ويعتد بهم .

قال « أبو عبيد » : والعلماء اليوم مجمعون على هذه الآثار كلها ، أن أهل كل بلد من البلدان ، أو ماء من المياه ، أحق بصدقتهم ، مادام فيهم من ذوي الحاجة واحد فما فوق ذلك ، وأن أقر ذلك على جميع صدقاتها ، حتى يرجع الساعي ولا شيء معه منها . وبذلك جاءت الأحاديث مفسرة .





المصدر: البنوك الإسلامية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: مايو ١٩٨٩

### خاتمة

إن التأكيد على إمكانية مورد الزكاة لتحقيق التنمية الشاملة بنجاح ، اجتماعيا واقتصاديا - أي إعمار البلاد - لا يأتي من فراغ ، فقد أثبت التاريخ أن تطبيق شريعة الزكاة ، كما أنزلها الله تعالى ، وبينها سنة رسوله الكريم ، قولا وفعلا ، تطبيقا أميناً ، ترتب عليه كفاية المجتمع وفضول أموال الزكاة بكاملها ، لا يقبل أحد على الأخذ منها ، كما حدث في عهد الخليفة الفاروق ، عمر بن الخطاب ، فقد حدثنا حجاج ، عن ابن جريج ، قال ، « أخبرني غلادان عمرو بن شعب أخبره : أن معاذ بن جبل ، لم يزل بالجند ، إذ بعثه رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) إلى اليمن حتى مات النبي ( صلى الله عليه وسلم ) ، وأبو بكر ، ثم قدم على عمر ، فردّه على ما كان عليه فبعث إليه معاذ ، بثلاث صدقة الناس ، فأنكر ذلك عمر ، وقال : لم أبعتك جاليا ولا أخذ جزية ولكن بعثت لأخذ من أغنياء الناس فردّها على فقرائهم . قال معاذ ، : ما بعثت إليك بشيء وأنا أجد أحدا يأخذني فلما كان العام الثاني بعثت إليه شطر الصدقة ، فراجعنا بثلث ذلك . فلما كان العام الثالث بعثت إليه بها كلها ، فراجعته عمر ، بمثل ما راجعته من قبل قال معاذ : ما وجدت أحدا يأخذني شيئا وذلك أبسط تفسير لتحقيق التنمية الشاملة ، حيث يجد كل فرد كفايته ، فلا يستحل لنفسه أخذ شيء من أموال الزكاة . وهذا هو الحال الطبيعي في مجتمع مسلم يطبق كل تعاليم الإسلام بأمانة . وقد يختلف الحال قليلا في سنوات الكوارث التجارية ، والنحن الاقتصادية -راجعة لأسباب خارجية - كما حدث في عام الرمادة ، على عهد نفس الخليفة الفاروق ، فأعثر جباية الزكاة إلى الخصب ، ثم قضائها منهم بالاستيفاء في العام المقبل .

أما ما نشأه اليوم في العديد من الدول الإسلامية - للأسف - فهو بدء العملية الإنمائية من مسعيات معدومة ، تزداد ترددا مع اعتناق الحلول الوضعية العاجزة ، مما قد يسوجب استنفار ولى الأمر للموارد الشرعية الأخرى ، حتى تبدأ العملية الإنمائية خطواتها الأولى بالسرعة المطلوبة .

إن يقنى الراسخ أن مورد الزكاة - إذا ما تم تطبيقه بأمانة - قادر على أن يكفى المسلمين موارد تحقيق التنمية الشاملة ، بل وأن تكون النتائج المبررة للتطبيق سبيل دعوة واقعية إلى الإسلام .









